

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

الأكاديمية

مجلّة أكاديمية المملكة المغربية

العدد 19 – سنة 2002

أكاديمية المملكة المغربية

العنوان : شارع الإمام مالك، كلم **11**، ص. ب. **5062**
الرمز البريدي **10100**
الرباط – المملكة المغربية

الهاتف : **75.51.46 (037) / 75.5199 (037)**

البريد الإلكتروني E-mail : alacadimia @iam.net.ma

فـاكْس 75.51.01/89 (037)

الإيداع القانوني : **1982/29**
ردمك : ISSN : 0851-1381

التصفيف الضوئي : أكاديمية المملكة المغربية
السحب : مطبعة المعارف الجديدة – الرباط
سنة 2002

أعضاء أكاديمية المملكة المغربية

الأعضاء المراسلون

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

I - سلسلة «الدورات» :

1 – «القدس تاريخياً وفكرياً»، مارس 1981.

2 – «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، نونبر 1981.

3 – «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الأول، أبريل 1982.

4 – «الماء والتغذية وتزايد السكان»، القسم الثاني، نونبر 1982.

5 – «الإمكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، أبريل 1983.

6 – «الالتزامات الخُلُقية والسياسية في غزو الفضاء»، مارس 1984.

7 – «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، أكتوبر 1984.

8 – «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الأنظمة الديمقراطية»، أبريل 1985.

9 – «حلقة وصل بين الشرق والغرب : أبو حامد الغزالي وموسى بن ميمون»، نونبر1985.

10 – «القرصنة والقانون الأممي»، أبريل 1986.

11 – «القضايا الخُلُقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الإنجاب»، نونبر 1986.

12 – «التدابير التي ينبغي اتخاذها والوسائل اللاّزم تعبئتها في حالة وقوع حادثة نووية»، يونيو 1987.

13 – «خَصاص في الجنوب وحيرة في الشمال : تشخيص وعلاج»، أبريل 1988.

14 – «الكوارث الطبيعية وآفة الجراد»، نونبر 1988.

15 – «الجامعة والبحث العلمي والتنمية»، يونيو 1989.

16 – «أوجه التشابه الواجب توافرها لتأسيس مجموعات إقليمية»، دجنبر 1989.

17 – «ضرورة الإنسان الاقتصادي من أجل الإقلاع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية»، مايو 1990.

18 – «اجتياح العراق للكويت ودور الأمم المتحدة الجديد»، أبريل 1991.

19 – «هل يُعطي حق التدخل شرعية جديدة للاستعمار ؟»، أكتوبر 1991.

20 – «التراث الحضاري المشترك بين المغرب والأندلس»، أبريل 1992.

21 – «أوروبا الإثنتي عشرة دولة والآخرون»، نونبر 1992.

22 – «المعرفة والتكنولوجيا»، مايو 1993.

23 – «الاحتمائية الاقتصادية وسياسة الهجرة»، دجنبر 1993.

24 – «رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية والترابية»، أبريل 1994.

25 – «الدول النامية بين المطلب الديموقراطي وبين الأولوية الاقتصادية»، نونبر 1994.

26 – «أيُّ مستقبل لحوض البحرالأبيض المتوسط والاتحادالأوروبي ؟»، مايو 1995.

27 – «حقوق الإنسان والتشغيل بين التنافسية والآلية»، أبريل 1996.

28 – «وماذا لو أخفقت عملية السلام في الشرق الأوسط ؟»، دجنبر 1996.

29 – «العَوْلَمة والهُوية»، ماي 1997.

30 – «حقوق الإنسان والتصرّف في الجينات»، نونبر 1997.

31 – «لماذا احترقت النمور الأسيوية ؟»، ماي 1998.

32 – «القدس أنقطة قطيعة أم مكان التقاء ؟»، نونبر 1998.

33 – «هل يشّكل انتشار الأسلحة النووية عامل ردع ؟»، ماي 1999.

34 – «فكر الحسن الثاني : أصالة وتجديد»، أبريل 2000.

35 – «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2000. (مجلدان باللغة الفرنسية).

36 – «السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في بداية القرن الواحد والعشرين»، نونبر 2001. (مجلد واحد باللغة العربية).

37 – «أزمة القيم ودور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر»، أبريل **2001**.

38 – «أي مستقبل للبلدان المتنامية في ضوء التحولات التي تترتب عن العولمة»، نونبر **2001**.

39 – «العلاقات الدولية في العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، أي أفق؟»، أبريل **2002**.

II - سلسلة «التراث» :

40 – «الذيل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفْر الثامن، جزءان، تحقيق محمد بنشريفة، **1984**.

41 – «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، مارس **1985**.

42 – «مَعْلَمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، القسم الأول والقسم الثاني من الجزء الأول، أبريل **1986**، أبريل **1987**.

43 – «ديوان ابن فَرْكون » تقديم وتعليق محمد بنشريفة، ماي **1987**.

44 – «عين الحياه في علم استنباط المياه» للدمنهوري، تقديم وتحقيق محمد بهجة الأثري **1409**هـ/**1989**.

45 – «مَعْلَمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثالث، «روائع المَلْحون» **1990**.

46 – «عمدة الطبيب في معرفة النبات»، القسم الأول والقسم الثاني، لأبي الخير الإشبيلي، حققه وعلق عليه وأعاد ترتيبه محمد العربي الخطّابي، **1411**/ **1990**.

47 – «كتاب التيسير في المداواة والتدبير»، لابن زهر، حقّقه وعلّق عليه محمد بن عبد الله الروداني، **1991/1411**م.

48 – «مَعْلَمة المَلْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني، القسم الأول، «معجم لغة المَلْحون»، **1991**.

49 – «مَعْلمة الملْحون»، تصنيف محمد الفاسي، الجزء الثاني - القسم الثاني وفيه: «تراجم شعراء المَلْحون»، 1992.

50 – «بغيات وتواشي الموسيقى الأندلسية المغربية»، تصنيف عز الدين بناني، 1995.

51 – «إيقاد الشموع للذة المسموع بنغمات الطبوع»، لمحمد البوعصامي، تحقيق عبد العزيز بن عبد الجليل، 1995.

52 – «مَعْلمة الملْحون، مائة قصيدة وقصيدة في مائة غانية وغانية»، تصنيف محمد الفاسي، 1997.

53 – «رحلة ابن بطوطة»، خمسة أجزاء، تحقيق عبد الهادي التازي، 1997.

54 – «كنّاش الحائك»، تحقيق مالك بنّونة، مراجعة وتقديم عباس الجراري، 1999.

III - سلسلة «المعاجم» :

55 – «المعجم العربي–الأمازيغي» الجزء الأول، تأليف محمد شفيق، 1990.

56 – «المعجم العربي–الأمازيغي» الجزء الثاني، تأليف محمد شفيق، 1996.

57 –«الدارجة المغربية مجال تَوارد بين الأمازيغية والعربية» تأليف محمد شفيق، 1999.

58 – «المعجم العربي–الأمازيغي» الجزء الثالث، تأليف محمد شفيق، سنة 2000.

IV- سلسلة «الندوات والمحاضرات» :

59 – «فلسفة التشريع الإسلامي» الندوة الأولى للجنة القِيَم الروحية والفكرية، 1987.

60 – «وقائع الجلسات العمومية الرسمية بمناسبة استقبال الأعضاء الجدد»، دجنبر 1987 (من 1401هـ/1980 إلى 1986/1407).

61 – «محاضرات الأكاديمية»، 1988 (من 1403هـ/1983 إلى 1987/1407).

62 – «الحرف العربي والتكنولوجيا»، الندوة الأولى للجنة اللغة العربية، فبراير 1988/1408.

63 – «الشريعة والفقه والقانون»، الندوة الثانية للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.

64 – «أسس العلاقات الدولية في الإسلام»، الندوة الثالثة للجنة القيم الروحية والفكرية 1989/1409.

65 – «نظام الحقوق في الإسلام»، الندوة الرابعة للجنة القيم الروحية والفكرية،1990/1410.

66 – «الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية : الأخذ والعطاء»، الندوة الخامسة للجنة القيم الروحية والفكرية، 1991/1412.

67 – «قضايا استعمال اللغة العربية»، الندوة الثانية للجنة اللغة العربية، 1993/1414.

68 – «المغرب في الدراسات الاستشراقية»، الندوة السادسة للجنة القيم الروحية والفكرية، مراكش 1993/1413.

69 – «الترجمة العلمية»، الندوة الثالثة للجنة اللغة العربية، طنجة 1995.

70 – «مستقبل الهُوية المغربية أمام التحديات المعاصرة»، الندوة السابعة للجنة القيم الروحية والفكرية، تطوان 1997/1417.

71 – «هجرة المغاربة إلى الخارج»، الناظور 1999/1419.

72 – «الموريسكيّون في المغرب»، الندوة الثانية، شفشاون 2000/1421.

73 – «الأمثال العامّية في المغرب، تدوينها وتوظيفها العلمي والبيداغوجي»، دجنبر 2001.

V– سلسلة مجلة «الأكاديمية» :

74 – «العدد الافتتاحي»، وفيه سرد لوقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الإثنين 5 جمادى الثانية عام 1400 هـ، الموافق 21 أبريل 1980.

75 – «الأكاديمية» العدد الأول، فبراير 1984.

76 – «الأكاديمية» العدد الثاني، فبراير 1985.

77 – «الأكاديمية» العدد الثالث، نونبر 1986.

78 – «الأكاديمية» العدد الرابع، نونبر 1987.

79 – «الأكاديمية» العدد الخامس، دجنبر1988.

80 – «الأكاديمية» العدد السادس، دجنبر1989.

81 – «الأكاديمية» العدد السابع، دجنبر 1990.

82 – «الأكاديمية» العدد الثامن، دجنبر 1991.

83 – «الأكاديمية» العدد التاسع، دجنبر 1992.

84 – «الأكاديمية» العدد العاشر، شتنبر 1993.

85 – «الأكاديمية» العدد 11، دجنبر1994.

86 – «الأكاديمية» العدد 12، سنة 1995.

87 – «الأكاديمية» العدد 13، سنة 1996.

88 – «الأكاديمية» العدد 14، سنة 1997.

89 – «الأكاديمية» العدد 15، خاص بالموريسكيين في المغرب، سنة 1998.

90 – «الأكاديمية» العدد 16، سنة 1999.

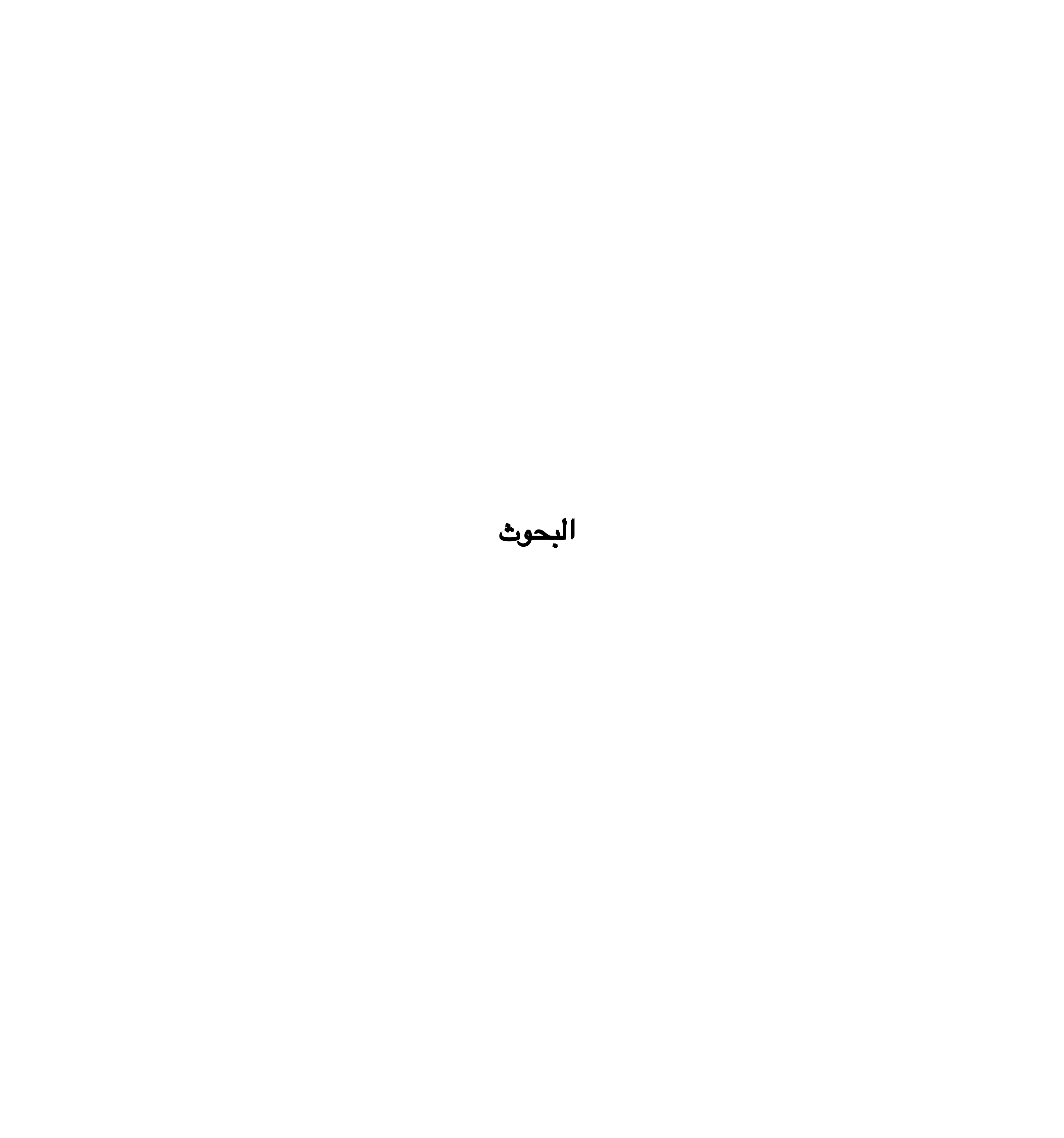
91 – «الأكاديمية» العدد 17، سنة 2000.

92 – «الأكاديمية» العدد 18، سنة 2001.

الفهـــرس

1 – البحـوث

2 – ملخّصات البحوث باللغات الأجنبية مترجمة إلى العربية



البحوث

عقوبة الإعدام بين الإلغاء والإبقاء

إدريس العلوي العبدلاوي

مقدمة تمهيدية

مشكلة عقوبة الإعدام من الموضوعات العلمية التي شغلت أذهان المفكرين في مختلف المجتمعات وفي كل العصور، وما زالت مشكلة عصرية إذ لم ينته الجدلُ بشأنها حتى الآن، وقد اصطرعت فيها الفلسفات والعواطف والمعتقدات، ولعل اصطدام الفكر بواقع المجتمع، بما فيه من مركب الخوف على نفسه أن يقع الفرد ضحية خنجر من شرير، أو رصاصة من دموي، يغلف النقاش الهادئ بسُحب قاتمة، تجعل البصيرة أقل نفاذا في بحثها عن الحل الأمثل في مصطرع التناقضات الاجتماعية.

ومما يزيد في صعوبة اتخاذ قرار جريء، أن البشرية درجت على الرضاء بهذه العقوبة، ومارستها منذ الأزل، وارتاحت إليها، كوسيلة تسكين للحقد الذي يعتمل في نفوس ذوي المقْتول، وعامل طمأنةٍ لمن روعتهم الجريمة، دون أن تنالهم في أشخاصهم، بأن هناك عينا ساهرة على سلامتهم، هي الدولة في يدها سيفُها المسلط على رقاب العابثين بأقدار الناس، تُرهب به أعداءَ اللّه وأعداء القانون.

لقد عاقبت البشرية أنماطا من المجرمين بالموت، منذ فجر تكوِّن المجتمعات الأولى، وإذا لم أعد الحقيقة والمغامرة بالقول، منذ تكوُّن المجتمع الأول، ولا يذهبنَّ بنا الخيال إلى أن هذه العقوبة كانت قاصرة على القتلة، الذين

يزهقون أرواح الناس، لأنها في حقيقتها كانت تطالُ غير القتلة.. بل ربما كان إعدام القتلة لم ينتشر إلا بعد مرحلة طويلة من التطور الحضاري. (حالة المدين المتقاعس في القانون الروماني).

إن الملاحظ أن بعض التشريعات الجنائية قد ألغت بالفعل هذه العقوبة بما أثار العديد من المفكرين الذين ارتأوا حتمية العودة إلى تطبيقها وقد استجاب المشرع أحيانا إلى هذه النداءات فأعاد النص على الإعدام بعد أن كان قد ألغاه، أما الدول التي تنص تشريعاتها على هذه العقوبة فقد اختلف في تحديد مجال تطبيقها، أي من حيث نوعية الجرائم التي يُفرض على ارتكابها الإعدام، وفي هذه الدول أيضا ارتفعت آراءُ عديدة تنادي بإلغاء هذه العقوبة كلية.

وإذا كانت القوانين بوجه عام قد اتجهت إلى التوسع في تطبيق هذه العقوبة وذلك فيما بين الحربين العالميتين، فقد قويت الاتجاهات نحو إلغائها بعد الحرب العالمية الثانية بسبب زيادة الاهتمام بحماية الحقوق الفردية، فعقوبة الإعدام كانت وما زالت، محلاً لدراساتٍ عديدة نظرية وميدانية في معظم بلاد العالم، كما تناولها بالدراسة والتحليلَ العديدُ من المؤتمرات الدولية، وشكلت بعض الدول لجانا مشتركة لدراسة أساس هذه العقوبة والتحقق من مدى ملاءمة الإبقاء عليها.

ولقد أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة عام 1948 في المادة الثالثة منه إلى حق الإنسان في الحياة باعتباره من الحقوق الأساسية التي يجب حمايتها، وقد تضمنت الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها، النص على الحق في الحياة والنهي عن التعذيب أو العقوبات غير الإنسانية والاستثنائية.

كما تنص المادة الثانية من الاتفاقية على أن حق كل شخص في الحياة مكفول بمقتضى القانون، والموت لا يمكن أن ينفَّذ على أي إنسان إعمالا لحكم بالإعدام، صادر من محكمة، وفي الأحوال التي يقرر فيه القانون عقوبة الإعدام كجزاء على الجريمة.

ولا يعد مخالفة لهذه المادة الوفاة التي تترتب على استخدام القوة اللاّزمة لحماية الشخص من اعتداءٍ غير مشروع أو الناجمة عن اعتقال مشروع، أو منع فرار شخص معتقل بصورة مشروعة أو قمع ثورة أو تمرد وفقا لما ينظمه القانون.

والإعدامُ، وهو إزهاق روح إنسان، هو أكثر العقوبات قسوة، إذ يعني استئصال الفرد نهائيا من المجتمع، ويزيدُ من خطورة العقوبة استحالة الرجوع فيها أو العدول عنها متى تبين أن الاجراءات السابقة على الحكم قد شابها بطلان، وفي ذلك تتميز هذه العقوبة عن سائر الجزاءات الجنائية.

ويثير الإعدام مناقشات متنوعة بعضها من طبيعة قانونية، مثل تلك المتعلقة بتحديد حالات تطبيق العقوبة وبدائلها وكيفية تنفيذها وضمانات الحكم بها، وبعضها من طبيعة اجتماعية أو عقابية يتعلق ببيان أثرها في الردع والزجر وملاءمة الإبقاء عليها أوإلغائها[1]، وبناء على الاعتبارات المتقدمة، رأينا أن نتناول في بحثنا هذا دراسة موضوع عقوبة الإعدام دراسة مقارنة بقصد بيان أحكامها الموضوعية والإجرائية وأسس ومجالات تطبيقها.

– التيار الإلغائي والابقائي لعقوبة الإعدام

تشهد عقوبة الإعدام صراعا بين التيارين المتصارعين : التيار الذي يتمسك بعقوبة الإعدام ويتشبث بها، لأنها، في فلسفته ومفاهيمه، السلاح الذي يُرهب به المجتمع أعداءه الشريرين من القتلة والخونة وخاطفي الأطفال ومنتهكي الأعراض.

والتيار الذي يطالب بإلغائها نهائيا من التشريع لاقتناعه بعدم جدواها وللأمانة العلمية أقول إنه لم تقم في البلاد العربية، من أقصاها إلى أقصاها حركة

جدية، تهدف إلى تغيير الواقع الذي ألفناه، ونمنا على هدهدته، ووقفنا نرصد الصراع الفكري لدى غيرنا، بشأن هذه المشكلة ولعل مرد ذلك يرجع في الأساس إلى كون الشريعة الإسلامية قاطعة في موضوع عقوبة الإعدام كما سنرى ذلك في موضع آخر من هذا البحث.

ولكي تتضح الصورة أمام أعيُننا، يجب أن نعرض حجج كل تيار، بكل حياد، حتى يمكن لكل منا أن يفكر بهدوء ضمير ويقارن بين حجج الفريقين، لعلَّه يكوِّن لنفسه رأياً يمكن أن يكون له وزنه ذات يوم.

التيار الإلغائي

منذ فجر الثورة الجزائية المعاصرة، ارتفع صوت الشاب العبقري بكاريا مشككا في قيمة عقوبة الإعدام، لأول مرة في تاريخها فقد كتب، عام 1764 في كتابه الشهير، «الجرائم والعقوبات» مايلي :

«لو تمكنت من أن أبرهن على أن [2] عقوبة الإعدام، ليست مفيدة ولا ضرورية لكنت جعلت قضية الإنسانية تنتصر...»

وقد كانت كاترين الثانية،إمبراطورة روسيا، قد سبقته إلى إلغاء عقوبة الإعدام عام 1754، إلا أنه كان إلغاء جزئيا لأن الإعدام بقي عندها مطبقا على «المجرمين السياسيين». فلما صدر كتابه هذا، وجهت إليه الدعوة لزيارتها، ولكن دولة ميلانو، حاولت اجتذابه إليها، ووعدته بتعيينه أستاذا في جامعتها. وقد كان من أثر كتاب بكاريا على دوق توسكان، وعلى أمير بادو جوزيف الثاني أمبراطور النمسا، أن قرر الثلاثة إلغاء الإعدام في دولهم. وقد لاحظ فولتير، في شرحه لكتاب بكاريا، أن الجرائم لم تزد في روسيا بعد أن ألغت عقوبة الإعدام، وكأنه بذلك يؤيد إلغاءها دون أن يصرح بذلك. ولكن لم يكن هناك من إحصاءات تصلح دليلا سليما على هذا الادعاء.

وحين أطاحت الثورة الفرنسية بالملكية المتعفنة أعلن روبسبيير في 30 مايو 1791 من أعلى الجمعية الوطنية، «أن عقوبة الإعدام ظالمة، وأنها ليست أفضل ممثل للعقوبة، وأن من شأنها أن تزيد في عدد الجرائم بدلا من أن تقي المجتمع منها».

ولكن الجمعية التأسيسية التي صفقت لأقوال هذا الزعيم، وجدت أن عقوبة الإعدام، رغم فظاعتها، لا تزال عقوبة ضرورية لسلامة المجتمع. ولذلك صدر مرسوم في 25 سبتمبر 1791، ينص على أن كل محكوم بالإعدام، تقطع رأسه وقد اخترع النائب الدكتور غيوتان GUILLOTIN المقصلة عام 1789 وقال لزملائه، إن من شأنها «أن تقطع رؤوسكم في طرفة عين، دون أن تشعروا بأي ألم».. ووافقوا على استعمالها، وعملت العجائب .. ومن عجائبها أن عُنُق مخترعها فُصلت بسكينها الرهيبة بعد فترة.

وقد فشل العاطفيون، الحالمون، في القرن التاسع عشر في إلغاء عقوبة الإعدام، من أمثال الشاعر هوغو، والقانوني الكبير الوزير غنزو والأديبة الروائية جورج صاند، وغيرهم. وقد كان ألمع ممثل لهذا التيار الإلغائي، دون منازع، فيكتور هوغو.. وسار معه في طريقه هذا شاعر آخر شهير بعاطفيته، هو لامارتين.. وارتفع صوت Léon Faucher عام 1836، في La Revue de PARIS يبارك ظاهرة ظهرت في مرحلة هدوء عام، هي «أن المقصلة لم تعد تظهر في ساحاتنا العامة، إلا في مناسبات نادرة، وكأنها مشهد تمثيلي تخجل العدالة منه».

وكان لهذه الأصوات المؤثرة صدى في النفوس فقد صدر دستور الجمهورية الثانية عام 1847 يتضمن إلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية. وكان هذا تتويجا لنضال المناضلين في تحسين أوضاع الجرائم السياسية.

ولكن الأديب بلزاك، لم يسر في الركب الإلغائي، وأعلن في روايته «اليوم الأخير لمحكوم عليه بالموت»، «أنه لافائدة من الترافع ضد عقوبة الموت، لأنها السند الأعظم للمجتمع».

وقد نال الأديب ألبير كامي Albert Camus عام 1957 جائزة نوبل على إبداعه الأدبي، الذي لم ينس فيه المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام. كانت هذه الجائزة العالية، دعما لنضال الإلغائيين الذين شكلوا في الحال جمعية سموها«الجمعية الفرنسية ضد عقوبة الموت» راحت تعمل بلا كلل في جميع الأوساط.. حتى تحقق حلمها المنشود في تصويت عام 1981.

ولكن النضال ضد عقوبة الإعدام في البلاد الأوربية الأخرى لم يظهر بهذه الشدة التي شهدها في فرنسا.. فقد حقق ظفره، في دراسات هادئة، وتفكير متواصل، وتشكيل لجان، وسماع شهادات من المختصين...

وقد صدر عن استكهولم تصريح هام، في أعقاب المؤتمر الذي دعت إليه جمعية العفو الدولية Amnesty International بتاريخ 11 ديسمبر 1977 ناشد فيه المؤتمرون الذين زاد عددهم عن أكثر من 200 مندوب من آسيا وإفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وغيرها، الدول التي تطبق عقوبة الإعدام أن تبادر إلى إلغائها وقد جاء في هذا التصريح (3) :

«بما أن عقوبة الإعدام عقوبة نهائية وقاسية، وغير إنسانية ومهينة، وتنتهك حق الحياة.. فإن من الضروري إلغاءها».

ويؤكد المؤتمر كذلك على أن الإعدامات لغايات سياسية، هي أيضا مرفوضة.. والمؤتمر يناشد، الحكومات، إلغاء عقوبة الإعدام في كل المجالات. ويطلب من الأمم المتحدة أن تصدر تصريحا، دون غموض، يعتبر عقوبة الإعدام مخالفة للقانون الدولي».

ويذهب الذين يطالبون بإلغاء عقوبة الإعدام، إلى أنها عقوبة لم تثبت جدارتها للبقاء، ولا خير فيها للمجتمع، ويتناولون حجج التيار الإبقائي بالتجريح ويردون عليها، ويدعمون آراءهم بحجج جديدة ، يعتقدونها كافية لزعزعة البنيان العقابي

القديم وتهديمه، وتقف حركة الدفاع الاجتماعي الجديد مع هذا التيار، بلسان رئيس جناحها المعتدل المستشار آنسل[4].

وفيما يلي ما يعرضون من الأدلة :

1) الإعدام ليس حقاً للدولة

إن الذي منح الحياة هو اللّه، فلا حق لمخلوق أن ينوب عن الخالق في انتزاع روح مخلوق آخر، فهي مخالفة للمبادئ الفلسفية العامة. وهذه الحجة يرفضها الإسلام كما سنرى، إذ جعل القصاص عقوبة مقدّرة، لا يملك لا الإمام ولا غيره حق العفو عنها، لأن هذا الحق محصور في أولياء الدم، وفق ما سنشير إلى ذلك.

إن التشريعات المختلفة في ماضيها وحاضرها، تتجه نحو تحريم فعل القتل، فالحياة يجب حمايتها ولا يجوز حرمان الفرد منها، فإذا كانت الدولة هي التي من خلال قوانينها تحرم القتل فإنه يقع على عاتقها أن تحترم قبل غيرها الالتزام بحماية الحياة الإنسانية، فإذا كان من حق الدولة الدفاع عن مصالحها وإصدار الأوامر التي يلتزم بها الأفراد تحقيقا لهذا الغرض إلا أنه ليس لها الحق في إبادة الأفراد المواطنين إذ إن ذلك ليس فيه إزالة لآثار الجريمة بل يتضمن في حد ذاته جريمة جديدة أو تكراراً للجريمة التي وقعت [5]، والدولة لم تمنح الأفراد الحياة حتى يكون لها الحق في سلبهم إياها.

2) الإعدام عقوبة لا فاعلية لها

من الانتقادات التي وجهت إلى عقوبة الإعدام أنها عديمة الفائدة، ويؤكد أنصار هذا الرأي أن إلغاءها لم يؤد إلى زيادة الإجرام في الدول التي ألغتها وهو ما يتضح من الإحصاءات في هذه الدول.

إن عقوبة الإعدام غير مفيدة، خلافا للزعم القائل بأنها رادعة مانعة، فلم يثبت أن البلاد التي ألغتها قد زادت فيه نسبة الجريمة، بل ثبت أن دولة النمسا

حين أعادتها سنة 1934 لاحظت بصورة مؤكدة أن الإجرام ارتفع فيها كثيرا، وأن من أبرز عيوب هذه العقوبة، أنها تتقوقع على مفهوم التكفير وحده ولا تسمح بمحاولة إعادة تأهيل المجرم، لذلك فإنها لا تصلح لمجتمع متمدن، ارتقت عنده المفاهيم الخلقية والاجتماعية.

إن وظيفة العقوبة في تحقيق الردع العام تتوقف إلى حد كبير على مدى جواز تطبيقها، وعقوبة الإعدام تتطلب بسبب خطورتها وجسامتها ضمانات إجرائية تؤدي إلى إطالة الفترة بين وقوع الجريمة وتطبيق العقوبة، وهذا من شأنه التأثير في الشعور العام وتحويله من شعور بضرورة عقوبة الجاني إلى شعور يتعاطف معه خاصة وأن انقضاء فترة على وقوع الجريمة يؤدي إلى نسيانها وزوال آثارها[6] هذا إلى جانب أن العقوبة قلما تطبق في الدول التي لا زالت تأخذ بها كما أن كثيراً ما يتقرر العفو عنها، وهو ما ينقص من فاعليتها.

ويؤكد أنصار هذا الرأي أنه إذا كان بعض الأفراد يصرفهم التهديد بالعقوبة عن ارتكاب الجريمة، فإن هناك أفرادا آخرين لا يحدث فيه التهديد بالعقوبة هذا الأثر وهو ما يفسر اتجاه الأفراد إلى ارتكاب الجرائم المعاقب عليها بالإعدام مما يدلّ على أن الأثر الرادع لهذه العقوبة ليس كافيا.

ويضاف إلى ذلك أن سلب حرية المحكوم عليه وإيداعه السجن مدة طويلة يحرم فيها من البقاء وسط الجماعة وبالتالي يحرم من الحرية والأمل، أكثر وقعا وقسوة من الإعدام الذي ينتهي أثره في فترة قصيرة.

هذا واحتمال القتل يعد بالنسبة لبعض الأفراد بمثابة الدافع المحرك لارتكاب الأفعال التي تؤدي إلى هذه النتيجة. كذلك فإن عقوبة الإعدام وما تتسم به من قسوة ووحشية تسلب بعض الأفراد مشاعر الرحمة والعطف وتنمي فيهم مشاعر القسوة والجرأة، وتجعلهم أكثر استعدادا للإقدام على ارتكاب الجريمة، كما أن بعض المجرمين، وخاصة مرتكبي الجرائم السياسية، يغلب عليهم الخيال

على الحقيقة، ويتجهون إلى ارتكاب الجريمة على اعتبار أن إعدامهم يثبت ويؤكد بطولتهم، ويحقق لهم قدراً من الفخر، كما أن بعض المذنبين يعانون من شعور داخلي بالذنب ويقدمون على ارتكاب الجريمة رغم التهديد بالقتل على أساس أن تنفيذ هذه العقوبة من شأنه أن يخلصهم من آلام يعانون منها داخليا، ويؤكد ذلك اتجاه بعض المجرمين إلى الانتحار عقب إتمام جريمتهم مما يثبت أنهم لا يخشون الموت.

ويذهب هذا الرأي أيضا أنه لا يكفي تبريراً لهذه العقوبة الاستناد إلى أنها وسيلة للتخلص من بعض الأفراد الخطرين فهناك احتمال لتوافر حالة الخطورة الإجرامية لدى المصابين بالأمراض العقلية والنفسية والبدنية أو ذوي العاهات وبالتالي فهناك احتمال لوقوعهم في الجريمة، ومع ذلك فلم يتوافر أي اتجاه نحو جواز إخضاعهم لعقوبة الإعدام ويقول العلامة الإيطالي «فيري» أنه إذا قيل إن الإعدام وسيلة لاستبعاد الأشخاص الخطرين، فذلك يقتضي ضرورة التخلص من كافة الأفراد المصابين بعيوب خلقية أو اضطرابات مرضية معينة.

ويضيف أيضاً هذا الاتجاه أن العود إلى الجريمة ليس مسؤولية المذنب وحده إنما ترجع هذه الظاهرة أساسا إلى عوامل متعددة ومنهاعوامل متعلقة بالمجتمع، فلا يجوز إلقاء المسؤولية كاملة على عاتق المذنب.

أما ما يقال من أن في تنفيذ عقوبة الإعدام عبرة وعظة، فإن علماء العقاب يؤكدون اليوم أن هذا التنفيذ ليس فيه أي معنى تربوي، بل إنه يثير غرائز القسوة والوحشية في الإنسان.

ويؤكد المعارضون أن عقوبة الإعدام غير مجدية وغير نافعة سواء من جهة فردية أو من جهة اجتماعية، فهي تحول دون أن يشرع المحكوم عليه – تحت رقابة الدولة – في إصلاح آثار الجريمة كلما كان ذلك ممكنا، كما أن العقوبة تحرم

الدولة من قوة عاملة يمكن أن تسهم في الإنتاج خاصة بعد أن أصبح العمل في السجون عاملا في زيادة الإنتاج.

3) الإعدام وشخصية العقوبة

من الخصائص الأساسية للعقوبة أنها شخصية، فلا تنال إلا المحكوم عليه وتتعارض عقوبة الإعدام مع هذه الخاصية، فإعدام أحد الأفراد وإن كان ينصب أساسا عليه إلا أن أثر الإعدام يمتد إلى غيره من أفراد الأسرة، فلا يجوز إغفال الألم النفسي الذي يلحق بأفراد أسرة ما، إذا ما قتل أحد أفرادها، هذا بجانب ما قد يترتب على تنفيذ العقوبة من أضرار مالية تصيب أفراد الأسرة خاصة إذا كان المحكوم عليه عائلها ومن ناحية أخرى فالإعدام يطبع أفراد الأسرة بالرحمة التي تدوم طويلا ويصعب محو أثرها.

4) عقوبة الإعدام قاسية على الشخص وغير منطقية

مهما كانت وسيلة تنفيذ عقوبة الإعدام، فهي قاسية على الشخص، لأنه لا توجد حتى اليوم وسيلة تحقق موتا فوريا، ودون ألم، ولكن البشرية تعمل دوما على تخفيف آلام عملية الإعدام، وفي القديم كان اليهود يُسكرون المحكوم عليه قبل إعدامه حتى يقل شعوره بالألم.

وقد نوَّعت البشرية وسائل الإعدام إلى أن استقرت اليوم على المشنقة والرصاص، والمقصلة والسَّيف، وغرف الغاز، والصعق بالكهرباء والخنق، والحقن بإبر سامة، وقد كان أول من نُفّذ فيه حكم الإعدام بالإبرة مجرم اسمه "هيس"، وقد تم ذلك في سجن أوكلاهوما بأمريكا في 14 يوليوز1981، وكانت الحقنة تحتوي على ثلاث نقط من شأنها أن تفقده الوعي وتشل قلبه، وكان الذي قام بوخزها غير طبيب احتراما ليمين أبقراط.

كما أن عقوبة الإعدام غير منطقية فهي لا تعدو أن تكون قتلا منظما، تضفي عليه الدولة الصفة الشرعية، فالمجرم يرتكب جريمته ولا يستطيع أن يؤكد تحت

أي دوافع اندفاعية أو مرضية ارتكبها، في حين أن المجتمع يقرر إعدام آثار جريمته، وإنما يعاود ارتكاب جريمة القتل بنفسه مرة أخرى ولا يليق بمجتمع متمدن، أن ينزل إلى مستوى القتلة.

5) الإعدام عقوبة ظالمة وغير عادلة

إن القاضي مهما أوتي من المقدرة العلمية لا يستطيع هو، أو أعوانه من أصحاب الاختصاص، قياس درجة الخطإ الذي وقع فيه المجرم، لأن الخطأ شيء مستقرّ في أعماق النفس، لا يستطيع أن يدركه إلا Á‰‰« سبحانه وتعالى.

وهكذا تكون العدالة المطلقة شيئا وهميا لا وجود له، ويكون الحكم بالإعدام، من ناحية إقرار المسؤولية الجنائية، قرارا لا يستند إلى سند أخلاقي صحيح ينزهه عن المطاعن.

وعلاوة على ذلك، فإن الأبحاث التي أجراها علماء الإجرام، سواء في مجال الوراثة، والكروموزومات الإضافية، أو في مجال التربية، تجعلنا نتساءل : هل يملك القتلة دوما زمام قراراتهم ؟ أم هم ضحايا تكونهم أو بيئتهم ؟ هذه مسألة تحتاج إلى تفكير أعمق.

ومما يؤكد عدم عدالة عقوبة الإعدام أنها تقطع الأمل أمام المحكوم عليه، ولا يوجد معيار محدد يمكن الاستناد إليه في تحديد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام إذ إن ذلك يختلف باختلاف الزمان و المكان.

إن بعض المتهمين قد يكون في إمكانهم الاستعانة بدفاع على قدر معين من الكفاءة يستطيع أن يجنبهم الخضوع لهذه العقوبة. بينما قد لا تتوفر هذه الإمكانيات بالنسبة لغيرهم مما يجعلهم أكثر عرضة للحكم عليهم بالإعدام.

إن المحكمة كثيراً ما تعجز عن تحديد الجزاء الملائم في كل حالة على حدة

في ظل القواعد الإجرائية الحالية التي يأخذ بها المشرع في أغلب القوانين. فقلة من التشريعات تطبق نظام تقسيم الدعوى إلى مرحلتين، وبالتالي تتيح مجالا أوسع للإثبات وتحديد مدى مسؤولية المتهم وما صدر عنه من أخطاء والظروف التي أحاطت به. هذا إلى جانب أن تأثير الجريمة في الرأي العام قد يدفع المحكمة إلى السرعة أحيانا في إصدار حكمها[7] متأثرة برد فعل الجريمة لدى الرأي العام.

قيل كذلك تأكيدا للاتجاه السابق إن الظروف والعوامل التي تحيط بسلوك الجاني تختلف تماما عن الظروف التي تمارس فيها الدولة سلطتها العقابية ، فالجاني يرتكب الجريمة ويكون حينئذ تحت تأثير دوافع معينة داخلية وخارجية تقوى في موقف معين مما يؤدي إلى تفجير الطاقة الإجرامية، أما الدولة فهي حينما تطبق عقوبة الإعدام فإنها لا تتخذ هذا القرار إلا بعد دراسة لمختلف الظروف والبواعث التي أحاطت بالجريمة، وذلك في هدوء وتروّ، فالوفاة في الحالتين تتحقق في ظروف بيئية ونفسية مختلفة تماماً[8].

ويضيف أيضا أنصار هذا الرأي أن حياة كل إنسان لها قيمة مختلفة عن حياة غيره، فكل حياة ليست مساوية تماماً لكل حياة أخرى، فحياة المحكوم عليه يمكن أن يختلف تقديرها وفقا للسن والظروف الصحية والاجتماعية وبالتالي يصعب تحقيق التعادل بينها وبين حياة المجني عليه.

وقيل أيضا أن من خصائص العقوبة أنها تقبل التدرج من حيث جسامتها حتى يمكن أن تتناسب مع جسامة الفعل الإجرامي وشخصية المتهم، وعقوبة الإعدام لا تتوافر فيها هذه الصفة، فهي غير قابلة للتدرج وفقا لمدى مسؤولية الجاني أو مدى خطورته أو ما حققه فعله من ضرر. وفي العصور السابقة كان أحيانا يقترن الإعدام بوسائل وحشية في التنفيذ بل وكانت تلك الوسائل تقع على جثة المحكوم عليه وذلك لتحقيق التناسب بين العقوبة وبين بعض الأفعال التي

تزداد خطورة عن غيرها وقد ألغيت هذه الوسائل في التشريعات الحديثة.

6) الإعدام عقوبة ليس لها ما يبررها

من الحجج المعارضة للإعدام أن العقوبة ليس لها ما يبررها من الوجهة المنطقية، فرد الفعل يحدث بعد تمام الجريمة وتحقق الضرر إذ ليس في الإعدام مايزيل ضرر الجريمة، فلا يجوز قياس عقوبة الإعدام على حالة الدفاع الشرعي، فلا تشابه بين الحالتين، كذلك فالمجني عليهم في جرائم القتل، التي هي من أكثر الجرائم المعاقب عليها بالإعدام، لا يشعرون برد الفعل، بل يقتصر أثر العقوبة على الأحياء.

والعقوبة أيضا في مذهب هذا الفريق من الشراح لا يجوز قياسها على حالة نزع الملكية للمنفعة العامة، ذلك افتعال غير مقبول، وتشبيه للشخصية الإنسانية بأشياء مادية الأمر الذي يأباه الشعور العام.

ويضيفون أنه لا يجوز الاستناد إلى حالة الضرورة بحجة أن عقوبة الإعدام وسيلة لحماية المجتمع إزاء بعض الأفعال التي تهدده فشروط حالة الضرورة التي تبرر القتل ليست متوافرة بالنسبة للدولة عند تنفيذها لعقوبة الإعدام نظرا لانتهاء حالة الخطر بوقوع الجريمة ولوجود المتهم تحت تصرف الدولة التي يحق لها أن تحمي المجتمع منه بوسائل أخرى مختلفة ولا يتحتم أن يتم ذلك عن طريق إزهاق روحه، فليس لدى الدولة إذن ما تخشاه من الجاني بعد أن أصبح في متناول سلطتها.

واليوم ومع تطور وتقدم الدراسات العلمية يثور الشك في مدى ضرورة عقوبة الإعدام للدفاع عن المجتمع، بل إن لدى الدولة وسائل أخرى بديلة تتبعها إذا ألغت عقوبة الإعدام كالأشغال الشاقة المؤبدة وغيرها.

7) الإعدام يتعارض مع الأغراض الحديثة للعقوبة

كانت العقوبة فيما مضى تهدف أساسا إلى تحقيق الردع والزجر والإيلام فكانت بمثابة انتقام من الجماعة ضد الجاني جزاء لما ارتكبه وعلى ذلك كانت عقوبة الإعدام تجد لها مبررا في ظل تلك السياسة، أما في الوقت الحالي فالعقوبة وفقا للسياسة العقابية الحديثة لا تهدف إلى الانتقام بل إلى الردع والإصلاح في آن واحد، ويؤكد أنصار هذا الاتجاه أن الردع يمكن تحقيقه بوسائل أخرى بخلاف الإعدام فقد انتهى عهد الثأر والتعذيب.

وعقوبة الإعدام من ناحية أخرى تتعارض تماما مع الغرض الإصلاحي للعقوبة إذ يستحيل معها إصلاح المحكوم عليه وإعادة تقويمه، ويؤكد أنصار المدرسة الوضعية أن عقوبة الإعدام تحول دون تحقيق الهدف الأساسي للعقوبة وهو الوقاية الخاصة وإعادة التكيف الاجتماعي، كما أن أنصار المدرسة التقليدية الجديدة يقبلون فكرة عقوبة الإعدام بحذر ، إذ يقصرون نطاقها على حالات محددة ويتطلبون لإمكان تطبيقها ضرورة أن يكون ذلك متفقاً مع أغراض العدالة الجنائية.

8) الإعدام عقوبة غير زاجرة ولا رادعة

لو كانت كذلك، كما يزعم أنصارها، لوجب أن تكون الجريمة قد انحسرت عن الحياة الاجتماعية منذ آماد بعيدة. والملاحظ أن الإنسانية أخذت بتطبيق إعدام المجرمين منذ فجر تاريخها القديم.. فلماذا لا تزال هذه العقوبة موجودة في القوانين حتى اليوم ، لو كانت حقا زاجرة ؟

ومن الأحداث المعاصرة أنه أعدم في ايران عام 1970، وحده خمسة وسبعون من مهربي المخدرات، ومع ذلك، بقيت عمليات التهريب مستمرة واستمرت المشانق تعمل فيها وتجتذب أعداداً متزايدة من قوافل المحكوم عليهم دون جدوى. وازداد الأمر عنفا بعد قلب نظام الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية،

فقد أعدمت أكثر من 2000 من خصومها السياسيين في السنتين الأوليين من حكمها الدموي.

وقد حدث أن نفذ حكم الإعدام بقاتل في الكويت، وكان له صدى عميق في الرأي العام، ولكنا ما لبثنا أن قرأنا في الصحف عن جناية قتل ثلاثية، ارتكبها مجرم كان يشهد عملية الإعدام السابقة. وبعد ساعات من مشاهدة التنفيذ، قتل صديقا له وزوجته وطفلهما، وكأنما حركت رؤية المشنقة شهيته ليكون بطل حفلة مشؤومة، يستقطب فيها أنظار الحشود، وكأنما يكون تنفيذ الإعدام، محرضا لبعض الشواذ المغرمين بحب الظهور، وسيئي التقدير، على ارتكاب أفظع الجرائم، بدلا من أن تكون وسيلة زجر أو ردع.

لا يستبعد بعض المؤلفين، أن يكون لبعض الاعتبارات الاجتماعية دور تمييزي شائن فيها. فالوقائع تدل على أن الغالبية العظمى من المحكوم عليهم بالإعدام من الفقراء والبؤساء، إن لم يكن كلهم . فإذا وقع في قبضة العدالة أحد أبناء الطبقة النافذة في المجتمع، فإنها تستعمل كل إمكاناتها المادية والاجتماعية والإعلامية، لمعاونته وتخفيف مصيره. وأحد مظاهر هذه النجدة الاستعانة بكبار المحامين والخبراء العالميين يعجز الضعفاء عن تأمينها لمعاونتهم في الدفاع عن أنفسهم.

وتؤكد الدراسات في أمريكا ، بوجه خاص ، أن مجتمع الزنوج فيها ينال القسط الأكبر من هذه العقوبة، لأن المجتمع الأبيض مشبع ضدهم بالأفكار السيئة .. وهذا واقع يجب أخذه بعين الاعتبار حين القيام بدراسة جدية. فمنذ 1930 نفذ حكم الإعدام في 2066 أسود وفي 1751 أبيض فقط، مع أن السود لا يتجاوزون ثمن السكان ..!

9) الإعدام عقوبة خطرة

إذا وقع الإعدام في خطإ فإنه غير قابل للتلافي في حين أن سائر العقوبات الأخرى، يمكن أن يُتلافى فيها الخطأ. فإذا نُفذ حكم الموت في شخص، ثم ثبت خطأه فإن الفارط يكون قد فرَّط، وقد ثبت فعلا وقوع أخطاء قضائية من شأنها أن تُحرِج الضمير الإنساني.

ولقد عرف تاريخ القضاء اعترافات شتى، انتهت بأصحابها إلى المشنقة، ثم ثبت كذبها، ومن ذلك أن شخصا اتهم بقتل امرأة، و«عولج» في دائرة الشرطة حتى اعترف بقتلها وإلقاء جثتها في النهر، فأعدم وبعد عامين عادت المرأة إلى بيتها من زيارة قامت بها إلى بعض أقاربها في منطقة أخرى.

كما اتهم شخص بقتل ثري وإلقائه في بئر، وتمرست به أكف الضابطة القضائية وعصيُّها حتى أدلى باعترافات كاملة، وكاد يصعد إلى المشنقة، لولا أن ضابطا في الشرطة لم يرتح ضميره إلى هذه الاعترافات، فاستجوب زوجة أحد أصدقاء القتيل، وعرف منها أن القاتل هو زوجها، لأنه مدين للقتيل بمبلغ كبير، وعجز عن سداده فقتله، ليتخلص من الدين، وأنها عاونته على إلقاء الجثة في بئر مهجورة.

إن الأخطاء القضائية محتملةٌ دائما، فالعدالة الإنسانية نسبية حتى أن أغلب القوانين الوضعية تقر الحق في تصحيح أخطاء الآحكام القضائية، فالإنسان ليس معصوما من الخطإ بطبيعته، وقد أوجد المشرع وسائل معينة للتخلص من الأخطاء القضائية وهي وسائل الطعن المحددة في القانون على سبيل الحصر ومن بينها وسيلة إعادة النظر في الحكم. كما منح المشرع رئيس الدولة سلطة العفو، ومع ذلك فلازالت هناك احتمالات للأخطاء القضائية التي لا تثبت إلا بعد تنفيذ العقوبة، وحينئذ يستحيل إزالة أثرها إذا كانت العقوبة التي نُفذت هي الإعدام، فيبقى تنفيذ الإعدام جريمةً لا تغتفر في حق الدولة في هذه الحالة.

فإذا كانت العقوبة سالبة للحرية ثم ثبتت براءةُ المتهم، فإنها يُطلق سراحه

ويوقف تنفيذ الحكم، وإذا كانت العقوبة قد تم تنفيذها، فإنها تُمحى الآثار القانونية المترتبة على الحكم، أما عقوبة الإعدام فإذا تم تنفيذها ثم ثبت براءة المحكوم عليه يُصبح الخطأُ غير قابل للإصلاح مما تأباه العدالة ويرفضه الشعور العام.

التيار الإبقائي لعقوبة الإعدام

ظفرت هذه العقوبة بتأييد عدد من المفكرين الكبار مثل "جان جاك روسو" الذي فلسفها بنظريته الشهيرة عن العقد الاجتماعي، فالفرد الذي قبل مختاراً بعقد يبرمه مع المجتمع، أن يتخلى عن الانتقام الفردي، مقابل حماية المجتمع له، يكون قد قبل سلفا بالتخلي عن حياته، فيما إذا فصم هذا العقد، واعتدى على حياة شخص آخر ، وقبلها "لمبروزو" و" غاروفالو" و" كانط" وفون هنتج ، "Von Hentig" وغارو ، وغارسون".

وقد تناول أنصار التيار الإبقائي الرد على الحجج الذي تمسك بها الرأي المعارض لعقوبة الإعدام ونعرض لذلك فيما يأتي :

1) أثر الإعدام في الردع

من أهم الحجج المؤيدة للإبقاء على عقوبة الإعدام أنها تهدد بسلب الحياة التي هي أغلى ما يمتلكه الإنسان، لذلك فإن كثيراً ممن يفكرون في ارتكاب الجرائم المعاقب عليها بالإعدام يترددون في الإقدام على هذه الأفعال ، بل قد يمتنعون تماما عنها حينما ترد إلى أذهانهم العقوبة التي يتعرضون لها وهي الإعدام ،إذ يجدون أمام الدافع إلى الجريمة مانعا قويا، وهو حرمانهم من حقهم في الحياة، هذا التهديد في الواقع من أهم وسائل المنع العام للجريمة وأكثرها فاعلية [9].

فالإعدام من أهم الوسائل لحماية المصالح الجوهرية التي يترتب على

المساس بها توقيع هذه العقوبة فإذا وقعت جريمة معاقب عليها بالإعدام فهناك دائما احتمال عودة الجاني ذاته إلى هذا السلوك، وفي إقدام غيره على ذلك إن لم يعقب ارتكاب الجريمة توقيع عقوبة تتناسب مع جسامته. وأصبح مما لا خلاف عليه ضرورة دفاع المجتمع عن نفسه، وإلزامه أيضا بتوفير الحماية الضرورية والفعالة لكافة الأفراد. وهذا لا يتحقق في بعض الأحيان إلا بفرض عقوبة الإعدام التي كثيراً ما تعد الوسيلة الوحيدة المناسبة لجسامة بعض الجرائم الخطيرة [10] .

فعقوبة السجن حتى ولو كانت مدى الحياة أصبحت غير كافية بالنسبة لخطورة بعض الجرائم وتزايد الإجرام المستمر، خاصة وأن عقوبة السجن مدى الحياة تصبح مؤقتة في ظل النظم الحالية بتطبيق نظام الإفراج المقيد واستبعاد المجرم كلية في بعض الحالات يعد الوسيلة الوحيدة لحماية النظام الاجتماعي إذا كان المجرم على درجة معينة من الخطورة.

ويمكن القول إن العقوبة لايكون لها أثر في الردع العام إذا كانت أغلب المجتمعات تعمل على حماية النظام الإجتماعي بها، ومنع الجرائم بوسائل أخرى غير الجزاء الجنائي. وهذا مالم يتحقق حتى الآن في كافة الدول التي لازالت تأخذ بالجزاء الجنائي باعتباره أصلح الأساليب لحماية النظام الاجتماعي.

2) عقوبة الإعدام عقوبة تكفيرية

بمعنى أن الذي قتل آخراً في ظروف فظيعة وحرمه من حياته بدون وجه حق، يجب أن يكفر بدمه عن خطيئته.

فهي إذن عقوبة عادلة، يتساوي فيها تماما الأذى الذي أوقعه المجرم بحياة قتيله، بالأذى الذي تعرضت له حياته هو، وحياتان تتساويان أمام القانون، وفي مفاهيم الناس، الذين يقولون الخير بالخير والشر بالشر والبادئ أظلم.

3) عقوبة الإعدام عقوبة مخيفة : يهلع من هوْلِها قلب من تسوّل له نفسه هزّ دعائم المجتمع الآمن، فليس أمرا بسيطاً أن يعرف القاتل ما ينتظره من حبل يخنقه ويحرمه من أحبائه وذويه، كما حرم ضحيته من نعمائها وأحبائها. ثم إنها تخيف الآخرين، الذين يشهدون تنفيذ الإعدام أو تبلغهم أنباؤُه، فإذا نفذت أحكام الإعدام على فترات متقاربة، بقيت العظة ماثلة في كل نفس.

4) تشير الإحصاءات إلى أنه لم يقم دليل قاطع على أن إلغاءها قد ساعد على انخفاض الخط البياني للإجرام، أو حتى على الأقل، الحفاظ على مستواه العادي. ولذلك يقول أنصارها هاتوا إحصاءاتكم، فإن كانت مقنعة، فإننا سننحاز إلى رأيكم، أما أن نغامر بقذفة في المجهول، ونعرض كيان المجتمعات إلى أخطار غير متوقعة، فهذا أمر لا يمكن أن يقبله إنسان حصيف.

5) عقوبة الإعدام هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على شرير خطر، يهدد المجتمع وأهله في أمنهم وحياتهم . وكل عقوبة أخرى، لا يمكن أن تكون ناجعة حياله.

فهل نحكم عليه بالحبس المؤبد، كعقوبة بديلة ؟ حسنا ولكن لم يحدث، إلا نادرا، أن يبقى مجرم سجينا طيلة حياته.. فهو يحلم تارة بالهرب، أو بقانون عفو شامل، أو مرسوم عفو خاص .. يقصر مدة سجنه، ثم يجد نفسه حراً، خارج القضبان، يزرع الذعر والهلع في النّاس.

ولو فرضنا جدلا، أن المحكوم عليه بقي في زنزانته طيلة حياته، فإنه سيكون في غاية التعاسة، لا ينفعه أن يحسن سلوكه، أو يبذل جهده لإعادة تأهيل نفسه، مادام سيظل قابعا في مكانه حتى الموت ... إنها حياة عذاب جسدي ونفسي لا يطاق طالما لا يلوح على آفاقها طيف من أطياف الفرج.

أما الجزاء الجنائي، فإنه لم يتحقق حتى الآن في كافة الدول التي لا زالت تأخذ به باعتباره أصلح الأساليب لحماية النظام الاجتماعي.

فلا يجوز أن تكفر عن أشد الجزاءات الجنائية فاعلية وخطورة وهو الإعدام وظيفته في تحقيق الردع العام.

6) عقوبة الإعدام مقبولة لدى الرأي العام

ويلاحظ أن الرأي العام في أغلب الدول مؤيد في مجموعه للأخذ بعقوبة الإعدام وخاصة العاملين في مجال الأمن العام أو إدارة المؤسسات العقابية أو غيرهم، فهناك اعتقاد سائد بأن عقوبة الإعدام لها فاعلية خاصة وأنه لا يحل محلها أية عقوبة أخرى في تحقيق الأغراض المطلوبة، فحتى عقوبة السجن مدى الحياة يفقد المحكوم عليه الأمل وبالتالي لايقدم على الإصلاح أو الندم أو التكفير[11] وما دام الرأي العام قد ألِف هذه العقوبة واطمأن إليها، فإن البحث في إلغائها سيثير أعصابه، ويجسد له المخاطر، فلماذا نقلب قواعد حياتنا القانونية، من أجل عدد ضئيل من القتلة والأشرار؟

ويقول أنصار هذا الاتجاه أنه لا يجوز الاعتراض على عقوبة الإعدام بحجة أنها تتعارض مع حق المحكوم عليه كأي فرد في المجتمع في حماية حياته، فمن اعتدى على حياة آخر أو أتى بفعل مماثل يستحقّ هذا الجزاء إذ إنه أتى جريمته بدون وجه حق بخلاف تنفيذ الإعدام عليه فيجد مبرراً في الجريمة التي صدرت عنه.

ويضاف إلى ذلك أن الشعور العام نحو احترام الحياة الإنسانية بدأ يضعف في الوقت الحالي، يدل على ذلك كثرة حوادث القتل الخطإ بسبب حوادث المرور كما تبيح المجتمعات المختلفة الألعاب الرياضية العنيفة التي كثيراً ما تعرض اللاعبين للموت وكذلك تقرر التطعيم الإجباري وما قد يعقبه من آثار صحية يختلف مداها[12].

وتنفيذ عقوبة الإعدام يمكن أن يجنب في كثير من الأحوال ردود الأفعال التي قد تصدر عن الرأي العام إذا شعر بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام في أحوال الجرائم شديدة الجسامة.

ويرد خصوم عقوبة الإعدام بأن استفتاءات الرأي العام ظالمة لأنها تطرح في ظروف عاطفية حساسة ، ثم إن طريقة عرض الأسئلة على الجمهور تؤثر كثيرا في نتيجة الاستفتاء. والواقع أن آخر استفتاء في فرنسا، جرى في أعقاب سلسلة من جرائم القتل المتعاقبة التي هزت الرأي العام، وفي مقدمتها قتل ثلاث موظفات في مصرف، وخطف طفل وقتله، وقتل سيدة وطفليها في فراشهم، وقتل فتاة وقتل مدير المؤسسة التي وضع فيها لإصلاحه.

ومما يسترعي الانتباه أن الاستفتاء الذي قامت به جريدة "Le Figaro الفيغارو"، بخصوص إلغاء عقوبة الإعدام، أعطى النتائج الآتية :

62 ٪ من الرجال والنساء مع الإبقاء

34 ٪ من الرجال و33 ٪ من النساء مع الإلغاء

وكان من بين الإبقائيين :

73 ٪ من الفلاحين

61 ٪ من صغار التجار

68 ٪ من العمال

53 ٪ من أرباب المهن الحرة.

وقد نُشرت نتائج الإحصاء في جريدة الفيغارو في عددها بتاريخ 17 يوليوز 1981.

7) الأخطاء القضائية

أما عن الحجة التي تستند إلى أن الأخطاء القضائية تصبح غير قابلة للإصلاح في حالة تنفيذ حكم الإعدام إذا لم تكتشف إلا بعد هذه اللحظة، فيرد عليها بأن الأخطاء القضائية في أغلب الأحوال يتعذر إصلاحها كما لو صدر حكم بالأشغال الشاقة أوالسجن ولم تكتشف الأخطاء القضائية إلا بعد تمام التنفيذ[13]. هذا ويمكن تجنب الأخطاء القضائية بزيادة الضمانات في الإجراءات المتبعة كما أن لرئيس الدولة حق العفو إذا كان هناك شبهة خطإ. وعلى أية حال فاحتمال الأخطاء يجب ألا يحول دون تنفيذ العقوبة مادامت وسيلة الدفاع عن النظام الاجتماعي، فلا مانع من التضحية ببريء في سبيل تحقيق المصلحة العامة، كما أن الدولة تبيح القتل في أحوال الدفاع الشرعي والضرورة تغليبا لمصالح المعتدى عليه، فكذلك يمكن تبرير الإعدام تغليبا للمصلحة العامة.

8) التناسب بين الإعدام والجريمة

يرد أنصار الاتجاه المؤيد للعقوبة على الحجة التي تستند إلى صعوبة تحقيق التناسب بين عقوبة الإعدام والجريمة وأنها عقوبة لا تقبل التدرج، ذلك أن عقوبة الإعدام في التشريعات المختلفة قاصرة على أشد الجرائم جسامة، ولا يتطلب الأمر البحث في التناسب، كما أن هناك أنظمة مختلفة كنظام الظروف المخففة تؤدي إلى عدم تطبيق العقوبة إذا لم يكن الجاني على درجة معينة من الخطورة، كما أن العقوبة كما أوضحنا اختيارية في أغلب التشريعات التي تأخذ بها، فيكون لدى القاضي حرية الخيار بين عقوبة الإعدام وغيرها.

كل هذا يتيح للقاضي فرصة تحديد مدى ملاءمة تطبيق العقوبة في كل حالة على حدة، وبالإضافة إلى ذلك فالتناسب أمر يتعذر تحقيقه أيضا في حالات العقوبات الأخرى كالأشغال الشاقة المؤبدة، والأمر يتوقف على العدالة وليست العبرة بالقياس أو الحساب الدقيق.

9) الإعدام حق للدولة

من حق الدولة كما أوضحنا حماية النظام الاجتماعي وإعدام أي فرد يصدر منه مايدل على أنه أصبح خطرا يهدد النظام الاجتماعي، ولا يجور الاعتراض على ذلك بأنه ليس من حق الدولة سلب الحياة إذ إنها لم تمنح الفرد تلك الحياة، فيُرد على ذلك بأنه إذا قيل إن الدولة ليس لها حق سلب الحياة، فالمجتمع لم يمنح الفرد الحرية حتى يكون له حق سلبه إياها فلا حق لها أيضا في سلب الحرية لمدة طالت أم قصرت أو سلب حقوقه المالية وغير ذلك، فمن حق الدولة الإبقاء على تلك الأساليب التي تمس حقوق الفرد كلما كان ذلك ضروديا تحقيقا لمصلحة عامة تبرر ذلك.

10) الإعدام وأغراض العقوبة

يرد مؤيدو عقوبة الإعدام على الحجة القائلة إن عقوبة الإعدام تتنافى مع أغراض العقوبة الحديثة في الإصلاح والتقويم بأن غرض العقوبة حاليا ليس فقط الإصلاح والتقويم والعلاج بل هي أهداف التدابير فتختلف العقوبة مع التدابير في أنها تضم كهدف أساسي بين أهدافها الردع العام والخاص.

فإذا كانت عقوبة الإعدام لا تحقق أغراض الإصلاح، فلا شك أنها تحقق غرضاً أساسيا وهو الردع الذي تتفق كافة التشريعات على ضرورته. أما الحجة التي تستند إلى أن بعض الأشخاص لديهم دافع قوي داخلي نحو الجريمة وأن التهديد بالعقوبة لا يؤثر في ذلك الدافع، فيمكن الرد عليها بأن تلك أحوال نادرة يكون فيها لدى المتهم دافع يتعذر مقاومته نحو الجريمة، والتشريع لا يراعي إلا الأحوال الغالبة التي يكون للتهديد بالعقوبة أثر في قمع وإحباط الدوافع الداخلية نحو الفعل الإجرامي.

11) تكلفة الإعدام

يرى مؤيدو العقوبة أن تكلفة عقوبة الإعدام أقل من غيرها فالأمر يتعلق دائما بطائفة من المجرمين أشد خطورة من غيرهم والعقوبة التي يمكن أن تحل محلها هي السجن المؤبد، ولا شك أن الدولة تلتزم بكافة النفقات الخاصة بالمحكوم عليه من حيث المأكل والملبس والعلاج وغيره، هذا إلى جانب ما تتكلفه بشأن المؤسسات العقابية ذاتها والعاملين بها، أما عقوبة الإعدام فتؤدي إلى التخلص من المجرم في فترة زمنية قصيرة، وتجنب الدولة كافة المصاريف السابقة.

والحقيقة أن هذه الحجة غير مقنعة بالمرة لأن حياة الإنسان تظل دوما أثمن من المال، لا لشيء إلا لأنها أغلى وأسمى وأعز من أن تقدر بثمن أو بمال، ولن يُعجِز الدولة إطعام عدد قليل من الناس، دفاعا عن مبادئ عليا لا سيما وأنها تستطيع أن تُشغِّلهم مقابل طعامهم وكسائهم، وتحقق ربحا من ذلك إذا شاءت.

إن نصوص التشريع تظل صامتة جامدة حتى يتدخل القضاء فيحولها إلى معان ناطقة حية، ويكفل تحقيقها، وأي تطبيق من سلطة أو فرد للتشريع مهما حسنت النوايا قد لا يتفق مع معناه أو لا يؤدي إلى استخلاص الحلول الصحيحة التي تكفُل الحماية الحقيقية التي أراد القانون إضفاءها على القيم والمصالح الاجتماعية .

إن النفس البشرية تأبى بطبيعتها الضيم، وترفض الظلم، وتتوق إلى العدل والقضاء ركن في قانونية النظام، وهو الضمان الفعال لسيادة القانون، فلا قضاء بغير استقلال، ولا عدل بغير قضاء، ولا قضاء بغير قانون، ولا عدل بغير حق، ولا حق بغير حقيقة، ولا حقيقة بغير قيم وتحقيق، والعدالة هي الأخت الشقيقة للحرية.

الهوامش والإحالات

1) La peine capitale, Nations unies, Département des affaires économiques et sociales , New York, 1962 p. 5.

2) Cesare Baccaria, «Dei delittie delle pene», Milano Cinffre, 1946

3) انظر النص كاملا في Revue de science criminelle عام 1987 ، العدد 2، ص 469.

4) انظر Encel (Revue de science Criminelle, 1963 p. 404) الذي كتب : «إننا نود أن نجيب فورا وبصراحة، بأن مذهب الدفاع الاجتماعي ضد عقوبة الإعدام.. فهو يرفض أسسها الثلاثة التكفير Expiation ومجازاة الخطإ Rétribution والإخافة Intimidation ».

5) Cesare Baccaria,«Dei delittie delle pene», Milano Cinffre 1946 .

6) Eduardo Correia, la peine de mort, Reflexions sur le problème antique et sur le sens de son abolition au protugal, pena de, orte, p. 28.

7) Eduardo Correia, op. cit. p. 32.

8) Sheldon and Eleaner Gluels, "Beyond capital punishment", VI p. 270.

9) Eduardo Correia op. cit, p. 27, Roger Merle, Andre Vitu, Traité de droit criminel, Paris, Cujas, 1967 p. 512.

10) Jean Craven , la peine de mort, p. 245.

11) La peine capitale, p. 52 .

12) Robert Vouin, Observations sur la peine de mort, p. 45

13) Salhi Dohon ezer, la peine de mort et le droit pénal, ture, V. p. 203

منار رأس أشقار بطنجة والاتفاقية متعددة الأطراف حوله 1282 = 1865

عبد الهادي التازي

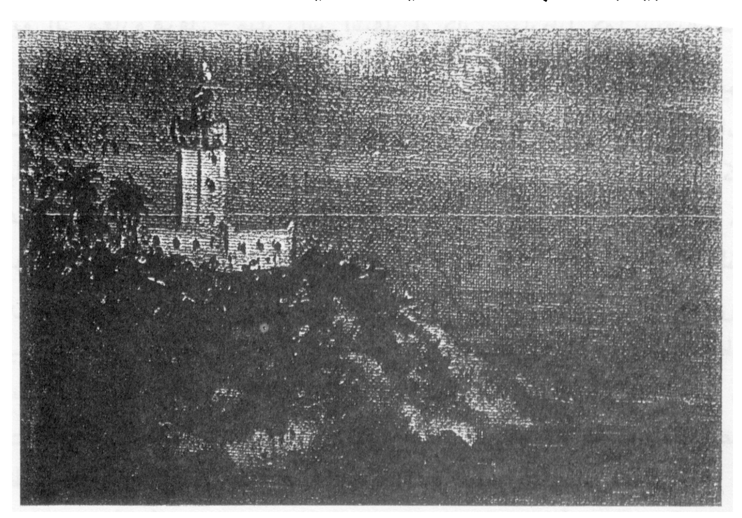
كل واحد منا – عندما يزور طنجة – تستهويه الفسحة في ضواحيها الجميلة متعددة المناظر والأشكال، ويكون في صدر ما يستحق الزيارة – ونحن في الطريق إلى مغارة هرقل – منار رأس أشقار أو كاب سبارطيل كما يسميه الناس.

وإن الوقوف أمام هذه المعلمة، بالرغم من أنها حديثة العهد نسبيا، يوحي بالكثير من الذكريات التاريخية التي لها دلالتها في حياة المغرب السياسية والدبلوماسية والحضارية كذلك، وإن أول ما يوحي به إلى هذا المنار أنه يذكرني – وهذا مما يهز بعض المشاعر – في تاريخ الأسطول المغربي الذي كان أسطورة البحار في عالم الأمس، لأن المنار فعلا أنشئ في ظروف خاصة بالنسبة للمغرب الذي كان يصول ويجول في أعالي البحار شمالا وغربا ولكنه أمسى بين عشية وضحاها مضطراً لترك الساحة بعد أن قاوم بكل قواه هجوم إمبراطورية النمسا على ثغره الشهير: العرائش ذي القعدة 1245 = أبريل 1830 في نفس الوقت الذي كانت فيه فرنسا تتأهب لاجتياح الجزائر لتغرس شوكة نافذة وعميقة في ظهرنا ! وكل هذا كان في أعقاب اتفاقية إيكس لاشابيل عام 1818 التي حرّمت ظهور أي أسطول من شأنه أن يضايق الملاحة الأجنبية في البحار !! فكانت هذه الاتفاقية بمثابة رسالة موجهة بالدرجة الأولى إلى الأسطول المغربي الذي أسر بالأمس القريب سفينة تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ...

وينبغي أن نضيف إلى كل تلك المحن ما تجشّمه المغرب في وقعة إيسلي عام 1260 = 1844 التي كانت نتيجة مباشرة لمناصرتنا لجيراننا شرق المغرب، ثم في احتلال تطوان عام 1860 الذي كان نتيجة للدفاع عن ثغورنا الشمالية.

كل تلك العوامل كانت وراء القرار الحاسم والصعب الذي اتخذه العاهل المغربي السلطان مولاي عبد الرحمن عام 1246 = 1830[1] في الاستغنا عن "هوس" الاهتمام بالأسطول طالما أن المغرب غير مستعد للقيام بسائر الالتزامات التي تقتضيها منا قوانين الدول البحرية...

وهكذا فإن الوقوف أمام هذا الأثر المطل على البوغاز وقوفٌ مع تاريخ طويل وعريض. وقد استوقف هذا المنار في صدر من استوقفهم الفنانة التشكيلية السيدة الفُضلى نوال الحمود حرم سعادة سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى المملكة المغربية بالمغرب الأستاذ نايف الحديد.



منار أشقار بالجبل الكبير بطنجة يحمل توقيع الفنانة التشكيلية السيدة نوال الحمود حرم السيد نايف الحديد سفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى المملكة المغربية

نجدد الشكر لهذه السيدة التي استهوتها الحياة في المغرب فرسمت طائفة من اللوحات الجميلة من الداخلة إلى سبتة.

وجـبل أشـقـار هذا هو الذي عُـرف عند البكري بالأمس تحت اسم جـبل إشبـرتال[2] الإسم الذي يحـتـفظ به الأجـانب ويجـري على الألسنة إلى اليـوم ES-PARTEL، وكما ستردده الوثائق اللاحقة فإننا نجد البكري يشير إلى أن موقع إشبرتال يعتبر بالنسبة للمراكب مكانا صعبا "وإذا أخرمت المراكب من إشبرتال بالريح الشرقية لم يكن لها بدّ من البحر المحيط إلا أن تدور الريح الغربية ".

وقبل هذه المعلومة التي تهم سلامة الملاحة بالبوغاز مما سنتحدث عنه، أفاد البكري أن الجبل داخلٌ في البحر وأن فيه عيونا عذبة ومسجداً رباطا... كما أفاد أن هذا الجبل يقابله من الأندلس الجبل الأغر على سمت واحد، وأن المسافة بين الموقعين تقطع في ثلثي مجرى بالريح القبلية من ذلك البر، ومن الأندلس بالريح الجوفية... إلى أن يقول : ومن جبل إشبرتال إلى مدينة طنجة أربعة أميال.

وعلى نحو ما أشرت إليه فإن هذا الموقع لم يكن يخلو من مصاعب بالنسبة للملاحين الذين كانوا يعتمدون على مهارتهم وخبرتهم وحظهم كذلك في اجتياز هذا الدرب أو اجتنابه بالمرّة وتعويضه بالمعبر الذي كان الرؤساء البحريون يسلكونه على عهد دولة الموحدين، وهو قصر المجاز إلى طريف أو العكس[3]...

ومن غير أن نعيش مع القرون الخالية نذكر أنه في أيام السلطان مولاي عبد الرحمن (1238-1276 هـ = 1822-1855م) حرّث أحد المراكب الأجنبية في رأس أشقار بسبب صومعة المسلك، الأمر الذي أثار احتجاجات الدول البحرية التي كانت تمتنع أحيانا من أداء حقوق الديوانة للمغرب طالما أن سفنها تتعرض لمثل هذه المتاعب !

وقد حفظ لنا التاريخ رسالى من الوزير محمد إدريس إلى الأمين الحاج أحمد الرزيني، وهي بتاريخ 16 محرم الحرام عام 1260=7 يبراير 1844، حول "ما ذكر في شأن المركب الذي حرّث للأنجليز بأشقار قرب طنجة وامتناع (قونصهم)

من تعشير ما دخل من سلعة للمرسى السعيدة وقوله : إن ذلك مشروط وخلاف القانون[4]...

ولقد تسببت بعض العواصف البحرية التي كانت أكثر مأساوية ، وتركت لها دوياً واسعا في مختلف جهات العالم: تمثلت تلك العاصفة فيما حصل بالنسبة للسفينة البرازيلية (دونا إيزابيل – Dona Isabel) التي كانت في الواقع سفينة ومدرسة في آن واحد لتكوين الضباط البحريين البرازيليين وقد هلك نتيجة لتلك العاصفة مائتان وخمسون نفراً.

هنا رأى السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن ضرورة إنشاء منار برأس جبل أشقار، وفتحت مباراة أمام المتخصصين التقنيين، وكان ذلك على يد الحكومة الفرنسية التي جعلت جاكي Jacquet تحت تصرف المخزن ليقوم بالمهمة.

لقد كان جاكي ملحقاً ببعض المصالح المتخصصة في تشييد المنارات بباريز وهكذا أبحر إلى طنجة في شهر يونيه عام 1861 حيث وقف أثناء رحلته في عرض البحر على الموقع المناسب الذي يمكن أن يشيد فيه المنار.

وفي هذه الأثناء كان المغرب يوقع اتفاقيةً تجاريةً بمدريد مع إسبانيا بتاريخ 17 جمادى الأولى 1278=20 نونبر 1861 وجدنا فيها أن إسبانيا تلح في البند الثالث والأربعين من الاتفاقية على تأكيد قيام المغرب بإنشاء المنار...[5]

لقد ابتدأت الأعمال فعلا بمجرد وضع التصاميم التي كانت مستوحاة من البيئة المحلية بمعنى أن المنار أخذ له شبها بالمآذن المتعالية في المنطقة.

وقد توالت الأعمال بجدّ لكن في وسط مصاعب مريرة ناتجة، على الخصوص، من أن المكان كان بعيداً عن المدينة وعن الناس، وناتجة من أن

المواد المستعملة لتشييد المنار كانت هي المواد التي توجد هناك في عين المكان الخ ...

وفي شهر مايه من عام 1864 كان الجهاز كاملا، وكان من الممكن إضاءة المنار عند الاقتضاء، بيد أنه طرأ تأخير على تشغيل الجهاز نظراً لما كان ينبغي التفكير فيه حول حراسة المنار وحول المصاريف التي يتطلبها التشغيل، وحول إدارة المنار التي كان الأجانب لا يرون إسنادها المباشر إلى السلطات المغربية، هذه القضايا الثلاث كانت محلّ مفاوضات بين القنصليات الأجنبية وبين المخزن، الأمر الذي أخر تشغيل المنار إلى تاريخ 13 جمادى الأولى 1281=15 أكتوبر 1863... وهذا ما يوجد الآن منقوشا على باب المنار حيث نقرأ باللغة العربية هذه الكلمات :

الحمد لله شيّد في مدة سيدي محمد أيده الله سلطان مراكشة، وأوقد في ثلاثة عشر جمادى الأولى عام 1281 هجرية

بينما كتب بالفرنسية على اليمين :

Ce phare élevé par ordre du sultan Mohammed Ben Abdel-Rahman, a été allumé le 15 octobre 1863

ومن المفيد أن نعرف أن هذه المنارة من علو عشرين متراً وتحتوي على ستين درجة حجرية وأربعين حديدية تلك مائة درجة[6].

وقد صعدتُها أكثر من مرة وكُنْت أجد فيها شبها بمصاعد تمثال الحرية في نيويورك إلا أن المنار – كما قلنا – أقصر قامة...

وهنا وبعد أن تأكد أن الدولة المغربية قامت بتحمل سائر نفقات البناء والتجهيز والصيانة أخذت تفكر فيمن يشاركها في تحمل الأعباء من الدول الراغبة في الاستفادة من المشروع وهنا نجد الحديث عن الاتفاقية متعددة الأطراف التي أبرمت فيما بعد أي في محرم 1282هـ = مايه 1865، فماذا عن هذه الاتفاقية ؟

لقد عرف المغرب عبر تاريخه الدولي عدداً من الاتفاقيات متعددة الأطراف كان فيها ما يرجع للعصر الوسيط .. ونحن هنا في هذا العصر نعيش – بعد اتفاقية المجلس الصحي بطنجة 1256=1840عهد السلطان مولاي عبد الرحمن– مع عصر اتفاقية منار أشقار التي كانت في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن[7].

لقد وقعت بطنجة – وليس بباريز كما تنص عليه بعض النشرات[8] – يوم خامس محرم 1282=31 مايه 1865، وقعتها علاوة على المغرب عشر دول وهي حسب ترتيب الوثائق المغربية : إيطاليا، والنمسا، وإسبانيا، وأمريكا، وفرنسا، وإنجلترا، وفلامنك (هولندا)، والبرتغال، والسويد والنرويج.

وقد وقَّعها عن المغرب وزير الأمور البرانية محمد بن عبد الرحمن بركاش كما وقعها نيابة عن ملوك ورؤساء الدول مندوبون مفوضون ذكروا باسمهم وصفاتهم المستحقة من مختلف الجهات.

ويلاحظ أن الفصول الستة كانت مترجمةً عن لغة أجنبية نعتقد أنها الفرنسية، لذلك يلاحظ ضعف الأسلوب العربي فيها، ومع ذلك فالاتفاقية تؤكد على الروح الوطنية المغربية التي كانت تتجلى في عدد من المقاطع.

فهي أولا تنص على أن ملك المغرب هو الذي أمر ببناء المنار، على أرضه، ومن ماله الخاص وبرضًى منه رفعا للضرر ورفقاً بالناس، ويؤكد هذا الفصل أولا على أن إذن جلالة ملك المغرب للدول في الاستفادة من المنار لا يعني أن لها حقا ما في المنار الذي تبقى راية المغرب هي الوحيدة المرفوعة عليه.

أما الفصل الثاني فيتحدث عن الحقيقة المرة التي كان علينا أن نقبلها، وهي أن المغرب نظراً لكونه لم تبق له مراكب لا حربية ولا تجارية فإن المصاريف التي يحتاج إليها المنار تكون على الدول المستفيدة منه على التساوي لا فرق فيما بينها...

إلا أن الفصل يحرص على ترك الباب مفتوحاً أمام المغرب فيما إذا عاد إلى امتلاك الأسطول فإنه سيكون عليه أن يؤدي واجبه كمستفيد، ومرةً أحرى تؤكد الاتفاقية على أنه مادام هذا المنار ملكاً للمغرب فإن على السلطان أن يقوم بترميم ما قد يتلاشى منه.

وينص الفصل الثالث على أن حراسة المنار تبقى على المملكة المغربية... وإذا ما نشبت حرب داخلية أو خارجية فإن الدولة المغربية تبذل جهدها للحفاظ على المنار وعلى حماية القائمين على تسييره . كما أن على الدول التي تسهم في تسييره أن تظل مؤدية لواجباتها للمنار حتى في حالة نشوب حرب فيما بينها أو بينها وبين المغرب لا قدر الله !

وينص الفصل الرابع على أن نواب الدول الموقعين على الاتفاق المذكور والمتعهدين بإدارته وتشغيله أن يظلوا ملتزمين بواجباتهم وأن لا يقوموا منفردين بتغيير شيء إلا بموافقة الدول الأخرى ورضاها.

وينص الفصل الخامس على أن الاتفاق المذكور ملزم لسائر الأطراف لفترة عشر سنوات، وإذا أرادت دولة من الدول أن تنسحب من الوفق المذكور فعليها أن تقوم بإخبار الباقي قبل انصرم السنوات العشر بستة أشهر، وبواسطة كتاب يحمل طابع الدولة المعنية وإلا لزمه البقاء ضمن الجماعة، ومن المهم أن نجد هذا الفصل– وتأكيداً للسيادة المغربية على المنار – نص على أن الحكومة المغربية لها الخيار في إبقاء الشراكة المشار إليها لنواب الأجانب أو في إلغائها!

وأخيراً ينص الفصل السادس على أن ما التزم به الموقعون على العقد المذكور يبقى في ذمتهم على مقتضى الشرع، وعليهم تنفيذ ما ورد في الاتفاق فور توقيعه .. وينص هذا الفصل أيضا على أن الاتفاقية كتبت مرتين باللغة الفرنسية وباللغة العربية ...

وبعد هذه النصوص تأتي الأختام والتوقيعات على ما سنرى ...

وقد وقعنا بعد هذه الوثائق على شبه تقرير يحمل توقيع خديم المقام العالي بالله محمد برقش لطف الله به وتحته توقيع عميد السلك القنصلي دريمون هي.

والتقرير يحمل تاريخ تاسع شوال 1283 (14 يبراير 1867) وهو يتلخص في أن الواضعين أسماءهم عقب تاريخه يزكون الاتفاق الموقع يوم 31 مايه 1865 بين المغرب وإنجلترا والنمسا وبلجيكا وإسبانيا وأمريكا وفرنسا وإيطاليا وهولندا والبرتغال والسويد والنرويج، في شأن منار رأس أشقار.. وقد جعلوا عليه طوابعهم، حرصا من الحكومة المغربية على أن يستغل جبل أشقار لأكثر ما يتصل بالمنار ولأنه أي المغرب على علم سابق بما حصل مع إسبانيا عندما أنعم عليها –على وجه المجاملة– ببقعة في الجنوب المغربي لتيبيس شباك الصيد، فأمست تدعي أن المكان مكانها ! أقول حرصا على ذلك واستفادة من درس الماضي.

ووجدنا رسالة في منتهى الأهمية يرفعها وزير خارجية المغرب المقيم في طنجة السيد محمد بن عبد الرحمن بركاش إلى الوزير الفرنسي المقيم بهذه المدينة عندما تناهت إلى الحكومة المغربية أنباء عن تسرب بعض الأجانب إلى الجبل الكبير حيث منار أشقار وأخذوا يستولون على ما ليس لهم حق في الاستيلاء عليه بل أخذوا يعبثون بالبيئة التي عرفتها المنطقة ، وكأن البقعة بقعتهم!

تؤرخ هذه الرسالة بفاتح المحرم 1292 (18 فبراير 1874) وهي في نظرنا من أهم الرسائل المعبرة عن اليقظة المستمرة للحكومة المغربية حول ما يجري داخل حدودها...

وإلى جانب هذه الرسائل التي صدرت في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن وجدنا رسالة في عهد ولده السلطان مولاي الحسن أيضا للوزير الفرنسي المقيم بطنجة حول ما كتب به السفير البريطاني في شأن تسيير وتدبير منار أشقار، وكانت الرسالة تحمل تاريخ 19 جمادى الثانية 1311-1893/12/28.

والمهم جداً في هذه الرسالة أنها تؤكد مرة أخرى أن منار أشقار يبقى تحت راية المملكة المغربية ، وأن حراسته ستظل بيد المخزن .. [9].

تلك جولة في تاريخ هذا المنار الذي يؤدي وظيفته لحد الآن والذي يتمتع بنفس الشرعية التي كانت له في عهد محمد الرابع قبل أكثر من مائة سنة وخمسة وثلاثين سنة.

الملاحق الخمسة

1 – رسالة الوزير ابن إدريس الزريني بتاريخ 16محرم 2/1260 يبراير 1844.

2 – نص الاتفاقية متعددة الأطراف بتاريخ 5 محرم 31/1282 مايه 1865.

3 – صور عن أرشيف الخزانة الحسنية بالقصر الملكي .

4 – رسالة من وزير الشؤون الخارجية المغربية إلى الوزير الفرنسي المفوض بطنجة وهي بتاريخ فاتح محرم 18/1292 يبراير 1874.

5– رسالة من النائب السلطاني بطنجة إلى الوزير الفرنسي المفوض بتاريخ 19 جمادى الثانية 1311=1893/12/28 وهي تتمسك بحق المغرب في المنار.

الملحق الأول : رسالة الوزير ابن إدريس للأمين الرزيني

الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه

محبنا وأمين سيدنا الخديم الأنصح الحاج أحمد الرزيني أعانك الله ورعاك وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته عن خير سيدنا نصره الله ، وبعد فقد وصلنا كتابك وعرفنا مضمنه وما ذكرت على شأن المركب الذي حرث للأنجليز بأشقَّر قرب طنجة وامتناع قونصهم من تعشير ما دخل من سلعة للمرسى السعيدة وقوله أن ذلك مشروط وخلاف القانون، فقد طالعنا كتاب الشروط فألفينا فيه إن باع تلك السلعة هناك تعشر له وإن ردها فلا تعشر وأنت أمين بمحل به جميع أجناس النَّصَرى فينبغي لك عدم الخلو من كتاب الشروط وأن تطالعه لتكون على بصيرة في ذلك ، وإن كان عندكم هناك وجِّه لنا نسخة منه فقد احتجناها لتبقى حجة بيدنا وليكن محتويا على شروط الأحد عشر جنسا المصالحين هناك ويستخرج ذلك منهم بلطافة من غير شعور بأنا احتجنا إليها وعلى المحبة والسلام في 16 محرم عام 1260.

محمد بن ادريس لطف الله به

الملحق الثاني : نص الاتفاقية متعددة الأطراف

(نقلا عن صور طبق الأصل من الخزانة الملكية بالرباط)

اجتمعوا الواضعين اسمهم عقب تاريخه// وجعلوا التبديل برضى// من حضرة سلطان مراكوشة وفاس// وحضرة سلطان الطليان //على الشروط التي اتفقوا عليها في 31 ماي//سنة ألف وثمانمائة وخمسة وستين بين// سعادة سلطان مراكوشة // وفاس من جهة// وسعادة سلطان الطليان// وسعادة سلطان انپريل // وانگري وبُوهِم// وسعادة سلطان البلجيك // وسعادة سلطانة سْبَنية // وحضرة برزدنط ريوبلك من// إيالة مجموعة من مريكة، وسعادة سلطان الفرنصيص// وسعادة سلطانة من مملكة // مجموعة من انكلطرة وإرلنضة // وسعادة سلطان فلمنك// وسعادة سلطان البرطقيز والگرب// وسعادة سلطان سويد ونربج // من جهة أخرى على التدبير والمعروف // من المنارة رأس أشقار // وهذه الأدلة اتفقت// وتوجهت ووجهت محققة ومطابقة لبعضها// رأيهم على منهاج واحد وسيرة واحدة// وعلى الترتيب الذي يصلح// مبلغة هذا المراد وزعموا أن يجعلوا هذه الشروط مخصوصين بهذا الأمر وجعل// كل واحد منهم نائبا مفوضا// عليه وهم//

سعادة سلطان// الطليان نائبه موسى الآخندورا // بردنو كبلير نيشانه من صنطوص مريتن // ولازر نائب وقنص جنرال منه بايالة // سعادة سلطان مراكوشة // وسعادة سلطان نبريل وانگري// وبُوهِم نايبه صارجن هي درمُنْد // هي كمندور من المحترم نيشان بين نائبه جنرال في وقته بايالة سعادة سلطان // مراكوشة // وسعادة سلطان بلجك نائبه// موسى إرنسط دالوين كبلير نيشانه من ليوبلد وكمندور من نيشان// إزَبل الگطُلِك من سْبَنيه وكمندور من نيشان الافتخار من تونس قنص جنرال منه على شطوط المغرب من فريقية//

وسعادة سلطان سْبَنية// نايبها دون فرنسيسك برانكلون// كَران فرومن نيشانها ايزيل // لكَطُولك وكبلير من نيشان // سن جن لبيت القدس وله درجة// ثالثة من نيشان سلطان العثماني // المجيدي وفسيان من لجيون دنور// وغيره المنسطر البرز دنط منها// بايالة سلطان مراكوشة//

وحضرة برزدنط ربُّوبلوك من إيالة مجموعة نايبها موسى جيمس// أرلنض مك ماث الكبلير قنص // جنرال منها باياله سعادة سلطان // مراكوشة //

وسعادة سلطان الفرنصيص نايبه موسى كوست لو بكطوربزون // إيي دكن فسيان من لجيون دنور// وكمندور من نيشان صنطوس مريس ولازر من الاطلية وكمندر// من نيشان من الكرسط من البرطقيز// وكمندور من نيشان ليون من بْرُونْزَبِك// وكبلير من نيشان كوسطنطين من نبلطان//

وكبلير من نيشان الكَلف من أنويرة// المنسطر المفوض بأكمل التفويض// منه بإيالة سعادة سلطان مرا//كشة.

وسعادة سلطان من مملكة مجموعة من أنكَلطرة وارلنضة نايبها // صارجن هي درمند هي كمندور// من المحترم نيشان بين المنسطر برزدنط منها بايالة سعادة سلطان مراكوشة// وسعادة سلطان فلامنك نايبه// صارجن هي درمند هي كمندور من محترم نيشان بين المفوض على دار تقنصوات جنرال من فلمنك بالمغرب// وسعادة سلطان البرطقيز// والكَرب نائبه موسى خوسي دنيل كلاص// كمندر نيشانه كرسط كبلير من// نيشان الورد من البرازيل قنص جنرال// منه بإيالة سعادة سلطان مراكوشة وسعادة سلطان سويد ونُربِج نايبه مسيو سليم درنوف كبلير نيشانه // وزاقنص جنرال منه// بالمغرب بإيالة السعيدة //

وسعادة سلطان مراكوشة // وفاس مع نايبه السيد محمد بركاش // وزيره في أمور البرانية //

الذين أمعنوا النظر في التفويض// الأكمل مع بعضهم ووجدوه // صحيحا مركبا على الفنون، ثم اتفقوا على الفصول الآتي شرحها// بيانا وتفصيلا//

الفصل الأول

إن الحضرة الشريفة بمراكوشة // كانت أمرت على بناء المنار وتشييده// في أرضه وذلك من ماله الخاص واختيارا منه//ومحبة ورفقة بمخلوقات الله ورفع// الضرورة عن عباد الله // كما أذن سلطان مراكوشة // برضائه على نواب الأجناس فيما يعرض// في إيقاد المنار المذكور وإصلاحه على قدر دوام هذه الشروط، ومعلوم أن هذه نيابة الأجناس لا تضر في حق الملك ولا في حق // السلطنية المغربية // ولا يتعلق في المنار// المذكور إلا صنجق // سلطان المغرب فقط //

الفصل الثاني

إن دولة مراكوشة ليس لها مراكب // الحرب ولا مراكب التجارة ، فعلى هذا // أن المصاريف الواجبة على الإصلاح// والتولية متا ع المنار يكون أداؤها// على الأجناس المشترطين المذكورين// فكل واحد منهم يدفع في السنة// واجبه إذ لا زيادة ولا نقصان// هذا على هذا فمثل ما يدفعه الواحد// يدفعه الآخر وإذا سلطان المغرب// يكون عنده في المستقبل شْكُودْرَة // أو مراكب عديدة من بزركان // فلا شك أنه يخلص ما يجب له // من القسمة من مصروف هذا المنار// مع هذه الأجناس المتعاهدين، وعلى كل حال حيث هذا المنار// لسلطان مراكوشة إذا ظهر// ترقيع في البنيان فيكون من عند السلطان مراكوشة.

الفصل الثالث

إن سلطان مراكوشة يجعل العسة على حفظ المنار المذكور// وتشمل على أربعة مخزنية وقائدهم//

ولا شك إذا وقعت محاربة// داخلة أو خارجة فيبذل المجهود// ويكون على بال تحفظا على بنيان المنار المذكور والناس القائمين// به كما أن للأجناس المشترطين، كل واحد من جهته أنعم على نفسه // بجانب موضع المنار المذكور ويخلص واجبه في المصاريف// كلها كانت الگرة//مع بعضهم بعضا أو مع أحد//منهم وبين دولة مراكوشة، نطلب الله لا تكون.

الفصل الرابع

إن نواب الأجناس // المتعاهدين المفوضين //على تولية مباشرة // إيقاد النار وإصلاحه // كما ذكرنا في الفصل الأول // من الشروط المذكورين ويجعلوا النواب // الترتيب الواجب على الخدمة والعسة في ذلك المنار المذكور بحيث لا يكون تبديل ولا // تغيير من ذلك الترتيب المذكور// إلا بموافقة الأجناس المذكورين // ورضائهم //

الفصل الخامس

إن الشروط المذكورين // يبقوا عشر سنين// وإذا أراد واحد// منهم أي من الأجناس//المتعاهدين أن // ينقض هذا // العقد المربوط //به فيجب عليه// أن يعلم بستة // أشهر قبل // انقضاء // العشرة أعوام// بكتاب مطبوع // من دولته، وإذا لم // يُعلم فيلزم // عليه // أن يزيد عاما// وكذا من عام إلى عام// حتى يعلم كما ذكرنا، ومثل // ذلك يكون لسلطان مراكوشة // التخيير في إبقاء النيابة المشار // إليها لنواب الأجناس أم لا//

الفصل السادس

شرعوا الآن في الالتزام // من بعضهم بعضا حسبما // هو مسطر في هذه // الشروط المذكورة// حتى يجعلوا الترتيب // والقوانين إذا احتجوا// عليهم كما هم // معمولين في أرضهم // على مقتضى شرع الأجناس//

المشترطين إذ يلزم // عليهم إتمام القوانين المتعاهدين // بها في أقرب ما يكون، فعلى هذا إن المفوضين // المذكورين أعلاه بأكمل// التفويض وضعوا أخطوط // أيديهم على ذلك و// أطبعوهم بطابعهم. كتب// بالأصل عن مرتين بالفرانصيصية وبالعربية // بطنجة المحروسة بالله في خامس أيام من // شهر محرم عام 1282 من الهجرة // الموافق إحدى وثلاثين من شهر مَيٌّ من عام //خمسة وستون وثمانمائة وألف.

خمسة أختام أمامها خمسة أسماء هي :

1) إيطاليا سيروناو

2) بريطانيا هي، وينوب عن بعض الدول

3) بلجيكا دالوين

4) إسبانيا فرانسيسكو

5) أمريكا ماث

الملحق الثالث

صور من أرشيف الخزانة الحسنية بالقصر الملكي



Son Consul Général près Sa Majesté le Sultan du Maroc,
Sa Majesté le Sultan du Maroc et de Fez,
Le lettré Sid Mohammed. Vargach
Son Ministre des affaires étrangères
Lesquels après avoir échangé leurs pleins pouvoirs, trouvés en bonne et due forme, sont convenus des Articles suivants.

ARTICLE 1er

Sa Majesté Schérifienne ayant dans un intérêt d'humanité ordonné la construction aux frais du Gouvernement Marocain d'un Phare au Cap Spartel,

بإيالة الشريفة
وكاسرع وزير الأمور البرانية
الذين أنعموا النظر في التفويض
الأصل مع بعضهم ووجدوه صحيحا مرتبا على القانون
اتفقوا على الفصول الآتي شرحها بيانا وتفصيلا

الفصل الأول

أن الحضرة الشريفة
كانت أمرت على بناء المنار وتشييده
وذلك من ماله الخاص واختيار
وحنة ورفقة بالمخلوقات

...a seul arboré sur la tour du Phare.

ARTICLE 2e

Le Gouvernement Marocain ne possédant actuellement aucune Marine, soit de guerre, soit de commerce, les dépenses pour l'entretien et l'administration du Phare seront supportées par les Puissances contractantes au moyen d'une contribution annuelle dont la quotité sera égale pour chacune d'elles.
Si plus tard le Sultan venait à posséder une Marine militaire ou ... part aux dépenses dans la même proportion que les autres Puissances signataires. Les frais de réparation, ... besoin de reconstruction, ...

المغرب
الفصل الثاني

أن دولة المغرب ليس لها مراكب الحرب ولا مراكب التجارة وعلى هذا
أن المصاريف الواجبة على الإصلاح
والتوثيقة متاع المنار يكون أداؤها
على الأجناس المشترطين المذكورين
كل واحد منهم يدفع في السنة
...
يدفعه الأخر وإذا سلطان المغرب
يكون عنده في المستقبل
أو مراكب
...
الفصل الثالث



Il s'engage en outre à pourvoir, par tous les moyens qui dépendent de lui, même en cas de guerre, soit intérieure soit extérieure, à la conservation de cet établissement, ainsi qu'à la sécurité des gardiens et employés.

D'un autre côté les Puissances contractantes s'engagent chacune en ce qui la concerne à respecter la neutralité du Phare et à continuer le payement de la contribution destinée à son entretien, même dans le cas où, ce qu'à Dieu ne plaise, des hostilités viendraient à éclater soit entre elles, soit entre l'une d'elles et le Royaume de Maroc.

ARTICLE 4.

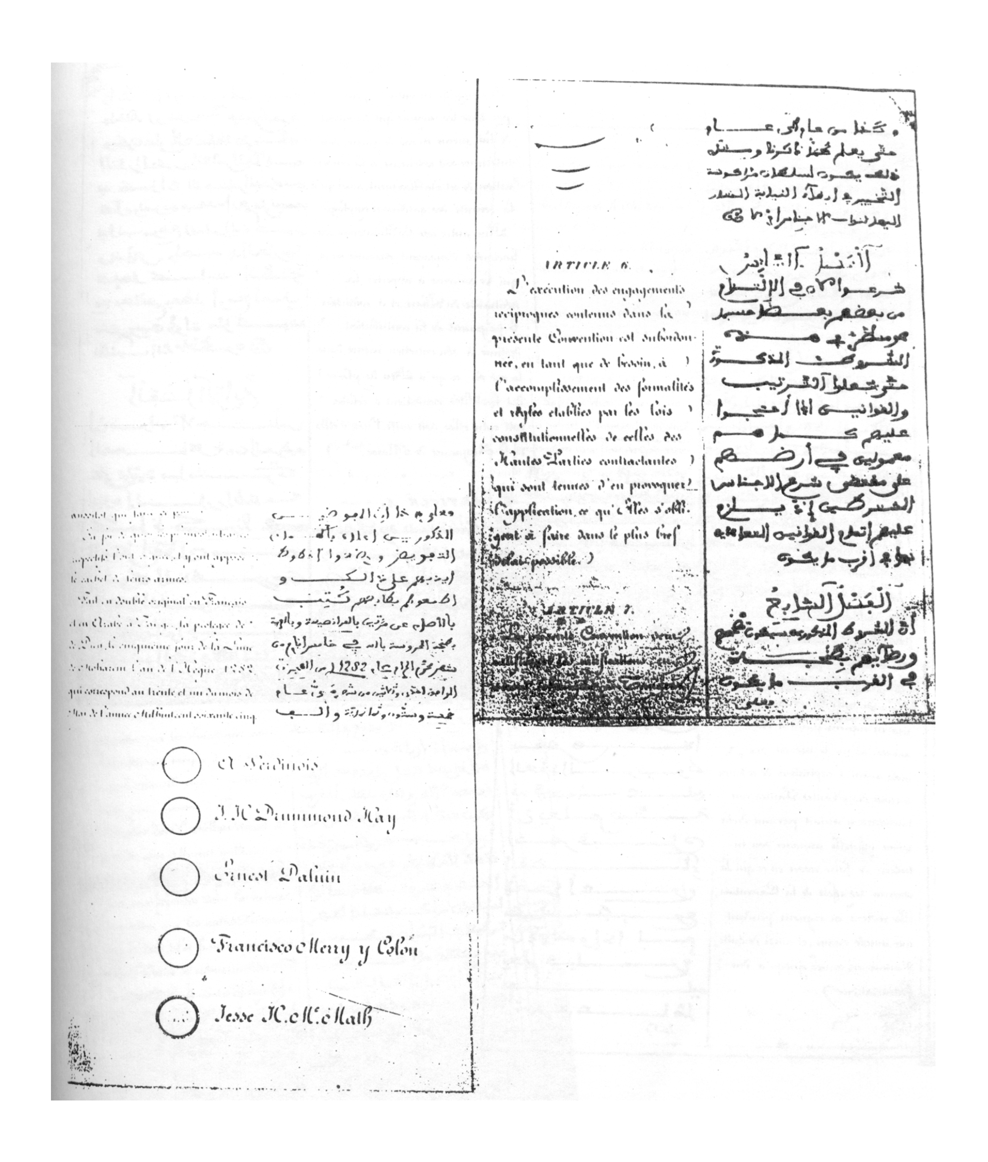
... et aucune modification ne pourra être ... que d'un commun accord entre les Puissances contractantes.

ARTICLE 5.

La présente Convention demeurera en vigueur pendant dix années. Dans le cas où, six mois avant l'expiration de ce terme, aucune des Hautes Parties contractantes n'aurait par une déclaration officielle annoncé son intention de faire cesser en ce qui la concerne les effets de la Convention, elle restera en vigueur pendant une année encore, et ainsi de suite, d'année en année jusqu'à due dénonciation.

الفصل الرابع

الفصل الخامس



ARTICLE 6.

L'exécution des engagements réciproques contenus dans la présente Convention est subordonnée, en tant que de besoin, à l'accomplissement des formalités et règles établies par les lois constitutionnelles de celles des Hautes Parties contractantes qui sont tenues d'en provoquer l'application, ce qu'elles s'obligent à faire dans le plus bref délai possible.

ARTICLE 7.

... appose le cachet de leurs armes.

Fait en double original en Français ... de ... le cinquième jour de la lune ... de l'Hégire 1282 qui correspond au trente et un du mois de Mai de l'année ... mil huit cent soixante cinq.

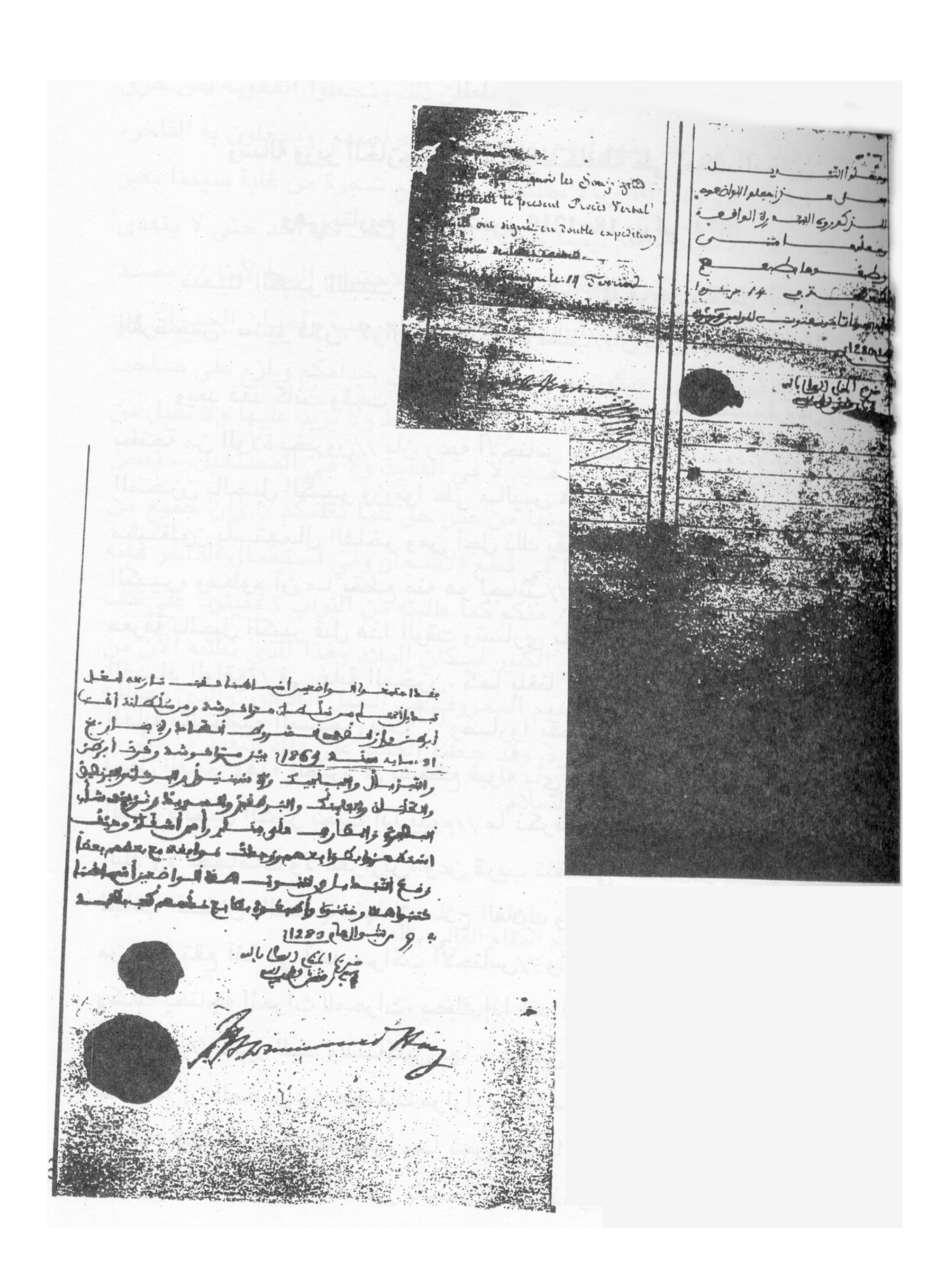
N. Verdinois

J. H. Drummond Hay

Ernest Daluin

Francisco Merry y Colón

Jesse H. McMath



les Soussignés

le present Procès Verbal

ont signé en double expédition

le: 19 Février

الملحق الرابع

رسالة وزير الخارجية في شأن المحافظة على أملاك المخازن

وهي بتاريخ فاتح محرم 1219=18 يبراير 1874

محبنا الكبير اللبيب المحترم المنسطر المفوض بأكمل التفويض لدولة الفرنسيس، مسيو فلان، لازال السؤال عنك نطلب//أن تكون بخير وعافية.

وبعد فقد كانت وقعت الشكاية مرارا مشافهة ورسالة للمنسطروس والنواب بطنجة من الولاة يخبرون// بأن رعية الأجناس خرجت عن الحدود وحازت من بلاد المخزن بالجبل الكبير وزربوا على ماليس هو مذكور برسومهم، وبعضهم// مشتغلون باستعمال الفاخر ومن أجل ذلك يقطعون الدلم [10] وغيره من الشجر الكبير، ومعلوم أن ما يقطع منه هو لجانب// المخزن بحيث إذا توجه أحد له معرفة بالجبل الكبير قبل هذا الوقت وتسارى بأكلة[11] وغيرها يثبت ما ذكرناه من الفساد الواقع// في غابة المخزن، كما بلغنا أن بعضهم الآن مد اليد في وسط الغابة بالموضع المسمى دنب[12] وصاروا يقطعون الأشجار منه ويقرعونها// لجعل الفحم، وهذا الضرر لم نستطع قبوله بأي وجه كان ولا نوافق لأحد أن يجعل الفحم بالجبل الكبير بحيث إذا يدوم// ما ذكرنا من الضرر فلم يبق العدد لسكان البلد ولا لحمامات ولا للفرارين، وعن قريب تنقضي الغابة مع أننا لنا احتياج// لجانب المخزن بالخشب منها لإصلاح الفلايك وما نحتاجه من ذلك للكراريط، وكم من مرة تقع آفة في أحد مراكب الأجناس// ونحتاج للبعض من ذلك للإصلاح، وكذلك يحتاجه الحراث للمحراث، بحيث إذا نفد هذا الشجر بقطعه للفاخر فيحصل منه ضرر// كبير للبلد وللساكنين بها مسلمين ونصارى ويهود ويصير الضرر عاما مع أن المخزن نبه على ذلك مرارا. ورعية سيدنا ممنوعة من // التصرف في الغابة بقطع الشجر للفاخر، وها نحن جددنا هذا الأمر لاعلام رعية سيدنا بالبريح[13] بعدم جعل الفاخر بالمحل // المذكور، ومن جعله يسجن ويعاقب،

فنطلب منكم أن توصوا رعية جنسكم بالكف عن ذلك وتجعلوا العقوبة لمن خرق القوانين// وإذا أجاب أحد منهم أنهم يجعلونه من عراصهم ويجعلون به الفاخر، وها نحن جعلنا ذعيرة من 16 ريالا نطلبها ممن يقطع شجرة من غابة سيدنا بغير إذن دولتنا، كما // نطلب منكم أيضا حيث مرادنا في كف كل أحد حتى لا يتعدى حدوده، بان تأمروا رعيتكم بإظهار رسومهم وقت الاحتياج إليها لأننا // بصدد توجيه العدول ومعهم خليفة البلد ويحضر بائع العرصة وأعيان الجيران في الموضع ليحققوا الحدود ويكون حاضرا أحد // من خدامكم ويلزم على صاحب العرصة بأن يزرب على حده الثابت له في رسمه فقط ولا يزيد عليها ولا نقبل من بائع الأرض التي له عليها // رسم قديم لا في الفايت ولا في المستقبل... بعض اللعاب يقرعون بلاد المخزن ويبيعونها من غير حق كما نعلمكم // وإن جميع من هو من رعية سيدنا إذا أعان أحداً في قطع الأشجار وفي استعمال الفاخر فإنه يسجن بعد حوز للمخزن، ونطلب // منكم كما طلبته من النواب ؟ فعينونا على كف هذا الضرر الذي يورث منه الضرر الكبير لسكان البلاد وهذا الذي نطلبه الآن من كف جعل الفاخر فهو القانون القديم المعروف في الجبل المذكور والذي يخالفه يحوز منه الفاخر بعد أدائه الذعيرة، وقد جعلنا العسة على ذلك لتنفيذ ما ذكر... ونطلب منكم أن تجيبوا عن هذا والسلام.

فاتح محرم 1292

خديم المقام العالي بالله

محمد بركاش

الملحق الخامس

رسالة من النائب السلطاني إلى الوزير الفرنسي

الحمد لله وحده ولا حول ولا قوة إلا بالله

المحبب العاقل الناصح الساعي في الخير بين الدولتين المحبتين منسطر دولة الفرانصيص الفخيمة الكبلير فلان . بعد مزيد/ السؤال عن أحوالك ومحبة أن تكون بخير على الدوام، فقد كتب لنا باشادور النجليز فلان معلما بأن دولته/ استحسنت جريان كبانية لوادس في التصرف في المحل الذي بناه الجانب الشريف بأشقار، بقصد التكلم منه مع المراكب على الشروط التي ستذكر، وهي :

1 – أن نواب الأجناس : باشدورت وقناصل بايالة مراكشة، لهم الحق في الاطلاع على ذلك

2 – وإن انكسرت مركب أو احتاجت إلى الإغاثة أو مثل ذلك فيطير نائب الكبانية الإعلام لنائب جنس المركب.

3 – وأن الكبانية / تمكن نواب الدول كل سنة من تقييد متضمن لكيفية تصرفها فيما ذكر.

4 – وتوجه الكبانية قبل الشروع في خدمتها لنواب الأجناس بالقوانين التي تجعلها لذلك.

5 – وإن أرادت بعد ذلك تبديل بعض القوانين منها فتعلم النواب بالقانون منها الذي أرادت إبداله.

6 – وأن الحقوق التي تحوزها الكبانية المذكورة تكون على منوال واحد لمراكب جميع الأجناس ولا يكون في هذا الأمر فرق بين الجميع.

7 – وأن الموضع المذكور يبقى تحت سنجق مخزن مراكشة.

8 – وتكون حراسته من جهة المخزن المذكور.

9 – وإن وقع حرب / وطلب أحد الأجناس المتحاربين توقيف الخدمة بالمحل المذكور فتوقف.

وذكر الباشادور المذكور أن دولته أعلمت/ بها دولة الفرنصيص وقبلتها، وكذلك باقي الدول بلغنا أنهم ارتضوها.

فأمرني مولانا نصره الله بإعلامك بأنه قبل / جريان خدمة الكبانية المذكورة في الموضع المذكور على هذه الشروط الواقع عليها الاتفاق بين الدولتين وارتضاها غيرها من الدول لتكون على بال من ذلك وتعلم به دولتك المحبة.

وختم في19 جمادى الثانية عام 1311 (1893/12/28)

الهوامش

1) الناصري : كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، طبعة الدار البيضاء 1956.

2) كتاب المغرب في ذكر بلاد افريقية والمغرب، وهو أجزاء الكتاب المعروف بالمسالك والممالك تأليف أبي عبيد عبد الله البكري، ترجمة دوسلان 1965، ص 113 بالعربي و 222 بالفرنسي.

3) عبد الملك ابن صاحب الصلاة : تاريخ المن بالإمامة على المستضعفين، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987 ص 128.

4) محمد داوود : تاريخ تطوان ج 8 ص 423 المطبعة الملكية – الرباط 1398=1978.

5) ابن زيدان : الإتحاف 508,3.

التازي : التاريخ الدبلوماسي للمغرب رقم الإيداع القانوني 1986/25 – مطابع فضالة –المحمدية، ج 1، ص 160، ج 10، ص 161-162.

6) نذكر بالمناسبة أن (كاب سبارطيل) هو غير (كاب مالاباطا) ، فالأول يوجد في الطريق إلى سبتة على بعد نحو عشرين كيلو مترا من طنجة حيث كانت – على ما يتأكد لي – جزيرة قنقوش التي رددت صداها بعد الرسائل المخزنية والتي كانت تؤجر للراغبين فيها من القنصليات لأغراض تجارية...

7) التازي : التاريخ الدبلوماسي للمغرب 10 ص 160 - 161 الخ

8) القصد إلى نشرة (مكتب التشوير البحري) Bureau de la Signalisation Maritime. ونغتنم هذه الفرصة لنجدد الشكر لهيأة المكتب على مساعدتها وغيرتها...

9) التازي : التاريخ الدبلوماسي للمغرب ج 10 ص 162 رقم الايداع القانوني 1986/25.

10) نوع من الشجر يشبه الدردر.

11) أكلة اسم موقع بالجبل.

12) دنب كذلك إسم موقع بالجبل.

13) البريح يعني الإعلان بواسطة البراح .

ثقافة الماء في الإسلام

عباس الجراري

حضرات السيدات والسادة،

يسعدني أن أشارك في هذا الملتقى العالمي الذي تنظمه أكاديمية الماء بتعاون مع اليونسكو وجهات معنية أخرى، حول موضوع : «الماء والتنوع الثقافي»، والذي ينعقد في مدينة فاس العريقة، ذات الموقع الثقافي المتميز، والمكانة المتفردة في مضمار الماء وإبداع شبكة توزيعه منذ القديم.

وأود أن أعرب عن خالص شكري وتقديري للمنظمين الذين تفضلوا بدعوتي، وكذا للمسؤولين عن المكتب الوطني للماء الشروب، وللسيد أمين السر الدائم لأكاديمية المملكة المغربية الأستاذ الدكتور عبد اللطيف بربيش الذي قرب خطاي لحضور هذا الملتقى والمشاركة فيه، والذي أسعد بأن ينوب عنّي في إلقاء هذا العرض، بعد أن تعذر عليّ الحضور لظروف خاصة.

حضرات السيدات والسادة،

إن المبحث الذي طُلب مني أن أتناوله يتصل بالماء والإسلام. وحتى ينسجم مع الموضوع العام، فقد اقترحت له عنواناً على هذا النحو : **«ثقافة الماء في الإسلام»**. وإنه ليس بدعاً أن تلتئم العلاقة بين الثقافة والماء.

فالثقافة هي مجموع ما يختزنه الإنسان من مشاعر وأفكار ومعتقدات، يكتسبها بالوراثة والممارسة والتربية والتعليم، وما يحصله ـ بوعي أوْ لا وعي ـ من معارف وخبرات وقدرات تهذب طبعه وتربي عقله وترهف إحساسه وتحدد ملامح شخصيته. إنها بهذا أسلوب حياة ينبع مع الإنسان في البيئة التي ينشأ فيها، ويتكيف مع مختلف العناصر المكونة لها، ويبدع داخلها وبتأثيرها أنماطاً من السلوك لا تلبث أن تتحول إلى عادات وتقاليد.

والماء هو أول مكون للبيئة، وأهم عنصر في إيجاد الحياة، بدءًا من الكون برُمته إلى ما فيه من إنسان وحيوان ونبات، وجميع المخلوقات التي يُعتقد أن وجود هذا الماء كان سابقًا عليها. وهو كذلك أساس بقاء الحياة بالنسبة لمختلف الكائنات التي يتوقف استمرارها على ما يتوافر لها منه، للشرب والتطهر والسقي؛ إضافة إلى استعماله في منافع أخرى كثيرة، كالطاقة وما إليها من الأغراض التي أدرك الإنسان أهمية الماء فيها، على امتداد مراحل الحضارة البشرية ؛ مع الإشارة إلى استعماله في الكهانة والسحر، وفي الاستشفاء من بعض الأمراض.

وشعوراً بهذه الأهمية التي للماء، وما لوجوده من دلالة على عظمة الخالق عز وجل، فقد أولته المجتمعات المختلفة منذ بدء الخليقة، مكانة بارزة عبرت عنها جميع الديانات السماوية وسائر الملل والنِّحل، على نحو ما تكشفه ثقافات الشعوب كافة.

وقد وُجدت ـ ومازالت توجد ـ معتقدات تقدس الماء وتحيط منابعه بأسرار وأساطير تبلورها في طقوس وعبادات، باعتبار هذه المنابع مواطن للآلهة أو لقوى خفية، وباعتبارها كذلك مساكن لمخلوقات خارقة، على نحو ما هو شائع عن حوريات البحر وعرائسه .

ومن ثم كان للماء في الرؤية الإسلامية موقع متميز، يلخصه القرآن الكريم في قوله عز وجل : ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾[1] ؛ ويجليه مفصلاً وبشكل واضح من خلال حديثه عن ماء الإنسان المتمثل في «النطفة»، ثم الماء الذي ينزله سبحانه وتعالى «مباركًا» من السماء، فيتوسل به الناس لإشباع شتى حاجاتهم وقضاء مختلف أغراضهم.

وفي هذا السياق، أورد الكتاب العزيز ذكر الماء في ثلاث وستين آية، إضافة إلى آيات أخرى كثيرة تحدث فيها عن البحار والسيول والطوفان، وعن المطر وكيفية إنزاله، وعن العيون والأنهار، وما يجري منها في الجنة مما ينعم به الداخلون إليها، حيث يشربون من مائها العذب الصافي، مقابل ما يشربه أهل النار من ماء حميم يقطع الأمعاء.

ولهذه المكانة التي للماء في الإسلام، فقد قامت حضارته وثيقة الارتباط به، إذ كان المسلمون ـ على غرار الذين سبقوهم في حضارات أخرى ـ ينشئون المدن ويقيمون العمران، قريباً من الوديان ومنابع الماء، وحيث تكثر الآبار والعيون.

وتيسيراً منهم لوجود الماء في كل وقت، حتى حين تشح الأمطار، لاسيما ما يحتاج منه للشرب والسقي والتوضؤ والاغتسال، فإنهم لجأوا إلى شق الأنهار وحفر الترع، وبناء الخزانات والسدود، وجر القنوات، وتنظيم شبكات التوزيع، واتخاذ الحمامات والمتوضآت والسقايات العمومية في كل حي، مع العناية بالسقائين المعروفين في المغرب بـ «الگرابة»، وهم الذين كانوا يوصلون الماء للدور، قبل أن يعمم توزيعه كما هو الآن ؛ دون إغفال البِرك والفسقيات المعروفة في المغرب بـ «الخَصَّات» التي غدت جزءًا من هندسة المساجد وحتى البيوت.

إلى جانب هذه التدابير، لا يخفى ما كان للمسلمين من دراية بالاهتداء إلى أماكن المياه الباطنية، مما عرف عندهم بعلم «الرِّيافة» و «الإنباط»، وكانوا يستخرجونها بالدواليب والنواعير، أو«السواني» حسب تسميتها في المغرب.

كما استعملوا وسائل تصريف المياه المستعملة حتى لا تختلط بالماء الصالح للشرب، في وقت استغلوه لتدفئة المنازل أو تبريدها، عبر قنوات تخترق الجدران. ثم إنهم اتخذوا الساعات المائية التي كانت معروفة في الحضارات السابقة، وطوروها وجعلوا لها أماكن خاصة، لاسيما في المساجد والمدارس العلمية، على نحو ما كان موجوداً في كثير من الحواضر المغربية.

ومعروف أن الماء الذي كان متدفقًا في معظم المواقع المذكورة، كان خاضعاً للوقف الذي يجعل استعماله بالمجان ومن باب الإحسان، وكذا من باب أن " الناس شركاء فيه"، وفق ما في الحديث النبوي الشريف، وكما سنبين بعد.

ومعروف أن الإسلام ربط بالماء كثيراً من تكاليف العبادة، إذ جعل الطهارة شرطاً لأدائها، كالوضوء بالنسبة للصلاة لمن لم يكن على جنابة تقتضي إزالتها الغسل. ولا تتم هذه الطهارة إلاّ بالماء «الطبيعي» أو «المطلق» الذي يكون طاهراً في نفسه ومطهراً لغيره. أما الماء «المعتصر» أو «المضاف»، مما ينتج عن تقطير نباتات أو عصر فواكه، أو مما يكون ماء طبيعيًا ثم يضاف إلى شيء مما قطر أو عصر، فللمذاهب الفقهية فيه رأي يختلف جوازاً ومنعًا[2].

ولم يستغرب بعد هذا، أن يحتل الماء مكانًا بارزًا في الثقافة العربية الإسلامية، ولا سيما في التعبير الأدبي، حيث كثر الحديث فيه شعراً ونثراً عن البحار والأنهار والسحاب والمطر ومواطن الماء المختلفة، مع امتداح العذب منه، ووصف أوانيه وجلسات شربه، في مقارنة له أحيانًا بالخمر، وخاصة حين تمزج هاته بالماء الزلال كي تُخفَّف لمتناوليها وتستطاب.

ولعناية الإسلام بالماء وما له من أثر في الحياة عامة، مع تزايد الحاجة إليه، فقد أمر بحسن استعماله والاقتصاد في هذا الاستعمال ؛ خاصة وقد جعل الله إنزاله من السماء يوازي هذه الحاجة ويستجيب لتلبيتها، إذ يقول تعالى : ﴿وأنزلنا من السماء ماء بقدَر﴾[3].

وهذا ما جعل الرسول ﷺ يحث على عدم الإسراف فيه عند الوضوء والغسل، مهما يكن متوافراً ؛ إلى حد إمكان غسل الأعضاء مرتين أو حتى مرة واحدة عند قلته، بدلاً من الثلاث التي يتطلبها الوضوء الكامل . أما الزيادة عليها فمكروهة.

وحرصًا على الماء الشروب عند ندرته أو غلائه أو صعوبة الوصول إليه، فقد أجاز الإسلام الوضوء بماء البحر، كما أجاز «التيمم» و «الاستجمار» كما هو معروف. وتقديراً لمكانة الماء وما ينتج عن استهلاكه وما قد يكلف هذا الاستهلاك، فقد جعل الإسلام الواجب في زكاة الحبوب «العُشر» إن سقيت بماء المطر أو الأنهار الجارية، في حين حدده في «نصف العشر» إن سقيت بماء تطلب تكاليف في جلبه وحفر آباره ومد قنواته.

وتكميلاً لهذا الحرص على حسن استعمال الماء، دعا الإسلام إلى آداب سلوكية ، من المؤكد أنها تؤثر على الكمية المستهلكة منه، كالنهي عن أن يشرب الإنسان وهو قائم، أو من فم الإناء، فضلاً عن أن يتنفس فيه حتى لا يُعاف ؛ مما يبرز مدى العناية بآداب الشرب، على نحو قوله : «مصوا الماء مصا ولا تعبوه عبا[4]». كما دعا الإسلام إلى وسائل لتقطير الماء وتحليته وخزْنه في أحواض أو أوان، وكذا كيفية حفظه حين يكون بائتًا.

وزيادة في إبراز أهمية الماء من منظور الإسلام، نبّه الحق سبحانه إلى ما قد يصيب الإنسان والحياة من هلاك، إذا هو لم ينزله، أو لو أنزله «أُجاجا» غير صالح للاستعمال. وهو اختبار يقع التعرض له عند انحباس المطر وحدوث الجفاف ؛ مما جعل الرسول ص يسن صلاة «الاستسقاء»، أي التوسل إلى الله والتضرع إليه، طلبًا للسقي بأداء ركعتين والاستماع إلى خطبة في الموضوع.

وقد عرفت المجتمعات الإنسانية منذ القديم أزمات الماء، لاسيما في فترات الجفاف، مما جعلها تلجأ إلى الاستسقاء ، على النحو الذي يتفق وما لها من معتقدات.

وقد تواجه هذه المجتمعات نزاعات داخلية وخارجية، إذا ما آل الجفاف وندرة الماء عندها إلى المجاعة والقحط. وإن كثيراً من مناطق العالم تعاني اليوم أزمة الماء، بسبب هذا الجفاف، في وقت تعيش مناطق أخرى معاناة الفيضانات بما تفضي إليه من هلاك وتدمير.

وإن واقع هذه الأزمة يهدد بصراعات وحروب ستشن في المستقبل، للتحكم في منابع الماء، تبعًا لقلته وما ينتج عنها من حرمان السكان من الماء الشروب، وكذا ما ينتج عنها من تلوث في البيئة غالبًا ما يُؤدِّي إلى انتشار الأمراض التي تُودِي بحياة الكثيرين، والشيوخ والأطفال منهم على الخصوص.

ومن ثم ستكون الغلبة في هذه الحروب والصراعات، للذين يتوافر لهم الماء بالتحكم في منابعه ومصادره، وللذين يمتلكون القدرة المالية والتقنية لتحلية ماء البحر، وكذا لاستخراج المياه الجوفية.

وليست ندرة الماء هي وحدها المسؤولة عن هذا الواقع الذي يواجه العالم، ولكن هناك ظواهر أخرى تتدخل لتضخيمه، وأبرزها :

1 ـ تزايد عدد السكان،

2 ـ تراجع معدل الأمطار نتيجة التغيرات المناخية،

3 ـ قلة موارد الماء غير الأمطار،

4 ـ ارتفاع معدل الاستهلاك بما يفوق نسبة تجدد المياه.

وعلى الرغم من السدود الكبيرة والبحيرات التلية التي أنشئت في المغرب، فإنه يعاني عجزًا مائياً متزايداً بسبب الجفاف وما يخلف من آثار وخيمة تنتج عنها أزمات اقتصادية واجتماعية، لاسيما في القرى والبوادي، حيث يقل الماء الصالح للشرب ـ بالقياس إلى المدن ـ وكذا حيث تتقلص تغذية المواشي ؛ إضافة إلى الانعكاس على المردود الزراعي وما يرتبط به من أمن غذائي، وإضافة كذلك

إلى الهجرة التي يضطر إليها سكان المناطق المتضررة الذين ينتقلون إلى الحواضر، حيث يقيمون حولها أحزمة صفيحية، ثم لا يلبثون أن يثيروا مشكلات عويصة، كالبطالة والاضطرار بسببها إلى التسول أو السرقة أو ارتكاب جرائم فظيعة .

وقد بدأ يتبين أن الجفاف الذي يواجهه المغرب، لا يرتبط بظاهرة ظرفية عابرة ـ كما كان يُظن ـ ولكنه يشكل ظاهرة هيكلية وبنيوية تَنِم عنها عودته المنتظمة مرة كل سنتين أو ثلاث، بناء على الإحصائيات التي رصدت خلال القرن الماضي، مما يتطلب التكيف معه على جميع المستويات، وفي سائر الاستعمالات، منزلية كانت أو فلاحية أو صناعية. وتكاد الظاهرة أن تكون عامة، أي غير خاصة بالمغرب، مما استدعى عقد مؤتمرات محلية وإقليمية ودولية، ما زالت تقام اليوم بإلحاح أكثر من ذي قبل، بهدف معالجة هذه الظاهرة والتغلب على ما تخلف من أزمات .

وفي هذا الصدد، أود أن ألفت النظر إلى جملة من الإجراءات الوقائية التي يلزم اتخاذها لضمان الأمن القائم على الماء، وتجنب العواقب الناتجة عن ندرته أو تلوثه. وهي إجراءات داخلة في سياق المنظور الإسلامي للماء وأهميته وضرورة حسن استعماله والاقتصاد فيه. وكنت قد ذكرت الكثير منها في ما سبق لي من كتابات في الموضوع ؛ وهي :

1 ـ الاهتمام بكيفية حفظ مياه الأمطار، واستعمالها، خاصة حين تكون غزيرة ومهدِّدة بالفيضان.

2 ـ زيادة العناية بالأمطار الاصطناعية.

3 ـ المحافظة على المياه الجوفية، وعدم الإفراط في استغلالها على مختلف المستويات، بما فيها الاستعمال الفردي المتجلي في حفر الآبار المنزلية.

4 ـ الحرص على عدم استعمال المياه العذبة في المجال الصناعي، وكذا محاربة تلويث الصناعة لها وللبيئة عامة.

5 ـ حماية موارد الماء ومصادره، ومراقبتها باستمرار، لحفظها من التلوث، وكذا من الانحسار الذي قد يصل ببعض الوديان والأنهار إلى اليبس والجفاف.

6 ـ العمل على مواصلة تنمية الثروة المائية بمضاعفة البحث عن مصادرها، وعن وسائل اقتصادية لتحلية ماء البحر.

7 ـ تقنين تشريعات واتخاذ إجراءات بهذا الصدد.

8 ـ تقوية شبكات التطهير، والتوسع في معالجة مياه الصرف لاستعمالها في المجالات الممكنة .

9 ـ مراجعة خطط التنمية بالنسبة لبعض المناطق القروية غير الصالحة للاستثمار الفلاحي، في إطار توازن بين كميات الماء اللازمة، والمكاسب التي تتيحها المزروعات ؛ مما يتطلب مراعاة المناخ المحلي والواقع المائي في هذه الخطط، وكذا الجانب الاقتصادي الراجع للمردودية.

10 ـ إعادة النظر في الوسائل التقليدية المستعملة في الري وسقي الأراضي الزراعية، نظراً لما ينتج عنها من ضياع كميات هائلة من الماء ؛ مما يقتضي تطوير هذه الوسائل بما يقلل من الاستهلاك، وكذا استعمال وسيلة التقطير.

11 ـ إعادة النظر في المخططات العمرانية للمدن، بدءاً من بناء المساكن بحدائق فسيحة وأحواض سباحة تتطلب وفرة الماء، إلى إقامة المساحات الخضراء التي تزيد على ما هو ضروري لحفظ البيئة وتجميلها، والتي تحتاج إلى وفرة مماثلة أو تزيد، للمحافظة فيها على خضرة دائمة للعشب.

12 ـ مراجعة أسلوب استخراج الطاقة الكهربائية من الماء، والبحث عن وسائل أخرى لتوليدها.

13 ـ تحديث التقنيات، وتجديد الأجهزة المستعملة في شبكات الماء المختلفة، سواء في المنازل أو غيرها، وذلك بما يلي:

أ ـ تعميم الأنابيب والحنفيات التي تُنزل الماء بمقدار، وتتوقف تلقائيًا بمجرد عدم الاستعمال الدال عليه إبعاد اليد أو الإناء.

ب ـ استعمال طاردات الماء في المراحيض يكون استهلاكها أقل.

ج ـ ربط هذه الطاردات بشبكة للماء المستعمل الذي يعاد توظيفه.

د ـ توجيه نظر الناس إلى الموقف الشرعي، والموقف الوطني كذلك، من مسألة الاستهلاك وضرورة الاقتصاد فيه، سواء في المجال الديني كالوضوء والغسل، أو في غيره كالشرب وسقي الحدائق المنزلية وغسل السيارات . وهو ما يقتضي القيام بحملة توعية واسعة لتحقيق ترشيد الاستهلاك على مستوى الأفراد والجماعات، بهدف الاقتصاد في هذا الاستهلاك ومحاربة الإسراف فيه.

هـ ـ ضرورة مراعاة عنصر التضامن والتكافل بين المواطنين، بالنسبة لأداء واجب استعمال الماء. وهو ما يعني إقامة عدالة بهذا الشأن تواجه السقي المفرط فيه للمساحات الخضراء وملاعب الگولف، وما إليها من مسابح فسيحة في الفنادق والمنازل. وهو ما يعني كذلك ـ وقبل هذا وبعد ـ النظر إلى المشكل، بالقياس إلى الذين يواجهون العطش مهدَّدين بالهلاك، وخاصة في المناطق القروية.

وإن هذا التكافل هو المقصود في الحديث الشريف الذي يقول فيه الرسولﷺ: «الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار، وثمنه حرام»[5] إذ القصد مما الناس فيه شركاء، هو ـ كما سبق لي أن كتبت في الموضوع نفسه[6] «الحد

الضروري واللازم الذي يحتاجونه، والذي بدونه يعرضون للهلاك وتعرقل عباداتهم. ويمكن أن يعطى مجاناً أو بثمن زهيد، ليس لقاء الماء في حد ذاته، ولكن لقاء ما يتطلب توصيله من نفقات. وقد يلجأ في هذا الباب إلى الدولة لدعمه أو إلى المحسنين. أما ما زاد على ذلك - أي على الحد الحيوي - مما يستهلكه الناس بتفاوت حسب مستوى حياتهم ومقتضى هذا المستوى وما فيه من سعة ورفاه، فيكون بأجر ، وربما بأجر تصاعدي يتناسب وما يتخذه المثرون في منازلهم من حمامات ومسابح وما إليها مما يستهلك فيه الماء بسرف شديد. ومثلها ما للنوادي والملاعب من تجهيزات رياضية، وكذا ما لها من مساحات شاسعة خضراء تحتاج إلى كميات وافرة من الماء».

الهوامش

1) سورة الأنبياء، الآية 30.

2) أباح المالكية والشافعية والحنابلة التوضؤ به وإن لم يروا استخدامه لإزالة الخبث.

3) سورة المومنون، الآية 18.

4) رواه البيهقي عن أنس.

5) رواه ابن ماجة عن عبد الله بن عباس.

6) كتاب «أهمية الماء في منظور الإسلام» ص 76 منشورات للنادي الجراري رقم 19 (1421 هـ - 2000م).

التشيّخ والشيخوخة : معطيات وتحليلات

عبد اللطيف بربيش

لقد كان حلم الإنسانية دوما أن يتحقق لها الخلود، أو على الأقل الحياة الأطول. وهذا الحلم أصبح على وشك أن يصبح حقيقة واقعة. ذلك أنه بفضل التقدم العلمي صار بمقدور الإنسان، وهو مبدع آثار وإبداعات عظيمة، أن يتدخل في مصيره وفي مدة بقائه على قيد الحياة فوق البسيطة. وبالفعل فإنه ومنذ عهد قريب ظهرت مناهج مخبرية تطبق على حيوانات كالفئران والأسماك تحقق إطالة الحياة بنسبة 25 إلى 30 ٪ وذلك في ظروف ممتازة. هذه المناهج المخبرية تقوم على تبطيء تطوّر التشيّخ السوي، أو على تعزيز الآليات البيوكيماوية التي يفترض أن تقاومه، بدون تدخل في الثوابت الوراثية أو تعديلها[1][2].

من ناحية ثانية، وبفضل التلقيحات وغيرها من التدابير الصحية والوقائية، تمكن الإنسان راهنا من القضاء على جزء كبير من الأمراض التعفنية والمُعدية، ويَأمل في مستقبل قريب نسبياً أن يعطي لحياته بعداً يحرره من أوهان الشيخوخة، ويمنحه وضوح الذهن ومضاءهُ موازاةً مع صحة جسمية جيدة، كما يتيح له دفعة تطورية تتيح له أن يستعمل كلَّ طاقاته العقلية وينتفع منها. لقد حقق الإنسان تقدماً هائلاً في الآونة الأخيرة، إلا أن تطلعه لا يصل إلى حد إطالة الحياة إلى أقصى حد، وإنما إلى العمل على أن يرتفع معدل الحياة، وبالفعل فقد تضاعف هذا المعدل خلال بضعة عقود، وهذا الإنجاز أدى إلى أن عدد

الأشخاص المسنين في حدود الستين سنة سيصل إلى مليار شخص بعد مضي ربع قرن من الآن، 72 ٪ منهم ينتمون إلى البلدان السائرة في طريق النمو.[2]

ارتفاع متوسط الأمل في الحياة من جهة وتقلص وفيات الأطفال من جهة أخرى، سيكون من شأنهما تشيّخ الساكنة العالمية بما فيها ساكنة العالم الثالث.

على ضوء هذه المعطيات التمهيدية سأتطرق في مرحلة أولى لمفهوم التشيخ الفردي، ثم سأستعرض نظريات التشيخ السوي (Vieillissement normal) مشيراً إلى آثاره على أعضاء الإنسان، وكذا تجليات التشيّخ المرضي وآثاره، وفي مرحلة ثانية سأتناول بإيجاز تشيخ الساكنة.

مفهوم التشيّخ السويّ

إن التشيخ السوي تطوّر طبيعي يبتدىء بازدياد الإنسان وينتهي بوفاته، وتترتب عنه تغيرات تكون أحياناً ضعيفة لا تكاد تُدرك، وأحياناً أخرى تكون قويّة وضاجّة خصوصاً في بعض الفترات الأساسية من حياة الإنسان. هكذا يعرّف التشيخ بأنه مجموعُ التغيرات العضوية والوظائفية والنفسية التي تطرأ على الفرد طيلة حياته وهي تغيرات يكون منظوراً إليها في مرحلة الطفولة والمراهقة على أنها إيجابية، وفيما بعد عندما يتقدم الإنسان في السن، ينظر إليها سَلباً كعجزٍ لَتُرادِفَ في النهاية انحلال الجسم. في هذا الصدد نقول عن الطفل إنه ينمو، وعن المراهق إنه ينضج، وعن الشخص البالغ إنه يشيب، وكلُّ شخص يكبر وينضج ويتشيّخ بطريقة متميزة تتوافق مع طبيعةِ استقلابِهِ وتشكيلته النفسية.

وترَبطُ الشيخوخة في غالبية المجتمعات بانخفاضٍ لا مفرَّ منه للقوّة الجسمية مع ضعفِ القُدُرات العقلية والإبداعية، والإصابة بأمراض جسمية تتطور إلى أن يقع التفسّخ الذي يسبق الوفاة.

وهنا نسجل بالنسبة للتشيخ السوي أن الشيخوخة تحدث بصفة متدرّجة ودون ظهور أعراض مرضية رغم التغيرات العديدة التي تصحبها والتي تشكل

سَيْرورة التشيّخ السوِّي، لذلك تُعتَبرُ مرحلة من مراحل الحياة تمتاز باكتمال العقل وامتلاك الخبرة والحكمة والوقار.

مع ذلك فإن اختلاف المفهوم بين التشيّخ والشيخوخة يَلُفّه بعض الغموض لما يُداخله من مشاعر الألم والحسرة لأن الشخص المسن ينفعل سلباً بإحساسه بأن النهاية قد أوشكت، كما يقول الفيلسوف الفرنسي صاموِيل ليفيناس Samuel levinas "أن يشيِخَ الإنسان معناه الفعلي الضيا ع، على الأقل أن اللحظة المُمتلكة تصبح في خبر كان".

نظريات التشيّخ (2)(3)(4)

ننتقل الآن إلى استعراض عام لنظريات التشيّخ بادئين بالتشيّخ السوَّي، وهي نظريات متعددة أحصاها (ميدْفيديف) سنة 1990 في حوالي 300 نظرية سنقتصر على ذكر الأهمّ منها وهي تجد أصولها في الرفض الغريزي للموت الذي يكبر مع الانحلال التدريجي للوظائف الدماغية مُقارنةً مع بعض الوظائف التي لا تُؤَثِّرُ إصابتها على جسم المُسن.

خلال سيرورة التَشَيُّخ تطرأ تغيرات تَمُسُّ جميع الأعضاء بكيفية مختلفة. وتكون إحدى هذه التغيرات أساسية ومُرتبطة بآلية (Mécanisme) متعددةِ العوامل قد يكون سببها الرئيسي موجوداً في الحامض النووي أي أل (ADN) الذي يحمل المُورِّثات أو الجينات.

حسب هذه النظرية "الوراثية" قد يكون التشيّخُ مُبَرْمَجاً ومُثبتاً منذ أطوارِ الجنين الأولى ويرجعُ إلى إتلافٍ في جزيئات أل (ADN) ويُحتمل أن تكون هذه الجينات مسؤولةً لا على التشيخ نفسِه وإنما على عديد من الأعراض الثانوية والهامشية التي تتماشى مع التشيّخ. وليس من المعقول أن نعتقد في وجود جينات تحدد تسارع التشيّخ، كما توجد جينات أخرى تحدد الأصناف الدموية أو لون

العين... ومعلوم اليوم أن تشيّخ شخصٍ ما هو من جهة نتيجة لظروف حياته بما فيها البيئة والتقلبات المناخية والصدمات والانفعالات إلخ... ومن جهة أخرى نتيجة لِتأثير جينات متعددة تتفاعل بشكل غير مباشر.

وهنا أودّ أن أبدي ملاحظة ـ بكيفية عارضة ـ وأقول إنه بعكس ما ينطبق على التشيّخ فإنه اكتشف في السنة الماضية جين أو جينات مرتبطة بطول الحياة Longévité فقد أعلن الدكتور Thomas Perle في "حوليات الأكاديمية الوطنية للعلوم" بالولايات المتحدة عن اكتشاف فريقه في مدينة بوسطن لمجموعةٍ من الجينات توجد في الصّبغيةِ الرابعة (Chromosome 4) وقد حصل هذا الاكتشاف بعد أبحاثٍ ودراساتٍ طويلة المدى ومُعمّقة أجريت على 308 من الإخوة والأخوات المُسنين الذين يفوق عمرهم التسعين ويتراوح بين 91 و109 سنة. وإذا كان قد تمّ تموضع هذه الجينات في الصبغية الرابعة (Chromosome 4) فإنه لم يتم بعد تحديدُها بِدقة.[5]

إن أعراض التشيّخ تظهر في تعاقب زمني خلال التطور الطبيعي، أي خلال مراحل مختلفة ومتعاقبة في الجسم وهي : مرحلةُ المُضْغَةِ ، ومرحلةُ الجنين، ومراحلُ الرضاعة والطفولة والمراهقة والنضج والشيخوخة، ويفترض هذا التعاقب الزمني إشغال جينات مختلفة طوال مراحل العُمر، تسهر على وظائف استقلابية (Métaboliques) أساسية ومتناوبة، ثم سيبطل عملها بشكل تدريجي وفي مراحل معيّنة من النماء : المثال الواضح هنا هو المتجلي عند المرأة من جراء انقطاع الطمث (Ménopause).

توجد أيضا نظريات مشروطة بعامل الصدفة ويطلق عليها بالنظريات العرضية، (Théorie stochastique) تنبني على المبدإ التراكمي للأعطاب المتنوعة الناجمة عن عوامل داخلية أو خارجية وينتهي الأمر بتلك الأعطاب أن تبلغ حداً لا يتلاءم مع البقاء على قيد الحياة.

تنتج الأعطاب الأولى عن عوامل جُوَّانية تسمّى بالجذورِ الحُرَّة أو بالجذور المحمّلة بالأكسجين (Radicaux libres ou oxygénés)، وهذه الذرَّات تحمل إليكتروناتٍ غير ثابتة تتفاعلُ بشدة مع الأعضاء وتُمثّلُ خطراً على خلايا الجسم التي يمكن أن تموت ما لم يقع تحييد هذه العناصر الممزوجة بالأكسيجين بواسطة إنزيمات خاصة.

أما الأعطاب الآتية من الخارج فيرجع السبب فيها إلى عوامل مختلفة خارجية كالأشعة فوق البنفسجية، فالمقدار اليومي الذي يتلقاه الإنسان من الأشعة فوق البنفسجية مثلا يُثير ثلاثين إلى خمسين ألف خللٍ جزيئي في الحامض النووي داخل خلية واحدة من خلايا الجسم، ومن المعلوم أن الخلية تصلح بسرعة معظم الأعطاب التي تصيبها، لكن آلياتها في الإصلاح ليست دائما ذات فعالية كاملة أو كافية لمنع حدوث التشيّخ.

النظرية الثالثة في شرح التشيّخ هي نظرية المناعة (Théorie immunologique) المرتبطة بالأعضاء في مجملها. وتنطلق من المبدإ القائل إن طاقة المنظومة المناعية تضعف مع توالي السنين، وأن تغيراتها تطرأ ليس فقط على الخلايا والأعضاء ولكن تشمل الجسم كله. ولعل أفضل تشخيص لهذه النظرية هو من خلال الأمراض الناتجة عن التحصين الذاتي (Maladies auto-immunes)، ومنها بعض الأمراض كمرض "الذَّأب الحُماميِّ المنتشر" (Lupus erythemateux disseminé). وهذا المرض يكون مصحوباً بتنوع كبير من الأجسام المضادة لمستضدَّات المريض (Antigènes) الآتية من الحامض النووي ووجود هذه المضادات في دم الإنسان يقودُ إلى تشخيص هذا المرض.

ومن الممكن جدا أن لا تكون واحدة من النظريات التي ذكرنا المهم منها بكافية لشرح مجموع التغيرات التي ينتج عنها التشيخ، وذلك لتعدد عوامله ولتعقد الظواهر التي تميّزه . ومن اللازم الرجوع إلى محصلة هاته النظريات مما يتيح مقاربة أصوب لفهم نشوء التشيخ.[6]

ويجب التأكيد على وجود عامل غير ثابت بين الأفراد يرجع إلى اختلاف العمر الزمني عن العمر الفيزيولوجي الوظائفي مما تصعب معه معرفة الوقت الذي يدخل فيه شخص ما حالة التشيخ. المؤكد هو أنه حين يبدأ تراجع النماء، ويكون هذا التراجع مصحوباً بمحدودية القدرات الجسمية والنفسية، فإن الشخص المعني يعي أن ملكاته بدأت تضعف. ولقد سبق للورد بيكونسفيلْد (Beacons-fild) المعروف باسم دزرائيلي (Disraeli) الذى مكث طويلاً كوزير أول للملكة فكتوريا والذي كان كاتباً وروائياً، سبق له أن ميز ثلاث مراحل في الشيخوخة : الأولى يعي فيها الشخص المسن ضعف ملكاته، والثانية يعي فيها الشخص المسن والأشخاص المحيطون به في نفس الآن بذلك الضعف، والثالثة لا يعي بضعف المسن فيها إلا الأشخاص المحيطون به وحدهم.

إن التغيرات التي تحصل بفعل التشيخ تمس أولا الخلايا، وينجم عن ذلك في البداية تقلّص الوظيفة الخلوية ثم هلاك الخلايا، وأخيراً تقلص وظائف الأعضاء التي تشكلها تلك الخلايا. والحال أن جميع الأعضاء تمتلك طاقات قوية للادخار الوظيفي (Réserve fonctionnelle)، وهو احتياطي حيوي يترتب عن انخفاض طاقته ضيق هامش السلامة حين تظهر "صعوبة" ما.

إن كل ما ذكر يشرح كون أعراض التشيخ عند الأشخاص المسنين لا يكون موعىً بها ، ما دامت الأعضاء تقوم بوظائفها، إلا حين تقع الإصابة بمرض معين، وهذا يبين أن من سمات حالة التشيخ الهشاشة، إن على مستوى الجسم أو النفس أو العلاقات الاجتماعية.

مفاعيل التشيّخ

إن ضعف وظائف الأعضاء الناجم عن ضعف الوظائف الخلوية وهلاك الخلايا ، يتنوع حسب التغيرات الجسدية أو الفزيولوجية أو النفسية للتشيخ :

فمن الناحية البيولوجية يتجلى ارتفاع وتيرة التردي في كل خلية وكل نسيج في الهزال والتنشف والانكماش. من جراء كل هذا يصاب الشخص المسن بضعف تغذية الخلايا والإضرار بغشائها.

وعلى مستوى النسيج الضام (Tissu conjonctif) يحدث نقصان في المكون الهُلامي (Collagène) ومادة الإيلاستين التي تعطي للجلد لدانة وليونة ويظهر هذا النقصان على الجلد بسبب ذوبان النسيج تحت الجلد فيصبح رقيقاً ولامعاً ومتموّجاً.

وعلى مستوى الأعضاء كلها يحدث انخفاض في مقدار الماء الذي يوجد داخل الخلايا (Déshydratation intra-cellulaire)، كما يحدث ارتفاع نسبي للنسيج الدهني.

وهكذا يصاب الجهاز العصبي بفقدان بعض الخلايا العصبية وانكماشها وانخفاض السيولة الدموية في الدماغ، وتتقلص الهرمونات الوسيطة (Neuro-médiateurs).

وعلى مستوى القلب والشرايين يلاحظ وقوع حالة عصاد (Athéroma-tose) ينجم عنها انسداد في شرايين القلب وتصلب شراييني عام وانخفاض في صبيب القلب (Débit cardiaque) واختلال في إيقاعه (Trouble du rythme).

وعلى مستوى الجهاز التنفسي يلاحظ انخفاض في مساحة الخويْصِلات الرئوية (Surface alvéolaire) الشيء الذي يتسبب في تقلص التبادلات الغازية في الرئة وضعف في سعة الرئة الحيوية (Capacité vitale).

وعلى مستوى الجهاز الهضمي يلاحظ حدوث حالة عصادٍ وضمور في الغشاء المخاطي، وتباطؤ في التفريغ مع انقباض مزمن وتمثلٍ سيء للمواد الغذائية يتبعه الهزال.

ومما يحدث أيضاً فقدان ملكة التحمل (Adaptation) بشكل تدريجي، وخاصة تحمل التقلبات الجوية والأمراض وتعب الشغل. أضف إلى هذا الهزال وانخفاض الوزن واسترخاء الأعضاء والجلد. كما يلاحظ ضعف في الوظيفة الجنسية بشكل متدرج وواضح حسب الأمزجة والعادات المكتسبة.

وعلى الصعيد العاطفي والعقلي تنخفض ردود الأفعال الوجدانية بتقدم سن الشخص. كما ينخفض الانتباه إلى الشيء الذى يعتبر مظهراً عقلياً للتشيّخ السوي ويمنع المسن من أن يركز ذهنه على مهام متعددة وفي نفس الوقت. ويؤدي به إلى صعوبة إدراك الجزئيات، ويزداد عدم الانتباه خطورة بسبب النقصان الذي يلحق السمع والبصر في بعض الأحيان.

فيما يتعلق بالذاكرة فإنها تضعف وتحدث اختلالات تعتبر هي الميزة الرئيسية لما يصيب القدرة العرفانية (Altération cognitive) من تدهور في حالة التشيخ السوي. والحقيقة أنه من الصعب معرفة درجة النسيان التدريجي لأنه، ومع السنين، تحدث سلسلة من الاختلالات المشار إليها في الإدراك الحسي كالسمع والبصر والشم واختلالات في ملكة الانتباه تؤثر على التذكر بشكل واضح.[7]

وينبغي التنبيه هنا إلى أن ضعف الذاكرة يتعلق في البداية، لدى الشخص المسن، بالأشياء الحديثة الوقوع أو التي وقعت قبل دقائق أو لحظات قليلة، في حين يمكنه أن يتذكر أحداثاً وقعت في الماضي البعيد. وقد تأكد أن ضعف الذاكرة يعي به الشخص المسن ويتسبب له في حالة من القلق والتحسر، لأنه يخشى أن يكون إيذاناً ببداية الإصابة بمرض الخرف (ألزايمر) أو بأشكالٍ أخرى من الأمراض العصبية. حين يصل الأمر إلى هذه الدرجة من الهلع يجب إنجاز كشف عام (Bilan) لمعرفة ما إذا كان الأمر يتعلق بضعف عادي في الذاكرة أو بمرض الخرف. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تناول بعض الأدوية المنومة أو المهدئة

للأعصاب بكيفية مستمرة من شأنه أن يضعف الذاكرة خصوصاً عند الأشخاص المسنين لهذا يحذِّر الأطباء من تناول هذه الأدوية لمدة طويلة أو بكيفية مزمنة.

ومن تجليات التشيّخ السوي الاضطرابات النفسية التي تمر عبر مرحلتين : مرحلة تتميز بتناوب أحاسيس الضعف والقوة، ومرحلة تسودها أحاسيس دفينة بأن الشخص المسن لم يعد نافعاً، وبعكس ذلك نلاحظ أنه من الممكن جدا أن يعيش الشخص شيخوخته بصورة متوافقة بل قد يتألق من حيث القدرة التأملية والتصدي للضغوطات، وهذه أمور تؤكد ما أشير إليه سابقاً من التنوع الكبير في تجليات التشيخ حسب الأشخاص.

فيما يخص التشيّخ المرضي

بداية يجب إقصاء التشيّخ المبكر، لأنه حالة خاصة تدعى مرض (Werner) ويتعلق الأمر بعرض نادر ينتقل بالوراثة، خصائصه الظاهرة لا تتجلى إلا في العوامل المتماثلة وراثياً. إنه تشوه وراثي له علاقة بالـ (ADN) ولا يعالج أبداً. إن المرضى الذين يصابون بهذا العرض غالبا ما يكونون في سن الشباب بين 20 و 30 سنة، وهم قصار القامة وأطراف جسمهم غير متناسقة وكأنهم شاخوا قبل الأوان، مع بياضٍ وفقدان للشعر. ومما يلاحظ كذلك في هذه الحالة وجود تكثّف في عدسة العين (Cataracte) يمنع الإبصار، وضمور في الجلد واضطرابات غددية، وإصابة بداء السكري.

وبغض النظر عن التجليات المتماثلة لمرض (فيرنر) هذا والتي هي شبه نمطية فإن التغيرات التي يتسبب فيها التشيّخ السوي أو المرضي، كما سبق ذكره، متنوعة، والاختلاف كبير بين الأشخاص في معاناة تلك الآثار والتعامل معها. وإذا كانت التغيرات الناجمة عن التشيخ تتوالى مع تقدم السن فإن ذلك ينعكس على ممارسة طب التشيّخ (Gériatrie).

فالأمر يتعلق بمصابين مسنّين جسدياً وبيولوجيّاً، حالتهم الجسمية هشّة ويعانون في الغالب مشاكل صحية متعددةٍ، جسمية ونفسية، وبقاؤهم على قيد الحياة مرهون بالأدوية الطبية التي ينبغي أن يتناولوها بشكل دائم، وهؤلاء المسنون المعالجون يتميزون بعدد من السمات :

1 ـ انخفاض اسْتِتْبابهم (Diminution de leur homéostasie) أيْ انخفاض قدرة الحفاظ على الوظائف الفسيولوجية المتقلصة، أو تثبيتها. وهذا الانخفاض من شأنه أن يقلّص هامش سلامة يسمح بأن تؤديّ الأعضاء وظائفها، وأن يزيد من مخاطر التحلل في حالة الإصابة بمرض. وهذا التحلل يمكن أن يمس عدة أعضاء وأن يقع بشكل متسلْسل. ومعلوم أن تعرّض الشيخ المريض لأية إصابة يتسبب، وبسرعة في تعقيدات، والنتيجة أن الاستشفاء يكون طويلاً والعلاج بطيئاً، والنقاهة تأخذ وقتاً مديداً.

2 ـ إن أمراض الشخص المسن تكون غالبا شاذة لا تخضع لأية نَمْذَجَة مما يجعل التشخيص الطبي صعباً والمعالجة مؤجلة. أضف إلى هذا أن مبحث الأعراض يكتنفه بعض الغموض، واستجواب المعالَج عن سوابقه الصحية وبداية مرضه لا يوفر المعلومات الكافية، لأن الإجابات تكون في الأعم فضفاضة. إن المريض المسن يتكون له تصور شخصي عن مرضه الذي يعلله غالبا بسنه بل ولا يعير لمؤشرات هذا المرض الأهمية اللاّزمة من جراء خوفه من الوقوع في حالات محتملة من اليأس والحسرة والانهيار العصبي.

3 ـ إن الأعراض المرضية المتعلقة بالشخص المسن متعددة ومتشابكة نذكر ما هو متواتر منها :

ـ التعقدات الناجمة عن تجليات تصلب الشرايين الذي يصيب بالأساس أوردة القلب والدماغ.

ـ شيوع داء المفاصل.

ـ تخلخل العظام (Ostéoporose) وخطر الكسر من جراء أبسط حوادث السقوط.

ـ إصابات الجهاز العصبي ومنها بالخصوص مرض (Parkinson).

ـ الاضطرابات النفسية المختلفة وبخاصة تردد حالات الانهيار العصبي.

وأخيراً الإصابة بأنواع مختلفة من السرطان الذي يكثر احتمال إصابة المسنين به.

وإزاء هذه الأعراض المرضية تكون مهمة الطبيب جد صعبة، لدرجة أن غاية الطبيب في بعض الأحيان لا تكون هي شفاء المسن المريض، بل فقط وحسب الإمكان التخفيف من آلامه وتمكينه من أن يحافظ على استقلاله الذاتي وتأمين متابعة أحواله، إن هذه المتابعة ضرورية نظراً لإمكان تعرض الأعضاء لإصابات تكون في الغالب مصحوبة باضطرابات نفسية. لذلك يكون المريض المسن في حاجة إلى أن نرفع له معنوياته خاصة في بعض اللحظات الحرجة بسبب أحداث كبرى قد تحصل له في نهاية حياته كفقدان الزوج أو الزوجة أو أحد الأقرباء. والهدف المتوخى هو أن نُجنب الشيخ التهلكة وأن نعينه على الاستمرار في الحياة بأي ثمن.

وهذا أمر لا يمكن القيام به بشكل سهل، لأنه يطرح مشاكل تقنية ويستوجب بنيات أساسية للتدخل، ويتطلب على الخصوص تفانياً نموذجيا من طرف الأطر الطبية التي ترعى الشيخ. نحن هنا نثير مشكلة كبرى هي التضامن الإنساني واحترام الأخلاقيات المهنية التي قد تكون موضوع حديث مقبل.

وقبل أن أنهي الكلام عن التشيخ الفردي أود أن أذكر بأنه من الصعوبة بمكان إقامة حد فاصل بين التغيرات المرتبطة بالتشيخ السوي والتشيخ المرضي.

تشيخ الساكنة

هناك ظاهرة بارزة تترتب عن التقدم الحاصل في تأمين الماء الشروب وشروط السلامة الصحية وتوفير التغذية، وكذا عن التقدم الذي يحققه الطب سواء في مجال المعالجات أو في مجال التدابير الوقائية، هذه الظاهرة هي انخفاض نسبة الوفيات انخفاضاً كبيراً في كل الدول المتقدمة، وبدرجة أقل في الدول السائرة في طريق النمو. وينجم عن هذا الانخفاض الكبير الزيادة في متوسط العمر من جهة، والزيادة المدهشة في صفوف الأشخاص المسنين من جهة أخرى. ففي الولايات المتحدة مثلاً ارتفع هذا الأمل من 47 إلى 77 سنة، أي بزيادة 62 ٪ .

وفي فرنسا كان أمل الحياة في بداية سنة 2002 هو 83 سنة بالنسبة للنساء و 75,5 سنة بالنسبة للرجال[8]. وفي المغرب كان الأمل في الحياة يصل إلى زهاء 47 سنة في الخمسينات من القرن الماضي، أما اليوم فهذا المتوسط يبلغ حسب إحصائيات الأمم المتحدة 69 سنة، 67 سنة بالنسبة للرجال و71 سنة بالنسبة للنساء. في بلادنا كذلك يبلغ عدد الأشخاص المسنين اليوم ما يزيد قليلا عن مليوني شخص أي نسبة 7 ٪ من ساكنة المغرب، ويزداد تشيخ الساكنة كل سنة بما نسبته 2,8 ٪ .

وتجدر الإشارة إلى أن عدد سكان العالم سينتقل خلال قرنين (أي من 1900 إلى 2100) من مليار و600 مليون نسمة إلى 11 مليار نسمة[9]، وسينجم عن هذه الزيادة تغير هائل في البنية العمرية للساكنة (Tranches d’ages de la popu-lation). إن هذه التطورات الديمغرافية بدأت تفرز مشاكل بالنسبة للطب ومهنيي الصحة، هكذا سيكون على الطلبة الذين يدرسون الطب اليوم أن يعُوا أن عليهم أن يخصصوا جهداً كبيراً، بعد حصولهم على الدكتوراه للتكفل أكثر فأكثر بالأشخاص المسنين.

ويلاحظ أن هذه البلدان بدأت تعرف تغيراً في التوجيه بإدخال مادة علم التشيخ (Gérontologie) ضمن المواد الإلزامية في التعليم الطبي بالنسبة للسلك الثاني. وقد دخل هذا الإصلاح فعلا في طور التنفيذ منذ سنة 1997 في فرنسا.

نلاحظ من ناحية أخرى أن في فرنسا وألمانيا وانجلترا والولايات المتحدة سيتضاعف عدد الأشخاص المسنين الذين يفوق عمرهم 60 سنة في العشرينيات المقبلة وبكيفية موازية سينخفض الشطر العمري من 0 إلى 15 سنة، بسبب الانخفاض الكبير في نسبة المواليد(10).

من ناحية أخرى تبين التوقعات انطلاقاً من المعطيات الإحصائية أنه من الآن وإلى سنة 2030 سينخفض عدد الساكنة النشيطة من 16 إلى 69 سنة بنسبة 5,4 ٪، وهذا الانخفاض سيصل في بعض الدول إلى 15 ٪ في إسبانيا، و18 ٪ في إيطاليا، و24 ٪ في ألمانيا(11).

وكنتيجة لهذا التطور الديمغرافي يطرح التشيخ مشاكل كثيرة على السلطات العمومية منها :

ـ مشاكل لها علاقة بالمالية لأن التشيخ يتسبب في زيادة الإنفاق العمومي، فبالإضافة إلى أداء رواتب التقاعد والمعاشات، يجب تأمين الميزانية لتعويضات العناية الصحية التي أصبحت تثقل كاهل مؤسسات التأمين الاجتماعي. يضاف إلى هذا كله صعوبة مواجهة الأزمة الاقتصادية التي تترتب عن ارتفاع أعداد العاطلين عن الشغل وانخفاض أعداد الأشخاص النشيطين.

ـ مشكل ثانٍ ويتعلق بإمكانية إعادة هيكلة سوق التشغيل، لأن على الأشخاص الذين يتطلعون إلى العيش طويلا أن يتلاءموا مع التغيرات قصد الانتقال بدون صعوبة كبيرة من شغل إلى آخر بواسطة استثمارٍ أدنى وضروري في التكوين.

ـ مشكل ثالث وهو مساعدة الأشخاص المسنين على أن يبقوْا نشيطين ومتمتعين باستقلالهم الذاتي مع تقدمهم في السن، وكذا إتاحة الفرصة لهم لملء أوقات فراغهم فيما تبقى لهم من سنوات الحياة وحسب إمكانياتهم الخاصة.

ـ مشكل رابع وهو التوازن الجديد الذي يجب أن يتحقق للأشخاص بين التحملات والمسؤوليات الفردية والجماعية، وأكيد أن الصرف العمومي قد يتقلص ويستوعب جزئيا إذا ما تدخل القطاع الخصوصي، وإذا ما انتُهج أسلوب التضامن الجماعي الفاعل الموجه نحو المساندة المادية والمعنوية للشخص المسن، ونحو أخلاقيات مبنية على احترام الكائن البشري.

خلاصة القول

يمكن اعتبار التشيخ، تأثيراً للزمان على الحياة وكما قال الفيلسوف البلجيكي هارشير(Haarscher) "فأن يشيخ الإنسان معناه الإحساس بمحدودية الوجود".

في إطار هذه الرؤية حاولت من جهة أن أحدد مفهوم التشيخ لنتبين مختلف أوجهه، سواء منه السوي أو المرضي، كما حاولت من جهة أخرى عرض النظريات الأساسية الشارحة له وعلى مظاهره السريرية والبيولوجية.

هكذا نكون قد علمنا، من خلال ما تطرقنا إليه، أن التغيرات التي تلحق الخلايا في مختلف أطوار الحياة تؤدي في النهاية إلى التشيخ. وهذا الأخير يكون في البداية بيولوجيا، وتصحبه إصابات تمسّ كل الأعضاء وبالخصوص الدماغ مما يستوجب تكفلا طبيا للتشيخ بصفة مركزة.

إنّ الطب، كما رأينا وعبر انتصاراته الكبرى على الأمراض والأوبئة، كان السبب في ارتفاع متوسط الأمل في الحياة وتشيخ الساكنة، لكن ينبغي، ورغم كل هذا، أن نكون يقظين تجاه الثقل الكبير للتحملات الباهظة التي على المجتمع أن

يتحملها لتمويل تقاعد الأشخاص المسنين ومعاشاتهم، وهي تحملات تتضاعف بالنظر إلى العدد المتضائل للأشخاص المنتجين.

ولعل القارىء قد أدرك صعوبة الموضوع لأنه يدخل تحت طائلة تخصصات معرفية متعددة ومتنوعة كالطب والبيولوجيا والسوسيولوجيا والديمغرافية والاقتصاد... فهل يا تُرى وُفق هذا البحث في توضيح بعض عناصر التشيخ رغم كل الصعوبات المذكورة ؟

Bibliographie

1 - Eric le Bourg : Augmentation expérimentale de la longévité. In "Le vieillissement en question" C.N.R.S. Editions Paris, 1998.

2 - Jean Dausset : " Le vieillissement" - cahiers du mouvement universel pour la responsabilité scientifique (M.U.R.S.). Cahier n° 2, 1985.

3 - Guy Lazorthes : "L'homme, la société et la médecine". Masson, 1995, Paris.

4 - Ladislas Robert : "Le vieillissement". C.N.R.S. Editions Paris, l994.

5 - Thomas Perl : A.A. Pucca and all

A Genom-wide scan for linkage to human exceptional

Longevity identifies a locus in chromosome 4

Proceedings of the National Academy of Sciences

Vol. 98, 28 Août 2001.

6 - Gerard J. Lightar: "Le vieillissement". Editions de l'Université de Bruxelles - 1997.

7 - Martin L. Albert : "Le vieillissement". Edition de l'Université de Bruxelles - 1997.

8 - Espérance moyenne de vie en France, in Le Monde du 7 février 2002.

9 - Etienne Emile Baulieu: in " Qu'est-ce que la vie?". Editions Odile Jacob 2000 - Paris.

10 - J.M. Chabot : Revue du Praticien l^er novembre 1997, tome 47, 1975.

11 - Philippe Pitaud : In "Gérontologie Sociale" p.9. Editions Eres 1999, Ramonville Saint Agne.

عن التنوع البيولوجي

عبد اللطيف بنعبد الجليل

قبل الخوض في موضوع التنوع البيولوجي، من المفيد وضع تعريف للحياة من خلال وجهة نظر علمية محض. فمن البداهة أن كل واحد منا يكوّن فكرة عن الحياة إما انطلاقا من نفسه أو ارتباطا مع العالم الذي يحيط به. وفي واقع الأشياء تُعرِّفُ البيولوجيا الكائنات الحية – في مقابل الكائنات الساكنة أو الجامدة– بأنها كل الكائنات التي تمر عبر حيز زمني محدود بعدة مراحل : فهي تولد، وتقتات، وتكبر وتنمو، وتتناسل وتشيخ وينتهي بها المآل إلى الموت. كما تمتاز الحياة بعدة وظائف أخرى كالحركة والتواصل. لكن هاتين الوظيفتين لا تتقاسمهما كل الكائنات. فالحياة من خلال هذا التعريف مكون أساسي نجده لدى عضويات (Organismes) عديدة تنتمي إلى المجموعات الحيّة الكبرى للفيروسات، والبكتيريا والفطور، والطحالب، والنباتات، والحيوانات والكائنات البشرية. وعلى الرغم من أن الفيروسات غالبا ما تصنف ضمن الكائنات الحية، فإن هذا الوصف لا ينطبق عليها في الواقع . فهي لا تتوفر على خلايا مستقلة، ولا على مجموعة الآليات التي تقوم داخل الخلية بالتفاعلات الكيميائية الحيوية المكونة للحياة. ولا تحتاج الفيروسات إلاّ إلى التسرب عن طريق التعفن إلى الخلايا الحيوانية أوالنباتية حيث تستغل آليات هذه الخلايا لتتكاثر وتعفِّن خلايا أخرى.

ويقدر عدد العضويات الحية بملايين الأنواع تتميّز باختلافات وتباينات جد كبيرة فيما بينها. فالعالم الحي يتسم إذن بتنوع هائل شغل بال الإنسان وأثار فضوله واهتمامه منذ عهود سحيقة في التاريخ. وسنكتفي في هذه المقدمة العامة بذكر أمثلة لبعض مظاهر التنوع البيولوجي التي تتمثل في تباين خاصيات الكائنات الحية.

إنَّ الكائنات الحية تتفاوت في أحجامها بدءاً بالحجم الدقيق للبكتريا التي لا تُرى بالعين المجردة وانتهاء بالأحجام الضخمة للفيل والحوت (baleine) أو شجر الباأوباب أو الحُمَيْرَة (شجر استوائي عريض الجدع)، ومروراً بالأحجام المتوسطة لمختلف الحيوانات المفترسة أو المدجّنة. ويتمثل جانب آخر لهذا التنوع في طبيعة الوسط ودرجة الحرارة اللتين تعيش وتنمو فيها مكونات العالم الحي. ففيما يخص الوسط توجد الكائنات الحية في كل مكان من كوكب الأرض : على اليابسة، وفي مياه السواقي والأنهار وفي البحار وقعر المحيطات وفي الجو. أما فيما يخص درجة الحرارة فبإمكان الكائنات الحية أن تتحمّل البرد القارس السائد في القطب الشمالي والجنوبي، والحرارة المفرطة للصحاري، مروراً بالمناخات المعتدلة. كما تعد مدة الحياة عنصراً مهماً في التنوع لدى الكائن، فتختلف هذه المدة من بضع عشرات من الدقائق بالنسبة لبعض البكتريا إلى أن تصل إلى عدة مئات من السنين بالنسبة لبعض الأشجار كشجر السكوَا (sequoia جنس أشجار حُرجية). وبالنظر إلى سلم القياس لمدة الحياة توجد مدة عيش الإنسان في وضع متوسط، كما يتجلى التنوع البيولوجي عند بعض الحيوانات في الخاصيات الجنسية الثانوية (caractères sexuels secondaires) التي تميز الذكر عن الأنثى كعرف الديك، وريش الطاووس، ولبدة الأسد إلى غير ذلك.

ا – دراسة التنوع البيولوجي

بدأت دراسة التنوع البيولوجي بشكل علمي منذ القرن الثامن عشر من خلال الرصد المستمر والوصف العام للخاصيات الظاهرة لدى الكائنات الحيّة

من حيوانات ونباتات. ثم عَمَد علماء الطبيعيات إلى تصنيف هذه الكائنات ووصفها بشكل مفصل ووضع لوائح لها، وذلك بغرض الفهم الجيد لتنظيمها وانتظام عملها وللعلاقات التي تربطها ببعضها البعض.

لم يتخذ مفهوم التنوع البيولوجي شكله التام إلاَّ منذ عهد قريب، وحقق انتشاراً واسعاً منذ أن وَعَى العلماء والسياسيون والبيئويون أهمية تنوع العالم الحي بالنسبة لكوكبنا، والمخاطر التي تحيق بهذا التنوع وتهدد التوازنات الطبيعية، ومن ثمَّ حياة الإنسان. كما أنّ ثمة أسباباً أخرى ولّدت الاهتمام بالتنوع البيولوجي، منها أسباب اقتصادية حيث يشكل هذا التنوع مورداً هاماً بالنسبة لعدة منتوجات طبيعية يستعملها الإنسان في ميادين عديدة، وأسباب سياسية أساسها مصالح الدول والمجتمعات والنزاعات التي يمكن أن تنشأ عن التنوع البيولوجي الذي لا يقف عند الحدود التي تضعها الدول. وثمة أسباب اجتماعية تتمثل في الجدل الأخلاقي والأدبي الذي يدور حول مستقبل التنوع البيولوجي.

وقد أصبحت دراسة التنوع البيولوجي فرعاً علمياً قائماً بذاته تتداخل فيه موارد علمية أخرى كالبيولوجيا، وعلم البيئة، والاقتصاد، والقانون، والسوسيولوجيا... ويمكن تقديم عدة تعريفات للتنوع البيولوجي نذكر منها التعريف الذي وضعه وِلْسون (O. WILSON)، وهو من أكبر المتخصصين في هذا الميدان. يقول ولسون «إن التنوع البيولوجي بالنسبة للعالم هو جميع أشكال التنوع لدى الكائن الحي والتي تدرس على مستويات ثلاثة : النظم البيئية (éco-systèmes) والأنواع التي تشكل هذه النظم (Espèces) والمورِّثات أو الجينات (Gènes) التي توجد لدى كل نوع على حدة».

وسنقوم باستعراض المستويات الثلاثة بشكل موجز أي المستوى الجيني، ومستوى التنوع، ومستوى النظام البيئي، كما سنقوم باستخلاص عناصر التنوع الخاصة بكل مستوى على حدة.

1 – التنوع البيولوجي على المستوى الجيني

كشف التقدم الباهر الذي حققته البيولوجيا الجزيئية (Biologie moléculaire) وعلم الوراثة (Génétique) خلال العقود الأخيرة أن المورثات هي العناصر الأساسية التي تميّز الأنواع الحية عن بعضها البعض. ويتميّز كل نوع بعدد الصبغيات (Chromosomes) وعدد الجينات التي توجد داخل الخلايا. والتنوع الظاهر للعضويات الحية ما هو إلاّ تعبير عن تنوع جيني كبير. فعلى سبيل المثال، يختلف الحصان من الناحية الجينية اختلافا كبيرا عن السمكة وعن شجرة الزيتون وعن أي حشرة أو أي بكتيريا. لكن ما تحقق أيضا من خلال هذا التقدم هو أن داخل كل نوع يوجد تنوع بين الأفراد الذين يكونون هذا النوع، وهو تنوع جيني يسمى بتنوع «داخل النوع» (intraspécifique). فلكل أفراد النوع الواحد نفس عدد الصبغيات والجينات، لكن اختلافات بنيوية طفيفة توجد على مستوى مجين (Génome) كل فرد تجعله متفرداً عن الآخر من الناحية الجينية.

فإذا اعتبرنا مثال النوع البشري نجد أن العلم الحديث استطاع أن يبين أن لجميع أفراد البشرية نفس عدد الصبغيات والجينات مع وجود ذلك الاختلاف الطفيف الذي يميّز الفرد عن الآخر والذي أشرنا إليه سابقاً. فَمَجينُ الفرد هو ما يسمى بالنمط الوراثي (génotype) في حين أن كل فرد يختلف ظاهريا عن الآخر بما يسمى النمط الظاهري (phénotype). ولهذا السبب يتشابه جميع أفراد البشرية فيما بينهم، لكنهم لا يتطابقون تطابقا تاما إلا في حالة التوائم الحقيقية. فالأفراد يختلفون بعدة سمات ظاهرية. فيمكن مثلا للشعر أن يكون أملساً أو أجعداً أو أسوداً أو ذا لون فاقع، كما يمكن للقامة أن تكون قصيرة أو متوسطة أو طويلة وللعينين أن تكونا زرقاوتين أو عسليتين إلخ...

فمثال النوع البشري الذي يبرز مدى التنوع البيولوجي الذي يتمتع به أفراد نوع واحد جينيا وظاهريا ينطبق على جُلّ المخلوقات.

2 – التنوع البيولوجي على مستوى النوع

يُعد النوع الحي هو ثاني مستوى في دراسة التنوع البيولوجي. فالنوع يعرّف بصفة عامة بكونه مجموعة أفراد تتشابه فيما بينها دون أن تكون متطابقة تمام التطابق. كما أن هؤلاء الأفراد – وهذا معطى أساسي في هذا التعريف – يتوالدون ويتناسلون. ومن ثمّ لا يمكن لفردين ينتميان لنوعين مختلفين أن يتوالدا لكن يلاحظ أن نوعين متجاورين جداً يمكنهما أن يتناسلا استثنائيا وهذا ما يقع بين الحصان والحمارة لكنهما يلدان نسلا عقيما هو البغل.

إن بحث التنوع البيولوجي على مستوى النوع يمر لزاما عبر دراسة الأنواع من زوايا متعددة . وفي هذا الباب انكب الخبراء على عدة مسائل، وسنكتفي بإيراد أربعة منها :

1 – رصد الخصوصيات الظاهرة للأنواع.

2 – حياة الأنواع في جماعات.

3 – أصل التنوع البيولوجي.

4 – جرد الأنواع الحية وإحصاؤها وتصنيفها.

إن رصد الخصائص الظاهرة ووصفها هو أول عمل يقوم به الأخصائيون عندما يكتشفون لأول مرة نوعاً حيوانيا أو نباتياً، وهو ما يمكِّنَهم من وضع الكائن المكتشف ضمن لائحة من لوائح الأنواع المعروفة أو الإعلان عن اكتشاف نوع جديد.

أما المسألة الثانية التي كانت موضوع عدة دراسات فتتعلق بحياة الأنواع على شكل جماعات تعيش سويا داخل نفس الوسط. فقد يتطور بعض هذه الجماعات ليكوِّن مجتمعات منظمة بشكل كبير حيث يتقاسم أفرادها وظائف التناسل والبحث عن الغذاء والدفاع عن المنطقة التي يعيشون فيها. وينطبق هذا

الأمر بشكل خاص على عالم الحشرات، وهو ما حدا بـ «ولسون» (O.WILSON) الذي درس هذه الظاهرة إلى إنشاء فرع علمي مستقل هو علم البيولوجيا الاجتماعية أوعلم الاجتماع البيولوجي، الذي تولد عن التقاء علم الاجتماع بالبيولوجيا. ويُعتبر النمل والنحل والأرضات (دود الخشب) من أكثر الحشرات الاجتماعية التي خضعت لدراسة معمقة. ففي غابة الأمازون التي تضم أنواعاً كثيرة من الحيوانات والنباتات يعيش ما يقرب من 75 ٪ من الحشرات على شكل مجتمعات. ومن المفيد الإشارة إلى أن الحيوانات التي تنتظم داخل مجتمعات غالبا ما تتأقلم بنجاح كبير في عدة مراقد بيئية (Niches écologiques) كما هو الحال بالنسبة للنمل الذي ينتشر على نطاق واسع بحيث أن الوزن الإجمالي للنمل الموجود على سطح الأرض يعادل وزن البشر تقريبا. كما يلاحظ كذلك وجود ظاهرة الاجتماع لدى الحيوانات المتوحشة كالفيل والذئب والقندس إذ تملك هذه الحيوانات حس الجماعة وتتقاسم المهام بين أفرادها.

وتخص المسألة الثالثة أصل التنوع البيولوجي والعوامل المحددة له، مما جعل الباحثين يهتمون بظهور الأنواع الحية على سطح الأرض، وهي مسألة أثارت عدة فرضيات وتساؤلات. فالحديث عن ظهور الأنواع يتصل بقضيتين مهمتين، قضية أصل الحياة وقضية تكوّن الأنواع. وقد انبثقت عن هاتين القضيتين عدة نظريات نجد من بينها نظرية التطور التي أثارت ومازالت تثير جدلا واسعاً وردود فعل متباينة. ويعتبر العِلْمُ الحديث أن التنوع الذي يميز العالم الحي في الوقت الحالي هو نتيجة تغيرات جوهرية ، راكمها تاريخ طويل شهد ظهور عدة أنواع حيوانية ونباتية وانقراض أنواع أخرى إثر حدوث ما يسمى بالأزمات البيولوجية ذات الطابع الكارثي (extinctions biologiques). ومن الأزمات المعروفة نذكر تلك التي وقعت منذ 65 مليون سنة وشهدت اختفاء عدة أنواع حيوانية من بينها مجموع الديناصورات التي تتمتع بشعبية كبيرة الآن في التلفزة والسينما والمتاحف. وقد ظهرت عدة فرضيات نشأت من خلال الدراسات الجيولوجية

والإحاثية تحاول تفسير حالات الانقراض التي حدثت، من بينها تأثير التغيرات المناخية الشديدة كالتجلد (glaciation) أو ثوران البراكين أو سقوط النيازك (météorites) على وجه الأرض.

وتتعلق المسألة الرابعة بإحصاء الأنواع الحية الذي يشكل جزءاً مهما من الانشغالات العلمية لدى الباحثين في ميدان التنوع البيولوجي، حيث أفردُوا له عدة دراسات. وعملية الإحصاء هذه هي عملية معقدة تتطلب الكثير من الوقت والوسائل. وكثيراً ما يشكو الباحثون من قلة التمويل المرصود لهذا النوع من البحث وذلك بالمقارنة مع الإمكانات الهائلة التي تخصص لأبحاث أخرى كالتي تُجرى على المَجِين أو تقنيات المعلومات. ويخشى الكثيرون من أن تنقرض بعض الأنواع قبل أن تتاح الفرصة لدراستها أو لإحصائها. وعلى الرغم من أن بعض الدراسات تولي الاهتمام للأنواع التي اختفت منذ بروز الحياة على وجه الأرض، فإن غالبية الدراسات تتجه في الوقت الحالي نحو الأنواع التي لم يتم اكتشافها وإحصاؤها. ويتبين من خلال الكتابات الصادرة في هذا الباب أن الأنواع غير المعروفة أكثر عدداً من التي أحصيت لحد الساعة. ففي أواخر القرن الثامن عشر أُحصي نحو 9 000 نوع حي في حين يبلغ عدد الأنواع التي أحصيت إلى اليوم 1,7 إلى 2 مليون نوع، لكن ما يدهش المرء هو التضارب الحاصل بين الباحثين حول العدد الإجمالي للأنواع التي يُفْتَرضُ أنها موجودة على وجه الأرض. فباستعمال المناهج التقديرية التي تتم مراجعتها باستمرار، يمكن تقدير العدد الإجمالي للأنواع الحية ما بين 7 إلى 20 مليون في بعض الدراسات، أما في بعضها الآخر فيمكن أن يصل العدد إلى 100 مليون نوع. ويقدر عدد الأنواع التي تكتشف كل سنة ب 15 000 نوع منها نوع أو نوعان من الطيور، و15 إلى 20 نوع من الثدييات، في حين تصل نسبة الحشرات إلى 60 ٪ . وتعتبر أعماق البحار والمناطق الاستوائية من أكثر الأماكن التي تحدث فيها اكتشافات جديدة لأنها أكثر غنى من المناطق الأخرى من حيث عدد الأنواع الحية، كما أن ولوج هذه المناطق أصبح أكثر يُسراً مما كان عليه في السابق .

3 – التنوع البيولوجي على مستوى النظام البيئي (écosystème)

لا تعيش في الطبيعة الأنواع الحيوانية والنباتية والأنواع الأخرى بمعزل عن بعضها البعض. فهي تقيم فيما بينها ومع الوسط التي تسكنه علاقات تبادل وتفاعل. فهي بذلك مترابطة فيما بينها ولنا مثال على هذا الترابط نستطيع مشاهدته بكل بساطة عند النحل والنبات. فالنحل يضطلع بدور مهم في تيسير التناسل بين النباتات إذ ينقل غبار الطلع (Pollen) من زهرة إلى أخرى، فتتلاقح الأزهار وفي الوقت نفسه يقتات النحل من الطَّلْعِ والرحيق (Nectar) اللذين يوجدان في الأزهار. ويصنع النحل العسل الذي يصلح غذاءً لحيوانات أخرى.

وتُكَوِّنُ الأنواع التي تتفاعل وتترابط فيما بيهما ومع الوسط الذي نعيش فيه مجموعات يُطلق عليها اسم النُّظُم البيئية (écosystèmes). ويمكن تعريف النظام البيئي بكونه وحدة حية لها وظيفة وبنية خاصة بها، حتى إن علم الإيكولوجيا أو علم البيئة أضحى يعرَّف بعلم النظم البيئية. ويشمل النظام البيئي أنواعاً حية تختلف عن بعضها البعض بسمات بيولوجية أو تَشكُّلِيَّة (morphologiques) أو بيئوية. وتتشكل كبرى نماذج النظم البيئية الطبيعية من الغابات الاستوائية التي تغطي نسبة 7 ٪ من اليابسة لكنها تضم حوالي نصف الأنواع الحية، والسباسب (Savanes) وهي عبارة عن مناطق دائمة الاعشوْشاب، والتوندرا (Toundras) التي تشكل الوسط الطبيعي للمناطق المحيطة بالقطبين ذات النباتات الخاصة، والشُّعبُ المرجانية الموجودة في البحار، والمناطق الصحراوية التي تغطي خُمس مساحة الأرض الخ.

ويتمثل الترابط الموجود بين الأنواع داخل نفس النظام البيئي في وجود نقل مستمر ودائم للمادة والطاقة فيما بينها، ومع الأوساط التي تعيش فيها. ويتم هذا النقل من خلال متوالية تسمى بالسلسلة الغذائية. فبصفة عامة كل كائن من السلسلة يأكل من سبقه ويستنتج منه المادة والطاقة. وهكذا فالنباتات التي تحول الطاقة الشمسية إلى طاقة كيميائية تشكل مصدر غذاء للحيوانات العاشبة

(hérbivores) التي تُؤْكَل بدورها من طرف الحيوانات اللاحمة (آكلة اللحوم carni-vores). هذه الأخيرة تتحلّل بعد موْتها بواسطة عُضْوِيات تعمل على تفتيت المواد العُضوية وتعيد إلى الأرض المعادن التي تستغلها النظم البيئية من جديد.

وبعد تقديم هذه الفكرة المبسطة عن العلاقات بين الأنواع المكوّنة للنظام البيئي، سننتقل إلى التعرف على بعض الأمور التي يثيرها عدد الأنواع التي تكوّن النظام البيئي.

فالعدد هو بمثابة توازن دينامي يرتبط بأوضاع مختلفة. وفي الواقع تتحكم كل من خصائص البيئة وطبيعة الوسط وحجمه بشكل كبير في تكون الأنواع داخل النظام البيئي. كما يمكن للعلاقات البيولوجية التي ترتبط بين الأنواع كالتنافس من أجل الغذاء والصراع بين الحيوانات المفترسة والطرائد، والعلاقات بين الطفيلات والأثوياء، يمكن لهذه العلاقات أن تؤثر على تكون النظام البيئي. ويبدو أن هذه العلاقات ترتبط أيضا بالتغيرات المناخية والجيومورفولوجية. وتعدّ هذه المعلومات مفيدة عندما يقرر الإنسان لأسباب اقتصادية أو بيئية إعمار بعض الأوساط بإدخال أنواع حية فيها.

ويميل كذلك علماء البيئة إلى دراسة أهمية كل نوع داخل النظام البيئي فبصفة عامة توجد داخل كل نظام بيئي أنواع مُسَيْطِرةٌ (espèces dominantes) بدرجة أكبر من الأنواع الأخرى. فعلى سبيل المثال تضطلع الأشجار الكبيرة داخل الغابة بأدوار هامة، فهي تساهم في تكون التربة وتوفر الغذاء لبعض الحيوانات، وتأوي بعض الطيور والحشرات والثدييات الخ. فهذه أمور على جانب كبير من التعقيد والتداخل، وتعتبر دراستها ومعرفتها السبيل نحو إدراك التأثيرات المتبادلة فيما يخص بقاء الأنواع الطبيعية أو اختفاءها.

ومن بين الظواهر الأخرى التي تثير اهتمام الخبراء، نجد ظاهرة توزيع النظم البيئية الكبرى على بساط الأرض . فعندما نتمعن في هذا التوزيع الجغرافي

نلاحظ أن ثمة علاقة تناسبية بين المناطق المناخية التي تتأثر بالأمطار وبحرارة الجو ، وبين وجود النظم البيئية، فنجد في المناطق المناخية الكبرى التي تمتد من القطبين إلى خط الاستواء مجموعات حيوانية ونباتية كبيرة تتنوع حسب خط العرض (Distribution latidunale). ويتزايد التنوع البيولوجي كلما ابتعدنا عن القطب الشمالي الذي يتميز بظروف عيش قاسية باتجاه خط الاستواء الذي يمتاز بظروف عيش ملائمة. عندما ننتقل داخل افريقيا انطلاقا من خط الاستواء باتجاه البحر المتوسطي، نجد على التوالي الغابة دائمة الخضرة، ثم الغابة الاستوائية التي تسقط أوراق أشجارها، والسبسب ثم السهب (Steppe) الذي تنمو فيه نبات متفرقة، ثم الصحراء. وثمة توزيع آخر للأنظمة البيئية يتناسب مع ارتفاع الجبال إذ تقل النباتات في قممها وتكثر كلما انحدرنا نحو السهول.

ويمكن تصنيف النظم البيئية ضمن ثلاث مجموعات تنقسم بدورها إلى مجموعات صغيرة : النظم البيئية الأرضية، والنظم البيئية للمياه القارة، والنظم البيئية المحيطية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تباين النظم البيئية وتباعدها جغرافيا، فهي تشكل بدورها مجموعة كوكبية كبرى تحيط بالأرض وتضم جميع الكائنات الحية الموجودة في القارات والمحيطات والجو. وتتميز هذه المجموعة الكوكبية التي تسمى بالمحيط الحيوي (biosphère) بحركة تبادل متواصلة بين النظم البيئية التي تصبح بذلك مترابطة فيما بينها. واللافت للنظر أن الماء الذي يعتبر العنصر الضروري لأي شكل من أشكال الحياة والذي يوجد في كل مكان بفضل دورته الطبيعية ، يؤمن الترابط بين النظم البيئية لكوكب الأرض. والميزة التي ينفرد بها كوكب الأرض هو أنه يتوفر في كل جزء منه على مجال واسع للتنوع البيولوجي.

وفي ختام هذه اللمحة المختصرة ، نشير إلى أن مفهوم التنوع البيولوجي لا يتناقض مع مفهوم وحدة الحياة . فالكائنات الحية تتوفر كلها على مميزات أساسية مشتركة نذكر من بينها :

1 – توفّر كل الكائنات الحية على بنيات أساسية هي الخلايا رغم وجود بعض الاختلافات في مظاهرها.

2 – وجود عمليات تفاعل داخل هذه الخلايا تعمل على تخليق أو تقويض الجزيئات من أجل مختلف الاحتياجات، وذلك حسب ميكانِزمات ونُظم متقاربة لدى جميع الكائنات الحية.

3 – اعتبارُ الشفرة الوراثية (code génétique) خاصية مشتركة وعامة لدى غالبية الكائنات تشتغل بنفس الميكانزمات.

II – علاقات الإنسان بالتنوع البيولوجي

1 – استعمال موارد التنوع البيولوجي

يشكل التنوع البيولوجي منذ عهد طويل مصدر عدة منتجات كان يستعملها الإنسان من أجل تلبية احتياجاته المتنوعة. ففي عدة مناطق من العالم، تقتات جماعات إنسانية كاملة بالنباتات التي تجدها في الوسط الذي تعيش فيه، في حين تقوم جماعات أخرى باصطياد الحيوانات أو صيد الأسماك. ومنذ أن تعلم الإنسان حرث الأرض وتدجين الحيوانات بحوالي 10 000 سنة، استثمرت الزراعة باستمرار غنى التنوع البيولوجي من أجل تحسين تقنيات الزراعة وتربية المواشي، كما كان الإنسان يتعالج منذ عهود قديمة بواسطة موارد طبيعية، بل ما زالت الأعشاب الطبية في الصين تشكل مصدر حوالي 40 ٪ من الأدوية.

وإذا بحثنا في الصناعة نجدها مرتبطة بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية كالجلد والنباتات النسيجية ، والمطاط ، والخشب إلى غير ذلك. ففي الصناعات

الغذائية – الزراعية (agro-alimentaires)، تستخدم البيوتقنيات على نطاق واسع وذلك من أجل استثمار الموادر الكامنة في العضويات الدقيقة (micro-organismes)، كما تضطلع البيوتقنيات بدور أساسي في صنع عدد كبير من الأدوية. ومع تطور صناعة الأدوية، أصبح البحث في الوقت الحالي يستخدم في هذا المجال مجموعة من التقنيات من أجل استكشاف النمادج الطبيعية للمواد الفعالة (principes actifs) الموجودة في النباتات واستلهامها في تركيب الكثير من الأدوية وصُنعها. ويجب التذكير بأن العديد من الأدوية المركبة الآن بطرق صناعية كالأسبرين أوالكِنين استخلصت في البدء من النباتات.

وبما أن من الممكن استثمار التنوع البيولوجي، ثمة نزوع نحو إضفاء طابع اقتصادي عليه. وتدخل في كلفة التنوع البيولوجي عدة عناصر على جانب كبير من التعقيد يصعب تحديدها. لذا يسعى رجال الاقتصاد إلى تخصيص قيم متعددة لمكونات البيئة. فعندما يتبدد التنوع البيولوجي أو تتدهور النظم البيئية، فالأهم هو مقارنة كلفة حالة التبدد أو حالة التدهور مع الاستفادة التي كان من الممكن الحصول عليها. لذلك تتزايد النظريات التي تنصح بأن يؤخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي أو التنوع البيولوجي عند صياغة مخططات التنمية السوسيو – اقتصادية.

2 – ضياع التنوع البيولوجي

على الرغم من أهمية التنوع البيولوجي بالنسبة للبشرية والخدمات التي يسديها للإنسان والدور الهام الذي يضطلع به في الحفاظ على التوازنات الطبيعية، فإنه يتعرض، برأي كل الملاحظين، خلال العقود الأخيرة للضياع وذلك بوتيرة جد سريعة تثير الكثير من القلق. فالظاهرة العدائية الموجهة ضد الأنواع الحية هي ظاهرة قديمة إذ أن العديد من الأنواع الحيوانية كالماموث الأمريكي (mammouth) أبيدت عندما كانت المجموعات البشرية تنتقل عبر القارات منذ

ملايين السنين. ثم مع توالي القرون وبفعل الضغط الديموغرافي أضحت الحاجة ملحّة لدى البشر لاكتساب أراض جديدة أو توسيع أخرى من أجل النهوض بالزراعة وتربية المواشي. وقد تم هذا التوسع على حساب الغابات، وكانت النتيجة أن عدداً كبيراً من الأنواع الحيوانية والنباتية التي تعيش تشكيلاتها داخل الغابات، كالثدييات والطيور والحشرات وأنواع من الأشجار اختفى أو أضحى نادر الوجود. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة تراجع المجال الغابوي تقدّر في افريقيا ب 70 ٪، وفي آسيا ب 50 ٪ وفي أمريكا ب 35 ٪ لكن هذا الوضع يعتبر كارثيا بالنسبة للغابة الاستوائية التي تضم بين جنباتها وفرة كبيرة من التنوع البيولوجي في الوقت الذي تمس هذه الظاهرة كذلك غابات المناطق المعتدلة. ولا أحد يجادل الآن في أن أنشطة الإنسان المختلفة هي المسؤولة عن تدهور النظم البيئية. فمنذ عهد طويل وخاصة منذ بداية الثورة الصناعية كان الدافع الذي يحرك الإنسان عند ما يستغل الطبيعة هو استخدامها لأغراض نفعية حيث كان يظن أن الطبيعة معين لا ينضب وأنها إنما وجدت لتمده بالمنتجات ولتلبية احتياجاته ورغباته.

وهكذا تتسبب الأنشطة الفلاحيّة والصناعية وأنشطة إعداد التراب الوطني، وبناء المنشآت الكبرى كالسدود والقناطر والطرق السيارة وتوسيع العمران، في الإضرار بالنظم البيئية أو تقليص مجالاتها، كما أن الوسائل الفلاحية العصرية تعمل دائما على انتقاء النباتات البرية (sauvages) التي تختفي معها قدرتها الجينية. ويعمدالإنسان من أجل مزاولة التجارة وتلبية أغراض متعددة إلى الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية بحيث تختفي معه عدة أنواع أو يصبح وجودها نادراً، وهو ما حصل لبعض أنواع الحوت، والفراشات والكركدّن (Rhinocéros) والكل يعلم حجم الخسائر التي تحدث للحيوانات والنباتات من جراء أنشطة الصيد والقنص. وفي السياق نفسه تتهدد التنوع البيولوجي عدة أشكال من الإذاية التي يتسبب فيها الإنسان، ومن بينها التصحّر وتلويث الجو

والأرض والأنهار والمحيطات، وغازات الدفيئة التي تتسبب في رفع درجة الحرارة ومستوى الماء في البحار، وثقب الأزون الذي يسمح بمرور الأشعة ما فوق البنفسجية، وكلها ظواهر تضر عدة كائنات حية. وعندما يختل توازن الأنواع التي تنتمي لنفس النظام البيئي، يمكن أن يخلف ذلك آثاراً مؤسفة. يحدث هذا في الطبيعة أو بفعل الإنسان عندما يعمد إلى إدخال أنواع إلى بيئة لم تكن تعيش فيها سابقا. فالفيلة التي تقتات على الأشجار تساهم في إنشاء السبسب عِوَضَ الغابات. وخير مثال نبين به اختلال التوازن الطبيعي بفعل الإنسان هو ما وقع في بحيرة فيكتوريا في أفريقيا التي أُدخل إليها سمك يسمى (Le Capitaine) من أجل رفع مردود الصيد لتلبية حاجيات سكان المنطقة. وقد تم بالفعل بلوغ هذا الهدف لكن على حساب نظام البحيرة البيئي، إذ أن سمك (Le Capitaine) قضى على غالبية الحيوانات الأصلية التي كانت تعيش في البحيرة. كما يمكن إيراد مثال الأرنب والثعلب اللّذين أُدخلا إلى أستراليا وهو ما أحدث أضراراً كثيرة على عالم الحيوان والنبات الموجود في هذه الجزيرة الكبيرة.

4 – المحافظة على التنوع البيولوجي

من أجل المحافظة على التنوع البيولوجي، يتعين على الإنسان استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط البيولوجية والبيئية والاقتصادية والأخلاقية. وفي هذا الباب، يتعين توعية السكان والجماعات البشرية بأن المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها لا تتناقض مع التنمية السوسيو–اقتصادية التي تستغل بالضرورة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. ويقتضي مبدأ التنمية المستدامة تطبيق نماذج التنمية دون الإضرار بالطبيعة التي يجب حمايتها والاحتفاظ بتنوعها لتستفيد منها الأجيال القادمة. وفي خضم الأعمال التي بدأنا نلتمس آثارها على المستوى الدولي ينبغي توعية المجتمعات بأن النوع البشري جزء من العالم الحي. فحماية التنوع البيولوجي تعني حماية البشرية وتجنيبها الكوارث.

ويمكن حماية الأنواع الحيوانية والنباتية إما داخل بيئتها الطبيعية وإما خارجها. وفي هذا الصدد، نشأ علم سمي ببيولوجيا الوقاية (La biologie de con-servation) جمع بين المعارف العلمية ومناهج التدبير، ويهتم بشؤون حماية التنوع البيولوجي.

ففيما يخص حماية الأنواع داخل البيئة الطبيعية، يتعين على الدول إنشاء محميّات في شكل حدائق ومواقع مفتوحة للعلوم من أجل التفسح والتوعية، أو مغلقة للحيلولة دون الإضرار بها. كما أن ثمة محاولات لإدارة مناطق محمية بإشراك السكان حيث تنظم فيها حملات للتوعية وأعمال تربوية تساعد السكان الذين يعيشون بجانبها على تحسين مستوى معيشتهم. وفي هذا الباب، أعطت منظمة اليونسكو في سنة 1970 الانطلاقة لبرنامج «ماب» M A B الذي اعتبرت فيه إدارة عمليات التنوع البيولوجي الإنسان جُزءاً من المحيط الحيوي الذي تعيش فيه كل الكائنات الحية، لكن هذا البرنامج صادف عدة صعوبات عند تطبيقه وذلك لأسباب مختلفة.

أما فيما يخُصُّ حماية الأنواع خارج بيئتها الطبيعية، فإن ذلك يتم عبر إحداث حدائق الحيوانات وحدائق النباتات، وأحواض الأسماك والنباتات (Aquariums). وحدائق الحيوانات التي تشكل شبكات تمتد على مختلف بقاع المعمورة ليس لها دور تربوي فحسب، وإنما تهدف كذلك إلى حماية التنوع البيولوجي، وتسهيل عملية إدخال بعض الأنواع النادرة أو المهددة بالانقراض إلى بعض المناطق الخالية وذلك بعد تيسير توالدها في هذه الحدائق.

وتوضع لغرض الحفاظ على بعض الأنواع النباتية أبناك للجينات. وبما أن جينات النباتات لا يمكن أن توجد في حالتها الأصلية إلاَّ داخل النباتات الحية، فإن مسألة الحماية في هذه الحالة تتم إما من خلال حفظ البذور المجففة لمدة طويلة في حرارة منخفضة، وإما من خلال الحفاظ على بعض النباتات البرية أو

المنزلية داخل مزارع خاصة أو داخل مراكز البحث، كما هو الحال بالنسبة للعديد من النباتات مثل شجر المطّاط (Hévéa) والمنيهوت (Manioc) وشجر البُن (Ca- feier) وبالإضافة إلى ذلك مكن التقدم الهائل الذي يشهده ميدان البيو – تقنيات في الوقت الحالي، من زراعة أنسجة نباتية (Culture des tissues) تعمل على حفظ عدة تشكيلات جينية لسنوات عديدة.

وتعتبر تقنيات الحماية وأساليبها مُكلفة نسبيا، وتستلزم تعاوناً على مدى واسع. لهذه الأسباب وغيرها أحدثت مراكز دولية للبحث الزراعي ينسق أعمالها المجلس الدولي للموارد نباتية الأصل الذي يوجد مقره في روما.

ويجب التذكير كذلك بأن أحد مظاهر الحماية يتمثل في إصلاح النظم البيئية التي تعرضت لاستغلال مفرط أو غير ملائم، أو في إعادة التربة التي تدهور حالها وذلك عبر استنبات أنواع تتلاءم مع التربة المجددة.

5 – التدابير المتبعة على الصعيد الدولي

أصبح المجتمع الدولي يبدي بعض المخاوف تجاه المخاطر التي يتعرض لها التنوع البيولوجي وما يمكن أن يستتبع ذلك من أضرار للبشرية. ومن ثم أضحى يتخذ بعض الخطوات المنظِّمة والمعبرة عن انشغالاته في هذا الشأن. فمنذ بداية السبعينيات أنشئت عدة لجان، واتخذت عدة قرارات، كما اقترحت أو أبرمت عدة اتفاقيات. ويكفي أن نشير أنه خلال الثلاثين سنة الأخيرة تمَّ تحقيق ما يلي :

1 – أنشأت منظمة الأغذية والزراعة في سنة 1973 لجنة الموارد نباتية الأصل (Phytogénétiques) لبحث موضوع هذه الموارد على الصعيد الدولي، كما أحدثت سنة 1987 لجنة براندلاند (BRUNDLAND) للبيئة والتنمية.

2 – وُقِّعت عدة اتفاقيات هامة ذات صبغة دولية، منها اتفاقية رامسار (RAMSAR) في سنة 1971 تطرقت لأهمية المناطق الرطبة التي تأوي الطيور

المهاجرة، واتفاقية واشنطن في سنة 1973 التي نصت على ضرورة محاربة المتاجرة في الأنواع الحيوانية والنباتية البرية المهددة بالانقراض.

3 – عقدت الأمم المتحدة عدة لقاءات أهمها مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الذي انعقد في استوكهولم سنة 1972 ومؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية الذي سمي بقمة الأرض وعقد في ريودي جانيرو سنة 1992 حيث أقرّت عدة إعلانات من بينها معاهدة التنوع البيولوجي.

وتتحدث هذه المعاهدة عن مبادئ أساسية نجد من بينها :

1 – مبدأ التدبير العقلاني والمستدام للموارد الطبيعية من أجل تسخيرها في مجالات التنمية مع حفظها للأجيال لقادمة.

2 – مبدأ الاعتراف بالسيادة الوطنية على هذه الموارد.

3 – مبدأ نقل التكنولوجيا للدول المتنامية من أجل مساعدتها في المجهودات التي تبذلها على صعيد بلدانها بهدف صيانة التنوع البيولوجي وحمايته.

وإذا كانت هذه المعاهدة قد صادفت صعوبات في تطبيقها ولم توقع عليها الدول كلها، فإنها تظل إطارا عاما يحث مختلف الدول على اتخاذ الإجراءات الملائمة والعمل من أجل صيانة التنوع البيولوجي وحمايته.

خاتمة

يرى بعض الملاحظين أنه إذا واصلت البشرية إتلاف المنظومة البيئية، فإن نصف الأنواع الحيوانية والنباتية سيختفي بنهاية القرن الحادي والعشرين. والحال أن انقراض أحد الأنواع هو بمثابة إتلاف إحدى المكتبات وتضييع العديد من المعطيات الطبيعية والعلمية. فالإنسان – يقولون – يتصرف كما لو أنه يُعِدُّ

لأزمة بيولوجية إضافية يتسبب فيها هو ولا تتسبب فيها عوامل الطبيعة. وهي إبادة لن تستغرق إلا بضع عقود في حين أن إعادة الحالة على ما كانت عليه في السابق يتطلب مئات الآلاف من السنين لذلك يمكن طرح التساؤل التالي :

بأي حق يعمد الإنسان، وهو الكائن الحيّ الذي ميّزه الله بالذكاء ويتوفر على المعرفة والوسائل التقنية الفعالة، إلى الإضرار بالكائنات الحيّة الأخرى وهي الضعيفة، ولا حول لها أمام ما يقوم به ؟ فالإنسان ملزم بالحفاظ على الموروث الذي خلّفه له الأجداد حتى يُسلّمه إلى الأجيال القادمة، لهذا فإن من المؤمل أن تتعزز الاتجاهات الحالية التي نشاهدها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي والتي تهدف إلى حماية التنوع البيولوجي.

من التاريخ الأدبي الحديث للأردن وفلسطين في النصف الأول من القرن العشرين الميلادي

ناصر الدين الأسد

مقدمة تاريخية

حين سار الشريف عبد الله بن الحسين من الحجاز مع مجموعة من حاشيته وأعوانه متجهاً شمالاً إلى بلاد الشام، لم تكن ظواهر الأحوال والأقوال تدلّ على أن الأمور ستنتهي إلى ما انتهت إليه من تأسيسِ إمارةٍ في هذا الجزء الجنوبي الشرقي من بلاد الشام سُمِّيتْ أوّلاً «حكومة شرقي الأردن» ثم حكومة «الشرق العربي»[1] لمدة قصيرة، ثم ما لبثت أن عادت إلى الاسم الأول. فقد كان الهدف من مجيء الشريف عبد الله بن الحسين من الحجاز هو تحرير سورية، وهي القسم الشمالي لبلاد الشام، من الاحتلال الفرنسي الذي زحفت جيوشه من سواحل سورية الغربية، بقيادة الجنرال غورو، وتغلبت على الجنود من المتطوعين العرب بقيادة يوسف العظمة الذي استُشهِد في معركة ميسلون، إلى الغرب من دمشق، في 7 من ذي القعدة 1338هـ = 24 تموز (يوليو) 1920م. ودخل الفرنسيون دمشق، فاضطر الملك فيصل بن الحسين – وهو ثالث أبناء الشريف الحسين بن عليّ والأخ الذي يلي الشريف عبد الله في السنّ – أن ينسحب – بعد أربعة أيام – من مملكته العربية التي أسسها في سورية والتي كان قد نودي به ملكاً دستورياً عليها في 1920/3/8م، فلم يدم ملكه سوى أربعة أشهر وعشرين يوماً[2].

وحين وصل عبد الله بن الحسين بلدة معان في 1921/11/20م أعلن نفسه نائباً لملك سورية وعزم على «جعل معان مركزاً للحكومة السورية...»[3] ولكنه ما لبث أن تلقى الدعوة «من رجالات شرقي الأردن وقد حضر أغلبهم إلى معان، فقرّ القرار على التقدّم إلى عمّان وأشغال شرقي الأردن وتوحيدها».[4]

ثم تطورت الأمور وأصبح الملك فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، واقتصر حكم عبد الله بن الحسين على شرقي الأردن[5]، ثم نودي به ملكاً على المملكة الأردنية الهاشمية سنة 1365هـ = 1946م.

وهذا موضوع طويل – ليس هنا موضعه – وهو يعود بنا إلى موقف الشريف (الملك) الحسين بن عليّ[6] من الأتراك، وخاصة من تصرفات حزب الاتحاد والترقي، وثورته على الحكم التركي بعد أن تفاهم الحسين مع الحكومة البريطانية وتبادل وإياها الرسائل التي سُمّيت بمراسلات «مكماهون – الحسين»، وتضمنت وعوداً من البريطانيين باستقلال البلاد العربية المشرقية، وتنصيب الحسين بن عليّ ملكاً عليها. ثم نكثت بريطانيا عهودها، واتفقت مع فرنسا على تقسيم بلاد الشام بينهما بمقتضى ما سُمّي باتفاقية «سايكس – بيكو»[7] سنة 1916م في الوقت نفسه الذي كانت فيه بريطانيا تفاوض الشريف الحسين وتبذل له الوعود. ثم أصدرت وزارة الخارجية البريطانية تصريحاً عُرِف بوعد بلفور (وهو وزير خارجية بريطانيا آنذاك) في 1917/11/2م، ينصّ على تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين[8].

ولكن كل ذلك – على قيمته وخطره في حينه وفيما ترتّب عليه من نتائج مازلنا نعانيها حتى الآن – ليس سوى مقدّمة أردنا منها الدخول في الحقبة التالية التي نتحدث عنها في هذه الصفحات. وقد نعرض لبعض الظواهر الأدبية ولأسماء عدد من الشعراء الذين امتدّ وجودهم وأثرهم في خلال الحقبتين.

الأمير عبد الله بن الحسين الشاعر : (1299- 1370هـ = 1882-1951م)

كتب عبد الله بن الحسين أجزاء من سيرته عن طفولته ومطالع صباه قال[9] : «أنا عبد الله بن الحسين صاحب النهضة العربية الأخيرة وموقظ قومه من رقدتهم ومؤسس ملكهم، ابن عليّ بن محمد أمير مكة ابن عبد المعين بن عون. وأمي عابدية بنت عبد الله بن محمد بن عبد المعين بن عون بن محسن بن الحسن بن عبد الله، وهو الذي تنتمي إليه العبادلة من شرفاء مكة. ولدت بمكة المكرمة، وشعرت بالوجود أول ما شعرت بالطائف وأنا أحبو ...» وقال[10] : «وتوفيت والدتي وأنا في الرابعة... فكفلتني جدة والدي لأبيه... وكانت تألف النساء العربيات من قومها بني شهر، ومن نساء العشائر من الحجاز، فكنت بينهن أصغي دائماً إلى ما يُلْقِينه على مسامعي من وقائع وحوادث بين العشائر، ويذكرن ما جرى من أحوال في عهد الوهابية الأولى، وما وقع من حرب حينما دخل والي مصر (محمد علي باشا) الحجاز لإخراج الوهابية، ويذكرن الأيام بين ذوي عَوْن – وهو بيتنا – وذوي زيد– وهو الفرع الثاني من أمراء مكة – ذاكرات أشعاراً حماسية لا أزال أذكرها». وكانت تلك الأخبار والأشعار أوّل ما ثَقِفَه من تاريخ وشعر ربما كان أكثره نبطياً عامياً.

ثم تحدث عن المراحل الأولى من تعلمه، فقال : «ولما جاء سن طلب العلم، قرأنا على المرحوم الشيخ علي المنصوري، شيخ والدي الذي علمه القرآن. وكان التدريس على الطريقة القديمة، طريقة إرهاب الطفل وإخافته. فكانت (الفَلَكَة) وهي آلة تهديد تُجْمَع إليها رجلا الطفل فيُضْرَب. ولذلك فررت منه ومن القراءة والدرس، فتُرِكْتُ رعايةً لسِنِيّ، أو لحمايةٍ نلتها من الجدة الكبرى... ثم استأنفت القراءة بعد ذلك بسنة، في الطائف، بعد فراري من المعلم بمكة. أما شيخي في الطائف فقد كان الشيخ ياسين البسيوني، إمام والدي ذلك الحين، الذي يصلي به وبمعيته، وإمامه وهو شريف مكة وأميرها، ثم إمامه وهو ملك البلاد العربية. وقد

تلطف بي وحملني على أن أقرأ، بأن اشترط أن يُملّكني جملاً، لفرط حبي للإبل. وبالفعل أتى لي بجمل، وربُط في ناحية من الحيّز المخصص للقراءة، وكان يُعْلَف فأقوم عند رأسه إلى أن ينتهي عَلفه. وهكذا كان للشيخ ياسين ولذلك الجمل، الفضل في زوال نفوري من المعلمين ومن القراءة الابتدائية. وكان أخي عليّ قد سبقني في طلب العلم والدراسة فحينما قرأت (ألف باء) كان هو قد اجتاز جزء (تبارك) وهكذا ابتدأت، ولما وصلت إلى سورة (المرسلات) الشريفة، وبها الآية الكريمة ﴿كأنّه جِمالاتٌ صُفْرٌ﴾، ذكرتني كلمة «جمالة» بالجمل، فحفظتها عن ظهر قلب، وقد أكرِمتُ لذلك بما يُكْرَم به أمثالي، فزاد شوقي إلى التعلم. ولما شرعوا يحفظّوننا القرآن الكريم، كان أخي عليّ وصل سورة (الإسراء) وكنت وصلت سورة (الرعد) وكان أخي فيصل يتحفظ سورة (الأعراف). لقد كان للشيخ علي المنصوري الفضل عليّ في تمييز الأصولين في القراءة القديمة والجديدة، وكان الشيخ ياسين البسيوني هو الذي فتح الله عليّ به بسبب دماثته وحسن احتياله، رحمهما الله وأسكنهما فسيح جنانه. أما الخط، فأول من علمني الشيخ عثمان اليمني، ثم الشيخ عبد الحق الهندي، ثم نوري أفندي التركي. وكان الأول أشرسهم، أما الثاني فأتقنهم لخطي الثلث والنسخ، وأما الآخر وهو نوري أفندي فكان أملكهم لخط الرقعة العثمانية. وكان الشيخ عثمان يأمرنا أن يكتب كل واحد منا مئة سطر في اليوم للتمرين».

ثم تحدث عن المرحلة التالية من تحصيله العلمي فقال[11] : «بعد وصولنا إلى اسطنبول بخمسة عشر يوماً، عُيِّن لتعليمنا بإرادة سلطانية الملازم الثاني صفوت أفندي العوّا، معاون معلم فن العمارة والهندسة بالمدرسة الحربية، وكان بين الخامسة والعشرين والثلاثين من سنيه. وابتدأنا دروسنا الجديدة على الطراز الجديد، وحُظِر علينا الكلام باللغة العربية. أما الدروس فهي هذه : اللسان التركي، الجغرافيا، الحساب، مختصر التاريخ العثماني والإسلامي، الصرف العثماني، القراءة بالتركية، ووظيفة تقرأ بصوت جهير. وكنا نتمم القرآن الكريم على يد

الوالد. وكان يعلمنا العربية الشيخ محمد قضيب البان، وهو رجل أزهري وأصله حلبي، ثم جيء بشيخ آخر اسمه محمد توفيق أفندي يعلمنا حسن الخط. وبعد عامين وُظِّف لتعليمنا الأديب التركي محمد عارف باشا. وكان أشدهم علينا صفوت أفندي العوا، وقد ترقى في خدمة التعليم هذه حتى أحرز رتبة قائد (بكباشي) فصار صفوت بك، ثم رقي إلى رتبة لواء في العهد الهاشمي، جزاه الله وجزاهم عنا جميعاً خير الجزاء، فنعم المؤدبون هم».

ويبدو لي، مما عرض عبد الله بن الحسين من مراحل تعلّمه، أنها غير كافية لأنْ توصله إلى ما وصل إليه في شعره ونثره، وفي أحاديثه وخطبه، من معرفته بتراثنا الأدبي والتاريخي، ومن إلمامه بأصول اللغة وبلاغة القول ونصاعة الأسلوب، على خلاف ما اطّلعتُ عليه من كتابات قليلة لإخوانه الأمراء الذين لم يُعْرَف عنهم ما عُرِف عنه من شهرة أدبية .

ولعله واصل القراءة في كتب التراث وداوم على قراءة الشعر العربي في عصوره المختلفة، واستمر في مدارسة اللغة والتاريخ والبلدانيات والشعر مع جلسائه في مختلف المناسبات. فاستقامت له طرق البيان، وطاوعه الشعر والنثر، وإن لم يبلغ في كل ذلك الشأو الأعلى بسبب انشغاله فيما كان والده الشريف الحسين بن عليّ يكلّفه به من أمور وزارة الخارجية الحجازية والمفاوضات مع الإنجليز، ثم الحروب المتعددة في داخل الحجاز ثم شؤون النهضة (الثورة) العربية الكبرى، وأخيراً مهامّ تأسيس إمارة شرقي الأردن وإدارة الحكم فيها ثم تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية. وكل ذلك مَشْغلةٌ أيُّ مشغلة تحول بين المرء وبين أن يجعل الأدب عامةً، والشعر خاصةً، همّه الأول. والشعر – كالعلم – نمطُ حياة لا يُعْطيكَ بعضه إن لم تُعْطِه كُلَّك. وكثير من الذين عُرِفوا بالشعر ونشروه في الصحف أو في دواوين، ينطبق عليهم أنهم ممّن (قالوا الشعر) ولكن لا يوصفون بأنهم شعراء وإن كان لهم شعر جيد. ويشبه موقفُهم ما ذكره عليّ بن الجَهْم في جوابه لمن ظنّت أنه شاعر سيُشهِّر بها وبصاحبتها في شعره حين قال لها :

فقلتُ أسَأْتِ الظنَّ بي لستُ شاعراً   وإنْ كان أحياناً يجيشُ به صدري

وعليّ بن الجهم شاعرُ شاعر، لم يُعرَف بغير الشعر ولم يَشْغَله عنه شاغل، ولكنه أراد بهذا البيت أن يُطَمْئِن التي خافت من شعره، وقد أثبت لنفسه الشاعرية من حيث نفاها حين أشار إلى أنه لا يقول الشعر تكلّفاً وافتعالاً، وإنما يأتيه عفواً حين تجيش به نفسه.

ولعلّ مما يُظهِر مواصلة الأمير عبد الله القراءة لكتب التراث ومداومتَه على قراءة الشعر العربي، شغفَه بشعر الشريف الرضي ومعارضتَه لشعره بقصائد متعددة، ثم تشطيرَه لأبيات من الشعر العربي في مختلف عصوره، ثم إنه كثيراً ما يذكر نفراً من الشعراء العرب من الجاهلية والعصور الإسلامية ويستشهد بشعرهم ويقتبس منهم أو يصوغ شعراً على منوالهم. فهو القائل[12] : «وقال أفنون التَّغْلبيّ، واسمه : حريم[13] بن معشر بن ذهل بن تيم بن عمرو بن تغلب...» وذكر بيتين له.

وهو القائل أيضاً في مقدمة قصيدة له على قافية الحاء[14] : «للشيخ فتح الله النحاس قصيدة على هذا الرَّوِيّ والقافية طائرة الصيت في الحجاز واليمن. وابن النحاس شاعر حينئذ وأديب مشتهر، يُعْرَف بنزيل المدينة المنوَّرة، له ترجمة في (سُلافة العصر) وله أبيات ذُكِرتْ في كتاب (أزهار الربيع في علم البديع)».

وقال كذلك في مقدمة إحدى قصائده[15] : «للرّضيّ – رضي الله عنه – على هذا البحر والقافية قصيدة في منتهى ما يمكن أن يكون من الإبدا ع في النسيب، أما هذه فحذَتْ حذو تلك، وكأن روحه – رضي الله عنه – أمْلَتْ فأروتْ...»

واطلاعه على كتب الأدب العام واللغة واضح من خلال تعليقاته وإشاراته في مقدمات بعض قصائده وفي ثناياها، ومن ذلك – بالإضافة إلى ما تقدم –

قوله[16] : «وأستحسن أيضاً وصف القَطَا كما جاء في (صبح الأعشى) حيث قال: (والقطا نوعان : كُدْريّ وجَوْنيّ) وزاد الجوهري نوعاً ثالثاً ...»

والأمثلة على معرفته بشعر العرب واطلاعه على كتب التراث كثيرة لا فائدة من الإطالة بذكرها وحَسْبنا منها ما قدّمنا.

وأكثر شعره في المعارضة أو التشطير أو الردّ أو المداعبة، فيما يسنح في المجالس من أحاديث أو ما يُنْشَر في الصحف من قصائد، وبعضه مُرْتَجَل أو قريب من الارتجال :

فمن أمثلة ذلك أن الشيخ فؤاد الخطيب نشر في جريدة الجزيرة قصيدة مطلعها :

خُذوا بيدي فالدهرُ جاشتْ غَوارِبُهْ وأنبأ عن آتيهِ بالشرِّ ذاهبُهْ

فَهِمَ منها رئيس الحكومة حينئذٍ توفيق أبو الهدى أنّ الشاعر يُعرِّض فيها به، فعاتب تيسير ظبيان – صاحب الجريدة – على نشرها، في قصة طويلة[17]، قال تيسير ظبيان إن رئيس الحكومة "نهض غاضباً "حين علم أن الشاعر أنشد القصيدة أمام الأمير عبد الله وأن الأمير وافق على نشرها، وحمل حقيبته متجهاً إلى الأمير. قال تيسير ظبيان : "ولم يمض على هذه المقابلة [بينه وبين رئيس الحكومة] نحو ساعة حتى اتّصل بي الملك[18] من الشُّونة[19] بالهاتف... ثم قال سموه : ... وسأبعث مساءً قصيدة من نظمي ردّاً على قصيدة الشيخ فؤاد". وكان مطلع قصيدة الأمير :

عَرُوضٌ وفيه البرقُ سَحَّ سحائبُهْ ونَوٌّ غريبُ النَّبْتِ جاشتْ عجائبُهْ

وقد أسهب فيها الأمير في مدح الشاعر الشيخ فؤاد الخطيب وفي التعريض برئيس حكومته الذي لم يكن يرتاح له.

وفي المناسبة نفسها، بعد أيام، قال الأمير لتيسير ظبيان[20] «... وما دام الأمر كذلك فأمسك القلم واكتب ما أُمليه عليك. وقد أملى سموّه الأبيات التالية وقد ارتجلها ارتجالاً وهو ممسك بسمّاعة الهاتف...».

وفي مناسبة أخرى أرسل الشاعر مصطفى وهبي التل بيتين إلى الأمير (الملك) مع الشيخ حمزة العربي «وما هي إلا لحظات حتى كان البيتان أمام جلالته فأملى على الشيخ حمزة ما يلي»[21] ثم ذكر ستة أبيات.

ومن أطرف هذه المساجلات والمداعبات تلك التي اشترك فيها ثلاثة من الشعراء، هم : الأمير عبد الله، والدكتور محمد صبحي أبو غنيمة، ومصطفى وهبي التل. وذلك أن صديقاً في مجلس الطبيب محمد صبحي أبو غنيمة أخبره أنه قرأ في إحدى الصحف عن فتاة اسمها "برفين" تتذمر من بعض الذين كانوا يزعجونها بالرسائل وفي الطريق، فأملى عليه الدكتور أبو غنيمة القصيدة التالية :

إن الذين وَصَفْتِهِمْ لم يَنْهَهُمْ   عَمَّا أتَوا شرفٌ يَعِزُّ ودينُ
هم كالكلاب فإن سمعتِ نُباحَهمْ   فتذرَّعي بالصبرِ يا "برفينُ"
وكما شكوتِ ليَ الرجالَ فإنه   يشكو إليك من الحسان حزينُ
عذَّبْنهُ ورمَيْنَهُ وهجَرْنَهُ   فحياته وحياتهنَّ أنينُ
ماذا عليكِ إذا أسوتِ جراحه   وأريتِه التحنانَ كيف يكونُ

إلى أن يقول فيها :

قولي لمن ظلموكِ : رُبَّ ظُلامةٍ   شفعتْ لها عند الشيوخ[22] عيونُ
إني فتاة طهارةٍ أفتى بها   «عَبُّودُ» لما ساورتهُ ظُنونُ
فغدا وبات "الشيخُ " في أوراده: برفينُ يا برفينُ يا برفينُ

وانتشرت الأبيات، وكان الدكتور أبو غنيمة بعد نظمها قد نزح إلى دمشق واستقرّ فيها، فكتب إليه صديقه شاعر الأردن مصطفى وهبي التلّ بقصيدة استوحاها من القصيدة السابقة، ومطلعها :

مالي و «برفين» يا عشاقَ «برفينا»

فاطّلع الأمير عبد الله على القصيدتين، فأجابهما بقصيدة تعارض القصيدة الأولى، يلومهما فيها على تعلقهما بفتاة عجمية[23]، ومن أبياتها قوله :

ناديتَ من برفينَ غيرَ سميعةٍ   فاصرُخْ وصِحْ ما شئتَ: يا برفينُ!

إنْ كان شعراً ما يقال فقد دنا   وقتٌ يَصِحّ لنا به التأبينُ

و" أخوك"[24] بالشام العريقةِ نازلٌ   لك في قريضك مسعفٌ ومعين

أوحى لك التدخين ما قد قلتَه   في كل حرف منه نيكوتينُ

هَبَلَتْكَ أمُّكَ كيف تمدح دُمْيةً   برَطانةٍ ضَحِكت عليها الصِّينُ

فأجابه مصطفى وهبي التل بقصيدة أخرى هي :

هَلْمُمْ هَلُمَّ نَلُمَّ شَعْثَ قريضِنا   وبغير دين بني النسيب ندينُ

فلقد تناولَنا بلاذع نقدِه   جَزْلُ الحديث أخو حِجَاجَ رصينُ

تأبى عليه شمائلُ قرشية   أن تستخفّ بمثلنا برفينُ

مولاي إن الحسن لا وطنٌ له   وحديث إخوان الصفاء شجونُ

"الأشرفية"[25] ما على ظَبَياتِها   أن لا تكون رمالَها "يبرينُ"[26]

إن العروبة والتعاجم في الهوى   سِيٌّ ، فَقَدْكَ تُهينُنا فنهونُ

ودعِ الملامَ فما يُلينُ قناتَنا   في حُبّنا تعريضُك الموزونُ

هبْ شِعرنا في الغانيات سخافةً ورطانةً ، وكما ودِدْتَ يكونُ
أفما له في شرع نقدك شافع حتى ولو أوحتْ به برفين !
برفينُ ، يا مولاي لا عَثَرتْ بكم - في حَلْبة النظر السديد - عيونُ
رُعبوبةٌ ومن المحاسن حَسْبُها أن الفؤاد بحسنها مفتونُ
لم يَثْنِه عن أن يَهيم بحبها عُمْرُ أقلُّ سنِيِّه خمسونُ
أوَ بعدَ هذا هل عليَّ وصاحبي حَرَج إذا ناديتُ: يا برفينُ !
وزعمتُ أنّ هناك فتوى نصُّها: باسمِ الأحبّةِ يُنْدَبُ التأذينُ !

وبسبب كثرة ما كان يرتجل من شعر يلقيه في مجالسه أو يمليه بالهاتف لنشره في الصحف، ذاعت شهرة الأمير بالشعر.

وقد بدأ مجموعته الشعرية بمقدمة وضّح فيها رأيه في الشعر والشاعر، وربط بين الرسم والشعر، ثم قال[27] : «وبين دفتي هذه المجموعة أقوال مُشَطَّرة وأخرى مبتكرة فأحببت أن أجتهد في تفهم المشطَّر، ولذلك أقبلت على تشطيره فزاد فهمي لما عَنَى به قائلوه، وأما المبتكرات فماهي إلا نتائج لشعور هاج بي فقلت ما قلت لا لعرضه على الناس، بل لاحتفاظي بتلك السوانح وذكرى أوقاتها الخاصة بها، وربَّ ماضٍ لا يعوَّض، والله المستعان...».

أما شعره فشديد التفاوت، وأحسبه لم يكن يجد الوقت الكافي للاستغراق في الجو الشعري، ولا لإعادة النظر فيما كان يصدر عنه من شعر لتنقيحه وتحبيره كما ذكرت قبل قليل. وكذلك لم يُعْنَ بغربلة شعره ونخله واختيار ما هو جدير بالاختيار لنشره. فالمجموعة - التي يبدو أنه اختارها بنفسه وكتب لعدد منها مقدّماتٍ توضّح مناسباتِها أو طبيعتَها الشعرية ورتب قوافيها على حروف المعجم[28] - هي قصائد قليلة العدد لا تزيد على أربعين قصيدة ومقطوعة بعضها في أربعة أبيات أو خمسة.

وأولى قصائد هذه المجموعة قصيدة همزية في مدح النبيّ ﷺ[29] يبدأها بالغزل في سبعة أبيات مطلعها :

قد أشاحتْ بوجهها الشَّيْماءُ ثُمَّ وَلَّتْ تُجِنُّها الظلماءُ

ثم يذكر ناقته التي حملته إلى المدينة المنورة حيث قبر المصطفى ﷺ، فيقول في ثلاثة أبيات أولها:

لا يُسلِّي الهمومَ غيرُ نَزُوحٍ فوق رَحْلٍ تُقِلُّه كَوْماءُ

ثم يقول :

تلك حَمَّالتي إلى خير أرضٍ ضِمْنُها النورُ والهدى والسَّناءُ
إن دنتْ بي إلى مَقامٍ كريمٍ فَهْيَ عِتْقٌ لا يعتريها الشقاءُ
هو قصدي وغايتي ومرامي إنْ أصِلْهُ فتلكمُ النعماءُ
يا رسولَ الله أنت شفيعي وبك الخير كلّه والرجاءُ

ويمضي على هذا النسق في مدحه ﷺ، في واحد وعشرين بيتاً. والقصيدة كما هو واضح تسير على نهج المدائح النبوية السابقة ومعانيها مطروقة مكرَّرة.

وإذا كانت القصيدة السابقة قد تطرقت إلى وصف الناقة فإننا نراه يعيد ذكر الإبل في قصائد تالية من مجموعته. وقد قدَّم لإحدى هذه القصائد بقوله[30]: «في هذه الأبيات يرى القارئ ما للروح البدوية في الشعور نحو العشق والعلاقة، ثم تتجلى له في الوقت نفسه ميوله إلى الإبل وصفاتها وتتعدى إلى الحادي لها، ويتطرق القارئ من ضمنها إلى الكنايات باستعمال صيغة المذكر بالإطراء...» والقصيدة من عشرة أبيات.

وقادمٍ عاجلٍ قد جاء من سفَرٍ تمشي به سَمْحةُ الخُفَّيْنِ تنتهبُ
هِرْكَوْلةٌ فُنُقٌ دَرْمٌ مناسمُها إذا تَفِزُّ يكاد الرَّحلُ ينقلبُ

سُـرْحُـوبةٌ من خـيـار الإبْلِ دِعْلِبـةٌ   يحـدو بـهـا صَـيِّتٌ للعـيس منتـدبُ
رَأَيتُ طَلْعــتــه مِن بعـد أن غَـرُبَتْ   فـأشرقتْ شمسُه وانجابتِ السُّحُبُ
فـإيهِ يا نفس هيـمي في مـحـبّـتـهِ   فـــإنه العـــشقُ لا شكٌّ ولا ريَبُ

ومن قـصـائده البـدوية التي ذكـر فـيـهـا الصـحـراء والناقـة، وتنقّل فـيـهـا بين موضوعات متعددة ، قوله[31] :

أحبُّ البَــــــرَّ أشـطـح فـي رُبـاه   أسلّي النفس أصطاد النعــامــا
إذا أصــحــرتُ صــرتُ قــريرَ نفسٍ   فــلا أشكو ولا أبكي المُــقــامــا
أُلامُ عـلـى الـتــــبــــدّي كل يـومٍ   عــلامَ مـــلامُكمْ قُلْ لي عـــلامــا
عليَّ بناقــتي عَــجْلى ومُــهْــري   إلى بلدانكم أُهدي الســـلامـــا
ألا قُلْ للأحـــبّـــة من قـــريش   ألا حـيُّـوا المـشـاعـر والمَـقـامـا

وهي في سبعة وعشرين بيتاً تذكّر فيها المجد الغارب في الحجاز.

وفي قـصـيـدة أخرى وصـفـهـا فـي مقـدمتـهـا بقـوله[32] «هذه الميـمـيـة عربيـة أعرابية، والبيت الأخير منها هو نكاية في الشيخ فؤاد الخطيب» قال :

ما لنفسي تسـأل النـاس اهتمامـا   عن غــزالٍ نـازلٍ تلك الخـيـامـــا

في خمسة عشر بيتاً، آخرها ما أشار إليه في المقدمة، وهو :

غيـــر أنـي لـم تَـــزلْ تَرْمُقُنـــي   فـتَـيـاتُ الحـيّ حبًـا واغـتـلامـا

وفي المجموعـة قصـائد ومقطوعات في الغزل ، منها قصيدة في أربعة عشر بيتًا مطلعها :

طربــتُ وإنـنــي رجـــلٌ طــَروبُ   فــلا غضَـــبٌ لـديَّ ولا قُـطـــوب

ومنها مقطوعة في سبعة أبيات، قال في مقدّمتها : «اللوحة غزلية، والمحرّك العين، وليس في العرب من لا يدري ما العين. عُملتْ على أثر طلبٍ ممن لا يمكن إغفال أمره كي تُلحَّن ويُغنَّى بها، ولقد جاءت بديعة في بابها، مُشْجية بأنغامه» ومطلعها :

يا عينَهُ ما الذي شاءت حواجبُهُ   فسدَّدتْ نَبْلَها رَمْيًا إلى المُهَجِ

أما معارضاته فمتعددة، منها معارضته للقصيدة الحائية للشيخ فتح الله النحاس[33]، في خمسة عشر بيتًا، قال في مطلعها :

مَنْ لِنَفْسٍ قادها الشوقُ المُلِحُّ   إثْرَ من تهوى وللأظعان نَزْحُ

وعارض قصيدة الحُصْريّ المشهورة :

يا ليلُ الصبُّ متى غَدُهُ   أقيامُ الساعةِ موعدهُ

فقال قصيدة من اثنين وعشرين بيتًا مطلعها:

حبٌّ يَعْنيك تَجدُّدُهُ   وهوًى يُغريكَ تعدُّدُهُ

وشطرها أيضاً، فقال :

(يا ليل الصبُّ متى غدُهُ)   قد حان الوقت نُجدّدُهُ
أملُ للوصل يعلِّلُهُ   (أقيام الساعة موعدُهُ)

في أبيات استوفى فيها تشطير القصيدة الأصلية.

وعارض قصيدة الشريف الرضي المشهورة ومطلعها :

يا ظبيةَ البانِ ترعى في خمائله   لِهْنكِ اليوم أنّ القلب مرعاك

فقال الأمير في مقدمة معارضته[34] «للرضيّ – رضي الله عنه – على هذا البحر والقافية قصيدة في منتهى ما يمكن أن يكون من الإبداع في النسيب . أما هذه [يقصد معارضته] فحذت حذو تلك، وكأنّ روحه – رضي الله عنه – أمْلَتْ فأرْوت. ولقد تكرر ذكر العين أيضًا بهذه القصيدة، والعين أو العيون سرّ الأسرار ومنبع السرور والأكدار، منها تُقْرأ الروح وتُفْهَم النفس، وهي اللسان قبل اللسان، وهي الحِبالة للإنسان، فيها كل شيء، إن أرادت دعت أو شاءت نفَّرت، وأحلاها عند العرب سُودها، وتعرف بالدَّعَج ...»

ومطلع معارضته التي جاءت في اثني عشر بيتًا :

يا دُمْيةَ الدار جارت في حبائلها رِفقًا دُمَيَّةُ قد أكثرتِ قتلاكِ
قطعتِ عهداً وثيقاً بالحجاز لنا والعهد يسأله الرحمنُ مولاكِ

وختمها بقوله :

كأنّ عينيك يوم العهد عارفةٌ بما نَوَتْ فأبانت قصد معناكِ
يا دُمْية الدار إنّ الحُسْن عاريةٌ مرجوعة نحو مُعْطيها، فإيّاكِ

وشطّر قصيدة للشريف الرضي من تسعة أبيات مطلعها :

عَطَوْنَ بأعناقِ الظِّباءِ وأشرقتْ وجوهٌ عليها نَضرةٌ ونَعيمُ

فقال الأمير[35] :

(عَطَوْنَ[36] بأعناق الظباء وأشرقتْ) شُموسُ سَناها ظاهرُ وغَميمُ
حِسانُ مِلاحُ لا شِحاحُ قبائحُ (وجوهُ عليها نَضْرةُ[37] ونعيمُ)

وللأمير شعر كثير لم تضمّه تلك المجموعة المنشورة. وبمكتبة العالم البحَّاثة علي نصوح الطاهر، رحمه الله تعالى، مجموعة أخرى أحسن اختياراً، بخط عبد السلام كمال الذي كان الأمين الأول في القصر، وهي تضمّ ستّ عشرة قصيدة

ومقطعة من الشعر الذي نظمه الأمير في عهد الإمارة. ولبعض هذه القصائد مقدمات نثرية ـ على غرار القصائد التي أشرنا إليها هنا ـ وعلى بعضها تعليقات وإشارات، كلها من إملاء الأمير. وقد تفضل الأستاذ نصوح الطاهر فأتاح لي الاطلاع على هذه المجموعة الفريدة والنسخ منها، حين كان وكيل وزارة الزراعة بالأردن[38].

ورأيت في تلك المجموعة قصائد في فنون شتّى منها ما يعارض بها شعر الشريف الرضيّ، سوى ما ذكرته آنفاً. وكان الأمير معجباً أيما إعجاب بالشريف الرضيّ وشعره. وعبر عن إعجابه في مقدِّمته لإحدى قصائده التي قال إنه اختارها «لمعارضتها لنونية سيدنا الجدّ الشريف رضي الله عنه وهو أشهر من أن يعرّف ولولا أنه تأخر عن الصدر الإسلامي لُحكِم له أنه قائد الشعراء وأشعرهم... ولا أعتقد أني في حكمي هذا أؤاخذ بالتعصب له والانتساب إلى نسبه، لا بل أقول الحق، وديوانه في اليد ومن شاء فلينظر فيه وفي دواوين غيره فسيجد أن شعره كلّه جيد وسيرى أن المَعِيب من شعر غيره أكثر من مرغوبه ومشهوره» والقصيدة هي هذه :

يقولون : عارِضْ «للشريف» قصيدةً	(ومالِيَ بالعِبْء الثقيل يدانِ)
عجَزْتُ عن القول الذي جاء سابقاً	وقد كَلَّ عنه مِقْوَلِي وبياني

والقصيدة في ثلاثة وعشرين بيتاً ، يقولون منها :

أَبَعْدَ أُناسٍ عند «سَلْعٍ» وجِيرةٍ	عهدتُهمُ أبغي الهوى وأعاني؟
دعا هاتفُ للشوق في فحْمة الدُّجى	فلبَّاه سمعي واستجاب جَناني
خليليّ من عُلْيا قريشٍ هُديتُما	أشأنُكُما في الشوق شاكلَ شاني
فما لكما أيَّامَ «سلع» غَضِبتُما	عليَّ البُكا، والأمر ما تَرَيان ؟

تشـوقتُ مـاءً بالأباطح سلسـلاً وقـد نَضَبت «بالشـام» كلُّ شِنانِي
فما أم خِشْفٍ ترتعي الضَّال ، هزَّهُ نسـيمُ تُزَجِّيـهِ الهـبائبُ ، واني
أغـارت عليـه الطُّلْسُ وهـي سـواغبٌ تجـرُّ إليـه المـوتَ بالذألان
بأوجـدَ منِّي يوم أترك مَـرْبعي «بسلعٍ» إلى نُزَّالِ أرض «مَـعـان»

وللأمير في «معان» حين نزلها في أواخر سنة 1920 وأوائل سنة 1921 في طريقه من الحجاز إلى عمّان - قصائد أُخَر، منها ما ذكره الأستاذ خير الدين الزركلي - وكان آئنذ في عمان - قال[39] : حمل إليَّ البريد من معان عدداً من جريدة صغيرة كانت تطبع على البالوظة في خيام الأمير، اسمها «الحق يعلو» وقد كتب تحت الاسم «جريدة عربية ثورية تصدر في الأسبوع» رأيت فيها أبياتاً من الشعر نظمها الأمير عبد الله متأففاً من معان وإقامته فيها، ومطلع هذه الأبيات :

مالي وما لصياح السلك بلد لا السهل يشبهه كلا ولا الجبل

وهو يعني «بالسلك» التلغراف !![40]

وقد تفنن الأمير في تشطير الأبيات «يا أيها الرجل المحوِّل رحله»[41] فشطرها أربعة تشطيرات مختلفة.

ومن شعره «السياسي» الذي نفث فيه بعض ما كان يعاني من اختلاف الأمر عليه والفرق بين ما كان يرجوه وما آلت إليه الحال، قصيدةٌ لم نجد حرجاً في إثباتها بعد أن أصبح الأمر كله في ذمَّة الماضي، وهي تكشف لنا - على أية حال - عن بعض جوانب التاريخ الحديث ، قال :

ذكــرتُ منــــازلاً بجِــــوار وَجٍّ[42]   فَــحَــيَّــيــتُ المنـــازلَ والديـــارا
منازلَ أحـــدثتْ للقلب شـــوقـــاً   على بُعْــدٍ ، فــهــيَّــجني ، فطارا
منازلَ أصـــبـــحت منا خَـــلاءً   وقــــد كـــانت لنا أبداً قَـــرارا
نزحنا تاركـــين بهـــا رجـــالاً   من الأعْــوان خِلْناهم خِــيـــارا
نـزحـنـا كـي نـنـاضـل عـن بـلاد   لمـــحنا للعـــدوّ بهـــا شَـــرارا
وكـــــان نزوحنا أنا دُعـــــينا   فلبَّــيْنا نداءَ منِ اســتــجـــارا
فكان جــــزاؤنا مِــــمْن تركْنا   ببلدتنا عُــقــوقـــاً لا انتــصـــارا
وكـــان جـــزاؤنـا مِـــمـن دعـــانـا   خــلافــاً واضــحـــاً وأذى جــهـــارا
فـدع ذا ، واحـتـسبْ أمـراً جـزيلاً   من الرحـمن واصطبـرِ اصطبـارا
ألستَ إلى البَـتـولِ نُسِـبْتَ أصـلاً   وجـــدُّكَ حـــيـــدرُ فَـــرْعَي نزارا
فــــأنت ورثتَـــــهمْ في كلِّ حـــالٍ   وقــد لاقَـــوْا من العُـــرب ازورارا
أليـــســـوا العـــادلين إلى ابنِ هندٍ   وداروا حـــــوله من حـــيث دارا

ومن أبياته الغزلية قصيدةً عنوانها الغَوْريَّات[43] قال فيها :

حــمــامــةَ وادينا المطارُ عــســيــرُ   أقــيــمي فــهــذي روضـــةُ وغَــديرُ
أقــيــمي لعلّي أنْ أرى ليَ فــرصـــةً   تقـــرِّبني من حَـــيِّكمْ وتُجـــيـــرُ
فــهــذي ديارُ الغَــورِ زانت ربوعــهــا   وللمــــاء في حــــافــــاتهنّ خـــريرُ

وهي ثلاثة وعشرون بيتاً ختمها بقوله :

حــمــامــةَ وادينا حَــذارِ منِ الهَــوى   فـــمــــا النـاسُ إلا مُنْكَرُ ونكيـــرُ
أجــارةَ وادينا أرى الطَّوْق لامــعـــاً   وإني لضـــوء الطَّوْق منك فــقــيــرُ

أنيري سبيلي ، واحبسي النورَ عنهمُ فليس ســواءً شــاكــرُ وكــفــورُ
وقــولي فــإني خــاضع لكِ تابعٌ وقـد عـشتُ دهراً مـا عليَّ أمـيـرُ

ومن مقطوعاته الوجدانية التي ينهيها بالفخر قوله :

الحبُّ كـــالدهر يعطينا ويرتجعُ لا اليـأسُ يَصْـرِفُنا عنه ولا الَطَمعُ
أَلِفْتُه والصِّبا يغري الصَّبابة بي والوصـلُ طِفلُ والهـــوى يَفَـعُ
أيّام لا النوم في أجــفــاننا خُلَسٌ ولا الزيارة من أحــبــابنا لُمَعُ
إذِ الشبيبة سيفي والهوى فرَسي ورائيَ اللهــوُ واللذاتُ لي شِــيَعُ
المُلْك في والدي والعــزُّ في وطني والكـلُّ طـوعُ بـنـانـي والأُلَى تـبَـعُ

عبد الله بن الحسين الأديب الناثر

صدرت للملك عبد الله بن الحسين مجموعة بعنوان «الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين»[44] ومع ذلك فهي غير «كاملة» فيما ضمّته من نثر أو شعر. أما الشعر فقد استشهدتُ في الصفحات الفائتة بقصائد ومقطعات ليست في هذه المجموعة وما تفرق من شعره في الصحف، أو اشتملت على نماذج منه كتب أخرى، قَدْرٌ كثير. وكذلك الشأن في نثره فإن له من القِطَع النثرية ومن الرسائل عدداً وافراً ليس في هذه المجموعة إلا النزر اليسير منها. ومع ذلك فقد تضمّنت المجموعة من نتاجه النثري ما لا نجده في غيرها. وربما قصد هو نفسه – في مرحلةٍ ما– الاقتصار على هذه المجموعة لأننا نراه قد حرص على أن يكتب لها مقدمة، وأن يشير إلى أنه أملاها بنفسه على بعض من كانوا يكتبون له.

وبدأ المجموعةَ بإهداءٍ بخط يده وذيّله بتوقيعه. قال " أُهدي مذكراتي هذه لأمتي التي ستجد بها الكثير من الحقائق عن مجد الأجداد وجهاد الأحفاد، بقلب

ملؤه الإكبار لهذه الأمة، سائلاً الله لها الحماية والهداية، إنه سميع الدعاء. والحمد لله بدءاً ونهاية والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه – عبد الله.

وبدأت هذه المجموعة من «الآثار الكاملة» بعنوان «الأماني السياسية»، في ثلاث وعشرين صفحة. وأعقبه عنوان آخر هو «المذكرات» في مئة صفحة وثمان وثمانين، مقسمة في ثمانية فصول. ثم عنوان ثالث هو «التكملة» في مئة وستين صفحة مقسّمة في سبعة فصول.

وأرى من المناسب هنا أن أقتبس بعض ما ذكره في مطلع هذه «التكملة» لما فيه من توضيح لعدد من القضايا، ثم ليستدلّ به الباحث على خصائص أسلوبه، قال[45] «لا ينبغي لعاقل أن يكتب شيئاً لا يعرفه ولا يعيه، ولا أن يتكلم في ما لا يعنيه. فكتاب المذكرات الذي أمليته على كاتبي الخاص هو سوانح لزمن مضى، كنت أسعى فيه إلى خير أمتي بقلمي ولساني وسناني جهد المستطاع،... فلا إخال العرب في وضعهم الحاضر إلا كالرجل المفلوج فلجاً عاماً، فهو يشعر ولا يقدر على استعادة حركات أعضائه، ومع ذلك لا يتألم لأن خدر الفلج جعله ولا ألم في أعضائه... والعرب قد سبقهم غيرهم أشواطاً غير قصيرة. ولربما يجد القارئ في هذه الجمل قسوة ومرارة، و يستغرب كيف أني أكتبها وأسجلها، غير أني لم يدفعني إلى هذا القول إلا بقية من أمل في قومي البائسين... هذا هو أول ما أمليته على كاتبي الخاص غازي بن راجي الذي أذكره بالرضى لاستيعابه أفكاري وحسن إصغائه إليّ ، مما شجعني على الاسترسال في سرد أقوالي دون هوادة أو توقف. وكذلك فمن المقتضي ذكر المحبّ الأعز والصديق الوفي السيد عبد المنعم الرفاعي وزيرنا المفوض اليوم بطهران و الباكستان لليد الجميلة في التبويب ، وفي وضع فصول هذا الكتاب ومراجعته، ومن المعلوم عني لدى أصدقائي أن نفسي تضيق من مراجعة أي شيء كتبتُه وفرغت منه، ولذلك فهو المفتي بنجاح هذه العملية الشاقة. وستشتمل مذكراتي هذه على فصول عدة : من

الجامعة العربية وكيف تكونت وكيف يفهمها العرب وما هي في نظر الدول المشكلة منها، وعن فتنة فلسطين ولمعة من أخبارها، والقيادة الموحدة، غير باحثين عن بعض الأسرار التي لا تفيد إذاعتها إلا المشاغبين الذين لا يريدون بالعرب خيراً، وعما لحق بالقضية الفلسطينية من الهيئة العربية العليا ومن حكومات الجامعة. وستتناول هذه المباحث مسألة التدويل للأماكن المقدسة، ومسألة وحدة الضفتين. وسيكون هنالك فصل مستقل عن السياسية العربية البريطانية، تلك السياسة التي إن فُهِمتْ بحقّها ووُضعتْ لها الأسس الحقيقية اللائقة لظَفِر كل فريق بما ينفعه ويجديه لمستقبل بعيد. كذلك هنالك فصيل يتعلق بمصر وإفريقيا الشمالية، وكلمة نذكرها عن سوريا والأردن، وأسأل الله العون والتوفيق في كل هذا، وأن يكون فيه لأمتي عظة وذكرى.»

ثم يأتي العنوان الرابع في هذه «الآثار الكاملة» بعنوان «عربي يتحدث عن العرب». وقد جعله في فصلين، الأول عنوانه «من أنا» وهو كتاب للناشئة في مئة صفحة وأربع صفحات قدّم له بقوله[46] : «الحمد لله الذي يعلم الجهر وما يخفى، والذي وهب فأعطى، والصلاة والسلام على رسوله المجتبى ﷺ. أما بعد، فلما رأيت الحاجة ماسة إلى إيجاد رسالة للنشء العربي سهلة المتناول، يعرف بها من هو وما دينه ومن هم قومه، فيعتزّ بذلك ويباهي به وينشأ عليه، غير محتاج إلى الاطّلاع على مفاخر الأغيار، ومحاسن الديار في سائر الملل والأقطار، فأكببت في ليالٍ وأيام من هذا الشهر المبارك وأمليت ما حضرني مستفيضاً من كتاب الله وهَدْي رسول الله ﷺ ومن كتب الأعلام، فلخصت للنشء ما سيتطلع عليه في هذه الرسالة، راجياً التوفيق للأمة، وحسن القبول من الله، وجميل التقدير ممن اطّلع عليه من رجال بالفضل معروفين، وبالحميّة موصوفين، من أبناء ديني، ومن إخوان جنسيتي، والله حسبي ونعم الوكيل.

عمان : جمادى الثانية (!!) سنة 1359

أما الفصل الثاني من هذا العنوان الرابع فقد جاء في صورة كتاب لطيف صغير الحجم جعل عنوانه «جواب السائل عن الخيل الأصائل» في ثلاث وعشرين صفحة تخللتها صور لعدد من الخيول من أنساب مختلفة، وكان تأليفه لهذه الكرّاسة تحقيقاً لرغبة الشاعر المشهور الشيخ فؤاد الخطيب. وقد ابتدأها بقوله[47]:

«عزيزي الشيخ فؤاد باشا الخطيب :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. أما بعد، فإنك طلبتَ إليّ أن أكتب كتاباً في الخيل العِراب، وعما عُرِف عنها قديماً، وما هو معروف عنها اليوم. وإنني لفي مثل ما أنت فيه من حاجةٍ إلى معرفة الشيء الكثير عن الخيل ؛ ولقد كلّفتَ شططا، إذ لستُ أعلم – ويا للأسف– أن هنالك كتاباً خاصاً بالصافنات الجياد، يشفي الغليل. ومع ذلك فقد بحثتُ والتقطتُ ما تيسر في المعتمد من الكتب العربية، وما ورد في بعض أشعار العرب من وصف الخيل وأصنافها، وما يستحسن من صفاتها ويُسْتقبَح، والله المستعان».

ثم خُتمتْ هذه «الآثار الكاملة» بجزء خامس عنوانه «بين المنثور والمنظوم». وهي بمجموعها محتاجة إلى استكمال وإعادة ترتيب وتنسيق، وشروح وتعليقات. ومن تمام الحديث عن كتاب «الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين» وعن نثره وشعره، أن نشير إلى كتاب «الملك عبد الله كما عرفته»[48] لمؤلفه تيسير ظبيان، ففيه كثير من أخبار الملك عبد الله بن الحسين ومن كتاباته في الشؤون المختلفة ومن شعره. وقد أطلعني أبناء الشيخ حمزة العربي – الذي كان إمام الأمير عبد الله وخطيب الجمعة في الجامع العمري (الحسيني) بعمان مدة طويلة – على مجلد كبير بخط والدهم فيه الكثير من شعر الملك وأخباره ومساجلاته مع الشيخ حمزة ومع عدد من رجال حاشيته والقاصدين مجلسه في الديوان الهاشمي وفي الشونة (غور الأردن) حيث مَشْتَى الأمير.

وقد تنبه بعض المتصلين بالأمير (ثم بالملك) إلى ما في شعره ونثره من سقطات نحوية ولغوية، وربما كان مردّ ذلك إلى ما ذكره هو عن نفسه حين قال[49] : «ومن المعلوم عني لدى أصدقائي أن نفسي تضيق من مراجعة أي شيء كتبته وفرغت منه ...» فلم يكن يحرص على إعادة النظر في كتاباته ولا على تنقيح شعره، وأكثر نثره وشعره كان يمليه على بعض من يحضر مجلسه وكان يرتجله لساعته دون رويّة. وربما كانت بعض تلك السقطات من الكتّاب أنفسهم. والأمثلة الشاهدة على ما ذكرت واضحة في «الآثار الكاملة» وفي «الملك عبد الله بن الحسين كما عرفته». وقد ذكر تيسير ظبيان أن «الشيخ محمد فال الشنقيطي قال للأستاذ عبد المنعم الرفاعي معاتباً : لقد لاحظت ورود أخطاء في القصائد التي يمليها عليك سيدنا فكيف تسمح لنفسك بإثباتها مع أخطائها ؟»[50] وقال تيسير ظبيان كذلك عن الملك عبد الله[51] : «ومما يجدر ذكره أن الملك – رغم سعة اطلاعه في الأدب، وعلّو كعبه في الشعر، ورغم أسلوبه القوي البليغ – لم يكن يتقيد بقواعد النحو والصرف. وقد حاولت ذات مرّة لفت نظر جلالته إلى بعض الأخطاء واللحن في إحدى القصائد التي ارتجلها، فأعرب عن امتعاضه واستيائه، وقال لي بحدّة : لقد تركت لكم هذه السفاسف (!!) فأنا لا يهمني سوى المعنى والأسلوب (!!)».

وبعد ؛

فلم يكن المقصود من هذه المقالة أن تكون دراسة تعليلية تحليلية نقدية، وإنما المقصود منها أن تكون سرداً تاريخياً لبعض ملامح الحياة الأدبية في شرقي الأردن وفلسطين. وقد بدأنا بشخص الملك عبد الله بن الحسين الشاعر الناثر، مؤسس إمارة شرقي الأردن ثم المملكة الأردنية الهاشمية. وعسى الله أن يوفق فنستكمل الحديث عن التاريخ الأدبي لهذه البلاد وتكون المقالة التالية عن البلاط الشعري للأمير عبد الله بن الحسين، ومن كان يَعُجّ بهم ويحومون حوله من الشعراء والكتاب والمتأدبين والصحفيين.

الهوامش

1) من مذكرات سامي السّراج الذي كان السكرتير العام لمجلس المشاورين (مجلس الوزراء) في أول حكومة تشكلت سنة 1921. أنظر كتاب الملك عبد الله كما عرفته، لتيسير ظبيان: 38-43 الطبعة الثانية 1994م.

2) «اجتمع المؤتمر السوري العام بدمشق في الثامن من آذار (مارس) وأمضى قراراً أعلن فيه استقلال سورية (بما فيها فلسطين ولبنان) دولة ذات سيادة وملكية دستورية على رأسها الملك فيصل، واجتمع الزعماء العراقيون وأصدروا قراراً مماثلاً على العراق، واختاروا الأمير عبد الله أول ملك لهم. وأضيف إلى القرار بند يحفظ للبنان حقه المكتسب في الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية ... ومن أول الأعمال التي قام بها الفرنسيون في دمشق أن طلبوا إلى فيصل مغادرة البلاد، فغادرها في الثامن والعشرين من تموز (يوليه)، ومعه عدد من خلطائه الأدْنَيْن وسافر بالقطار إلى درعا مجتازاً سهل حوران الأعلى الذي ماجت فيه قوات الثورة وحلفاؤها البريطانيون في زحفهم الظافر نحو دمشق ومن ثمّ ذهب إلى حيفا ومنها أبحر إلى إيطاليا. وبقي في عزلة على شواطئ بحيرة ماجيوري حتى كانون الأول (ديسمبر) التالي، حين وصل لندن استجابة لدعوة تلقاها من الحكومة البريطانية». وهناك تقرّر أن يتولى العرش في العراق ... (يقظة العرب : 418 و424 و432-433).

3) الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين : 26، الدار المتحدة للنشر، بيروت 1973.

4) المرجع السابق : 28.

5) المرجع السابق : 29

6) كان الشريف حسين هو أمير مكة حين قام بالثورة على الأتراك في التاسع من شعبان 1334هـ (1916م) مساندة للحلفاء في الحرب العالمية الأولى، ثم بويع بالخلافة في عمّان سنة 1924م.

7) سايكس : هو السير مارك سايكس المندوب البريطاني، وبيكو هو جورج بيكو المندوب الفرنسي.

8) قال جورج أنطونيوس (في كتابه : يقظة العرب : 375 من الترجمة العربية، دار العلم للملايين ببيروت، الطبعة الثانية 1966) إن هذا التصريح (وعد بلفور) أذيع «بعد سنتين من المذكرة التي أصدرها السير هنري مكماهون بتاريخ 24 تشرين الأول (أكتوبر) 1915، أي بعد ثمانية عشر شهراً من قيام الثورة العربية حين كان الشريف حسين يعتمد على تعهدات بريطانية باستقلال العرب، وكان لديه كل الأسباب التي تجعله يعتقد أن تلك التعهدات تشمل فلسطين أيضاً، ولذلك خاطر بكل أسهمه إلى جانب الحلفاء».

9) الآثار الكاملة 39.

10) الآثار الكاملة 40-41.

11) الآثار الكاملة : 51.

12) الآثار الكاملة : 552 .

13) كذا في الأصل، والصواب بالصاد بدل الحاء، صريم. وفي بعض المصادر أن اسمه ظالم بن معشر. وأفنون بضم الهمزة وفتحها. انظر: ابن دريد، الاشتقاق: 336 والحاشية (1) هناك.

14) المصدر السابق : 545-546.

15) المصدر السابق : 560.

16) الآثار الكاملة : 555.

17) الملك عبد الله كما عرفته : 97-103.

18) أصبح الأمير ملكاً بعد هذه الحادثة بزمن، ويبدو أن الكاتب لم يسجّلها إلا بعد إعلان المملكة.

19) قرية في غور الأردن حيث كان الأمير يشتّي عادةً.

20) الملك عبد الله كما عرفته :103.

21) المصدر السابق : 109.

22) يداعب الشيخ عبوداً النجار، وكان إمام القصر في عمان، ويرد ذكره كثيراً في شعر مصطفى وهبي التل.

23) هي شركسية.

24) يقصد الدكتور أبو غنيمة.

25) حي من أحياء مدينة عمّان كانت تقطن فيه «برفين».

26) يبرين : رمل بحذاء الأحساء في شرقي الجزيرة العربية.

27) الآثار الكاملة : 535.

28) هي المنشورة في الجزء الخامس من كتاب «الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين» : بعنوان «بين المنثور والمنظوم» وقسم المنظوم منه هو من ص 536 إلى 575.

29) الآثار الكاملة : 536-537.

30) المصدر السابق : 540.

31) الآثار الكاملة : 569.

32) المصدر السابق 570.

33) أشرت من قبل إلى أن الأمير عبد Á‰%‰%» ذكر في مقدمة معارضته أن للشيخ فتح Á‰%‰%» النحاس ترجمة في (سلافة العصر) وأن له أبياتاً وردت في كتاب أزهار الربيع في علم البديع.

34) الآثار الكاملة 560.

35) المصدر السابق 571.

36) في الأصل : «عطوفٌ» وهو خطأ صوابه من ديوان الشريف الرضي.

37) في الأصل «نفرة» بالفاء، وهو خطأ صوابه من الديوان.

38) وقد تسلّم الأستاذ الطاهر بعد ذلك عدة مناصب رفيعة منها وزارية، إلى أن هاجر إلى مصر وتوفي فيها.

39) عامان في عمان : 14.

40) القصيدة كاملة في واحد وعشرين بيتاً مثبتة في مجموعته الشعرية ضمن «الآثار الكاملة» ص 563 - 564. وليس فيها ما يدل على أنه «كان متأففاً من معان وإقامته فيها» كما ذكر الزركلي.

41) الأبيات لمطرود بن كعب الخُزاعي يبكي عبد المطلب بن هاشم بن مناف، وبني عبد مناف، وهي سبعة أبيات، مطلعها :

يا أيها الرُّجل المحوِّل رَحْلَهُ   هلاّ سألتَ عَنَ آل عبد مناف

42) شرح الأمير «وج» في هامش المخطوطة بقوله : «وج» وادي الطائف، والطائف مصيف الحجاز.

43) الغوريات : شعر الأمير الذي استوحاه في «الغور» – غور الأردن – حيث كان يقضي الشتاء. وله قصائد أخرى متعددة في الغور.

44) عن الدار المتحدة للنشر، بيروت 1972.

45) الآثار الكاملة : 231 - 232.

46) الآثار الكاملة : 395.

47) الآثار الكاملة : 500.

48) نشر في مجلة الشريعة – عمان، الطبعة الثانية 1994م.

49) الآثار الكاملة : 232.

50) الملك عبد الله كما عرفته : 128.

51) المصدر السابق : 129.

صور من التأثير العلمي بين الموصل والأندلس

عبد الواحد ذنون طه

تميز علماء الغرب الإسلامي بشكل عام، والأندلس خاصة، بكثرة رحلاتهم العلمية إلى المشرق، طلباً للعلم . فما من عالم من علمائهم إلا وكانت له رحلة، باستثناء القليل منهم. وترجع أهمية هذه الظاهرة الحضارية إلى أنها من الممارسات التي أكد عليها الدين الإسلامي، الذي طالب معتنقيه بالرحلة في سبيل العلم. فقد كان من المعتقد، أن اكتمال العلم لا يتم إلا بالرحلة إليه.[1] «فالرحلة»، كما يقول ابن خلدون،[2] «لابد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال" . فطلب العلم والاتصال بالعلماء من البلاد الأخرى يزيد في اكتمال التعليم، وعلى قدر كثرة الشيوخ وتعددهم يكون حصول ملكات التعلم ورسوخها في ذهن طالب العلم. وتحقق الرحلات العلمية فضلاً عن ذلك فوائد أخرى كثيرة، منها: أن لقاء العلماء والسماع منهم، والأخذ عنهم، والاطلاع على مؤلفاتهم وحملها يزيد في علو السند للراحل، لاسيما وأن غالبية العلماء الراحلين، كانوا في أول الأمر يطلبون الأحاديث النبوية الشريفة التي هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم. فعن طريق الرحلة يزيد اتصال العلوم " رواية ، أو دراية من بلد إلى آخر».[3] يُضاف إلى ذلك أن الاطلاع على خزائن الكتب، والإفادة من كنوزها، يوفر للعالم الراحل، فرصة نادرة قد لا تتوفر في بلده.

ونظراً لوجود الأماكن المقدسة في المشرق الإسلامي، ولأن فريضة الحج تحتم على المسلمين زيارة هذه الأماكن لمن استطاع إليها سبيلاً، كان العلماء الراحلون يتوجهون بعد أداء الفريضة إلى الحواضر العلمية المختلفة في المشرق، وهي كثيرة في العراق، وخراسان، وبلاد الشام، ومصر. وكان العراق يحظى بعدد كبير من هؤلاء العلماء، الذين قصدوا مختلف مراكزه العلمية، بدءاً ببغداد، والكوفة والبصرة، وانتقالاً إلى واسط والأنبار وتكريت والموصل وسنجار وغيرها. ولا عجب، فقد كان العراق معروفاً بعلو المكانة والرفعة في العلوم، ومشهوداً له في كل مكان من مشرق العالم الإسلامي ومغربه. ونخص بالذكر هنا أهل الأندلس، وكتّابهم وعلماءهم، الذين كانوا يعرفونه حق المعرفة، ويشيدون بحاضرته بغداد وأهلها. فهذا ابن غالب الأندلسي،(4) حينما يريد أن يمدح أهل بلده الأندلس، يقارنهم بأهل بغداد، فيقـــول: " بغداديون في نباهتهم وذكائهم وحسن نظرهم وجودة قرائحهم ولطافة أذهانهم وحدة أفكارهم، ونفوذ خواطرهم ورقة أخلاقهم وظرفهم ونظافتهم ". أما ابن حزم الأندلسي،(5) فيصف العراق على أنها " دار هجرة الفهم وذويه ومراد المعارف وأربابها ". ويقول عن بغداد في نص آخر، يشير بوضوح إلى سبقها في مجال العلم والمعرفة والفهم: " وهذه بغداد حاضرة الدنيا ومعدن كل فضيلة، والمحلة التي سبق أهلها إلى حمل ألوية المعارف والتدقيق في تصريف العلوم، ورقة الأخلاق والنباهة والذكاء، وحدة الأفكار ونفاذ الخواطر".(6)

ولن ننساق في هذا البحث إلى المزيد من التوسع والتعرض إلى مركز بغداد في مجال العلم والمعرفة، وكثرة القاصدين إليها من العلماء، ولن نسهب أيضاً في الكلام عن غيرها من مدن العراق ومراكزه العلمية، مثل مدرستي الكوفة والبصرة، اللتين ذاع صيتهما في الآفاق، وقصدهما طالبو العلم من كل مكان، بل سنركز على مدينة واحدة، هي الموصل التي امتلكت هي، وكما عبّر باحث نبيــه(7)، إرثاً حضارياً عميق الجذور في العلوم الإسلامية المختلفة، وأصبحت من

أهم مراكز الاستقطاب في العالم الإسلامي، ومحطاً لطلاب العلم والمعرفة، وموطناً للعلماء من المدن والبلدان كافة، فضلاً عن علمائها الذين رحلوا إلى مختلف أنحاء العالم الإسلامي لطلب العلم. ولم تكن الأندلس بعيدة عن تصور علماء الموصل، أو عن إدراكهم، فوصل إليها بعضهم، واختلط بعلمائها، وتحاور معهم، وأثّر هؤلاء وتأثروا بالأندلسيين، كما أثّر الأندلسيون وتأثروا في الموصل أثناء رحلتهم إليها وتواجدهم فيها.

فما هي عوامل الجذب بين الطرفين؟ وهل كانت عوامل تخص غالبية الراحلين إلى المشرق، أم كانت هناك دوافع خاصة للتوجه من قبل بعض علماء الأندلس إلى الموصل، وبعض علماء الموصل إلى الأندلس؟ ويمكن الإجابة على بعض هذه التساؤلات، لاسيما بالنسبة للعوامل والدوافع الأساسية العامة لرحلة العلماء الأندلسيين إلى المشرق، مثل أداء فريضة الحج، وطلب العلم من منابعه الأصلية، وكذلك زيارة بيت المقدس، باعتباره مركز جذب أكثر من غيره من مدن المشرق، وكان يأتي في مقدمة المناطق التي زارها الأندلسيون بعد أدائهم لفريضة الحج.(8) كما حددت رحلة الحج أيضاً وجهة الأندلسيين إلى المشرق، فهم لم يختاروا المناطق التي دخلوها لطلب العلم، بل كانوا مرهونين بطريق الحج التقليدي بين الأندلس والحجاز، والذي يمر بالمغرب العربي ثم مصر، ومنها إلى الحجاز عبر البحر الأحمر. وبعد أداء الفريضة خرجوا في زيارات للعراق، وبلاد الشام، وغيرها من أقطاب العالم الإسلامي.(9) وكانت الموصل تمثل أحد هذه الأقطاب المقصودة، بالنسبة لعدد لابأس به من الأندلسيين.

فهل كانت الحياة العلمية والثقافية في الموصل تمثل جانباً من الدوافع الخاصة التي شجعت الراحلين الأندلسيين على القدوم إليها؟ وإن كان ذلك صحيحاً فما هي العلوم التي تميزت بها هذه المدينة، وأصبحت عوامل جذب ساعدت على استقطاب الأندلسيين وغيرهم؟ الحقيقة إن منطقة الموصل عُرفت منذ القدم أنها كانت مركزاً حضارياً متقدماً، وتتمتع بوضعية ثقافية وعلمية جيدة،

لاسيما بعد انتشار المسيحية. فقد كانت هناك حركة علمية في الموصل، وبقية المدن والقرى الكبيرة التي كانت تضم إمارة حدياب التي امتدت بين الزابين، من نصيبين إلى الشرقاط. وكانت المنطقة تتمتع بوجود بعض المدارس التي تعتمد على أوقاف خاصة بها، ولها قوانين ونظم لإدارتها، كما كان يُشرف عليها بعض العلماء البارزين.(10) ومن المحتمل أن هذه المدارس كانت ملحقة ببعض الأديرة والكنائس الموجودة في المنطقة، وتعمل ضمن النشاط الديني العام لها، فضلاً عن الاهتمام ببعض الآداب اليونانية وغيرها من العلوم.(11) وربما كانت هذه المدارس تعبرعن حالات خاصة ببعض الأديرة والكنائس، ولكن على أي حال، يمكن القول إن الأرضية الثقافية في الموصل كانت خصبة ومهيأة لتلقي المزيد من العلوم التي سرعان ما انتشرت بعد التحرير واستقرار المنطقة.

أما في الحقبة الإسلامية المبكرة، فكانت العلوم الدينية هي السائدة، وهي تُدرّس في المساجد، ولا يختلف حال الموصل في هذا الأمر عن بقية المدن الإسلامية الأخرى، حيث كان الشيخ يجلس في المسجد وحوله الطلبة الآخذون منه على شكل حلقة تكبر أو تصغر حسب قدر الشيخ. وتتوفر معلومات كثيرة عن هذه المجالس والحلقات بالنسبة للمراكز والأمصار الرئيسة في الدولة العربية الإسلامية،(12) أما بالنسبة للموصل فليس لدينا معلومات محددة، ولكن هناك إشارات إلى وجود بعض العلماء المحدثين الذين عُرف عنهم رواية الحديث وإقرائه، ولهذا فمن المؤكد أن هؤلاء مارسوا نفس الدور في نقل العلوم الدينية، لاسيما علم الحديث. ومن هؤلاء سعيد بن عبد الملك بن مروان، ويعرف بسعيد الخير، لصلاحه وحبه للخير والعمران.(13) ومنهم أيضاً معروف بن أبي معروف (ت133هـ/750م)، الذي كان عابداً زاهداً، روى عن الكثير من الصحابة والتابعين، مثل عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وعبد الله بن عمر، وعطاء، ومجاهد، والحسن البصري، والمغيرة بن زياد الموصلي، وغيرهم.(14)

ويشير أبو زكريا الأزدي (ت298هـ/910م)،[15] إلى محدثين آخرين برزوا في علم الحديث في الموصل في العصر الأموي، منهم الحارث بن الجارود العتكي (ت151 هـ/768م)، الذي كان منزله ملاصقاً لباب المسجد الجامع تحت المنارة، مما يُسهل عليه نشر علمه وفقهه في هذا المسجد. وقد روى عن الزهري، وقتادة، وعطاء، وغيرهم. ومن المحدثين الآخرين، معمر بن محمد التميمي، الذي روى عنه المعافى بن عمران وغيره من أهل الموصل، وأصبح فيما بعد قاضياً للموصل في عهد أبي جعفر المنصور، وتوفي سنة 144هـ/761م.[16] ونشير أخيراً إلى أبرز علماء القرن الثاني للهجرة/ الثامن الميلادي في هذه المدينة، وهو المعافى بن عمران الأزدي (ت184 /800م)، فقيه الموصل، الذي كان ناسكاً فاضلاً، «قال عنه سفيان الثوري : المعافى بن عمران ياقوتة العلماء، وقال: امتحنوا أهل الموصل بالمعافى بن عمران فمن ذكره بخير قلت: هؤلاء أصحاب السنة والجماعة، ومن عابه قلت: هؤلاء أصحاب البدع...».[17]

إن ما أسلفنا ذكره يشير إلى أن الموصل أضحت منذ القرن الثاني للهجرة أحد المراكز المهمة في الدولة العربية الإسلامية، واعتمدت الرواية والإملاء وسيلة لطلب العلم ونشره في هذه الحقبة المبكرة. ولكنها لم تقتصر على ذلك، فقد نشطت فيها حركة التأليف، لاسيما بعد انتشار استعمال الورق. وكان علما الحديث والتاريخ من أقدم العلوم التي ألف فيها الموصليون. مثال ذلك ابن عمار الموصلي (ت242 هـ/856م)، الذي ألف كتابا أسماه «العلل والرجال»، وهو دراسة في تراجم رجال الحديث. كما ألف أبو زكريا الأزدي كتباً عديدة، منها : كتاب «تاريخ الموصل»، وكتاب «طبقات محدثي أهل الموصل»، و «طبقات العلماء من أهل الموصل»، وغيرها.[18] وتواصلت عملية تأليف الكتب في القرون التالية، وازداد عدد العلماء في كل الاختصاصات الإسلامية المعروفة، مثل علوم القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، والفقه، واللغة، والآداب، والتاريخ، والجغرافية، فضلاً عن العلوم العقلية الأخرى، مثل الطب، والفلك، والفلسفة، وغيرها.[19] وقد

أشار المؤرخ الموصلي المعروف بابن الأثير (ت 630 هـ/1232م) إلى تعدد علمائها قائلاً: «خرج فيها جماعة من العلماء والأئمة في كل علم...».[20] كما أشار ياقوت الحموي (ت626 هـ/1228م) أيضاً إلى عدم إمكانية إحصاء من ينسب إلى أهل الموصل من أهل العلم، لأنهم «أكثر من أن يُحصوا».[21]

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أحد هؤلاء العلماء الذين برزوا في القرنين الثالث والرابع للهجرة / التاسع والعاشر للميلاد، وهو جعفر بن محمد بن حمدان الموصلي (ت 240-323 هـ/ 854-934 م) الذي تميز بكونه إحدى الشخصيات المشهورة في الموصل بالعلم والأدب، فضلاً عن أنه كان " كبير المحل من أهل الرياسات بالموصل ". فقد قام بتأسيس «دار علم» تحوي مؤلفات في جميع العلوم، وأوقفها على كل طالب للعلم، لا يمنع أحداً من دخولها والاستفادة منها. وكانت تفتح كل يوم، ويجلس فيها، فيجتمع إليه الناس، فيملي عليهم من شعره وشعر غيره، لأنه كان شاعراً فقيهاً، له عدة كتب في فقه الشافعي، وله في الأدب : كتاب «الباهر في أشعار المُحدثين»، وكتاب «الشعر والشعراء»، وكتاب «محاسن أشعار المحدثين».[22]

أما بالنسبة للمدارس، فقد تم إنشاء أول مدرسة في الموصل لتدريس الفقه الشافعي، قام بإنشائها نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي (ت 485 هـ/1092م) وذلك منذ عام (459 هـ/1066م) واختار للتدريس فيها، أبا بكر الخالدي محمد بن أبي علي المعروف بالسَّديد قاضي الموصل.[23] ثم توالى بعد ذلك إنشاء المدارس، لاسيما في العهد الأتابكي، حيث ابتدأ هذه العملية سيف الدين غازي بن عماد الدين زنكي (ت 544 هـ/1149م) فأنشأ المدرسة الأتابكية العتيقة، في حدود هذا التاريخ، وقد أوقفها على الفقهاء الشافعية والحنفية بالتساوي، ثم ازداد عدد هذه المدارس المقامة بالموصل، حتى بلغ نحو سبع عشرة مدرسة.[24] وقد أشار ابن جبير إلى هذه المدارس التي شاهد بعضها

عندما مر بالموصل سنة 580 هـ/1184م، فقال «وفي المدينة مدارس للعلم نحو الست أو أزيد على دجلة، فتلوح كأنها القصور المشرفة».[25] وبالإضافة إلى هذه المدارس، فقد كان هناك أماكن تدريس أخرى في المساجد والجوامع القديمة والجديدة، وفي دور الحديث المستحدثة، وربط العلماء والمقرئين والمتصوفة.[26] الأمر الذي كان له أبعد الأثر في تشجيع الحركة العلمية في الموصل، مما جعل هذه المدينة مقصداً للعلماء الراحلين الذين يطلبون العلم في ربوعها.

نماذج من الأندلسيين القادمين إلى الموصل

إن ما أشرنا إليه أعلاه يشكل بطبيعة الحال دافعاً قويا لبعض الراحلين الأندلسيين، للقدوم إلى الموصل، والاستفادة من نهضتها العلمية، وعطاء علمائها المتميز. ويمكن تصنيف الأندلسيين الداخلين إلى الموصل إلى صنفين : أحدهما دخل الأندلس في مقتبل حياته العلمية طلباً للعلم والسماع من علمائها، والثاني دخلها بعد نضج شخصيته العلمية، التي اكتسبها من بلده، ومن حواضر العالم الإسلامي الأخرى، فمارس فيها التدريس. وهناك من شذ عن هذين الصنفين ، فدخلها استكمالاً لجولاته، وحبه للرحلات والاطلاع، مثل ابن جبير الأندلسي، الذي عدّدناه ضمن المجموعة الأولى، على الرغم من عدم بقائه في الموصل لمدة طويلة، لكنه كان بالأصل طالباً للعلم والسماع.

أ ـ القادمون إليها من طلبة العلم والسماع

ويتوزع هؤلاء على أربعة قرون، ابتداءً من القرن الرابع للهجرة/العاشر الميلادي، إلى نهاية القرن السابع للهجرة / الثالث عشر الميلادي. وينفرد عن هؤلاء بعض الراحلين في القرن الثامن للهجرة / الرابع عشر الميلادي، مثل إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الغرناطي النحوي، الذي كان حياً سنة 768هـ/1366، ودخل الموصل وأخذ الحديث عن الأمير المحدَث قطب الدين بن إسحاق النوري صاحب الموصل، وتمهر فيه على طريقة أهل المشرق. وله قصيدة يمدح فيها هذا الأمير.[27]

ولا تشير المصادر المتيسرة إلا إلى عدد محدود من الأندلسيين الذين رحلوا إلى الموصل في أوقات مبكرة، منهم على سبيل المثال، اثنان من القرن الرابع للهجرة، وهما : أحمد بن دحيم بن خليل، من أهل قرطبة، وكان معروفاً في بلده بالعناية بالحديث والرأي والمعرفة بهما، رحل حاجاً سنة 315 هـ/927م، ودخل بغداد سنة 316 هـ/928م، وزار تكريت والموصل، ربما في السنة التالية، أي 317 هـ/929 م، ومر ببلاد الشام، ومصر، ثم عاد إلى الأندلس سنة 319 هـ /931 م. ولد في سنة 278 هـ/891 م، وتوفي وهو على قضاء كورة إلبيرة سنة 338 هـ/949 م. وقد سمع الحديث في الموصل من نصر بن أحمد بن خلف بن يزيد العمري، كما سمع ببلد من موصلي آخر، هو أبو محمد عبد الله بن أبي سفيان الموصلي.[28]

أما الأندلسي الثاني الذي زار الموصل في القرن الرابع للهجرة، طلباً للعلم، فهو إبراهيم بن بكر بن عمران بن عبد العزيز اللخمي الألبيري، الذي رحل إلى المشرق، ودخل العراق، وسمع بالموصل من أبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد الأزدي الحافظ (ت 374 هـ/984 م) وكان هذا الأخير حافظاً صنّف في علوم الحديث، وله كتاب كبير في الجرح والتعديل، يُعرف بـ «الضعفاء والمتروكين».[29] وقد رجع إبراهيم بن بكر إلى الأندلس، وتنقل بين بجانة وإلبيرة، ثم استقر بإشبيلية، وتوفي فيها سنة 385 هـ/995م.[30]

ومن الذين جاءوا إلى الموصل في القرن الخامس للهجرة/الحادي عشر الميلادي، أحمد بن محمد بن عبد الرحمن بن الحداد الأنصاري البلنسي، الذي رحل من الأندلس سنة 452 هـ/1060م، فحج وطلب العلم، ودخل بلاد فارس وخراسان والعراق، لاسيما واسط وبغداد والموصل. ولا يتوفر لدينا معلومات عن نشاطه في الموصل، لكنه رجع إلى بلده عن طريق مصر، ثم هاجر إلى المغرب، وله مناظرات مع علمائه هناك تدل على سعة علمه وقوة شخصيته التي اكتسبها ولاشك من طلبه للعلم في رحلته المشرقية.[31]

ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن أشهر شخصية أندلسية دخلت الموصل في القرن الخامس للهجرة هي شخصية العالم أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي الأندلسي (ت474 هـ/1081م)، الذي رحل إلى المشرق سنة 426 هـ/1034م، وتنقل بين مختلف مدنه، مثل مكة وبغداد والموصل وحلب.[32] ويهمنا من جولته هذه إقامته في الموصل التي دامت نحو سنة كاملة، اهتم فيها بطلب الفقه على مختلف المذاهب. وتشير غالبية المصادر إلى اتصاله بأبي جعفر محمد بن أحمد بن محمد السّمناني، قاضي الموصل، وشيخ الحنفية وأحد العلماء المشهورين فيها (ت444هـ/1052م).[33] فقد أخذ عنه الفقه،[34] والأصول،[35] وعلم الكلام،[36] والعقليات.[37] فبرع في الحديث وعلله ورجاله، وفي الفقه وغوامضه وخلافه، وفي علم الكلام ودروبه، ورجع إلى الأندلس بعد ثلاثة عشر عاماً بعلم جم، حصّله مع الفقر والتعفف.[38] وقد ألف في الأندلس كتباً كثيرة، ضمّنها خبرته وعلمه الذي اكتسبه من المشرق عامة ، ومن الموصل بشكل خاص. ومن كتبه «كتاب السواد الأعظم في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة»، ولا يستبعد، كما أشار باحث نبيه، "إفادة أبي الوليد الباجي من شيوخه الحنفية، ومنهم السّمناني في شرح وإتمام هذا الكتاب والمؤلفات التي ألفها في الأصول والكلام، مثل «التسديد إلى معرفة التوحيد، و«أحكام الفصول»، و«كتاب الإشارة»، و«كتاب الحدود»".[40]

وتشير المصادر إلى عدد من العلماء الأندلسيين الذين مروا بالموصل، أو أقاموا فيها في القرن السادس للهجرة/ الثاني عشر الميلادي، منهم محمد بن أحمد بن إبراهيم بن لواء الأنصاري الجياني (توفي في فاس سنة 546هـ/ 1151م)، الذي رحل إلى المشرق، فزار الإسكندرية، ومكة، وبغداد، والموصل، والشام. لكنه، وكما يبدو، قد فضل البقاء لفترة طويلة في بغداد، حتى أنه عُرف بعد رجوعه إلى مدينته جيان باسم البغدادي، وله مسجد هناك يُعرف أيضاً بمسجد البغدادي. ولا نعرف مقدار مكوثه بالموصل، أو أسماء العلماء الذين

اتصل بهم. وقد أشار محمد بن عبد الملك الأنصاري،[41] إلى دخوله الموصل، في حين لم يرد ذكر ذلك عبد بقية من ترجم له من المصادر.[42] ومن الذين دخلوا الموصل أيضاً أبو الطاهر إسماعيل بن أحمد بن عمر القرشي العلوي الإشبيلي، الذي كان يُقيّد ويروي الكثير، ولدينا معلومات عن طلبه للسماع في مكة سنة 570هـ/1174م. ومن المحتمل أنه طلب ذلك في الموصل أيضاً وغيرها من المدن التي مر بها.[43]

وعلى الرغم من اشتهار أبي الحسن محمد بن أحمد بن جبير الكناني الأندلسي[44] (ت بالإسكندرية سنة 614 هـ/1217م) بالفقه والحديث والمشاركة في الآداب، نجد أنه لا يشير إلى سماعه أو طلبه للعلم في الموصل، أثناء مروره بها سنة 580 هـ/1184م، وربما كان ذلك يعود إلى قصر المدة التي قضاها في هذه المدينة، والتي لا تتجاوز الأربعة أيام.[45] ولعل هذا السبب ينطبق أيضاً على رفيقه في الرحلة أبي جعفر أحمد بن الحسن بن أحمد القضاعي (ت 599هـ/1202م)، الذي «كان متحققاً بعلم الطب، وله فيه تقييد مع المشاركة الكاملة في فنون العلم»،[46] علماً أنهما سمعا في بغداد ودمشق، بسبب بقائهما لمدة أطول في هاتين المدينتين.

وعلى العكس من ابن جبير ورفيقه، فقد كان لثلاثة من العلماء الأندلسيين الآخرين حظاً أوفر، ووقتاً أكثر في مدينة الموصل والأخذ عن علمائها، الأول هو : علي بن أحمد بن سعيد بن عبيد الله الكومي، الذي سكن في مدينة المرية الأندلسية، ثم حج، وقصد الموصل وروى فيها عن أبي الفضل عبد الله بن أحمد الطوسي،[47] خطيب الموصل ومسندها في الحديث (ت 587هـ/1191).[48] أما الثاني، فهو أحمد بن علي بن عتيق بن إسماعيل المقرئ من أهل قرطبة، الذي رحل إلى المشرق، وقصد في الموصل، أبا بكر يحيى بن سعدون القرطبي، الذي كان قد علا صيته فيها، وسنتحدث عن دوره لاحقاً، فقرأ عليه القرآن الكريم، وسمع الحديث من عبد الله بن أحمد الطوسي، ثم رحل إلى دمشق وأكثر السماع

عن أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر (ت 571هـ/1175م). ثم تصدر بدمشق للإقراء والإسماع، فأخذ الناس عنه. وقد توفي بدمشق سنة 596هـ/1199م.[49] أما العالم الثالث، فهو محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن العربي المعافري، وهو إشبيلي من قرابة القاضي أبي بكر بن العربي المعروف (ت543هـ/1148) رحل مرتين إلى المشرق، ودخل الموصل في الثانية منهما التي ابتدأها سنة 596هـ/1199م، حيث لقي فيها خطيبها أبا القاسم عبد المحسن بن عبد الله بن أحمد الطوسي.[50] وقد قيّد في رحلته هذه مناقيل أحواله في البلاد التي زارها، وبعض من لقي بها من الفضلاء والزهاد. ووقف على هذا التقييد بخط يده، المؤرخ ابن عبد الملك الأنصاري المراكشي.[51]

وتطالعنا في القرن السابع للهجرة/ الثالث عشر الميلادي أسماء مجموعة لابأس بها من العلماء الأندلسيين الذين دخلوا الموصل. منهم من أقام بها طلباً للعلم، ومنهم من مرّ بها مروراً، وربما أخذ عن بعض شيوخها، ولكن المصادر المتوفرة لا تسعفنا بتفصيلات عن ذلك. ومن الشخصيات الأندلسية الفريدة التي زارت الموصل في هذا القرن، شخصية محيي الدين بن عربي الحاتمي الصوفي، الذي رحل إلى المشرق ودرس القرآن الكريم والقراءات السبع، وسمع الحديث عن كثير من أهل المشرق والمغرب، في مصر، والحجاز، وبغداد، والموصل، وغيرها، وتوفي في دمشق سنة 638هـ/1240م.[52] وكانت زيارته للموصل في سنة 601هـ/1204م قادماً من بغداد. ولابد أن الذي أغرى ابن عربي بالتوجه إلى الموصل هو الرغبة في زيارة علي بن عبد الله بن جامع، الذي كان صوفياً شديد التعلق بالخضر عليه السلام، فقصده ابن عربي ابتغاء الانتفاع بعلومه. وكان ابن عربي قد التقى أيضا بأبي عبد الله المعروف بقضيب ألبان في بستان له خارج الموصل. وهناك حضر معه المرسم الصوفي المعروف، وذلك بتلقي «خرقة الخضر» من يدي ابن جامع، الذي كان قد تلقاها مباشرة من الخضر نفسه. ومن هذا التاريخ أصبح ابن عربي يعتقد في الأهمية الكبرى لهذا المرسم من مراسيم

التصوف، وأوصى المريدين بذلك، باعتباره شعيرة من الشعائر، ورمزاً للأخوة الروحية بين أهل الطريق، ودواءً ناجحاً لعلاج الآفات الأخلاقية.[53]

وزار الموصل أيضاً من مشاهير الأندلسيين في هذا القرن علي بن موسى بن سعيد العنسي الغرناطي (ت في تونس سنة 685هـ/1286م)، صاحب المؤلفات المشهورة، مثل «المرقصات والمطربات»، و «المقتطف»، و«المغرب في حلى المغرب»، و«المشرق في حلى المشرق». وشملت رحلته المشرقية بلداناً كثيرة، ومنهاالموصل، التي دخلها عن طريق سنجار وتلّعفر.[54] وربما لقي مشاهير أدبائها، ولكن لا يتوفر لدينا معلومات عن مدة بقائه في الموصل، أو عن هذه اللقاءآت.[55] كذلك لا نجد تفصيلات عن دور عمه عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك بن سعيد، الذي زار الموصل ضمن رحلة طويلة خرج فيها من الأندلس، وبلغت به إلى بخارى في الشرق حيث قتل حين دخلها التتار. ومن حسن الحظ أنه كتب إلى أهله يصف رحلته والأماكن التي دخلها، فسجل يقول مشبهاً الموصل بالأندلس : «... ثم رحلت إلى الموصل فألفيت مدينة عليها رونق الأندلس، وفيها لطافة، وفي مبانيها طلاوة ترتاح إليها الأنفس ...».[56] ولا يذكر شيئاً عن طلبه للعلم فيها أو في غيرها من البلدان، إلا بعد وصوله إلى بخارى حيث عكف على طلب العلم واجتهد في تحصيله. وعلى الرغم من هذا، فلا يبدو من كلامه أنه خرج طلباً للعلم، فهو قد رحل نتيجة خلاف بينه وبين أهله، وبعد أداء فريضة الحج والزيارة، ضيّع الأجر حسب اعترافه: «وملت إلى حاضرة الشام دمشق والنفس بالسوء أمارة، فهناك بعت الزيارة بالأوزار وآلت تلك التجارة إلى ما حكمت به الأقدار...».[57]

ونجد إلى جانب هؤلاء بعض العلماء الأندلسيين الذين اشتهروا بعلوم شتى، مثل عبد الله بن أحمد بن عبد الله الأنصاري الداني (ت 645هـ/1247م)، الذي كان له ميل إلى الطب والعناية به، مع حظ من الأدب والنثر والنظم، رحل إلى المشرق للالتقاء بالشيوخ والسماع منهم.[58] وقد حط الرحال في الموصل، ودرس الفقه

الشافعي في المدرسة البدرية، وهي من المدارس المهمة التي نهضت بدور كبير في ازدهار الحركة العلمية في الموصل، وتنسب إلى الملك بدر الدين لؤلؤ (ت 657هـ/1259م).[59] وقد رآه كمال الدين أبو البركات المبارك المعروف بابن الشعار (ت 654 هـ/1256م) في الموصل، وترجم له قائلاً : «شاهدته بمدينة الموصل شاباً تفقه على مذهب الإمام الشافعي ، رضي الله عنه، بالمدرسة البدرية، حرسها الله تعالى، ذكر أنه سمع الحديث كثيراً بالأندلس، وحفظ كتاب الله تعالى، وله نظم ونثر، ويحفظ من أشعار الأندلسيين والرسائل والموشحات صدراً جيداً».[60] وقد أشار شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت681هـ/1234م)،[61] أيضاً إلى أحد المغاربة الذين كانوا يحضرون الدروس في المدرسة البدرية، وهو العماد المغربي، أبو علي عمر بن عبد النور بن يوسف الصنهاجي اللزني النحوي البجائي،[62] وذلك في معرض ترجمته للعالم الموصلي أبي الفتح موسى بن أبي الفضل كمال الدين ابن يونس (ت 639 هـ/1241م)، الذي كان يُدرّس في هذه المدرسة. وكان هذا العالم الموصلي معروفاً بدراسته للعلوم العقلية وعلوم الأوائل، ولابد أن العماد المغربي قد قرأ عليه شيئاً منها. وقد مدحه بشعر سجله ابن خلكان :[63]

تجر الموصلُ الأذيالَ فخراً على كل المنازل والرسومِ

بدجلةَ والكمال، هما شفاء لِهيم أو لذي فهم سقيم

فذا بحر تدفق وهو عذب وذا بحر ولكن من علوم

وقد لمزه العماد في دينه، بسبب كثرة اشتغاله بالعلوم العقلية، وشبّه رقة شعره ـ أي شعر العماد ـ برقة دين ابن يونس.[64]

ومن علماء الأندلس الآخرين الذين زاروا الموصل في القرن السابع للهجرة، محمد بن أحمد بن سليمان الزهري الإشبيلي، وكان عارفاً بالأدب فاضلاً، وقد أقام بالموصل مدة قي طلب الحديث، وسمع وكتب فيها،[65] وله من المؤلفات :

«كتاب البيان والتبيين في أنساب المحدثين»، من ستة أجزاء، و«كتاب البيان فيما أبهم من أسماء في القرآن»، وكتب أخرى. توفي شهيداً على يد التتار سنة 617هـ/1220م.[66] ومر بالموصل أيضاً ضمن رحلته المشرقية محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأندراشي المعروف بابن البلنسي، وابن اليتيم (ت 621هـ/1224م). وكان هذا العالم معدوداً في المجودين من مقرئي القرآن، وحسن التصرف في طريقة الحديث، وقد لقي خطيب الموصل أبا الفضل عبد الله بن محمد بن عبد القادر الطوسي، وأبا الفتح نصر بن عبد الملك بن السري الموصلي.[67] ورجع إلى بلده بعلم جم بعد أن لقي أكثر من مئة شيخ، وأصبح قاضياً بدلاية، ثم ولي خطة جامع قصبة المرية. ويقول ابن الأبار، إنه كتب له بالإجازة لجميع روايته في سنة 610هـ/1213م.[68] وهذا يشير إلى انتقال حصيلة علم ابن اليتيم، الذي جاء به من المشرق، والموصل بالذات إلى ابن الأبار، العالم الأندلسي صاحب المؤلفات المعروفة، مثل «الحلة السيراء»، و «التكملة لكتاب الصلة»، وغيرها، مما يدل على التواصل المعرفي بين الموصل والأندلس.

وقد استمر هذا التواصل مع علماء آخرين، منهم جابر بن محمد بن القاسم بن أحمد الوادي آشي القيسي(ت 694 هـ/1294م)، الذي دخل العراق، ومر ببغداد، والموصل وسنجار، وأخذ بالموصل عن عبد الرزاق الرَّسْعَني (ت 661هـ/1262م)، وهو من منطقة برأس العين في ديار بكر.[69] كما مر بالموصل أيضاً محمد بن علي بن محمد بن عبد الرحيم بن هشام الأنصاري الأوسي القرطبي الأصل (ت 671 هـ/1272م)، الذي روى عن طائفة كبيرة من بقايا الشيوخ سماعاً وقراءة، وأجاز له منهم جمع كثير. وقد عدّ المراكشي،[70] شيوخه في بعض المدن التي زارها، ولكن خروقاً في المخطوط الذي تم تحقيقه، ربما أدت إلى عدم معرفتنا لأسماء شيوخه بالموصل. والتقى ياقوت الحموي،[71] بأحد العلماء الأندلسيين الموسوعيين بالموصل، وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل المرسي، الذي خرج من الأندلس سنة 607 هـ/1210م، فحج ودخل

بغداد، وغيرها من مدن المشرق. وكان عالماً جوالاً، له كتب في البلاد التي ينتقّل فيها، جماعاً لفنون العلم، ذكياً، له تصانيف كثيرة.[72] ولكن ياقوت الحموي لم يخبرنا عن نشاطاته العلمية في الموصل، على الرغم من لقائه به وأخذه عنه معلومات كثيرة ضمنها في ترجمته.

وإذا كانت معلوماتنا عن وجود هذا العالم الجوال في الموصل شحيحة، فإننا نمتلك نصوصاً جيدة عن عالم أندلسي آخر، اشتهر بجولاته في المشرق، ودخل الموصل، وأخذ عن علمائها، وهو أبو العباس أحمد بن أبي عبد الله بن محمد بن مفرج الأموي الإشبيلي المعروف بابن الرومية (ت637 هـ/1239م).[73] وكان هذا الرجل إماماً في الحديث، وعلماً من أعلام علم النبات والأعشاب الطبية. ابتدأ رحلته المشرقية عام 612 هـ/1215م، وبعد أدائه فريضة الحج، تجول في المشرق للتحصيل العلمي في مجال اختصاصه في علمي الحديث والنبات. ورجع بحصيلة ضخمة من المعرفة فكان " إمام أهل المغرب قاطبة في معرفة النبات وتمييز الأعشاب وتحليلها ". وله تصانيف وكتب كثيرة ومما يؤسف له فقدان معظم هذه المؤلفات، وأهمها كتاب «الرحلة»، الذي دوّن فيه حصيلة رحلته ومناقشاته مع علماء النبات. ولكننا لحسن الحظ نمتلك «برنامجه» أو «فهرسته» التي دوّن فيها أسماء من لقيهم من العلماء. وقد أورد ابن عبد الملك الأنصاري المراكشي هذا «البرنامج» ضمن الترجمة الموسعة التي كتبها عن ابن الرومية.[74] وتتضمن القائمة الخاصة بعلماء الموصل نحو خمسة عشر اسما، سمع منهم ابن الرومية مباشرة، وأسماء أخرى أخذ عنهم "بإجازة المراسلة"، ما بين سنتي 606 و610 هـ / 1209 و1213م. ومن هؤلاء العلماء الذين سمع منهم : أبو القاسم عبد المحسن بن أبي الفضل الطوسي، ومسمار بن محمد البغدادي ثم الموصلي النيّيار ابن العويس، وأبي العباس أحمد بن سليمان بن أبي بكر بن سلامة الأصفر.[75]

ولم تقتصر جهود ابن الرومية في الموصل على السماع حسب، بل رجع بإجازات علمية مُنحت من قبل علماء الموصل ومن كان بها من المشاهير إلى

أندلسـيـين ومـغـاربة، ومن هـؤلاء الذين أخـذ لـهم ابن الرومـيـة إجـازات علمـيـة بالمـراسلة: مـحـمـد بن عـامـر بن فـرقـد بن خلف القـرشي الإشـبـيلي (ت 627هـ/1229م)، الذي حـصل على إجـازة من خـمـسـة عشـر عالمـاً من المـوصل، يشكلون معظم شيوخ ابن الرومية الذين أشار إليهم في فـهرسه.[76] كما استنجاز للقـاسم بن مـحـمـد بن أحـمـد بن سليـمـان الأنصـاري الأوسي المـعـروف بـابن الطيلسـان (ت 642 هـ/1244م) من أربعـة من المـوصليـين، وقف ابن عـبـد الملك المـراكشي على خطوطهم، وخط من كتب عنهم بالإجازة، وخط أبي العبـاس ابن الروميـة، وغيره عن إذن أبي العبـاس باسـتدعـاء الإجـازة منهم.[77] وقد استفاد طلحة بن محمد بن طلحة بن حزم الأموي الإشبيلي (ت 643 هـ/1245م) بالإجازة العامة من قبل أبي العباس ابن الرومية، من ثلاثة علماء موصليين، وهـم : الحسن بن علي بن عمار، وعلي بن محمد بن عبد الكريم الجزري، ومسمار بن العُويس[78] وكذلك حمل ابن الرومية الإجازة العلمية من جميع شيوخه بالمشرق، ومنهم اثنين من المـوصل، وهـمـا: أحمد بن سليمان بن سـلامـة المـوصلي، وعـبـد المـحسن بن الفضل الطوسي خطيب الموصل، إلى محمد بن أحمد بن عبد الله بن سيد الناس اليـعـمري الإشـبيلي (ت 659 هـ/1260)، الذي كـان ذا حظ من التـفـسيـر ورواية الحديث، وسمع وروى عن كثير من شيوخ الأندلس.[79] وهناك علمـاء آخرون من المـغـرب والأندلس حـصلوا على إجـازات علمـيـة بالمـراسلة ليس عن طريق ابن الرومية، بل بطرقـهم الخاصة، مثل محمد بن عياض بن محمد بن عياض السبتي، نزيل مـالقـة و غـرناطة (ت 655 هـ/1257م)، الذي أجـازه من المـوصـل أربعـة من علمـائها وهـم : نصـر بن سـلامـة المليني، وعبـد الجبـار بن أبي الفضل بن حمـزة الحصري، وفتيـان بن أحمد بن محمد بن سمينة، وأبي القاسم عبد المحسن بن أبي الفضـل بن عبد القاهر الطوسي.[80] وقد أجاز هؤلاء الأربعة أيضاً محمد بن عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن بن سليمـان الأزدي، القرطبي الأصل، السبتي الاستقرار. وكان هذا الأخير فقيهاً عاقداً للشروط، ولي خطة القضاء بسبتة، وتوفي بها سنة 660 هـ/1261م.[81]

القادمون إلى الموصل ممن درّس وجلس للإقراء والإسماع بها

إن كل الذين تم ذكرهم أعلاه من علماء الأندلس، كانوا قد جاءوا إلى الموصل طلبا للعلم وللسماع. ولكن الأمر لم يقتصر على طلب العلم بالنسبة لنخبة أخرى من هؤلاء، لأنهم وصلوا في رحلتهم المشرقية إلى درجة كبيرة من العلم والمعرفة، تؤهلهم للتدريس والإسماع والإقراء، لاسيما وأنهم كانوا بالأصل، قد أخذوا نصيباً من الدراسة ومجالسة الشيوخ في بلدهم الأصلي الأندلس. ومن هؤلاء العالم أبي بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي القرطبي (486 – 567هـ/1093-1171م)، الذي أخذ بقرطبة عن شيوخها، مثل أبي محمد بن عبد الرحمن بن عتاب (ت 531 هـ/1136م) وغيره،[82] ثم خرج من الأندلس في عنفوان شبابه، فسمع بالإسكندرية، والشام، والحجاز، وبغداد، وأصبهان، واستقر أخيراً بالموصل.[83] ويعد ابن سعدون القرطبي أحد الأئمة المتأخرين في القراءات وعلوم القرآن الكريم، والحديث والنحو واللغة، وكان ديّناً ورعاً عليه وقار وهيبة وسكينة، ثقة صدوقاً، ثبتاً نبيلاً، قليل الكلام، كثير الخير مفيداً.[84]

أخذ عن ابن سعدون القرطبي وسمع منه عدد كبير من طلبة الموصل، والوافدين إليها. وأشهر هؤلاء على الإطلاق، هو بهاء الدين أبي المحاسن يوسف بن رافع بن تميم المعروف بابن شداد (ت 632 هـ/1234م) الذي لازمه منذ سنة 556هـ/1160م، وقرأ عليه بالطرق السبع، وأتقن عليه فن القراءات. ولنستمع إلى شهادة ابن شداد التي دوّنها في أحد مؤلفاته : «دلائل الأحكام»، ونقلها عنه ابن خلكان[85] : «أول من أخذت عنه شيخي الحافظ صائن الدين أبو بكر يحيى بن سعدون بن تمام بن محمد الأزدي القرطبي، رحمه الله تعالى، فإني لازمت القراءة عليه إحدى عشرة سنة، فقرأت عليه معظم ما رواه من كتب القراءات، وقراءة القرآن العظيم، ورواية الحديث وشروحه، والتفسير، حتى كتب لي بخطه، شهد لي بأنه ما قرأ عليه أحد أكثر مما قرأت، وعندي خطه بجميع ما قرأت عليه في قريب

من كراسين، وفِهرستُ ما رواه جميعه عندي وأنا أرويه عنه. ومما يشتمل عليه فِهرستُ البخاري ومسلم من عدة طرق، وغالب كتب الحديث، وغالب كتب الأدب وغيره، وآخر روايتي عنه «شرح الغريب»، لأبي عبيد القاسم بن سلام، قرأته عليه في مجالس، آخرها في العشر الأخير من شعبان سنة سبع وستين وخمسمائة». وهي السنة التي توفي فيها أبو بكر ابن سعدون القرطبي. وكان ابن شداد يفتخر بروايته وقراءته عليه.[86] ومن الذين قرأوا عليه أيضاً، كمال الدين ابن يونس أبو الفتح موسى بن أبي الفضل بن منعة الفقيه الشافعي الموصلي المتوفى سنة 639هـ/1241م.[87] وكذلك عبد الله بن الحسن بن الحدوس المتوفى سنة 625هـ/1227م، وفخر الدين محمد بن أبي الفرج بن معالي الموصلي المتوفى سنة 612هـ/1215م.[88]

ومن علماء الأندلس الذين درّسوا في الموصل أيضاً، أبو بكر محمد بن علي بن ياسر الأنصاري الجياني، الذي زار عدداً كبيراً من مناطق العالم الإسلامي، مثل مصر، والحجاز، والشام، والعراق، وخراسان، وما وراء النهر. وقد استقر في بعض هذه المناطق لفترات وجيزة للدراسة أو للإقراء والإسماع، ومنها دمشق، وبغداد، وبخارى، وبلخ، والموصل، التي أقام فيها "يُسْمع منه ويؤخذ عنه"، ثم انتهى إلى حلب، فاستوطنها، وسلِّمت إليه خزانة الكتب النورية، ووقف كتبه على أصحاب الحديث، وفيها توفي سنة 563 هـ/1167.[89] وقد أخذ ابن شداد أيضاً عن أبي بكر الجياني في الموصل، فقرأ عليه «صحيح مسلم» من أوله إلى آخره، و«الوسيط» في التفسير ، لعلي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري (ت 468هـ/1075م)، وأجاز له الجياني رواية ما يرويه وذلك في سنة 559هـ / 1163م.[90] وهذا يدل على أن إقامة الجياني في الموصل لم تكن قصيرة، ولاشك أيضاً في أن ابن شداد لم يكن الوحيد الذي التقى به وأخذ عنه، وإن كانت المصادر لا تسعفنا بأسماء الآخرين. كما درس ابن شداد أيضاً على عالم مغربي آخر، هو عبد الله بن محمد بن عبد الله الأشيري الصنهاجي المكنى بأبي محمد،

الذي تجول في الشام وسمع من ابن عساكر، وأسمع الحديث في حلب أيضاً.[91] وقد أجاز الأشيري لابن شداد في الموصل جميع ما يرويه على اختلاف أنواعه، وكان لدى ابن شداد في فهرسته خط الأشيري بذلك مؤرخ بشهر رمضان سنة 559هـ/1163م.[92] وقد توفي الأشيري بعد ذلك في الشام سنة 561هـ/1165م، ودفن في بعلبك.[93] وأخيراً نختتم قائمة علماء الأندلس الذين درّسوا في الموصل بإبراهيم بن محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن وثيق (ت 654هـ/1159م)، الذي دخل الموصل، ودرّس بها، وقد أخذ عنه عماد الدين بن أبي زهران الموصلي (ت682هـ/1283م) وغيره. وقد نقل ابن وثيق مؤلفات أبي الحسن بن شريح، شيخ قراء الأندلس، وحدّث بها، لاسيما «كتاب التيسير».[94]

نماذج من الموصليين القادمين إلى الأندلس

لقد أسلفنا في بداية هذا البحث، إلى أن كفة العلاقات والتأثير العلمي كان في بادئ الأمر لصالح المشرق الإسلامي، وهذا الأمر ينطبق بطبيعة الحال على الموصل، باعتبارها جزءاً من هذا المشرق. ولهذا فليس من الغريب أن نجد عدداً محدوداً جداً من أهل الموصل يرحلون إلى الأندلس، وأن رحلاتهم هذه تأتي ابتداء من القرن الرابع للهجرة/العاشر الميلادي فما بعد، لاسيما وأن الأندلس في ذلك الوقت كانت قد استقرت وتوطد الملك فيها، وتحرك الناس إلى طلب العلوم.[95] ومن أوائل الذين وصلوا إليها من علماء الموصل، إبراهيم بن بكر الموصلي، الذي دخل إشبيلية، وحدّث بها عن أبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن بريدة الأزدي الموصلي (ت 374هـ/984م)، بكتابه في «الضعفاء والمتروكين». وقد سمعه منه إسماعيل بن عبد الرحمن القرشي،[96]، وحدّث بها أبا عمر يوسف بن عبد البر النمري (ت 463هـ/1070م) فحمله منه بدوره علي بن عبد الله بن موهب الذي حدّث به ابن خير الإشبيلي (ت575هـ/1179م)، فأورده في «فهرسه».[97] وليست لدينا معلومات عن نشاطات إبراهيم بن بكر الموصلي الأخرى في الأندلس، وهل بقي فيها أم رجع إلى الموصل.

وعلى العكس من إبراهيم الموصلي، تتوفر نصوص كثيرة عن عالم موصلي آخر هو أبو العلاء صاعد بن الحسين بن عيسى البغدادي اللغوي، الذي يرجع بأصله إلى ديار ربيعة بالموصل،[89] وقد دخل بغداد وروى بالمشرق عن أبي سعيد السيرافي، وأبي سليمان الخطابي وغيرهما. توجه إلى الأندلس في أيام الخليفة هشام المؤيد ابن الحكم المستنصر، وولاية المنصور محمد بن أبي عامر في حدود سنة 380هـ/990م. وكان صاعد عالماً باللغة والأدب والأخبار، سريع الجواب ، حسن الشعر، طيب المعاشرة. جمع للمنصور كتاب «الفصوص»، نحا فيه منحى (أبو علي القالي) في «أماليه».[99] وقد أثابه عليه المنصور خمسة آلاف دينار. وكان صاعد يُتهم بالكذب في نقله، لهذا رفض الناس كتابه،[100]ولكن رواية ابن خير الإشبيلي عن هذا الكتاب ، التي يوصلها إلى شاهد العيان، ابن حيان بن خلف القرطبي (ت 469هـ/1079م) ربما تدحض ما يُتهم به، وليس فيها ما يشين الكتاب، فهو يقــول عنه: "«كتاب الفصوص» في اللغات والأخبار؛ تأليف أبي العلاء صاعد بن الحسين بن عيسى الربعي اللغوي البغدادي، ألفه للمنصور بن أبي عامر رحمــه الله. حدثني به الشيخ أبو محمد بن عتـــــاب (ت531هـ/1136م) رحمه الله قال : أخبرني به الشيخ المؤرخ صاحب الشرطة أبو مروان حيان بن خلف بن حيان، وكتب لي بذلك بخطه، عن أبي العلاء صاعد مؤلفه رحمه الله".[101] وقد قرأ ابن حيان هذا الكتاب على مؤلفه في داره سنة 399هـ/1008م.[102] وعن ابن حيان اتصلت روايته بابن خير، كما أسلفنا. ولو كان كتاباً غير ذي فائدة، لما اهتم به هذا المؤرخ الكبير وقرأه على مؤلفه. وعلى الرغم من كثرة حساد صاعد ومنافسيه، الذين عملوا على الإيقاع به، واتهموه زوراً بانتحال الشعر وتلفيق الأخبار، فلا يمكن إنكار دوره الحضاري والثقافي في الأندلس. وعن طريقه وصلها الكثير من الكتب والمؤلفات من المشرق.[103] وقد غادر قرطبة بسبب الفتنة، واتجه إلى دانية، وحضر مجلس أميرها مجاهد بن عبد الله العامري، ونال فيه حظوة، ثم انتقل إلى جزيرة صقلية، حيث توفي فيها سنة 417هـ/1026م.[104]

ونشير أخيراً إلى أحد هؤلاء الوافدين من الموصل إلى الغرب الإسلامي، ويدعى الأمير شعبان بن كوجبا، وهو من غُزِّ الموصل، وفد على الخليفة الموحدي يعقوب المنصور (580 – 595هـ/1184 – 1199م). وكان يقول الشعر، وقد مدح هذا الخليفة، فأكرمه، وقدّمه على إمارة مدينة بسطة في الأندلس،[105]وأقطعه إقطاعيات كثيرة في هذا البلد. وقد التقى به عبد الواحد بن علي المراكشي،[106] (ت 647هـ/1249م) وتناشد معه الشعر، ووصفه بأنه حسن المحاضرة، طيب العشرة، لطيف الحس، زكي النفس، كان له شغف بالآداب شديد. ويبدو أن أصل هذا الأديب الشاعر يرجع إلى المماليك الأتراك الذين ملكوا حرياتهم، وبرزوا في الحياة المدنية والعسكرية في العصر العباسي الثاني. ثم انتشروا في مختلف مدن المشرق الإسلامي، وجاء بعضهم إلى مصر، أيام الناصر صلاح الدين الأيوبي، ومنها وصلوا إلى المغرب العربي، فنالوا منزلة رفيعة عند خلفاء الموحدين.[107]

وفي الختام يمكن القول إن العطاء العلمي والثقافي كان مستمراً بين المشرق الإسلامي والأندلس بشكل عام، وإن تركيزنا في البحث على الموصل ما هو إلا نموذجاً لهذا التواصل الذي استمر لقرون عديدة، وفد فيها الكثير من علماء الأندلس على هذه المدينة طلباً للعلم ولسماع الحديث، ولدراسة بعض العلوم النقلية والعقلية الأخرى، كل حسب اهتمامه ورغبته. ومنهم من أكمل دراسته ورجع إلى بلاده بعلم وفير، ومنهم من بقي في هذه المدينة، وأسهم في إثراء حياتها الفكرية والثقافية، وتولى التدريس فيها. ومن صور هذا التواصل أيضاً، زيارة بعض العلماء الموصليين إلى الأندلس، ونقلهم الكثير من الكتب إليها، وإغنائها بنتاج علماء المشرق وثقافتهم. وكان عطاء أهل الموصل يتمثل بأمور كثيرة، منها قيام طلبة العلم، بالاطلاع على المرويات، وحملها إلى الأندلس، وكذلك حمل المؤلفات المدونة، لاسيما في العلوم النقلية، مثل التفسير، والقراءات، وعلوم الحديث، وعلوم اللغة العربية وآدابها، وكتب السير، وغيرها. وقد اكتفينا بالإشارة

إلى بعض هذه المؤلفات والمرويات في أثناء الحديث عن بعض الراحلين، ولم ندرجها جميعاً خشية الإطالة. وكذلك يمكن اعتبار الإجازات العلمية التي منحها علماء الموصل إلى الأندلسيين الذين راسلوا في طلبها، وحصلوا عليها بطرق متنوعة، من أهم العطاءات العلمية التي قدمها مشاهير هذه المدينة لإخوانهم في الأندلس، مما أتاح لهؤلاء حمل علوم أهل الموصل، وإجازة روايتها، دون الحاجة إلى الرحلة، أو الالتقاء المباشر بأصحابها.

الهوامش

1) ينظر بدر الدين بن أبي إسحاق بن جماعة، «تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم»، حيدر آباد الدكن، 1934، ص 70.

2) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، «مقدمة ابن خلدون»، بيروت، دار إحياء التراث العربي، (د.ت)، ص 541.

3) ينظر: ناطق صالح مطلوب، "الرحلة في طلب العلم والحياة الثقافية في الموصل "، بحث ضمن: «موسوعة الموصل الحضارية»، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1992 : 353/2 .

4) محمد بن أيوب بن غالب، " نص جديد قطعة من كتاب فرحة الأنفس لابن غالب "، تحقيق، لطفي عبد البديع، «مجلة معهد المخطوطات العربية»، المجلد الأول، الجزء الثاني، القاهرة، 1955–1956، ص 281.

5) «رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها»، منشورة ضمن كتاب : «رسائل ابن حزم الأندلسي»، تحقيق، إحسان عباس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، 1981 : 187/2 .

6) المصدر نفسه : 176/2

7) مطلوب، المرجع السابق : 345/2.

8) عبد الواحد ذنون طه، " الصلات الثقافية بين القدس العربية الإسلامية والأندلس "، منشور ضمن أبحاث : «الندوة السادسة ليوم القدس»، عمان، 1995، ص 133 – 149.

9) علياء هاشم ذنون المشهداني، «صلة الأندلس الثقافية بالمشرق في القرن الرابع للهجرة/العاشر للميلاد من خلال الرحلة العلمية»، رسالة ماجستير غير منشورة أُعدت بإشراف كاتب هذا البحث، كلية التربية، جامعة الموصل، 1997، ص 41.

10) سليمان الصائغ، «تاريخ الموصل»، مصر، المطبعة السلفية، 1 : 90/1923 ؛ وينظر أيضاً : 19/2 (بيروت، المطبعة الكاثوليكية، 1929).

11) أحمد أمين، «فجر الإسلام»، ط 8، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1961، ص 182.

12) المرجع نفسه، ص 165.

13) ينظر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، «تهذيب تاريخ دمشق الكبير»، هذبه الشيخ عبد القادر أفندي بدران، ط 2، بيروت، دار المسيرة، 1979 : 155/6.

14) أبو زكريا يزيد بن محمد بن أياس الأزدي، «تاريخ الموصل»، تحقيق، علي حبيبة، القاهرة، لجنة التراث الإسلامي، 1967 : 151/2 ؛ عز الدين أبي الحسن علي بن أبي الكرم المعروف بابن الأثير، «الكامل في التاريخ»، بيروت، دار صادر، 1979 : 444/5.

15) تاريخ الموصل : 199/2، 216.

16) المصدر نفسه : 173/2 ، 181.

17) المصدر نفسه : 301/2.

18) ينظر: سعيد الديوه جي، «تاريخ الموصل»، دار الكتب للطباعة والنشر، 1982 : 211/1-213 ؛ هاشم يحيى الملاح، "معالم الثقافة العربية الإسلامية"، بحث ضمن : «موسوعة الموصل الحضارية»، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1992 : 349/2.

19) ينظر: الديوه جي، المرجع السابق :209/1-218 ؛ والمبحث الخاص بالعلم والأدب، ص 373–400.

20) ابن الأثير، «اللباب في تهذيب الأنساب»، بغداد، (د.ت) : 269/3.

21) أبو عبد الله شهاب الدين ياقوت الحموي، «معجم البلدان»، بيروت، دار صادر، 1977 : 224/5.

22) ياقوت الحموي، «معجم الأدباء»، بيروت، دار المستشرق، (د.ت) : 190/7 ، 192-193 ؛ وينظر أيضاً : غانم عبد الله خلف، دور الحكمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ص 89.

23) ناجي معروف، «علماء النظاميات ومدارس المشرق الإسلامي»، بغداد، مطبعة الإرشاد، 1073، ص 148.

24) ينظر: الديوه جي، المرجع السابق : 344/1-351 ؛ معروف، المرجع السابق، ص 148-186؛ عبد الجبار حامد، «الحياة العلمية في الموصل في عصر الأتابكة»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1986، ص 116-155.

25) أبو الحسن محمد بن أحمد بن جبير، رحلة ابن جبير، بيروت، منشورات دار ومكتبة الهلال، 1981، ص 189.

26) ينظر: أحمد، الحياة العلمية في الموصل، ص 95-110.

27) وينفرد عن هؤلاء أحد الراحلين في القرن الثامن للهجرة/الرابع عشر الميلادي، وهو إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم الغرناطي النحوي الذي كان حياً سنة 768هـ/1366م، الذي دخل الموصل، وأخذ الحديث عن الأمير المحدِّث قطب الدين بن إسحاق النوري صاحب الموصل، وتمهر فيه على طريقة أهل المشرق، وله قصيدة يمدح فيها هذا الأمير، ينظر: أحمد بن محمد المقري، «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب»، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر: /108-111 7؛ ويقارن: مطلوب، المرجع السابق : 368/2.

28) محمد بن حارث الخشني، «أخبار الفقهاء والمحدثين»، دراسة وتحقيق، ماريا لويسا آبيلا ولويس مولينا، مدريد، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية/ معهد التعاون مع العالم العربي، 1992، ص 27-30؛ إبراهيم بن علي بن فرحون المالكي، «الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب»، تحقيق، محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث، 1977 : 171/1.

29) ينظر: أبو بكر محمد بن خير بن عمر الإشبيلي، «فهرسة ما رواه عن شيوخه»، تحقيق فرانسثكة قدارة زيدين وخليان ربارة طرغوه، ط2، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1979، عن طبعة سرقسطة، 1893، ص211.

30) عبد الله بن محمد بن الفرضي، «تاريخ علماء الأندلس»، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، 1966 : 19/1-20.

31) أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي البلنسي، «التكملة لكتاب الصلة»، عني بنشره ، عزت العطار الحسيني، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1955-1956 : 23/1.

32) أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني، «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة»، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، 1978-1979، المجلد الثاني/ القسم الأول، ص 94-97.

33) صلاح الدين الصفدي، «الوافي بالوفيات،» استانبول، 1931: 65/2 ؛ أبو العدل زين الدين قاسم بن قطلوبغا، «تاج التراجم في طبقات الحنفية»، بغداد، 1962، ص 61 ؛ الديوه جي، المرجع السابق :208/1.

34) أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، «كتاب الصلة»، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة والنشر، 1966 :201/1 ؛ أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، (د.ت) : 409/2.

35) عياض بن موسى بن عياض السبتي، «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك»، تحقيق سعيد أحمد أعراب، تطوان، مطابع الشويخ، 1983 : 118/8.

36) المقري، المصدر السابق : 71/2.

37) شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، «تذكرة الحفاظ»، ط3، حيدر آباد الدكن، 1957-1958 : 1179/3.

38) المقري، المصدر السابق : 71/2.

39) كارل بروكلمان، «تاريخ الأدب العربي»، ترجمة عبد الحليم النجار، القاهرة، 1969 : 268/3.

40) ينظر: مطلوب، المرجع السابق : 364/2.

41) أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي، «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة»، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، 1965، السفر الخامس/القسم الأول، ص 582-584.

42) ينظر: ابن الأبار، المصدر السابق : 474/2-475 ؛ المقري، المصدر السابق : 156/2 ؛ أبو العباس أحمد بن محمد المكناسي المعروف بابن القاضي، «جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس»، الرباط، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1973 : 262/1.

43) ينظر: ابن الأبار، المصدر السابق :185/1 ؛ ياقوت، «معجم الأدباء» : 36/2 ؛ علي بن موسى بن سعيد المغربي (وأُسرته)، «المغرب في حلى المغرب»، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، 1964 : 384/2 ؛ المقري، المصدر السابق : 606/2.

44) المصدر نفسه : 381/2 ؛ وتنظر ترجمة ابن جبير أيضاً عند : كمال الدين أبي البركات المبارك ابن الشعار الموصلي، «قلائد الجمان في فرائد شعر هذا الزمان»، صورة محفوظة في مكتبة قسم اللغة العربية/ كلية التربية / جامعة الموصل، عن الأصل الموجود في مكتبة أسعد أفندي / استانبول رقم (2324)، ج 6، الورقة 63 أ.

45) «رحلة ابن جبير»، ص 188.

46) المقري، المصدر السابق : 283/2.

47) ابن الأبار، «التكملة لكتاب الصلة»، نشر، فرانسسكو كوديرا، مدريد، 1886، ص 685، رقم (1915) ؛ المراكشي، «الذيل والتكملة» : 158/5-159.

48) الذهبي، «تذكرة الحفاظ» : 1341/4.

49)ابن الأبار، «التكملة لكتاب الصلة»، طبعة عزت العطار الحسيني : 1/90-91 ؛ المراكشي، «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة»، تحقيق محمد بن شريفة، بيروت، دار الثقافة، السفر الأول، القسم الأول، ص 311-312.

50) ابن الأبار«التكملة»، (طبعة عزت العطار) : 2/604 ؛ أبو الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي، برنامج شيوخ الرعيني، تحقيق، إبراهيم شبوح، دمشق، 1962، ص 119 .

51) «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة»، تحقيق إحسان عباس، بيروت، 1973 : 6/298-299.

52) المقري، المصدر السابق : 2/161-162 ؛ وقد ترجم له أيضاً ابن الشعار، المصدر السابق، ج 7، الورقة 139 ؛ وينظر : أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد الله الغبريني، «عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية»، تحقيق، عادل نويهض، ط 2، بيروت، دار الآفاق الجديدة، 1979، ص 156-158.

53) ينظر : محيي الدين ابن عربي، «الفتوحات المكية»، القاهرة، طبع بولاق، 1293هـ: 1/242، ومخطوط برلين (رقم 2983)، الورقة 133 ب، نقلاً عن آسين بلاثيوس، ابن عربي حياته ومذهبه، ترجمه عن الإسبانية، عبد الرحمن بدوي، الكويت ـ بيروت، وكالة المطبوعات ودار القلم، 1979، ص 62-63 .

54) أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد، «القدح المعلى في التاريخ المحلى»، اختصره: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن خليل، تحقيق، إبراهيم الأبياري، ط 2، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1980، ص 1 ؛ ابن فرحون، المصدر السابق : 2/112-113 ؛ المقري، المصدر السابق : 2/270-274، 294.

55) ينظر: مطلوب، المرجع السابق : 2/372.

56) المقري، المصدر السابق : 2/371.

57) ابن سعيد، «المغرب في حلى المغرب» : 2/172 ؛ المقري، المصدر السابق 2/370-372.

58) ابن الأبار، «التكملة» (طبعة عزت العطار) : 2/904-905.

59) ينظر: ناجي معروف، المرجع السابق، ص 176؛ أحمد، «الحياة العلمية في الموصل»، ص 147.

60) «قلائد الجمان في فرائد شعر هذا الزمان»، ج 5، الورقة 143 ب. وقد جاءت هذه الترجمة ضمن الجزء الثالث المطبوع من هذا المخطوط، تحقيق، نوري حمودي القيسي، ومحمد نايف الدليمي، مراجعة، عبد الوهاب محمد علي العدواني، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1992، ص183.

61) «وفيات الأعيان» : 316/5.

62) جمال الدين علي بن يوسف القفطي، «أنباه الرواة على أنباه النحاة»، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1952 : 386/2.

63) «وفيات الأعيان» : 316/5.

64) المصدر نفسه : 317/5.

65) شرف الدين أبي البركات المبارك بن أحمد اللخمي الأربلي المعروف بابن المستوفي، «تاريخ أربل»، تحقيق، سامي بن السيد خماس الصقار، بغداد، دار الرشيد للنشر، 1980 : 89/1 ؛ وينظر: ابن الشعار، المصدر السابق ، ج 6، الورقة 67 أ ؛ المراكشي، «الذيل والتكملة»، السفر الخامس، القسم الثاني، ص 644-645، (هامش رقم 2) .

66) المقري، المصدر السابق : 214/2.

67) المصدر نفسه : 44/6-48.

68) «التكملة لكتاب الصلة»، (طبعة عزت العطار) : 613/2-615.

69) ينظر: أبي العباس أحمد بن محمد المكناسي المعروف بابن القاضي، «درة الحجال في أسماء الرجال»، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، القاهرة، دار التراث، 1970 : 231/1-233 ؛ محمد بن جابر الوادي آشي، «برنامج الوادي آشي»، تحقيق محمد محفوظ، القاهرة، 1980، ص 54.

70) «الذيل والتكملة» : 337/8-338.

71) «معجم الأدباء» : 209/18-213.

72) شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، «العبر في خبر من غبر»، تحقيق، أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، بيروت، دار الكتب العلمية (د.ت) : 277/3.

73) ينظر عنه : جزيل عبد الجبار الجومرد، " أبو العباس بن الرومية عالم الأعشاب والنباتات الطبيـة ـ حياته وتراثه "، مجلة آداب الرافدين، العدد الرابع والعشرون، الموصل، 1992، ص 494-536.

74) «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة»، السفر الأول، القسم الثاني، بيروت، دار الثقافة (د.ت)، ص 487-518 ؛ وتنظر ترجمة ابن الرومية أيضاً عند: ابن الأبار، «التكملة» : /121-122 1 (طبعة عزت العطار) ؛ ابن سعيد، «اختصار القدح المعلى»، ص 181 ؛ لسان الدين ابن الخطيب، «الإحاطة في أخبار غرناطة»، تحقيق، محمد عبد الله عنان، ط 2، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1973 : 207/1-214 ؛ ابن فرحون، المصدر السابق : 191/1-193.

75) المراكشي، المصدر السابق، السفر الأول/القسم الثاني، ص 496-497.

76) المصدر نفسه : 422/6-423.

77) المصدر نفسه :561/5، 563 ؛ وينظر : الرعيني، المصدر السابق، ص 29 .

78) «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة»، السفر الرابع، تحقيق، إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، 1964، ص 163-164.

79) المصدر نفسه : 653/5، 657.

80) المصدر نفسه : 342/8-343.

81) المصدر نفسه : 305/8.

82) ابن سعيد، «المغرب في حلى المغرب» : 135/1 ؛ أبو جعفر أحمد بن الزبير، «صلة الصلة»، نشر، ليفي بروفنسال، بيروت، مكتبة خياط (د.ت)، ص 177.

83) ابن الشعار، «عقود الجمان»، ج 10، الورقة 176 أ ؛ ابن خلكان، المصدر السابق : /171-172 6؛ المقري، المصدر السابق : 117/2-118.

84) ابن خلكان، المصدر السابق : 171/6-172 ؛ المقري، المصدر السابق : 117-118.

85) «وفيات الأعيان» : 84/7-85 ؛ وينظر أيضاً : 172/6، حيث أشار ابن خلكان في ترجمة أبي بكر القرطبي إلى اسم الكتاب الذي نقل عنه، وهو «دلائل الأحكام».

86) المصدر نفسه : 172/6.

87) المصدر نفسه : 311/5.

88) ينظر: مطلوب، المرجع السابق : 368/2-369.

89) ابن الأبار، «التكملة» : 501/2 (طبعة عزت العطار) ؛ المقري، المصدر السابق : 58/2، 157.

90) ابن خلكان، المصدر السابق : 86/7.

91) تنظر ترجمته عند : ابن الأبار، «التكملة» : 917/2 (طبعة عزت العطار).

92) ابن خلكان، المصدر السابق : 86/7 ؛ ويقارن: مطلوب، المرجع السابق :367/2، الذي يشير إلى أن ابن شداد أخذ عن الأشيري في حلب. ولكن يُلاحظ أن ابن شداد كان في الموصل سنة 559هـ / 1163م، وفي هذه السنة بالذات أخذ أيضاً عن الجياني في الموصل، كما يشير هو في روايته التي نقلها ابن خلكان.

93) ابن الأبار، «التكملة» : 918/2 (طبعة عزت العطار) ؛ ابن خلكان : المصدر السابق : 86/7.

94) ينظر: أبو الخير محمد بن محمد بن شمس الدين الجزري، «غاية النهاية في طبقات القراء»، عني بنشره، ج برجستراسر، القاهرة، 1932-1933 : 25/1 ؛ الذهبي، «معرفة القراء»، تصحيح، محمد جاد الحق، القاهرة، 1969 : 522/2 ؛ وينظر: مطلوب، المرجع السابق : 369/2.

95) ينظر: أبو القاسم صاعد بن أحمد بن عبد الرحمن التغلبي المعروف بصاعد الأندلسي، «طبقات الأمم»، تحقيق، حياة العيد بو علوان، بيروت، دار الطليعة، 1985، ص 155-156، 158-159.

96) ابن بشكوال، المصدر السابق :101/1.

97) «فهرسة ما رواه عن شيوخه»، ص 211.

98) أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الأزدي الحميدي، «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس»، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966، ص 240 ؛ ابن بسام، المصدر السابق، القسم الرابع/المجلد الأول، ص 8 ؛ أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي، «بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس»، مدريد، 1884، ص 306.

99) هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون، مولده في منازجرد من ديار بكر في الجزيرة الفراتية، وكان أحفظ أهل زمانه باللغة والشعر ونحو البصريين. دخل الموصل وأقام بها لسماع الحديث من أبي يعلي أحمد بن علي الموصلي (ت 307هـ/919م)، كما زار بغداد، وأقام بها مدة طويلة، ثم غادر إلى الأندلس ودخلها سنة 330هـ/941م، وتوفي في قرطبة سنة 356هـ/ 966. واشتهر من مؤلفاته كتاب: «الأمالي»، فثقافته إذن موصلية وبغدادية. وقد أثر بشكل واضح في الحركة اللغوية في الأندلس، وعلى منهاجه وأصوله بنت هذه البلاد وجهتها اللغوية . ينظر: ابن خلكان، المصدر السابق : 226/1-227 ؛ المقري، المصدر السابق : 72/3-73 ؛ ألبير حبيب مطلق، «الحركة اللغوية في الأندلس منذ الفتح العربي حتى نهاية عصر ملوك الطوائف»، بيروت، المكتبة العصرية، 1967، ص 234، وينظر : علياء المشهداني، «صلة الأندلس الثقافية بالمشرق»، ص146.

100) ابن خلكان، المصدر السابق : 76/3.

101) ابن خير، «فهرسة ما رواه عن شيوخه»، ص 326.

102) ينظر: ابن بسام، المصدر السابق، القسم الرابع/المجلد الأول، ص 9 هامش (1) ؛ ابن بشكوال، المصدر السابق :238/1 .

103) ينظر: ابن خير، المصدر السابق، ص 406.

104) ابن بشكوال، المصدر السابق (برواية ابن حزم) : 238/1 ؛ ابن خلكان، المصدر السابق : 489/2.

105) المقري، المصدر السابق : 133/2.

106) ينظر كتابه : «المعجب في تلخيص أخبار المغرب»، تحقيق، محمد سعيد العريان و محمد العربي العلمي، ط7، الدار البيضاء، دار الكتاب، 1978، ص 415-416.

107) المصدر نفسه، ص 412، (هامش رقم 1)، 414.

البيعة في الإسلام،
و التزام المغاربة بمدلولاتها عبر العصور

الحسين وكاك

إن من النعم التي أسبغها الله على المغاربة منذ أن شرح صدوره للإسلام أن جعلهم من الملتزمين بتعاليمه، والمتشبثين بأنظمته والساهرين عليها، والمتمسكين بها، و القائمين بتطبيقها التطبيق المركز أساسا على الأخوة والإيمان، والسائر في طريق الرضا والشورى والنصيحة بين المسلمين.

وإذا كان الإسلام قد رفض الإكراه في الدين والدنيا، فإنه إزاء ذلك رغَّب الناس في التعاون والتضامن، ودعاهم إلى استعمال أسلوب البيعة المفيد في إيقاظ الهمم، وإحياء النفوس، وجمع القلوب و توحيد الصفوف وتذليل الصعاب وتركيز التناصر والتآزر بين الحاكمين والمحكومين.

عبَّد به الرسول ﷺ طريق الدعوة إلى الدين وأزال به العقبات التي اعترضت سبيل المؤمنين، ومكنه بفضل الله في النهاية من النصر العظيم والفتح المبين.

طبقه الصحابة من بعده في اختيار خليفة يسوسهم بالأسلوب النبوي المستمد من وحي الله، والمطبوع برحمة الله، والهادي إلى إعلاء كلمة الله، وإسعاد

عباد الله، فبلَّغهم الأماني ومهَّد لهم السبل، وأقالهم العثرات وجعل عهودهم محفوظة من الأنكاث والنقوض.

إنه واالله أسلوب مفيد في عمارة الأرض وتحقيق الأهداف وتركيز القيم وتوحيد الجهود، ونشر المثاليات، وأدرك العلماء قيمته وتأثيره في النفوس، فتحدثوا عنه بما يوضح معناه و يبين مدلوله، و يظهر المقصود منه بإسهاب منقطع النظير.

فقد قال ابن خلدون و هو يحدد معناه (1) :

إن البيعة هي العهد على الطاعة، كان المبايع يعاهد أميره على أن يسلم له النظر في أمر نفسه و أمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر في المنشط والمكره.

وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده، جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري فسمي بيعة، مصدر باع، وصارت البيعة مصافحة بالأيدي هذا هو مدلولها في عرف اللغة، ومعهود الشرع، وهو المراد في بيعة العقبتين، وعند الشجرة وحيثما ورد هذا اللفظ، ومنه بيعة الخلفاء، وأيمان البيعة، إذ كان الخلفاء يستحلفون على العهد، ويستوعبون الأيمان كلها لذلك، فسمى هذا الاستيعاب أيمان البيعة إلى أن قال :

أما البيعة المشهورة لهذا العهد، فهي تحية الملوك من تقبيل الأرض واليد أو الرجل، أطلق عليها اسم البيعة التي هي العهد على الطاعة مجازا، لما كان الخضوع في التحية، والتزام الأدب من لوازم الطاعة وتوابعها، وغلب فيه حتى صارت حقيقة عرفية، واستغنى بها عن مصافحة الأيدي التي هي الحقيقة في الأصل، لما في المصافحة لكل أحد من التنزل والابتذال المنافيين للرئاسة، وصون المنصب الملوكي، إلا في الأقل ممن يأخذ نفسه بالتواضع من الملوك مع

خواصه، ومشاهر أهل الدين من الرعية، فافهم معنى البيعة في العرف، فإنه أكيد على الإنسان معرفته، لما يلزمه من حق سلطانه وإمامه [2].

وذكر القلقشندي أن البيعات جمع بيعة، وهي مصدر بايع فلان الخليفة بايعه مبايعة، ومعناها المعاقدة والمعاهدة، وهي مشبهة بالبيع الحقيقي، ثم أضاف ناقلا عن ابن الأثير وقائلا : كأن كل واحد منهما باع ماعنده من صاحبه، وأعطاه خالصة نفسه، ودخيلة أمره [3]. وذهب القرطبي في شرح مسلم إلى أن البيعة مأخوذة من البيع، ذلك أن المبايع للإمام يلزمه أن يقيه بنفسه وماله، فكأنه بذل نفسه وماله لله تعالى، وقد وعده الله على ذلك بالجنة، ثم هي واجبة على كل مسلم لقوله **ص** : من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية، غير أنه من كان من أهل الحل والعقد والشهرة، فبيعته بالقول والمباشرة باليد، إن كان حاضرا، وبالقول والإشهاد عليه إن كان غائبا، ويكفي من لا يؤبه به ولا يعرف أن يعتقد دخوله تحت طاعة الإمام، ويسمع ويطيع له في الجهر والسر، ولا يعتقد خلاف ذلك، فإن أضمره فمات، مات ميتة جاهلية، لأنه لم يحمل في عنقه بيعة [4].

وذكر ابن منظور في اللسان [5] : أن البيعة هي الصفقة على إيجاب البيع وعلى المبايعة والطاعة، ومن ثم جاء معناها يمين الولاء، بقسم بين يدي الخليفة عند ولايته، وهذه الشعيرة عبارة عن وضع اليد في يد الأمير المبسوطة دلالة على الخضوع.

ويقال بايعه وأعطاه صفقة يده، والأصل في ذلك ما كان عليه العرب من أنه إذا تبايع اثنان صفق أحدهما بيده على يد صاحبه، ومن هنا انتقل، فاستعمل كتعبير دقيق للربط الإيماني القوى والدائم بين الطرفين في المبايعات.

ويتضح من هذه التعريفات كلها أن البيعة قولية وعملية، وأن اليد هي التعبير العملي لها بعد أن يقول المبايِع بالكسر للمبايَع بالفتح : رضيت بك خليفة أو

نحوه، مما يدل على الرضا، وهي عقد يتم بين الطرفين : الطرف المختار والمرشح للخلافة، وطرف أهل الحل والعقد والمرشحين، والخلافة هي موضوع البيع.

ويعتبر عقد البيعة من العقود المستوفية لجميع الأركان عند علماء القانون، فقد حدده الدكتور السَّنهوري بقوله : إنه عقد حقيقي، مستوف للشرائط من وجهة النظر القانونية، وأنه تعاقد مبني على الرضا بين الإمام والأمة، وأن الغاية منه أن يكون المصدر الذي يستمد منه الإمام سلطته، كما ذهب إلى أن مفكري الإسلام قد أدركوا جوهر نظرية «روسو» التي تقول : «إن الحاكم أو رئيس الدولة يتولى سلطانه من الأمة نائبا عنها نتيجة لتعاقد حر بينهما».

وعقد البيعة بين الإمام وأهل الحل في الإسلام، من قبيل التعاون على البر والتقوى، لأن من طبيعة حياة الإنسان أن لا تقوم إلا بهذا التعاون، ولا تستقيم إلا بهذا النظام، وهو بمثابة توكيل منهم ليكون راعيا للأمة، قائما بأماناتها، منفذا لشريعة الله بين أفرادها.

و هو ميثاق يحرم نقضه، من غير مبرر شرعي، فقد عظم الله شأنه، وحذر المؤمنين من نكثه ومخالفته، ونقض العهد الذي أعطي به، حيثما خاطب النبي ﷺ بقوله ﴿إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله،، يد الله فوق أيديهم، ومن نكث فإنما ينكث على نفسه، ومن أوفى بما عاهد عليه الله فسنوتيه أجرا عظيما﴾.

وقد حذر منه الرسول ﷺ بقوله : ومن بايع إماما، فأعطاه صفقة يده، وثمرة قلبه، فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه، فاضربوا عنق الآخر منهما.

وقال أيضا : من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، و من يعصي الأمير فقد عصاني [(6)].

وأول مفهوم للبيعة في الإسلام كان لنصر الله وتطهير النفوس، وطاعة رسول الله ﷺ في اللقاء التاريخي والمشجع والواقع بين النبي ﷺ وبين أهل المدينة

في العقبة الأولى، إذ قدم إثنا عشر رجلا من الخزرج والأوس فاجتمعوا مع الرسول ﷺ وأسلموا وبايعوه على ألا يشركوا بالله شيئا، ولايسرقوا ولا يزنوا ولا يقتلوا أولادهم، ولا يأتوا ببهتان يفترونه بين أيديهم وأرجلهم ولا يعصوه في معروف.

وللمرة الثانية كانت بيعة أخرى في العقبة الثانية، حينما تمت له من عدد أكبر من أهل المدينة، اشترط فيها لربه أن يعبدوه وحده ولا يشركوا به شيئا، ولنفسه أن يمنعوه مما يمنعون منه نساءهم وأبناءهم حين قدم عليهم.

ولما نزل رسول الله ﷺ بالحديبية، و قعت هناك بيعة ثالثة، إذا بايعه أصحابه البالغ عددهم ألفا وخمسمائة رجل على قتال المشركين الذين صدوه عن العمرة، وحبسوا مبعوثه إليهم عثمان بن عفان، تلك البيعة التي كانت السبب في تخويف قريش، و رضوخها لصلح الحديبية المعروف، المنبثق عنه نصر عظيم، وفتح مبين للمسلمين [7].

وقد مدح الله هذه البيعة المعبرة عن استعداد المسلمين الصادق لخوض غمار الحرب مع كفار قريش، وسجلها في صحائف من نور بقوله : ﴿لقد رضي الله عن المومنين إذ يبايعونك تحت الشجرة، فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا، ومغانم كثيرة ياخذونها﴾.

وكلما ذكر اسم البيعة في الإسلام، فإنه لا يدل إلا على الخير، ولا يوجه إلا لتحقيق العدل ونصر الله، فقد روي عن عبادة بن الصامت أنه قال : بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة، من العسر واليسر، والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا، وعلى أن لا ننازع الأمر لأهله، وعلى أن نقول أو نقوم بالحق، أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم [8].

ولهذا النصر المطلوب من المؤمنين والمؤمنات، أمر الله النبي ﷺ بأن يبايع المؤمنات الراغبات في ذلك بقوله : ﴿يا أيها النبيء إذا جاءك المؤمنات يبايعنك

على أن لا يشركن بالله شيئا ولا يسرقن ولا يزنين ولا يقتلن أولادهن ولا ياتين ببهتان يفترينه بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله، إن الله غفور رحيم ﴾.

وأول بيعة بالخلافة كانت في الإسلام تلك التي صدرت من الصحابة المجتمعين في سقيفة بني ساعدة لأبي بكر رضي الله عنه، بمبادرة من عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي صرح له حينما تداولوا فيمن يصلح لهذا الأمر من المهاجرين بعد رسول الله ﷺ بقوله : «بل نبايعك، فأنت سيدنا و خيرنا وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده، فبايعه وبايعه الناس»[9].

ولم تكتب هذه البيعة الأولى في الإسلام، لأن الصحابة رضوان الله عليهم، كانوا إذا بايعوا، لا يجحدون البيعة بعد صدورها، ولا ينقضون الميثاق حينما يعقدونه، ولا يتنصلون من التزاماتهم وعهودهم بعدما يبرمونها، ولا يقولون شيئا، ويفعلون شيئا آخر شأن الذين لم يتعلموا من مدرسة محمد بن عبد الله صلوات الله و سلامه عليه، و لم يعودوا السير في درب السلف الصالح، ولم يسلكوا سبيل المؤمنين ، و لم يتخلقوا بخلق المسلمين.

و قد وضح لنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه صفة البيعة يوم السقيفة إذ قال لأبي بكر رضي الله عنه : أبسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده فبايعة [10] مؤكدا بذلك على أن بيعة الرجال تكون بالمصافحة، أما بيعة النساء فتكون بالكلام فقط. كما روي عن عروة رضي الله عنه، أن السيدة عائشة رضي الله عنها أخبرته عن بيعة رسول الله ﷺ النساء، فقالت، ما مس رسول الله ﷺ يد امرأة قط إلا أن يأخذ عليها، فإذا أخذ عليها ما أعطته قال : اذهبي فقد بايعتك [11].

ويؤكد هذا ما رواه الإمام البخاري من أن رسول الله ﷺ ما مست يده يد امرأة إلا امرأة يملكها[12].

وإذا كانت البيعة هي الإعلان عن موافقة الأمة على تنصيب إمام عليها، فإن طريقتها تختلف من عهد لآخر بحيث نجدها في العهد النبوي وعهد الخلفاء الراشدين تتم باللفظ المؤكد عمليا بالأيدي المتصافحة، تعبيرا من الطرفين على ما بينهما من ميثاق غليظ، وارتباط متين.

وفي العهد الأموي تطور شكلها إلى حد أن أصبح يشتمل على أيمان تسمى "أيمان البيعة" توثيقا لمدلولها، وتشديدا لأمرها حتى لا يجد المبايع مبررا للتنصل من أمرها والخروج عن مدلولها، و هي بحالتيها – في الاصطلاح السياسي – تعني تأييد المرشح للخلافة والموافقة على ذلك الترشيح.

وفي عهد عبد الملك بن مروان شرع في كتابتها بأسلوب جعل معناها ينحرف عن دربه المعهود، وأصبح مفهومها مطبوعا بطابع يتنافى وطابعها الأصلي المعروف بسبب ما رتبه الحجاج بن يوسف [13] من أيمان مغلظة خلالها، الشيء الذي أكد على الغاية الأساسية منها، و شجع على الإقبال الذاتي عليها كوسيلة ممتازة ينفرد بها نظام الحكم الجامع المانع في الإسلام، و الذي هو في غنى عن الفلسفات والآراء الذاتية لبعض الولاة، ذلك النظام الذي وضحه الرسول **ص** بقوله : عليك بالسمع و الطاعة في عسرك و يسرك، و منشطك و مكرهك، وأثرة عليك، مبينا أن الإخلاص في البيعة واجب على جميع أفراد الأمة، وإن لم يعاهدهم أحد على ذلك، لأن الذين يبايعون رسول الله ﷺ إنما يبايعون الله، وما أمر به الله ورسوله من طاعة أولي الأمر ومناصحتهم واجب على الإنسان وإن لم يعاهدهم عليه، ولم يحلف لهم الأيمان المؤكدة، كما يجب عليه الصلوات الخمس، والزكاة والصيام، وغير ذلك مما أمر به الله ورسوله من الطاعة، وحتى إذا وقع ونزل وحلف على ذلك، كان ذلك توكيدا وتثبيتا لما أمر الله به رسوله من طاعة ولاة الأمور و مناصحتهم.

فالحالف على هذه الأمور كما قال العلماء لا يحل له أن يفعل خلاف المحلوف عليه سواء حلف بالله أو غير ذلك من الأيمان التي يحلف بها

المسلمون، فإن ما أوجبه الله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم واجب وإن لم يحلف عليه، فكيف إذا حلف عليه و ما نهى الله ورسوله عن معصيتهم وغشهم محرم وإن لم يحلف على ذلك.

وقد قال الإمام ابن تيمية رحمه الله : إن من كان حالفا على ما أمر الله به ورسوله من طاعة ولاة الأمور ومناصحتهم أوالصلاة أوالزكاة أوصوم رمضان، أوأداء الأمانة والعدل ونحو ذلك، لا يجوز لأحد أن يفتيه بمخالفة ما حلفوا عليه، والحنث في أيمانهم فهو مفتر على الله الكذب مفت بغير دين الإسلام.

بل لو أفتى آحاد العامة بأن يفعل خلاف ما حلف عليه من الوفاء في عقد بيع أو نكاح أو إجارة أو غير ذلك مما يجب عليه الوفاء (14) به من العقود التي يجب الوفاء بها وإن لم يحلف عليها، فإذا حلف كان أوكد، فمن أفتى مثل هذا بجواز نقض هذه العهود والحنث في يمينه، كان مفتريا على الله الكذب، مفتيا بغير دين الإسلام، فكيف إذا كان في معاقدة ولاة الأمور التي هي أعظم العقود التي أمر الله بالوفاء بها.

والواقع أن من تعمق ما قاله هذا العالم الصالح والإمام المصلح، يدرك أن الفساد المحدث في أنظمة الإسلام راجع إلى ما اعتاده الناس أخيرا من نكث العهود التي تعطى للولاة، الشيء الذي جعل الولاة بدورهم يسلكون طرقا تقيهم شر الغاشين و كيد الكائدين، مما أدى في النهاية إلى ما كاد أن يسود في العالم الإسلامي من أنظمة مسروقة ودخيلة، وعاملة كلها لتحقيق الحلم البزكوريوني الذي صرح في الكنسيت الإسرائيلي سنة 1951 بقوله :

"إنه سيأتي يوم، سيضطر العرب فيه للمذاكرة معنا، و علينا أن نعمل من جهتنا لتقريب ذلك اليوم، و أقترح عليكم لذلك أن نعمل على تحقيق المسائل التالية:

1 – القضاء على رجال الدين في العالم الإسلامي، لأنهم الذين ينشرون بغضنا في شعوبهم.

2 – القضاء على الوطنيين القدماء

3 – إيجاد أنظمة للحكم مذبذبة ، لا من هؤلاء و لا من هؤلاء.

وعلى المسلمين أن يستفيقوا من غفلاتهم، وأن يدركوا أن هذا السفه السياسي الذي يجرف العالم الإسلامي والعالم الثالث اليوم، سيؤدي في النهاية لما يفرزه من حين لآخر من انقلابات عشوائية – إلى ترسيخ قدم المفسدين في الأرض، وبالتالي إلى القضاء على المروءة في كل مكان، ولن يكون الخلاص إلا في الإسلام وتطبيق شرائعه، وأنظمته التي تستهدف السعادة لبني الإنسان فيما تشترطه من شروط في كل من الولاة وأهل الاختيار.

وإذا استعمل نبي الإسلام ص أسلوب البيعة في نشر الإسلام وتنظيم أمور المسلمين، فلما يحققه هذا الأسلوب من سعادة لكل من الأمة وولاة أمورها بشرط أن يطبقوه التطبيق الحسن، وقد ارتأى العلماء تطبيقا لذلك أن يشترطوا في المرشح للإمامة الشروط التالية (15) :

أولها : العدالة على شروطها الجامعة.

ثانيها : العلم المؤدي إلى الإجتهاد.

ثالثها : سلامة الحواس من السمع و البصر و اللسان ، ليصح معها مباشرة ما يدرك بها.

رابعها : سلامة الأعضاء من نقص يمنع من استيفاء الحركة وسرعة النهوض.

خامسها : الرأي المفضي إلى سياسة الرعية و تدبير المصالح.

سادسها : الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة، و جهاد العدو، مقتديا بالنبي ص الذي تبث في مكانه لما انهزم المسلمون في حنين و يقول: "أنا النبي لا كذب، أنا ابن عبد المطلب".

سابعها : النسب القرشي لورود النص فيه، وانعقاد الإجماع عليه.

كما يشترط أيضا في أهل الاختيار الشروط الثلاثة التالية :

أولها : العدالة الجامعة لشروطها.

ثانيها : العلم الذي يتوصل به إلى معرفة من يستحق الإمامة على الشروط المعتبرة فيها.

ثالثها : الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح، وبتدبير المصالح أقوم و أعرف [16].

وأهل العلم والدين الذين يشترطون هذه الشروط إنما يريدون أن يضعوا الأمور مواضعها، و أن لا يفتحوا الطريق إلى البيعة لغير الصالحين والصادقين، لذلك يشترطون فيمن يصلح أن يرشح للبيعة أن يجتمع فيه شروط الإمامة المتقدمة، وأن يتولى عقدها أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء والأعيان وسائر وجوه الناس، وأن يوافق المبايَع على بيعته إلا إذا لم يكن هناك من يصلح للأمة غيره، فيجبر عليها بلا خلاف، وأن يكون الإشهاد على المبايعة إذا عقدها قليل من الناس وأن يكون المعقود له واحدا لقول النبي ص : إذا بويع لاثنين فأخرجوا عنق الآخر منهما[17].

كما يشترطون لصحة عقدها شرطين أساسيين :

أولهما : التزام الإمام بأحكام الكتاب والسنة وتعهده بتطبيقها كاملة.

ثانيهما : أن تتوافر ظروف الحرية حتى يتم تعاقدها في جو بعيد عن كل نوع من أنواع الضغوط والإكراه بين المرشح لها، وبين المبايعين له ويتمكن كل طرف من أن يعطي من نفسه شيئا مقابل ما يأخذه من الطرف الآخر، إنجازا لعقد البيعة على الكيفية الشرعية التي تجعل الغادرين والناكثين معرضين للعقاب المذكور في الصحيحين والمروي عن النبي ﷺ الذي قال : "ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدره" ومن خلع يدا لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة الجاهلية، تركيزا منه ص لنظام البيعة الذي يبعث المروءة في النفوس، ويعمل على استقرار الحضارات، واستمرار الأمم، بفضل التعاليم النبوية التي تحرم الفوضى بين الناس، وإن كان هناك في بعض الأحايين ما يبررها.

فقد قال ﷺ في ولاة البيعة ما يخدم هذه المروءة ويشجع هذا الاستقرار، ويديم هذا الاستمرار، فقد روى الإمام مسلم رحمه الله عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله : «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمان، وكلتا يديه يمين، الذي يعدلون في حكمهم وأهليهم و ما ولوا». و روي أيضا عن عائشة رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : "اللهم من وُلي من أمر أمتي شيئا فشق عليهم فاشفق عليه، و من ولي من أمر أمتي شيئا فرفق بهم فارفق به" .

وروي أيضا عن معقل بن يسار قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من أمير يلي من أمر المسلمين شيئا لا يجهد لهم و ينصح إلا لم يدخل معهم الجنة. كما قال في أهل الاختيار ما يجعل تلك المروءة ممتدة أغصانها بينهم وبين الولاة، وقد روى كل من الإمام البخاري والإمام مسلم رحمهما الله تعالى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم ولا يزكيهم، ولهم عذاب أليم، رجل على فضل ماء بالفلاة، يمنعه من إبن السبيل،

ورجل بايع رجلا بسلعة بعد العصر، فحلف له بالله لأخذها بكذا وكذا فصدقه وهو غير ذلك، ورجل بايع إماما لا يبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه منها وفى، وإن لم يعطه منها لم يف»[18].

و ذكر العلماء أن الإمامة تنعقد من وجهين إثنين أحدهما باختيار أهل الحل والعقد والثاني بعهد من الإمام، فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد، فقد اختلف العلماء في عدد من تنعقد به على مذاهب شتى، أحدها يقول بانعقادها بمن وجد بحضرة الإمام بعد وفاته، خلاف ما ذهب إليه بعض الفقهاء الذين قالوا بعدم انعقادها إلا إذا صدرت من جميعهم في كل بلد، ليكون التسليم والرضا عاما وإجماعيا، الأمر الذي يكون متعذرا في غالب الأحيان، والمعتمد في الأمر أنها تنعقد بمن تيسر حضوره منهم في حضرة الإمام، كما وقع في بيعة أبي بكر رضي الله عنه يوم السقيفة، وتجب الموافقة على من لم يتيسر حضوره من أهل البلاد النائية إذا بلغهم خبر البيعة [19].

وقد رد ابن حزم[20] على من قال بعدم انعقادها إلا بحضور الفضلاء من جميع الأقطار بقوله : «من قال أن الإمامة لا تصح إلا بعقد فضلاء الأمة في أقطار البلاد فباطل، لأنه تكليف بما لا يطاق، وما ليس في الوسع».

وأما انعقادها بعهد من إمام آخر فأمر ثابت بإجماع المسلمين، ويكون ذلك غالبا عند قرب أجل الإمام الأول أو عجزه عن القيام بشؤون المسلمين "ويحدد الفقهاء العهد بأنه : اختيار إنسان ما من طرف خليفة المسلمين وأميرهم ليشغل مهمة تسيير الدولة، كما يطلقه اللغويون على معان مثل الوصية واليمين والأمان والذمة وغير ذلك.

وقد تحدث الماوردي عن إجماع الأمة على جواز وصحة انتقال الخلافة وانعقاد الإمامة بالعهد فقال : "وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله، فهو مما انعقد الإجماع على جوازه، ووقع الاتفاق على صحته، لأمرين عمل المسلمون بهما، ولم

يتناكروهما أحدهما أن أبا بكر رضي الله عنه، عهد بها إلى عمر رضي الله عنه، فأثبت المسلمون إمامته بعهده، والثاني أن عمر رضي الله عنه عهد بها إلى أهل الشورى، فقبلت الجماعة دخولهم فيها، وهم أعيان العصر، اعتقادا لصحة العهد بها، وخرج باقي الصحابة منها، وقال علي للعباس رضوان الله عليهما، حين عاتبه على الدخول في الشورى : "وكان عظيما من أمور الإسلام، لم أر لنفسي الخروج منه، فصار العقد بها إجماعا في انعقاد الإمامة»[21].

وعلى هذا النمط سار أبو يعلى[22] إذ قال : «يجوز للإمام أن يعهد لإمام بعده، ولا يحتاج في ذلك إلى شهادة أهل الحل والعقد، وذلك لأن أبا بكر عهد إلى عمر رضي الله عنهما، وعمر عهد إلى ستة من الصحابة رضي الله عنهم».

وابن خلدون ذهب إلى هذا الرأي حينما تحدث عن الإمام وقال : «فهو وليهم، والأمين عليهم ينظر لهم في حياته، ويتبع ذلك أن ينظر لهم بعد مماته ويقيم لهم من يتولى أمرهم، كما كان هو يتولاها، ويثقون بنظره لهم في ذلك، كما وثقوا به فيما قبل».

وقد عرف ذلك من الشرع بإجماع الأمة على جوازه وانعقاده ، إذ وقع بعهد أبي بكر رضي الله عنه لعمر بمحضر من الصحابة، وأجازوه وأوجبوا على أنفسهم به طاعة عمر رضي الله عنه وعنهم، كذلك عهد عمر في الشورى إلى الستة بقية العشرة، وجعل لهم أن يختاروا للمسلمين، ففوض بعضهم إلى بعض حتى أفضى ذلك إلى عبد الرحمن بن عوف، فاجتهد وناظر المسلمين، فوجدهم متفقين على عثمان وعلى علي، فآثر عثمان بالبيعة على ذلك لموافقته إياه على لزوم الاقتداء بالشيخين في كل ما يعن دون اجتهاده، فانعقد أمر عثمان لذلك وأوجبوا طاعته، والملأ من الصحابة حاضرون للأولى والثانية، ولم ينكره أحد منهم فدل ذلك على أنهم متفقون على صحة هذا العهد، عارفون بمشروعيته، والإجماع [23] حجة كما عرف.

ونقل ابن عبد البر عن الباقلاني في الاستدلال على صحة عقد أبي بكر لعمر رضي الله عنهما على الخلافة ما يلي : «ويدل عليه إجماع أهل الاختيار الذين هم أهل الحق في القول بالإمامة، أن للإمام أن يعهد إلى إمام بعده، ولسنا نعرف من ينكر ذلك، ولا يثبت عن أحد منهم برواية شاذة، ومقالة مروية، إنه لم يكن قائلا بها، ولا ذاهبا إليها»[24]، وابن حزم بدوره ذهب إلى أبعد من هذا حين قال : "فوجدنا عقد الإمامة يصح بوجوه، أولها وأفضلها وأصحها، أن يعهد الإمام الميت إلى إنسان يختاره إماما بعد موته، وسواء فعل ذلك في صحته أو في مرضه، إذ لا نص ولا إجماع على المنع من أحد هذه الوجوه وهذا هو الوجه الذي نختاره ونكره غيره، لما في هذا الوجه من اتصال الإمامة، وانتظام أمر الإسلام وأهله، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب وحدوث الأطماع مما يقع في غيره من بقاء الأمة فوضى»[25].

ويتضح من هذا أن العهد تنعقد به الإمامة، وأن ولاية العهد جائزة في الإسلام وأن الخليفة الذي اختارته الأمة، وبايعته عن طواعية واختيار، يمكن له أن يقوم هو بدور الاختيار، فيختار من يصلح للخلافة من بعده، ولكن في إطار الشروط المشترطة فيه نفسه، عند اختياره للخلافة بحيث يجب عليه أن لا يختار لولاية العهد إلا من توافرت فيه تلك الشروط من حيث الجدارة والكفاءة والموهبة والقدرة على القيام بما سيناط به من مهام الخلافة، وعليه أن يحتاط في الأمر كما احتاط كل من أبي بكر وعمر حينما قرر كل منهما أن لا يخرج من الدنيا حتى يفعل شيئا يقي المسلمين الفتن والأهوال، فقد عانى كل منهما ما عانى مع نفسه، قبل أن يطلع الناس على اختياره ورأيه، فالخطبة التي قالها أبو بكر رضي الله عنه عند استخلافه لعمر بن الخطاب توحي بهذه المعاناة، كما أن معاناة عمر رضي الله عنه لم تكن بأقل من معاناة أبي بكر، ويدل على ذلك ما رواه ابن إسحاق عن الزهري عن ابن عباس أنه قال : "وجدت عمر ذات يوم مكروبا ؛ فقال ما أدري ما أصنع في هذا الأمر ؟ – يعني أمر الخلافة من بعده – أقوم فيه وأقعد "لأنه يبحث

عمن يصلح لهذا الأمر على الكيفية التي يرتئيها، وعلى الشروط التي يشترطها في قوله حين قال لابن عباس : "والله لا يصلح لهذا الأمر يا ابن عباس إلا القوي في غير عنف، اللين في غير ضعف، والممسك من غير بخل، والجواد في غير إسراف" (26). لذلك جعلها رحمه الله شورى بين ستة من أصحاب رسول الله ﷺ حتى لا يتحمل أمرها كما قال حيا وميتا.

ويشترط زيادة على ما تقدم لتكون الإمامة بالعهد صحيحة، إعلان المعهود إليه بالقبول، وأن يكون هذا الإعلان بين عهد الخليفة وموته لتنتقل عنه الإمامة مستقرة بالقبول المتقدم.

وعلى كل حال فأمر الإمامة عظيم، وشأنها كبير، وهي بمثابة النيابة عن الأمة وأن كل ما يصدر عن الإمام، مستمد من إرادة الأمة، وأن بيعة الخليفتين عمر وعثمان رضي الله عنهما قد تمت كل منهما برضا الأمة، ووقع عليهما الاتفاق، وما ذكره ابن تيمية في مسألة بيعة كل من أبي بكر وعمر وعثمان حين قال : «ولو قدر أن عمر وطائفة معه بايعوه، وامتنع سائر الصحابة عن البيعة، لم يصر إماما بذلك، وإنما صار إماما بمبايعة جمهور الصحابة، وكذلك عمر لما عهد إليه أبو بكر، إنما صار إماما لما بايعوه وأطاعوه، ولو قدر أنهم لم ينفذوا عهد أبي بكر ولم يبايعوه لم يصر إماما وعثمان لم يصر إماما باختيار بعضهم أهل الشورى، بل بمبايعة الناس له، وجميع المسلمين بايعوا عثمان بن عفان، لم يتخلف عن بيعته أحد، يدل ذلك على أن اتفاق الأمة هو الأساس، وأن رضاها هو المصحح للبيعات». (27)

ويجوز للخليفة الذي تمت له البيعة بإرادة الأمة أن يعهد إلى اثنين أو أكثر ويرتب فيهم الخلافة، بأن يقول مثلا : الخليفة بعدي فلان ، فإن مات فالخليفة بعد موته فلان ، وإن مات فالخليفة بعد موته فلان ، وهكذا حتى ينتهي المرتبون، فانتقال الخلافة إلى المرتبين على التوالي جائز، بناء على ما عمله

الرسول ﷺ حين أمَّر على الجيش المرسل إلى غزوة مؤتة زيد بن حارثة وقال : "فإن أصيب فجعفر بن أبي طالب، فإن أصيب فعبد الله بن رواحة، فإن أصيب فليرتض المسلمون رجلا»، فتقدم زيد فقتل، فأخذ الراية جعفر، وتقدم فقتل، فأخذ الراية عبد الله بن رواحة، فتقدم فقتل. فاختار المسلمون بعده خالد بن الوليد، ففعل النبي ﷺ ذلك في الإمارة، يجوز فعل مثله في الخلافة، كما ذهب إلى ذلك الشريف الوزاني رحمه الله. (28)

وقد طبق هذا في الدولتين الأموية والعباسية، إذ طبقه في الأموية يزيد بن عبد الملك، لما عهد إلى عمر بن عبد العزيز، ثم إلى يزيد بن عبد الملك من بعده، كما طبقه الرشيد، لما عهد إلى ثلاثة من بنيه، الأمين، ثم المأمون ثم المؤتمن، وقد أقر الأول على ما فعل من عاصره من علماء التابعين كما أقر الثاني فضلاء العلماء الذين عاصروه، والذين لا يخافون في الله لومة لائم. (29)

وبما أن ترتيب الخلافة في المرتبين واجب الاتباع، بحيث إذا مات الخليفة والمرتبون كلهم أحياء، كانت الخلافة بعد موته للأول، ولو مات الأول في حياة الخليفة، كانت الخلافة بعده للثاني، ولو مات الأول والثاني في حياة الخليفة فالخلافة بعده للثالث، لأنه قد استقر لكل واحد من الثلاثة بالعهد إليه حكم الخلافة بعده، فما رأى الفقهاء حينما يموت الخليفة، وأولياء عهده أحياء، وتفضي الخلافة إلى الأول منهم، فيريد أن يعهد بها إلى غير المرتبين معه، ممن يختاره لها، فمن الفقهاء من منعه من ذلك، حملا على مقتضى الترتيب، إلا أن يستنزل عنها مستحقها طوعا، كما وقع في الدولة العباسية، حينما عهد السفاح إلى المنصور، وجعل العهد بعده لعيسى بن موسى، فأراد المنصور تقديم المهدي على عيسى، فاستنزله عن العهد عفوا لحقه فيه، لأن الفقهاء لم يروا له فسحة في صرفه عن ولاية العهد قصرا.

ويرى بعض الشافعيين والفقهاء الآخرين خلاف هذا بحيث يُجوِّزون لمن أفضت الخلافة إليه من أولياء العهد أن يعهد بها إلى من يشاء، ويصرفها عمن

كان مرتبا معه، بحيث يكون هذا الترتيب مقصورا على من يستحق الخلافة منهم بعد موت المستخلف، فإذا أفضت الخلافة منهم إلى أحدهم على مقتضى الترتيب، صار أملك بها بعده في العهد بها إلى من شاء، لأنه قد صار بإفضاء الخلافة إليه عام الولاية، نافذا الأمر فكان حقه فيها أقوى، وعهده بها أمضى، ويرون أن ما فعله المنصور العباسي من استطابة نفس موسى إنما أراد به تآلف أهله حتى لا يكون هناك نفور مضر. [30]

وإذا كان للخليفة أن يعهد بالخلافة إلى أكثر من واحد، فإنه لا يجوز له أن يعزل من عهد إليه ما لم تتغير حاله، كما لا يجوز لأهل الاختيار عزل من بايعوه إذا لم تتغير حاله أيضا، وإذا استعفى ولي العهد، لم يبطل عهده بالاستعفاء، ولا يجوز إعفاؤه من الخليفة إلا إذا وجد غيره، وكان صالحا للقيام بشؤون المسلمين[31].

وذهب أبو يعلى إلى غير هذا، فيرى أنه يجوز للخليفة أن يعزل ولي عهده فقد قال في أحكامه : "وإذا عهد إلى رجل كان له أن يعزله قبل موته كما بينا أن إمامة المعهود إليه غير ثابتة، مادام العاهد باقيا إماما، وإذا لم تكن ثابتة، كان له أن يخرجه من ذلك، كما أن الموصي له أن يخرج الوصي، لأن الوصية غير ثابتة ما دام حيا"[32].

و جمعا لهذين القولين يمكن للخليفة أن يعزل ولي عهده، بعد دراسة كل الملابسات المتعلقة به وبولي عهده، وبأهل الاختيار، وهذا إذا لم تتغير حاله، أما إذا تغيرت حاله وأصبح غير متوفر على الشروط الواجبة فيه، فله أن يعزله متى شاء دون أي اعتبار.

ويجب على من آلت إليه الخلافة إما بعهد أو اختيار أن يقوم بواجبه نحو الأمة التي ارتضته خليفة عليها، ويلتزم نحوها كما ذكره العلماء لتحقيق المسائل التالية :

1 – حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن نجم مبتدع، أو زاغ ذو شبهة عنه، أوضح له الحجة، وبين له الصواب، وأخذه بما يلزمه من الحقوق والحدود، ليكون الدين والأمة معا محروسين من كل خلل، وممنوعين من كل زلل.

2 – تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين حتى يسود العدل ويعم الاطمئنان.

3 – حماية المجتمع من كل الأخطار التي تهدده ، حتى يعيش الناس حلهم وترحالهم آمنين.

4 – إقامة الحدود لتصان محارم الله عن الانتهاك ، وتحفظ حقوق عباده من كل إتلاف واستهلاك.

5 – تحصين الثغور بالعدة والقوة الدافعة حتى لا تلعب بها الأعداء وتنتهك الحرمات.

6 – جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم أو يدخل في الذمة.

7 – جباية الفيء والصدقات على الكيفية المقررة شرعا.

8 – تقدير العطايا من غير سرف ولا تقتير، وإخراجها في الأوقات المقررة لذلك.

9 – اختيار المساعدين من أهل الكفاءة والمقدرة حتى تكون الأعمال مضبوطة والأموال محفوظة.

10– أن يباشر أموره بنفسه، وأن لا يتكل على غيره، فقد قال الله تعالى ﴿ياداود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل ﷺ ﴾.[33]

هذا وقد اعتنى العلماء بالبيعات من حيث الأسباب الموجبة لأخذها والمواضع التي تكتب فيها، وما يجب على الكتاب مراعاته في كتابتها إلى غير ذلك من الفصول المحررة في موضوع البيعة الذي يعتبر من المواضيع المهمة في الإسلام.

أما الأسباب الموجبة لأخذها فقد حصروها في خمسة :

أولها : موت الخليفة المنتصب من غير عهد بالخلافة لأحد بعده، كما وقع في قضية أبي بكر الصديق رضي ﷺ عنه عندما توفي الرسول الله، أو بتركها شورى كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه حينما تركها شورى بين ستة من المهاجرين.

ثانيها : خلع الخليفة المنتصب لموجب يقتضي الخلع، فتحتاج الأمة إلى مبايعة إمام آخر يقوم بشؤونها.

ثالثها : خروج ناحية من النواحي عن الطاعة، فيضطر الخليفة إلى إدخالهم مرة أخرى في طاعته بأخذ البيعة منهم.

رابعها : أخذ البيعة للخليفة المعهود إليه بعد وفاة العاهد.

خامسها : أخذ الخليفة المنتصب البيعة من الناس لولي عهده بالخلافة بعده إمضاءً لعهده كما فعل معاوية بن أبي سفيان حينما أخذ البيعة لولده يزيد[34].

كما حصروا المواضع التي تكتب فيها المبايعات في أربعة مواضع :

أولها : موت الخليفة المتقدم عن غير عهد لخليفة بعده.

ثانيها : أن يعهد الخليفة إلى خليفة بعده، ثم يموت العاهد، ويستقر المعهود إليه بالخلافة بالعهد بعده، فتؤخذ له البيعة العامة على الرعية إظهارا لوقوع الإجماع على خلافته والاتفاق على إمامته.

ثالثها : أن تؤخذ البيعة للخليفة بحضرة ولايته، ثم تبعث الكتب إلى النواحي لأخذ البيعة على أهلها، فيأخذ كل وال له البيعة على أهل ولايته.

رابعها : أن يعرض للخليفة خلل في حال خلافته، فيضطر إلى تجديد البيعة له حيث ظهر المخالفون والخارجون عن طاعته.

وقد أبى كتاب البيعات الذين يهيئون لكل من هذه الأحوال ضربا من الكتابة المناسبة مع بيان الأسباب الموجبة لأخذها إلا أن يراعوا في كتابتهم الأمور التالية :

أولا : أن يستهل كتابته بما يعزم عليه من اسم الخليفة أو لقبه، أو السبب الموجب للبيعة من موت أو خلع أو غير ذلك.

ثانيا : ذكر ما يدل على شرف رتبة الخلافة وعلى قدرها ورفعة شأنها.

ثالثا: ذكر الحاجة إلى الإمام، وضرورة وجوب نصبه.

رابعا : الإشارة إلى استيفاء صاحب البيعة شروط الإمامة، وأنه الكفء والشجاع، والخبير بشؤون مهمته، وأنه الأفضل على غيره، والمختار من أهل الحل والعقد المتيسر حضورهم مع ذكر المختارين للبيعة إن كان الإمام الأول نص عليهم.

خامسا : التنبيه على جريان عقد البيعة من المختارين، وعلى قبول صاحب البيعة العقد بكيفية خالية من الضغوط، وأن طاعته واجبة بمجرد بيعته.

سادسا: الإشارة إلى أن بيعته لم تقترن بيعة أخرى ولا مسبوقة بها، وأن الإشهاد واقع عليها، مع ذكر من استخلف فيها ووصف خلفهم، والأيمان التي التزموا بها.

سابعا : أن يذكر السلطان القائم بها إن كان قائما.

ثامنا: أن يعزى في الخليفة الميت إن كانت البيعة مبنية على سبب الموت، وكانوا يتحرجون من عنصر التهنئة بالخلافة بعد أقاربهم، ويمزجونه بالتعزية، على ما يبدو من الشكلين التاليين.

الشكل الأول : منسوب إلى عطاء بن صفي الذي دخل على يزيد بن معاوية، فهنأه بالخلافة وعزاه في أبيه وقال :

«رزئت بأمير المومنين خليفة الله، وأعطيت خلافة الله، قضى معاوية نحبه، فغفر الله ذنبه، ووليت الرياسة، وكنت أحق بالسياسة، فاحتسب عند الله جليل الرزية، واشكره على جزيل العطية، وعظم الله في معاوية أجرك، وأحسن على الخلافة عونك».

الشكل الثاني : منسوب إلى الأعرابية التي تعرضت للمنصور في طريق مكة، بعد وفاة السفاح وقالت : «يا أمير المومنين، احتسب الصبر، وقدم الشكر، فقد أجزل الله لك الثواب في الحالين، وأعظم عليك المنة في الحادثين، سلبك خليفة الله، وأفادك خلافة الله فسلِّم فيما سلبك، واشكر فيما منحك، وتجاوز الله عن أمير المومنين، وخار لك فيما ملكك من أمر الدنيا والدين»[35].

وقد سبقت الإشارة إلى أنه لم تكتب للصديق ولا لمن ولي الخلافة بعده من الصحابة من غير عهد بيعة، وأنه لما كانت خلافة بني أمية، وآل الأمر إلى عبد الملك بن مروان، شرع في كتابه البيعات بأيمانها المغلظة التي رتبها الحجاج ابن يوسف الذي أقيم على إمارة العراق، وقد عرفت تلك الأيمان بين الفقهاء بأيمان البيعة، وقد اطرد أمرها في الدولة العباسية بعد ذلك، واعتاد الكتّاب السير على ذلك الأسلوب.

وقد تبين من تلك البيعات والعهود المستعملة في أيام استقرار دولة المسلمين، والمطبقة لاستمرار عزة المومنين، أن لها تأثيرا كبيرا في استقرار

واستمرار الأمم، لأنها تكتب بالأسلوب الإسلامي الذي يخاطب القلوب، ويحاسب النفوس، ويصلح العقائد ويوحد الهمم، ويشجع على الولاء والطاعة لأمراء المؤمنين، ولأن مدلولها يطبق عمليا بالأسلوب المحمدي الذي يحيي الأرض بعد موتها، ويسعى لعمارتها بعد خرابها، ويركز الأمن والسلام بين المسلمين، ويحبذ العمل الصالح لاستمرار خلافة الله على الشكل الذي يريده الله.

هذا وإن البيعة في المغرب مازالت على حالتها الإسلامية المعروفة يتولى العلماء شؤونها، ويبنونها على المقاصد المعتبره في الإسلام، وتكون دائما ذات طابع خاص ومكتوبة على الشكل المألوف في كتابة البيعات والعهود منذ القديم، فكما كانت أول بيعة مغربية للمولى ادريس الفاتح مبنية على الطواعية والرضا، وحب آل البيت، كذلك كانت بيعة مؤسس أكاديمية المملكة المغربية المغفور له مولانا الحسن الثاني رحمه الله ووارث سره وراعيها جلالة الملك مولانا محمد السادس نصره الله، يقبل عليها المغاربة عن طواعية ورضا في إطار من التقديس والاحترام، وإذا أقبلوا عليها وكانت في عنقهم، التزموا بها التزام المؤمنين الصادقين بما عقدوه، وما أكثر الجزئيات التي عبرت بكل وضوح عن التزامهم الفريد بمدلول بيعاتهم لملوكهم عبر العصور، وخاصة علماءهم الذين يشرفون عليها، ويعتبرون شؤونها دينا يجب أن يؤدى على أحسن الأحوال.

من ذلك ما قام به العلامة المجاهد والولي الصالح سيدي محمد بن إبراهيم الشيخ بتمنارت في الصحراء المغربية، حينما ناصر السلطان السعدي أحمد الأعرج، وتصدى للثوار الذين اعترضوا طريقه في بلدة "أفا" وعبر لهم عن شناعة فعلتهم، وذكرهم بأهمية البيعة في الإسلام، وواجب الإخلاص والاحترام لمن ولاه الله أمر المسلمين، حتى رجعوا عن غيهم وجددوا بيعتهم لملكهم.

وعلى هذا النمط سار العلامة المحدث الكبير سيدي يحيى بن عبد المنعم الحاحي لما ورد عليه السلطان السعدي زيدان في مدرسته بزاوية أبيه في جبل درن، واستغاث به قائلا :

«إن بيعتي في أعناقكم، وأنا بين أظهركم فيجب عليكم الذب عني ومقابلة من نا وأنى» إذلى أبو زكرياء المذكور دعوته، وحشر الجيوش من كل أتباعه، وخرج يؤم مراكش في ثامن رمضان سنة اثنتين وعشرين وألف هجرية، لمقابلة أبي محلى والقضاء عليه لكونه يعتبره ثائرا على السلطان الشرعي : زيدان المبايع من طرف الأمة المغربية، وناشرا للفوضى والفساد[36] بين المسلمين.

من ذلك أيضا ما وقع في عصر الدولة العلوية حينما قام كل من الفقيه الفذ العلامة محمد بن أحمد التاسا كاتي نزيل زاوية الصوابي بماسة، وشيخه وأستاذه العلامة علي بن إبراهيم بإبطال خرافات و شعوذة الثائر "بوحلاس" سنة 1207 هـ لما ادعى أنه المولى اليزيد بن محمد بن عبد الله مدلِّسا على الناس، ولما مات شيخه المذكور، تصدى التاساكاتي للثائر المذكور وحيدا بقلمه إلى أن انضم له عالم آخر يدعى أبا القاسم التملي الذي جند هو الآخر نفسه و قلمه لمقاومة – بوحلاس – الضال إلى أن قتل وترك بلا دفن أياما، جزاء له على خيانته و خروجه عن طاعة سلطانه و إمامه [37].

و لا يقل عن هذا ما أنجزه العلامة المصلح سيدي أحمد التمكيدشتي المدافع عن ملكه، و الملتزم ببيعته و القائم بواجبه في محاربة الطغيان والخروج عن السلطان، حسبما ذكره المؤرخون الذي أشادوا بجهاده في هذا الميدان [38].

وأقرب مثال يؤكد هذا الالتزام، هو ما عبر عنه أهل الداخلة في تجديد بيعتهم للمغفور له مولانا الحسن الثاني رحمه الله، معبرين بذلك عما التزم به آباؤهم و أجدادهم الميامين من بيعتهم للشرفاء و الملوك العلويين الذين نشروا العلم والدين، وركزوا النبل المغربي والحضارة الإسلامية بين سكان الصحراء الماجدين.

وقد كان يوم تقديمها لجلالته في شهر رمضان 1399 هـ عيدا وطنيا تجلى فيه أهم مظهر من مظاهر الشخصية المغربية المتميزة بالإيمان بالله والولاء

للوطن والطاعة للعرش الذي تحمل مسؤولية الدفاع عن القيم والمقدسات منذ ثلاثة عشر قرنا، تلك المسؤولية التي يترجمها الملوك بأقوالهم وأفعالهم عبر العصور، والتي عبر عنها المغفور له مولانا الحسن الثاني في بعض خطبه إذ قال رحمه الله "إننا ماضون في طريق الحق والجهاد، لا نحيد ولا نزيغ، ننشد الخلاص، ونسعى إلى التحرير، ونبذل الجهد الخالص لوجه الله رب السماوات والأرض غير هيابين ولا خائفين ولا ملقين بالا لتحرشات الأعداء ومناوشات الخصوم"[39].

هكذا كانت البيعات والعهود في الإسلام أداة استمرار الأمم واستقرار الحضارات عبر العصور، استعملها الرسول ﷺ في حياته، وطبقها الصحابة بعد مماته، فكانت الأسلوب المفضل والوحيد لسياسة المؤمنين وإذكاء روح التعبئة العامة بين الحاكمين والمحكومين.

أدرك المسلمون أهميتها، فأقبلوا عليها لحماية الدنيا والدين، وتصدر العلماء لتفهم معانيها وتركيزها في القلوب، وتوجيه الناس إلى الوقوف أمام الناكثين لها والمنحرفين عن مدلولاتها تنفيذا لتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

وكما قلت فالبيعات في المغرب يشرف عليها العلماء وأهل الحل والعقد من المؤمنين إسوة بالصحابة الكرام الذين أشرفوا عليها في سقيفة بني ساعدة، ويلحون على كتابتها كما كتبت لأول مرة بيعة أبي بكر رضي الله عنه، وقد امتد أمرها، والعمل بها في هذا البلد السعيد، نتيجة الإخلاص الذي طبع عليه ملوكه الكرام، والسلوك الإسلامي الرائع الذي يعاملون به رعاياهم المبايعين، والتقدير الذي يقابلون به من طرف المغاربة أجمعين، الأمر الذي جعل المحبة متبادلة وممتدة الأغصان، و التعاون مركزا و موجودا في كل وقت وآن.

وإنه لمنة من الله عز وجل أن يختص المغرب إلى يومنا هذا بالدور العظيم الذي يلعبه العلماء في تركيز البيعات في القلوب بالأسلوب الإسلامي المألوف لدى

المغاربة عبر العصور، و أن يكرمه الله لحد الآن بأمراء المؤمنين الذين يخلصون للميثاق ويقودون شعوبهم إلى مواطن العزة التي يريدها الله عز وجل لعباده المؤمنين.

وهنيئا للمغرب المسلم بهذا التقدير الإلاهي الذي جعله يمتاز بنظامه الملكي المبني على الإمارة والإيمان، ذلك النظام الذي يجذب الناس إليه طائعين غير مكرهين، وراضين غير ساخطين، يحدوهم حب أمراء المؤمنين، ويشوقهم نسب الشرفاء العلويين.

الهوامش

1) مقدمة ابن خلدون ص 209.
2) المصدر السابق
3) صُبح الأعشى للقلقشندي 9 ص 273.
4) الخطاب عل شرح خليل ص 278 ج 6.
5) ابن منظور لسان العرب ص 26 في مادة «بيع»
6) صحيح مسلم بشرح الإبن / 5/178.
7) نور اليقين ص 186.
8) صحيح البخاري ج 4/174.
9) صبح الأعشى ج 9 ص 274.
10) تاريخ الطبري 221/3.
11) سنن أبي داود 3/132.
12) صحيح البخاري ج 4 4174.
13) ابن القيم : أعلام الموقعين 74/3.
14) ابن تيمية : الفتاوى ج 35.
15) الماوردي : الأحكام السلطانية ص 4.
16) الماوردي : الأحكام السلطانية ص 3.
17) صحيح مسلم ج 3.
18) انظر الفتاوى ج 35.
19) الماوردي : الأحكام السلطانية ص 4.
20) الملَل والنحل 72/1.
21) الماوردي : الأحكام السلطانية ص 8.
22) أحكام أبي يعلَى ص 9.
23) ابن خلدون : المقدمة ص 721 ج 2.
24) التمهيد لابن عبد البرّ ص 201.
25) ابن حزم : الفصل 169/4.
26) إتمام الوفاء ص 50.
27) منهاج السنة 1 ص 190.
28) انظر حاشيته على لامية الزقاق ص 48.
29) الماوردي : الأحكام السلطانية 113.
30) الماوردي : الأحكام السلطانية ص 11.
31) الماوردي : الأحكام السلطانية 8.
32) أحكام أبي يعلى ص 9.
33) الماوردي : الأحكام السلطانية ص 13.
34) صبح الأعشى ج 9 ص 275.
35) صبح الأعشى ج 9 ص 278.
36) الناصري، الاستقصاء ج 3 ص 110.
37) المختار السوسي : المعسول ج 5 ص 143.
38) المختار السوسي : المعسول ج 6 ص 240.
39) دعوة الحق، مجلّة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، العدد 9 شوال 1399هـ.

ظهور تآليفين لابن رشد الحفيد*

محمد بن شريفة

ترك ابن رشد الفيلسوف تآليف كثيرة، قدّر بعضهم أوراقها فبلغت نحواً من عشرة آلاف ورقة[1]، وعدها آخرون واحداً واحداً، فسردوا منها ما ينيف على مائة عنوان[2]، وحكى ابن عربي الذي كان في مدينة مراكش حين توفي بها ابن رشد وشاهد نقل رفاته منها إلى قرطبة أنه لما جعل التابوت الذي فيه جسده على الدّابّة في جانب جعلت تآليفه في الجانب الآخر فكانت تعادله[3].

وتدل هذه الإشارة وكذلك مسارد مصنّفات ابن رشد الموجودة عند ابن عبد الملك المراكشي وابن أبي أصيبعة وغيرهما على أن ما قيل عن إحراق هذه المصنّفات ليس صحيحاً أو أنه لا يوخذ على عمومه، وممّا يدل على هذا النسخ الخطّية الموجودة منها في مكتبات الشرق والغرب، وهي كلها مطبوعة. وقد ظهر أخيراً تأليفان من تآليف ابن رشد المفقودة وهما : كتاب «الضروري في النحو»، وكتاب «شرح العقيدة الحمرانية».

فأما كتاب «الضروري في النحو» فهو أحد أربعة تآليف وسمها ابن رشد بعنوان خاص هو «الضروري في كذا»، وهذه التآليف هي :

1 – «الضروري في أصول الفقه»، وقد ذكر في ديباجته أنه ألّفه لنفسه على جهة التذكرة، واختصر فيه كتاب «المستصفى» لأبي حامد الغزالي «وهو – كما

يقول – يشبه المختصر من جهة حذف التطويل، والمخترع من جهة التتميم والتكميل» وفي خاتمة هذا الكتاب أن ابن رشد انتهى من تأليفه «في العشر الوسط من ذي الحجة من سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة» والمعروف من هذا الكتاب – حسب علمنا – نسخة وحيدة محفوظة بدير الإسكوريال[4]، ولكنها غير منسوبة، وقد كان المرحوم جمال الدين العلوي عُني بانتساخها وإعدادها للنشر، ولكنه توقف في القطع بنسبة هذا الاختصار إلى ابن رشد لأن الذين اختصروا المستصفى من الأندلسيين والمغاربة متعدّدون[5]، وقد عرض علي الأمر فوجدت بعد البحث نقولاً منه في روضة الإعلام لابن الأزرق، ثم وُجدت نقول أخرى من الكتاب أيضاً في البحر المحيط للزركشي[6]، وكلها منسوبة لابن رشد، فلم يبق أي سبب للتوقف في نسبته إلى أبي الوليد، وقد طبع الكتاب ولكن بعد وفاة محقّقه، وقبل أن يعرف ما توصلنا إليه في نسبته[7].

2 – «الضروري في المنطق»، وهو شبه اختصار لكتاب المدخل لفورفوريوس، وأصله المكتوب بالحرف العربي مفقود ولكن توجد منه مخطوطتان مكتوبتان بالحرف العِبري[8]، وقد طبع بعناية المستعرب الأمريكي تشارلس بترويوت.

3 – «الضروري في السياسة»، وأصله العربي مفقود والموجود منه ترجمة عبرية نشرها مع ترجمة إنجليزية روزنتال، وظهرت بعدها ترجمة أخرى إلى الإنجليزية أعدها Lerner، وقد نقل الكتاب من العِبرية إلى العَربية الدكتور أحمد شحلان المتخصّص في العبرية، وظهرت طبعته في سنة 1998. وكانت ظهرت قبلها ترجمة ولكنها دون هذه.

4 – «الضروري في النحو» ، وهو موضوع هذه الكلمة. لقد ورد إسم هذا الكتاب هكذا عند ابن عبد الملك المراكشي في «الذيل والتكملة»[10]، وهكذا في برنامج أبي العباس يحيى حفيد ابن رشد الذي قيد فيه عناوين كتب جده[11]، وذكر ابن الأبار الكتاب فقال : «وكتابه في العربية الذي وسمه بالضروري»[12].

إن الدارسين يصنّفون تآليف ابن رشد في أصناف وهي «المختصرات والجوامع والتلخيصات والشروح».

وهذه التآليف الأربعة من كتب ابن رشد هي من صنف المختصرات، ويزاد عليها تأليف مختصر المجسطي، وقد ورد في بعض هذه المختصرات أن ابن رشد فرغ من تأليفها في سنة 552 هـ، أي عندما كان في الثانية والثلاثين، وهو يذكر في بعضها أنه ألّفها تذكرة لنفسه، وكلمة الضروري التي تبدأ بها معناها القدر الذي لابدّ منه والذي تشتد حاجة المتعلّم إليه، ويفهم من تاريخ هذه التآليف وشكوى ابن رشد فيها من سوء الأحوال أنه ألّفها في الفترة التي كانت فيها قرطبة تتعرّض لهجمات ابن مردنيش[13] وذلك قبل أن يقضي عليه الموحّدون، ومن مميّزات هذه التآليف أنها تمثل المرحلة الأولى من تفكير ابن رشد وهي مرحلة مؤسِّسة لما تلاها من مراحل.

وربما يستغرب البعض قيام فيلسوف بتأليف كتاب في النحو قياساً على حال أهل الفلسفة والعلوم في زمننا هذا، ومن هنا تشكك بعض هؤلاء في أمر الكتاب وقال : «نخشى أن يكون هناك خلط بينه وبين الضروري في المنطق»[14].

ومن المعروف لدى الدارسين أن أهل العلْم في عهود الازدهار الإسلامي كانوا معروفين بمشاركتهم الواسعة في مختلف العلوم، وكان يصدق في عدد منهم قول الشاعر في أحدهم :

وكان من العلوم بحيث يقضى   له في كل فنٍّ بالجميع[15]

ومن هؤلاء ابن رشد الفيلسوف موضوع حديثنا فقد كان إماماً في العلوم الأصيلة والدخيلة، وحسبنا أن نشير إلى مساهمته الكبيرة في الأدب والبلاغة والنقد، وهي مساهمة واضحة في كتابيه : تلخيص كتاب الخطابة وتلخيص كتاب الشعر، وفي استظهاره لديواني أبي تمام والمتنبّي وأشعار المتقدّمين والمحدثين[16]. ولا ننسى مساهمته المتميّزة في الأصول والفقه.

وأما مساهمته في النحو فقد ضمّنها كتابه الذي سمّاه الضروري في النحو، وممّا يدل على قيمة هذا الكتاب رجوع أبي حيان الغرناطي إليه، ونقله عنه في بعض كتبه، وناهيكم بأبي حيان، وسأتحدث عن هذا فيما يأتي.

وأذكر قبل ذلك أن المصادر نصّت على أن ابن رشد درس علم النحو على أستاذ هذا العلم بقرطبة في وقته، وهوأبو بكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي[17]، وقد كان في وقته مرجعاً في العربية والآداب، وهو الذي خلف شيخه النحوي الكبير ابن الطراوة، وكان يعرف بتلميذ ابن الطراوة، وقد كان التلميذ يغلو في الثناء على أستاذه ويقول «ما يجوز على الصراط أعلم بالنحو منه»[18]، ومن المعروف أن هذا النحوي المالقي له آراء جريئة في النحو[19]، ولعل تلميذه ابن سمحون تأثر بها وبثها في تلاميذه، ومنهم ابن رشد وابن مضاء بلدي ابن رشد وزميله في الدراسة ومثيله في الانخراط المبكّر في خدمة الموحّدين[20]، وقد ألف كل منهما تأليفاً متميّزاً في النحو، وإذا كان تأليف ابن مضاء قد نشر منذ زمن بعناية أستاذنا الدكتور شوقي ضيف ثم أعيد نشره[21]، فإن أحداً لم يلتفت إلى البحث عن تأليف ابن رشد مع أنه كان متداولاً في عصره وبعد عصره، فقد تحدث عنه ابن الأبار وغيره، وقد وجدنا نقولاً منه في كتاب «التذييل والتكميل»، في شرح كتاب «التسهيل» لأثير الدين أبي حيان الغرناطي[22] وفي كتاب «روضة الإعلام»، بمنزلة العربية من علوم الإسلام لابن الأزرق الغرناطي[23]، وقد أطنب هذا في الكلام على ضرورة الاحتياج إلى النحو في ملة الإسلام ثم ختم كلامه بقوله : «ما تقدم من شهادة معظم أهل العلوم الإسلامية باحتياجهم إلى العربية مثله موجود ولا بدّ منه لأهل العلوم على الإطلاق إذا تعلقت بهذا اللسان العربي، وهذا ابن رشد الحكيم قال عند الكلام على منفعة هذه الصناعة : وأما منفعتها فبينة بنفسها، وهي فهم كتاب اللَّه تعالى وفهم سنة نبيّه ص، وفهم جميع العلوم التي تتعلم بقول : العلْمية منها والعملية»[24]، وآخر هذا الكلام على وجازته يقرر أن أهل العلوم والصناعة لا يستغنون عن معرفة النحو والصرف، وقد أخذ ابن خاتمة

عبارة ابن رشد فصاغها على النحو التالي: « علم العربية (يعني النحو) مفتاح فهم كل علم نظري أو علْمي ممّا يعبر عنه بلسان عربي»[25] ولا ريب في أن معرفة الأطباء والمهندسين والرياضيين والفلكيين وغيرهم بقواعد اللغة العربية ودقائقها كانت كبيرة في العهود الإسلامية الزاهرة، وكان ذلك من أسرار قدرتهم الفائقة على الإبداع في العلوم والتأليف فيها بلغة عربية صافية لا ترى فيها عوجاً ولا أمتاً ؛ وقد استشهد ابن الأزرق أيضاً بكلام آخر لابن رشد، وذلك في الباب الرابع من كتابه المذكور قال في أول كلامه على نسبة العربية من سائر العلوم : «قال ابن رشد الحكيم في الضروري من هذه الصناعة له : هي من جنس العلوم التي تراد لغيرها لا لنفسها، علوم مسددة للإنسان في تعلّم العلوم المقصودة لأنفسها، وهذه إما أن تسدد منه الألفاظ التي ينطق بها وإما أن تسدد منه المعاني التي ينظر فيها حتى لا يعرض له في الجنس غلط».

وقال : «هذه الصناعة (يعني النحو) هي مسددة للذهن في الألفاظ أولاً وفي المعاني ثانياً، وهاهنا صناعة أخرى مسددة للذهن في المعاني أولاً وفي الألفاظ ثانياً، فالنحو إذن نحوان : نحو الألفاظ، ونحو المعاني قال : ونحو الألفاظ قبل نحو المعاني»[26].

وقد شرح ابن الأزرق الفقرة الأخيرة وهي في رأينا واضحة قال : قلت : الصناعة التي هي مسددة للذهن في المعاني أولاً وفي الألفاظ ثانياً هي صناعة المنطق لأنها لا نظر لها بالذات إلاّ في المعاني، وهي المعلومات التصورية والتصديقية التي هي موضوعها، وأما نظرها في الألفاظ فبالعرض[27].

ويبدو أن كلام ابن رشد هذا مبني على كلام أبي نصر الفارابي الذي يقول في إحصاء العلوم: «وهذه الصناعة – صناعة المنطق تناسب صناعة النحو، وذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان

والألفاظ، فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين فإن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات»[28].

وهذه المناسبة بين المنطق والنحو التي ذكرها الفارابي وابن رشد واردة عند من جاء بعدهما في القرون المتأخرة ومنهم – على سبيل المثال – الأخضري الذي يقول في رجزه المسمى بالسلّم :

وبعد فالمنطق للجنان نسبته كالنحو للسان

وأما أبو حيان الغرناطي فقد نقل من كتاب الضروري في النحو لابن رشد ثلاث مرّات، ذلك كما ذكرنا في كتابه التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : فالمرة الأولى في باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به.

قال : «وفي كتاب الضروري: الأقاويل المركبة من المفردات : تام كافٍ بنفسه، وهو المسمى كلاماً ؛ وغير تام هو بمنزلة الإسم المفرد نحو غلام زيد، وزيد العاقل وهو إنما يقع جزءاً من قول تام أو من تمام قول تام ويسمى عند قوم تركيب تقييد».

والتام جملة خبرية، وهو ما يمكن فيه الصدق والكذب وجملة لا يمكن ذلك فيها، وهو النداء وطلب الفعل وطلب الترك، فإن كان من رئيس إلى مرؤوس قيل فيه دعاء وإن كان من مساو إلى مساو خص باسم الطلب، والعرض والتمني والترجي والتحضيض داخلة في هذا النوع لأنها طلب، والاستفهام بوجه ما أدخل أيضاً في الطلب إلاّ أنه طلب قول لا فعل، وقد جعله قوم على حدته جنساً داخلاً تحت القول العام الذي لا يصدق ولا يكذّب، وكذلك التعجب جعله قوم أيضاً جنساً على حدته داخلاً تحت القول الذي لا يصدق ولا يكذب، وجعله قوم داخلاً تحت الخبر لأنه متعجب منه، انتهى وفيه بعض تلخيص»[29]. ومعنى هذا أن أبا حيّان لم ينقل كلام ابن رشد بلفظه وإنما تصرف في بعضه ومن الواضح أن هذا الكلام

المفصّل بما اشتمل عليه من تقسيمات يدل على تمكن من المادة وتوسّع في عرضها وتميز في صياغتها، وهذا هو أسلوب ابن رشد الذي نجده في كتابه «الضروري في الأصول» وفي كتابه المعروف في الفقه وهو «بداية المجتهد».

والمرة الثانية التي استشهد فيها أبو حيان بكلام ابن رشد وردت في بحث فعل الأمر وزمنه قال : «وقال قاضي الجماعة أبو الوليد محمد بن أبي القاسم أحمد بن أبي الوليد بن رشد: وأما الأمر والنهي فالنحويون يقولون فيه إنه فعل مستقبل نحو : اضرب، اذهب ولا تضرب ولا تذهب، ويقولون إنه مبني على السكون، وليس هو في الحقيقة فعلاً، لأن الأمر إنما هو استدعاء فعل، والنفي استدعاء ترك فعل واستدعاء الفعل ليس فعلاً إلاّ مجازاً كما أن استدعاء الخبر – وهو الاستفهام – ليس خبراً ولكن لما اشتقوا لفظه من لفظ الفعل سمّوه فعلاً، ويظهر لك هذا ظهوراً بيّناً في أن النفي استدعاء ترك وترك الفعل ليس بفعل»[30]. ولعلّ هذا النص يدل على أن ابن رشد لم يقتصر في كتابه على عرض قواعد النحو وآراء أصحابه وإنما كان يدلي برأيه في هذا الموضوع – موضوع الأمر والنهي – الذي نجده في كتب النحو وأصول الفقه وأصول الكلام.

أما المرة الثالثة فقد جاءت بعد هذه بقليل، قال : «وقال أبو الوليد ابن رشد: فعل المستقبل والحاضر واحد في لسان العرب، فإذا أرادوا الحاضر قالوا: يفعل الآن، وهو اسم مبني على الفتح أعني الآن، وهو فصل بين الماضي والمستقبل، وليس هناك حاضر إلاّ بالوضع لأن كل زمان منقسم، والآن ليس بزمان لأنه غير منقسم، لكن الحاضر عند الجمهور هو زمان يحيط به زمان المستقبل وماضٍ قريبان من الحاضر، فسمي ذلك الزمان باسمه لتنزُّله في الحس منزلة الآن في العقل[31].

وأسلوب ابن رشد في هذا النص لا يختلف عن أسلوبه الذي نجده في تآليفه الفلسفية.

ولعل من لمسات ابن رشد في هذا المبحث اعتراضه على تسمية الفعل الثالث بفعل الأمر لأنه في رأيه ليس فعلاً وإنما هو استدعاء فعل أو ترك كما يقول.

وبعد، فقد كان هذا هو كل ما وقفت عليه من خبر الضروري في النحو لابن رشد، وكنت أظن مثل غيري أنه فقد وقلت هذا في كتابي عن ابن رشد، ثم بلغني خبر العثور عليه في مكتبة خاصة بموريطانيا، وعلمت أن بعثة من معهد المخطوطات بالقاهرة زارت موريطانيا، وصورت الكتاب في جملة ما صورت من مخطوطات بهذا البلد، وقد كنت – حين سمعت ذلك – أتأهب للسفر إلى القاهرة للمشاركة في الدورة السنوية لمجمع اللغة العربية، ولما وصلت إليها ذهبت إلى معهد المخطوطات وحصلت على نسخة من صورة المخطوطة، وسأحاول تقديم نظرة عامّة عنها فيما يلي :

يوجد«الضروري» ضمن مجموع يشتمل على : «بُغية المرتبط، وغنية الملتقط» لابن المرخي[33]، وألفية ابن معطي[34]، والمجموع – كما ذكرت – في ملك بعض الخواص في موريطانيا، ويبدو من خط النسخة المغربي أن أصلها من المغرب، وعدد أوراقها خمس وسبعون ورقة، وفي كل وجه سبعة عشر سطراً وحالتها جيّدة، ولا يوجد فيها اسم الناسخ ولا تاريخ النسخ، وفي الوجه الأول منها اسم الكتاب واسم المؤلف هكذا: «الضروري في صناعة النحو للقاضي أبي الوليد بن رشد رحمه الله» وقد افتتح ابن رشد كتابه هذا بمدخل مفصل مهد له بما يلي : «الغرض في هذا القول أن نذكر من علم النحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلّم على عادة العرب في كلامهم، ونتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي وأسهل تعليماً وأشدّ تحصيلاً للمعاني، وينبغي أن نستفتح القول في ذلك بالأشياء التي جرت العادة أن نستفتح بها كل صناعة يرام تعلمها على المجرى الصناعي، فإن الاستفتاح بها نافع في التعلم وهو أن نختبر أولاً ما غرض هذه الصناعة وثانياً ما منفعتها وثالثاً ما أقسامها ورابعاً النحو المستعمل في تحصيلها والطرق المسلوكة في إثبات ما وضع منها أعني أنحاء الدلائل

المستعملة فيها ، فإن لكل صناعة تدريباً يخصها في تعلمها وأنحاء من الدلائل خاصة بتلك الصناعة وخامساً مرتبتها من العلوم في التعليم وسادساً نسبتها من سائر العلوم أعني أي جنس من أجناسه تعد، وسابعا ما يدل عليه اسمها وثامناً معرفة من وضعها[35].

وقد شرح ابن رشد هذه النقط واحدة واحدة، ومنها التي سبق إيرادها نقلاً عن ابن الأزرق، ومـمّا جاء في شرحه الغرض من صناعة النحو قوله : «فإن الصناعة هي التي تحيط بأمور كلية يصل بها الإنسان إلى الغرض المطلوب بتلك الصناعة، ومعرفة تلك الكليات تكون أتم إذا عرفت بأسبابها، ولما كان هذا مطلوباً بالطبع من أمر الصناعات أعني تعريف الكليات التي هي أجزاؤها بأسبابها صار النحاة يتكلّفون من إعطاء أسباب الكليات التي يضعونها في هذه الصناعة فوق ما تحتمله الصناعة. وإذا تقرّر هذا فظاهر هذه الصناعة أن تعطي الكليات والقوانين بأسبابها التي يقدر بها الإنسان أن ينطق بأشكال الألفاظ التي جرت عادة أهل ذلك اللسان أن ينطقوا بها إما لسان العرب، وإما غيره من الألسنة، وأعني بالكليات والقوانين أقاويل عامة تعرف بها جزئيات كثيرة»[36].

وفي هذا النص كما رأينا انتقاد للنحاة يذكرنا بانتقاد ابن مضاء لهم في كتاب المشرق، وفي النص كذلك إشارة إلى لسان العرب والألسنة الأخرى، وورد مثل هذا فيما بقي من شرح هذه النقطة قال : «في كل لسان وعند كل أمة» وقال : «ولذلك كانت مشتركة لجميع الألسنة» فهل تدل هذه الإشارات على معرفة ما بقواعد لغات أخرى ؟ وقد شرح ابن رشد في هذا المدخل أيضاً الترتيب الذي سلكه في كتابه فقد بدأ بما سمّاه الألفاظ المفردة، وخصّص لها الجزء الأول من الكتاب، أما الجزء الثاني فجعله للنظر في الإعراب والمعربات، وذكر فيه أشكال المركبات، وقد قسم الجزء الأول إلى أبواب: الباب الأول في تعريف الألفاظ المفردة بحدودها وخواصها، والباب الثاني في معرفة أنواعها الضرورية في هذه الصناعة وفي هذا الباب فصول في أقسام الأسماء وأنواعها وأقسام الأفعال،

والباب الثالث في الضمائر والباب الرابع في أسماء الإشارة والباب الخامس في الأسماء الموصولة. أما الجزء الثاني فقد خصّص للقول في الإعراب، وفي هذا الجزء اجتهادات متعدّدة لابن رشد فمنها رأيه في الإعراب الذي يشرحه فيما يلي: «والمعربات ليس هي الألفاظ المفردة كما يظن ذلك من كلام النحاة لأن الإعراب يدل على حالة من أحوال الكلام المفيد، والألفاظ المفردة ليست تفيد شيئاً حتى يأتلف منها كلام، والقصد في هذا الكتاب إنما هو إحصاء أنواع الإعراب، وجهة وقوعه من هذه الجمل، وإعطاء الأسباب الفاعلة في الإعراب في جملة جملة، وهو شيء لم تصنعه النحاة، ولا حصرت الإعراب من جهة الجمل المختصة بأصنافه وأسبابه الخاصة جملة جملة، وهي التي قلنا إنها تعرف بالعوامل.. فإن الجمل هي التي تتنزّل من أنواع الإعراب منزلة المواد، والإعراب بمنزلة الصورة، والعوامل بمنزلة الأسباب المقتضية لوجود تلك الصور في المواد لأنها تفهم المعنى الواقع في الجملة»[37].

وقد عاد إلى الكلام على هذا الموضوع في مكان آخر فأفاض فيه. قال: «وذلك أن الإعراب إنما وجد في الإسم المفرد لا من جهة ما هو مفرد لأنه ليس بمفيد كلاماً ، وإنما وجد له من جهة ما هو جزء من كلام، فنحن نروم في هذه الصناعة أن نحصي أصناف إعراب الأسماء المعربة والأفعال من هذه الجهة ليتحصل لنا من ذلك أنواع الإعراب تحصيلاً صناعياً فإن حصر الأنواع من قبل أسبابها وموادها أو ما يجري مجرى الأسباب هو الحصر الصناعي وذلك أن لكل صنف من الأقاويل صنفاً أو أصنافاً مخصوصة في الإعراب وفي كل صنف منها معنى أو لفظ يقتضي ذلك النوع من الإعراب»[38].

وقد انتقد ابن رشد بعد هذا الناظرين في هذه الصناعة أي النحاة لأنهم لم يلخّصوا أصناف الإعراب بحسب أصناف الكلام المركب ولا دلوا على المعنى المقتضي الإعراب في صنفٍ صنفٍ من أصناف الإعراب وقال إنه دخل عليهم تقصير من جهة أنهم لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب القسمة الصحيحة

التي لا يعرض فيها تداخل، وكل صناعة لم تستعمل فيها بعد القسمة الحاصرة غير المتداخلة فهي صناعة ناقصة ثم قال : «وهذا هو السبب الذي دعانا إلى وضع شيء في هذه الصناعة مع توجّه الأمر إلينا به وإلاّ فما كنا نضعه، لأن الصناعة الموجودة عند نحويي العرب في زماننا هذا قد استوفت جميع أجزاء هذه الصناعة، لكن على المجرى غير الصناعي، ونحن نريد أن يكون إحصاؤنا لذلك أولاً بأقاويل كلية أعني في غاية ما يمكننا من العلوم لكي يمكن لمن أراد أن يصير بعد ذلك إلى تفصيل كل كلي من تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة وخواصها اللاّزمة»[39]. ويرى ابن رشد أنه ينبغي أن يبدأ أولاً بتعلُّم الكليات «لأن ترتيب التعلم يقتضي أن نصير من الأعرف إلى الأخفى، والكليات أعرف عندنا وأسهل من الجزئيات، ولذلك إذا وجدنا في أمرنا قولاً كلياً حاضراً فرحنا به ولم نعرج على الجزئيات، وأيضاً فإن الكليات نافعة للمتذكر ونافعة للمبتدىء بالنظر في الصناعة، لأنه يسهل بذلك عليه علمها، وإن اقتصر عليها كفته، ولذلك كان الأفضل في تعليم الوِلْدان أن يلقى إليهم أولاً الأقاويل الكلية ويُؤْخذوا بحفظها، فإذا شدَوْا وأرادوا الكمال في الصناعة أخذوا بتفاصيلها، وليس يصلح هذا بالولدان في تعلّم الصناعات فقط بل وفي كل ما يرام أن يُنَشَّأوا عليه من الفضائل الجميلة»[40]. وقد كرّر ابن رشد هذا الرأي التربوي «البيداغوجي» في فقرة أخرى يقول فيها: «فهذه القوانين هي بالجملة حاصرة لجميع الألفاظ المعربة، والوقوف عليها أولاً من أنفع الأشياء لمن أراد أن يستوفي أجزاء هذه الصناعة أو المستعمل منها في الأكثر وخاصة الولدان ، فإنهم يؤخذون بحفظ هذه القوانين أولاً، ثم إذا صاروا إلى الفهم أخذوا بفهم أسباب هذه القوانين ووجهة انقسام الكلام إليها وانحصاره فيها، ثم بتفصيل ما في قانون قانون منها حتى يستوفوا معرفة جميع الجزئيات المنحصرة في هذه القوانين فتتم الصناعة بسهولة وتحصيل تام في زمان يسير، وإن اقتصر عليها ذو فهم وارتياض في ميزها في كلام كفى كثيراً من تشعب وتفنّن القوانين التي رام النحاة أن يحصروا من قبلنا هذا الجزء من هذه الصناعة»[41]. وقد طبق ابن رشد رأيه

وقام بحصر المسائل النحوية في قوانين كلية ثم افتخر بما صنعه في ضبط كليات الإعراب وامتدح عمله وانتقد طريقة النحاة، قال: «ومن وقف على ما كتبناه في ذلك، وكان من أهل الإنصاف، ظهر له أن المسلك الذي سلكناه في تفهيم هذا الجزء وحصر معانيه، هو أدخل في الأمر الصناعي، وأضبط في باب المعاني، ممّا جرت به عادة النحاة في ذلك على ما شرطناه في أول هذا الكتاب، لكن ربما عابه قوم لمفارقة المعتاد، وأنكروه لما في طبيعة الأقاويل المشهورة من الاستعباد، وربما قالوا: خلط صناعة المنطق بصناعة النحو، وهذا كله جهل بالطريق الصناعي»[42]. ويبدو أن بعض معاصري ابن رشد لم يعجبه صنيعه في تأليفه وقد ردّ على هذا المعاصر الذي لا نعرف من هو ردّاً أشدّ لهجةً ممّا تقدّم قال : «ولعل جاهلاً في غاية الجهل يقول : إنك خرجت في هذا الكتاب عن طريق النحاة، وخلطت هذا العلم بعلم ليس منه، فإن القائل لهذا القول إما أن يكون حمله الجهل وإفراط الحسد على أن لم يفهم أن كل صناعة توجب أن نعرف الأشياء التي فيها بأتمّ ما يمكن أن نعرفها، أو لم يقع له التصديق بما قلناه من أنه إنما يعرف الإعراب من عرف أصناف الكلام المعرب أعني المفيد وغير المفيد، أو يكون ممّن لا يقدر أن ينتقل عمّا نشأ عليه من التقليد، وكان المشهور عنده مغلّباً على المعقول، وهذه هي رتبة العوام، فلْيلحق هذا العامي بجنسه، ولا يتعرض لإدخال نفسه في الخواص، فإن عزله منهم واجب، وإلحاقه بصنفه هو القول فيه»[43]. وقد ذكرنا في كتابنا عن ابن رشد أنه انتقد كثيراً بعض الفقهاء والمتكلّمين والأطباء من أهل عصره، وهاهو هنا ينتقد بعض نحاة وقته، ولاشك في أن هؤلاء كانوا من الشامتين عند محنته والمتسبّبين فيها[44].

ويفهم من الكلام السالف ومن غيره ممّا ورد في أثناء الكتاب أن ابن رشد قصد بتأليف كتابه إلى إعادة تقعيد النحو أو إلى ما يعرف في وقتنا بتيسير النحو، وذلك بجمع كلياته وقوانينه مع التدريج في تلقينها للمتعلّمين ولاسيما صغارهم، ومحاولة ابن رشد هذه هي إحدى محاولتين وقعتا في عهد الموحّدين.

أما المحاولة الأخرى فهي التي قام بها ابن مضاء القرطبي، وهو بلدي ابن رشد وزميله في الدراسة ثم في القضاء، ومن الجدير بالملاحظة أنهما ألّفا كتابيهما برسم أولي الأمر من الموحّدين ، فإن ابن مضاء قدم كتابه المشرق في الرد على النحاة إلى الخليفة الناصر الموحّدي، وابن رشد ألف كتابه بعد أن توجه الأمر إليه بتأليفه كما قال فيما تقدم ويبدو أن ذلك الأمر كان من بعض السادة الموحّدين، وفي هذا يقول أيضاً في خاتمة تأليفه : « فإن وافق الغرض فهو ولا بد مرسوم باسمه، وكلمة مشتقة من علمه، وإن سقط هذا الغرض دون ما أشار إليه وأرشد نحوه فالعذر واضح، والسبب في ذلك لائح، وهو تقصير القرائح عن بلوغ أغراضهم، وعجز الأذهان عن استيفاء مقاصدهم، والله تعالى يرشد العبيد لما فيه رضاهم، ويعينهم على ما فيه طاعتهم، ويبلّغهم غاية الأمل في الدنيا والآخرة إنه منعم كريم»[45].

وإذا كان ابن رشد لم يفصح عن اسم هذا السيد الذي ألف الكتاب برسمه فإننا نعرف أنه ألف شرح أرجوزة ابن سينا في الطب للسيد أبي الربيع سليمان بن عبد الله بن عبد المؤمن ولخص تآليف أرسطو للخليفة يوسف بن عبد المؤمن وألف كتاب الضروري في السياسة برسم أحد السادة الموحّدين ولكنه – كما فعل هنا – لم يسمه، ويمكن أن يكون هذا السيد هو أبو الربيع المذكور أو أبو يحيى والي قرطبة الذي كان ابن رشد صديقاً له ومقرباً منه.

وأختم تقديمي الوجيز لهذا الكتاب بالملحوظات التالية :

1 – لا شك في أن الضروري في النحو لابن رشد ذو قيمة كبيرة سواء من حيث طريقته ومنهجه أو من حيث كونه حلقة – كانت مفقودة – من أعمال ابن رشد التي تمثل مشروعاً معرفياً متكاملاً .

2 – إن عمل ابن رشد في هذا الكتاب – هو كأعماله الأخرى في العلوم الأصيلة – يجمع بين الاختصار والاختراع وإحكام التلخيص وإتقان التقسيم، من

مثل الذي نجده في كتابيه : الضروري في الأصول وبداية المجتهد على سبيل المثال.

3 – إن هذه التجربة في تلخيص العلوم الأصيلة وصوغها صياغة جديدة هي التي ساعدته على تلخيص تآليف أرسطو عندما كلّفه بذلك الخليفة الموحّدي يوسف بن عبد المؤمن.

4 – أرى أن محاولة ابن رشد في النحو كانت أشمل من محاولة ابن مضاء التي كانت جزئية ومحدودة، أما محاولة ابن رشد فقد قدّمت بناء جديداً متكاملاً وتقعيداً مبتكراً شاملاً.

وأما التأليف الثاني فقد وقع للمؤلفين شيء من الخلاف والتحريف في اسمه، فهو في «الذيل والتكملة» : «شرح العقيدة الحمدانية». وفي المرقبة العليا : «شرح عقيدة الإمام المهدي»[46]. ولم يعرف الباحثون المحدثون معنى اسم هذا التأليف ولا حقيقة موضوعه، فاستغرب بعضهم النسبة المذكورة[47]، وظن آخرون أن العقيدة المشروحة هي المعروفة بالمرشدة التي شرحها عدد من أهل المغرب والمشرق[48].

وقد اهتديت – والحمد للَّه – إلى أن الأمر يتعلّق بعقيدة أخرى توجد ضمن مجموع أعزّ ما يطلب، وهي التي يفتتح الفصل الأول منها بما يلي : «وعن حمران مولى عثمان بن عفّان عن عثمان بن عفان أن رسول اللَّه **ص** قال : «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلاّ اللّه دخل الجنة»[49]، فتسمية هذه العقيدة بالحُمرانية هي نسبة إلى حُمران راوي الحديث الذي افتتحت به.

ثم إني وجدت كلاماً للمرحوم محمد المختار السوسي، في الجزء الثالث من كتابه خلال جزولة، وصف فيه مخطوطاً وقف عليه هناك في شرح عقيدة للمهدي بن تومرت، وأورد نصّاً منه، ونظراً لأهميته أسوقه بتمامه، قال :

«ووقفت هناك على كتاب لا أول له ولا آخر، حسن الخط، يشرح صاحبه كلام المهدي بن تومرت في كتاب له في التوحيد، فيقول مثلاً بعد أن يشرح معنى من معاني المعتقدات : ذكر الآي أي الدالة على ذلك أو ذكر الأخبار الدالة على ذلك، ومن كلامه ما نصه :

وأما مرتبة جميع المؤمنين في المتشابه فهم الذين لا يشعرون (كذا) بما ورد في الشرع منه لقوة إيمانهم ولعلمهم بأنه من عند ربهم، وهم الذين واظبوا على الوظائف الشرعية والتزموا تعظيم الحقوق الإسلامية وسلكوا على الطريقة الحنفية السمحة، وإليهم الإشارة بقوله تبارك وتعالى ﴿ومن يسلم وجهه إلى اللَّه وهو محسن فقد استمسك بالعروة الوثقى﴾ صدق اللَّه العظيم وفي الحديث أن رسول اللَّه ﷺ قال : أكثر أهل الجنة البله الحديث، وليس بلههم في الخير، إنما بلههم في الشر لا يعرفونه، وفي ذلك أنشدوا :

ولقد رأيت البله قد بلغوا المدى   وتجاوزوه وازدروا بأولي النُّهى

ولما علم الإمام المهدي أن في الطريقة الجمهورية الاحتياط والسلامة من كل عيب، والنجاة من كل تشويس وفتنة، وخاف من الترديدات النفسية، والخواطر التشبيهية، وعلم أن علم المتشابه من علم الخواص أهل الاختصاص وعلم أنه لا ينبغي أن يتعرض لتأويل المتشابه إلاّ راسخ في العلم، سكت عن مرتبة الراسخين، وجاء بكلام بديع يشير به إلى الانكفاف عن تأويل المتشابه وهو طريق السلامة، وكان ذلك منه رضي الله عنه والله أعلم خوفاً على جمهور المومنين أن يسبق إلى أحدهم الخطأ في معقتده بتشبيه أو تعطيل أو بما لا يليق بالباري سبحانه أوبإبطال الآيات والأخبار رأساً، فقال رضي اللَّه عنه: «وما ورد من المتشابهات التي توهم التشبيه والتكييف إلى آخر كلامه رضي اللَّه عنه. وإلى ما ذهب الإمام المهدي رضي اللَّه عنه من الانكفاف عن تأويل المتشابه ذهب جمهور السلف الصالح من هذه الأمة وهو المجدد لما دَرَسَ من الكتب»[50].

وقد علق المرحوم على هذا النص بقوله : «عمداً سقت هذا الكلام حول المتشابه لِيُعْلَم مذهب المهدي بن تومرت. فإن الذي نعرفه أن الموحّدين هم الذين أدخلوا التأويل في المغرب بعد أن كان من قبلهم يفوضون، ولا نكاد نجد في التاريخ إلاّ أن المهدي مذهبه التأويل لا التفويض.

وهذا كتاب نفيس عالي المنزع ينفع في العقائد لأنه يستدل استدلالاً مقبولاً بالآي والأحاديث، وهو جزء وسط ولعله مؤلف مبسوط في هذا الباب غير شرح عقيدة التوحيد للمهدي المشهور في طبقات ابن السبكي وشرحه أناس منهم يبورك بن عبد الله السملالي وأعرف شرحه ولكنه ليس في هذا المنزع الذي لا يعلى عليه، وقد مرّ بي أن هناك شارحاً لتوحيد المهدي يعيش في عصر الموحّدين ولعلّه هذا»[51].

وإنما أتيت بهذا الكلام لما يشتمل عليه من وصف للمخطوط، ولكونه يشعرنا بأننا أمام شرح نادر المثال، وقد أحسن الشيخ صنعاً حين ساق نصّاً منه، إذ أن هذا النص هو الذي مكّننا من معرفة المتن المشروح ومعرفة الشارح ، أما معرفة المتن المشروح فمن هذه الفقرة التي وردت في النص عند شرح قول المهدي :

«وما ورد من المتشابهات التي توهم التشبيه والتكييف إلى آخر كلامه»[52].

ولما رجعت إلى مجموع أعز ما يطلب – وهو مؤلف من كتب ورسائل صغيرة وجدت النص في العقيدة المبدوءة بالحديث المروي عن حمران،[53] فتبيّن من ذلك أن الشرح الذي وقف عليه المرحوم المختار السوسي ووصفه ولكنه لم يتمكّن من معرفته هو شرح العقيدة الحمرانية، وبما أن الذين ترجموا لابن رشد ذكروا أنه شرح هذه العقيدة، وبما أننا لا نعرف أحداً غير ابن رشد شرحها فإن ابن رشد على هذا هو صاحب هذا الشرح المخطوط، وثمه قرائن أخرى تدلّ على ذلك، ومنها أسلوبه وألفاظه ومصطلحاته كاستعمال عبارة الطريقة الجمهورية

وعبارة الانكفاف عن تأويل المتشابه لغير الراسخين في العلم وغير ذلك مما نجده في كتاب فصل المقال ومن ذلك التشابه بين العبارات في هذا المخطوط وبين العبارات في الكشف عن مناهج الأدلة وفصل المقال، يقول ابن رشد في الفصل الرابع في معرفة التنزيه من الكتاب الأول عقب الكلام على نفي الجسمية والجهة ونحوهما عن الحق سبحانه: «والناس في هذه الأشياء في الشرع على ثلاث رتب: صنف لا يشعرون بالشكوك العارضة في هذا المعنى وخاصة متى تركت هذه الأشياء على ظاهرها في الشرع، وهؤلاء هم الأكثر وهم الجمهور»[54] وجاء في النص السابق الذي هو كل ما بيدنا الآن من المخطوط الذي نذهب إلى أنه هو شرح الحُمرانية لابن رشد: «وأما مرتبة جميع المومنين في المتشابه فهم الذين لا يشعرون بما ورد في الشرع منه»[55]، فالتشابه بين العبارتين واضح، وقد كتب المرحوم المختار السوسي بعد كلمة «لايشعرون» لفظ (كذا) استشكالاً منه واستغراباً لها، وهي كما رأينا مستعملة عن قصد في الكتابين، وجاء في النص أيضاً من المخطوط نفسه «أن علم المتشابه من علم الخواص أهل الاختصاص وأنه لا ينبغي أن يتعرض لتأويل المتشابه إلاّ راسخ في العلم» وهذا هو رأي ابن رشد وكلامه في فصل المقال قال: «فالتأويلات ليس ينبغي أن يصرح بها للجمهور»[56] وقال: «لايجب أن يفصح بها إلاّ لمن هو من أهل التأويل وهم الراسخون في العلم»[57].

وثمة قرينة أخرى تفيد في معرفة الكتاب ومعرفة مؤلفه وهي أن هذا المؤلّف – كما ذكر المرحوم المختار السوسي – بعد أن يشرح معنى من معاني المعتقدات يقول : «ذكر الآي أي ذكر الآيات الدالّة على ذلك، ونحن إذا رجعنا إلى العقيدة الحمرانية فسنجدها مؤلفة من 17 فصلاً وهي فصول أشبه بالفقرات منها بالفصول لشدّة قصرها، وهي كلها تقوم على أساس الاستدلال بآي القرآن الكريم، ولعلها هي التي يعنيها الشارح بقوله : ذكر الآي. ومن المعروف كذلك أن ابن رشد يرى أن الطرق التي قصد الشارع تعليم الجمهور بها ولا يمكن تعليمهم

بغيرها هي الطرق التي ثبتت في الكتاب العزيز فقط[58]، وقد شرح هذا بتفصيل في فصل المقال وفي الكشف عن مناهج الأدلة.

ويبدو أن شرح ابن رشد للعقيدة الحمرانية من أوائل ما ألف إن لم يكن أول ما ألف على الإطلاق، وهو تمهيد مبكّر لما قام به بعد ذلك في كتابيه فصل المقال والكشف عن مناهج الأدلة، وقد ألفه بعد انضمامه إلى الموحدين، واطلاعه على تعاليق المهدي بن تومرت التي يشتمل عليها كتاب أعزّ مايطلب، ومما يؤسف له أننا لحد الآن لا نجد رسالته التي عنوانها: «مقالة في كيفية دخوله في الأمر العزيز وتعلّمه ما فصّل من علم المهدي»[59] ولعله ذكر فيها سبب إقباله على الموحدين وتاريخ التحاقه بهم وكيفية انتقاله إليهم في مراكش سنة 548 هـ[60] أو قبلها. وقد كان ابن رشد من أعيان النخبة الأندلسية الذين انخرطوا في الدعوة المهدوية وغدوا من طلبة الحضر البارزين، ومن هؤلاء أيضاً أبو الحسن علي المعروف بابن الإشبيلي شارح كلام المهدي وراويه عن عبد المومن[61] وأبو بكر محمد بن ميمون العبدري القرطبي الذي شرح كتاب العلم مما يشتمل عليه مجموع أعز ما يطلب وهو موجود بخزانة ابن يوسف بمراكش[62]، وأبو العباس أحمد بن جرج صديق ابن رشد وشريكه في محنته، وقد شرح رسالتين من رسائل أعز ما يطلب هما فوائد مسلم ورسالة الإمامة[63]، ومن هؤلاء أيضاً أبو عبد الرحمن بن طاهر المرسي صديق ابن رشد وصاحب الرسالة التي برهن فيها –بزعمه – على صدق مهدوية ابن تومرت بحجج عقلية ونقلية، واستشهد فيها بكلام المهدي في رسالة الإمامة وذكر أنه تأمل تواليف المهدي وأغراضه فيها[64].

ففي هذا السياق كان شرح ابن رشد لما يعرف بالعقيدة الحمرانية، وهو في النص الذي سبق ذكره يبدي إعجابه بالإمام المهدي ويصف كلامه بالبديع، وينعته بالإمام المجدد لما درس من الكتاب ويترضى عنه كلما ذكر اسمه.

وقد كنا نتوسّع في الكلام على شرح الحمرانية لو أننا تمكّنا من الوقوف عليه وقراءة ورقاته التي تزيد فيما قيل لي على أربعين ورقة، وقد توسلنا من أجل

هذا بوسائل متعدّدة ووسائط مختلفة وسافرنا إلى البلد الذي يوجد فيه المخطوط في أقصى السوس ولكننا لم نظفر إلاّ بحسن الاستقبال وكريم الضيافة، على أن حركتنا هذه كانت سبباً في دفع أصحاب المكتبة إلى البحث عنه، وقد أخبرونا بالعثور عليه، ووعدونا بإرسال صورة منه، وعرّفونا بأنه ما يزال على حاله التي وصفها المرحوم المختار السوسي مند أزيد من نصف قرن، ولاشك أن أصحاب هذه المكتبة يستحقون كل تنويه وثناء على حفاظهم على هذا التراث النفيس، ونحن نوجه إليهم بواسطة جريدة العلم الغرّاء نداء حارّاً وهم أهل خير وعلْم أن يسارعوا مأجورين مشكورين بنشر المخطوط المذكور ولو بالتصوير حفظاً له من الضيا ع وتعميماً للفائدة وطلباً للثواب[65] ﴿إن اللّه لا يضيع أجر المحسنين﴾.

الهوامـــش

* ألقي هذا البحث منذ خمس سنوات في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ونشر في ملحق جريدة العلم السبت 21 اكتوبر 2000 وتعيد مجلة الأكاديمية نشره لتعميم الفائدة.

1) «التكملة» لابن الأبار: 554 نشر العطار 1956.

2) «الذيل والتكملة» 6 : 23-24 والمتن الرشدي : 14-45.

3) «الفتوحات المكية» 2 : 372-373.

4) «مخطوط الإسكوريال» رقم 887.

5) سردناهم في كتابنا عن أبي المطرف من ص 76 إلى ص 78.

6) «الضروري في أصول الفقه» : 21 ط. بيروت 1994.

7) جمال الدين العلوي سنة 1992.

8) انظر «المتن الرشدي» : 14-15.

9) من مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998.

10) «الذيل والتكملة» 6 : 23.

11) «مخطوط الإسكوريال» رقم 884.

12) «التكملة» : 554.

13) انظر كتابنا عن ابن رشد: 62.

14) «المتن الرشدي» : 25.

15) «وفيات الأعيان» 5 : 312 تحقيق إحسان عباس، وذلك في ترجمة كمال الدين ابن يونس وقيل ذلك أيضاً في ترجمة أبي الوليد الوقشي.

16) تحدثنا عن المظاهر الأدبية في أعمال ابن رشد بتفصيل في كتابنا عن ابن رشد من ص 283 إلى ص 293.

17) «ترجمة في التكملة» : 220.

18) نفسـه.

19) انظر «ارتشاف الضرب والتذييل والتملكة» لأبي حيان.

20) «الذيل والتكملة» 1 : 218-219.

21) توجد نقول من رد ابن خروف على ابن مضاء في كتاب روضة الإعلام لابن الأزرق : 130–142–147–148.

22) «التذييل والتكميل» 1: 33–81–85 ط، دار القلم– دمشق 1998.

23) «روضة الأعلام» : 456–495، منشورات كلية الدعوة طرابلس 1999.

24) نفسه: 456.

25) نفسه: 456.

26) نفسه: 495.

27) نفسه: 495.

28) إحصاء العلوم: 54.

29) «التذييل والتكميل» 1: 33.

30) نفسه 1 : 81، وقد نقل الدلائي في شرحه على التسهيل هذا النص وذلك في الجزء الأول ص 224.

31) نفسه 1: 85، وقد نقل المرابط الدلائي أيضاً هذا النص في الجزء الأول، ص، 227.

32) يَسَّرها لي الدكتور فيصل الحفيان بمعهد المخطوطات وأنا أشكره شكراً جزيلاً. وقد قام مالك هذه النسخة بطبعها في موريطانيا وكتب باحث موريطاني مقالة حوله وكتب الأستاذ الصديق محمد عابد الجابري بحثاً مستفيضاً حول الكتاب.

33) «الضروري في النحو» : 916.

34) نفسه : 16 ط.

35) نفسه : 927.

36) نفسه : 40 ط.

37) نفسه : 41 و41 ط.

38) نفسه : 41 ط.

39) نفسه : 75 و.

40) نفسه : 75 و 75 ط.

41) نفسه : 75 ط.

42) «ابن رشد الحفيد» : 28.

47) «المتن الرشدي» : 30.

48) انظر في «شراح المرشد» كتاب ع. النجار عن المهدي بن تومرت: 449 –464.

49) «أعز ما يطلب»: 233 ط. الجزائر 1903.

50) «خلال جزولة» 3 : 114–115.

51) نفسه : 115–116.

52) «أعز ما يطلب» : 233.

53) هو حمران بن أبان مولى عثمان بن عفّان ، انظر فيه جمهرة ابن حزم : 301 والمعارف لابن قتيبة: 192–193 والمحبر لابن حبيب : 258–480.

54) «الكشف عن مناهج الأدلة» : 148 ط. 1998.

55) «خلال جزولة» 3 : 114.

56) نفسه 3 : 115.

57) «فصل المقال» : 12–26 ط. الجزائر 1948.

58) نفسه 30.

59) «ابن رشد الحفيد– سيرة وثائقية» : 29.

60) نفسه : 46–47.

61) نفسه : 44.

62) حققه أحد الدارسين المغاربة وحصل به على درجة الدكتوراه من الجامعة التونسية.

63) «التكملة» 1: 95.

64) انظر «هذه الرسالة في نظم الجمان»: 51–73.

65) بعد نشر هذا البحث في جريدة العلم بمدة سمعتُ أن أحد أفراد الأسرة المذكورة قَدّم عرضاً حول المخطوط في ندوة بكلية الآداب بأگادير. ولكنه لم ينشر إلى الآن.

ملخّصات البحوث
المكتوبة باللغات الأجنبية
مترجمة إلى اللغة العربية

عباس الجراري

مكانة المقدّس في الثقافة المعاصرة

تتشكل الثقافة من مجموع الأفكار والمعتقدات التي تعتمل داخل الفرد نتيجة عدة مكونات كالتراث والممارسة والتربية والتعليم، وهو ما يمكنه من تهذيب روحه وتحسين وعيه وتحديد معالم شخصيته، ومن ثم كانت الثقافة منهج حياة يتشكل انطلاقا من البيئة التي يعيش فيها الفرد ويتحدد من خلال أنماط سلوك سرعان ما تصبح عادات وتقاليد.

وتعتبر الثقافة مكونا أساسيا للفرد والمجتمع، شأنها في ذلك شأن المكونات الأخرى كالأمة واللغة والدين أو المقدّس الذي يجمع الكل. ومن هنا كانت الثقافة والمقدّس لبنتين أساسيتين في تكوين الهوية، بل إن المقدس في مختلف تجلياته يمد الفرد بالطمأنينة والاستقرار النفسي والانسجام مع محيطه ومع العالم. وفضلا عن ذلك يفتح المقدّس أمام الفرد آفاقا جديدة ورحبة تقربه من الحقيقة ومن الخير والسعادة وإذا تحقق التناغم المطلوب بين المقدّس والثقافة، فإن الاختلافات بين العقل والقلب، وبين العلم والإيمان، وبين الحياة والدين تضمحل وتختفي.

والمقدّس هو الوشيجة الرابطة بين الإنسان والعالم، وهو ما يخفف حمل المسؤولية التي أناطها الخالق بالإنسان مفضلا إياه في ذلك على كثير من خلقه. ويضم المقدّس نظاما متكاملا ومنسجما يتحد فيه الإيمان والنواميس الإلهية مع العقل والإحساس والسلوك، لاسيما أن التشبث بالمقدّس وبالدين فطرةٌ جبل عليها الإنسان وأثبتت حضورها على مر العصور. وفي هذا السياق، إذا حدثت أزمة الإيمان، فلا يمكن أن يُعزى ذلك إلى إنكار الاعتقاد في المقدّس، بل يعود ذلك إلى وقوع خلل يزعزع اعتقاد الشخص لكنه ما يلبث في أغلب الحالات أن يعود إلى سابق عهده مهما طالت مدة هذا الاضطراب.

وقد شهد تاريخ الديانات والثقافات حدوث مثل هذا الاضطراب الذي كاد في بعض المراحل أن يحدث شرخا بين العلم والإيمان من خلال وضع هذين العنصرين على طرفي نقيض، وهو ما مر به تاريخ الثقافة الإسلامية بعد عصور أوجها، كما مرت به أروبا من خلال الخلاف الذي زاد أواره بين الفلاسفة ورجال الكنيسة بعد عصر النهضة.

ومع التطور المادي وتقدم العلوم والمعارف خصوصا في قطاعي الصناعة والمعلوميات، تضاءلت أهمية الثقافة والمقدّس لدى البعض، وشجع على ذلك الإقبال على المغريات المادية والحسية والتفسخ الأسري وجنوح البعض إلى علاقات شاذة وعدم تمثل الأبحاث العلمية للجانب الأخلاقي. وإذا كانت العولمة قد أتت ببعض الحسنات في مجال الاقتصاد والتقنيات وتقريب المسافات، فإن ثمة من ينظر إليها بعين السخط لكونها تلغي الخصوصيات الثقافية وتنحو نحو إملاء نموذج ثقافي موحد، وهنا يُصاب المقدّس ومكوناته في مقتل إذ يُفتح المجال أمام قيم جديدة تستمد مرجعيتها من مجموع المصالح التي تدافع عنها العولمة.

إن الاختلاف بين الشعوب في مجال التنمية ليدعو إلى إحداث تكامل بين مختلف الأشكال الحضارية والثقافية، وهو ما من شأنه أن يغني التراث العالمي ويحدث توازنا وتعايشا بين الطبيعة المادية للعولمة وبين الجانب الروحي الذي فقدته ولن تستعيده إلا بالرجوع إلى ما راكمته المجتمعات في دواخلها من قيم دينية. وتظل مسألة قبول الاختلاف أمرا ضروريا في عالم اليوم إذ يتعين على الشعوب أن تنخرط في حوار بناء يسعى إلى إيجاد مجال تقارب ثقافي فيما يخص القيم المشتركة التي نادت بها الديانات كافة.

أوطو دوهابسبورغ

شروط سلام حقيقي

إذا كان المؤرخ الألماني راميل فرانتزل ينعت القرن العشرين بكونه قرن الحروب، فإن القرن التاسع عشر كان فترة تقدّم لافتة للأنظار تجد منشأها في شيوع جو من السلْم والأمن في أوروبا. فعلى الرغم من اندلاع عدة حروب، فإنها تركّزت في أماكن محدّدة ولم تخلف الدمار بالقدر الذي شاهده العالم فيما بعد.

وكان مؤتمر ڤيينا الحدث المنعطف الذي هيأ ظروف هذا المناخ الإيجابي، ووضع أُسس نظام سلْمي ينهي حلقات الرّعْب الذي خلفته حروب نابوليون. وقد نجحت مساعي هذا المؤتمر لكونه وضع باتفاق جميع الأطراف المبادئَ المحدِّدة لمنظومة السلام التي ستكون مُلزمة للمنتصرين والمنهزمين على حدّ سواء. ومن بين المبادىء التي اعتُمدت آنذاك مبدأ شرعية الأسر الحاكمة، ثم مبدأ تمكين الطرف المهزوم، أي فرنسا، من المشاركة على قدم المساواة في المفاوضات وفي التصويت خلال المؤتمر، وهو ما مكّن رجل الدولة الفرنسي تايرون من تخويل فرنسا وضعاً يقارب وضع الأطراف المنتصرة. وكانت النتيجة أن انتهى المؤتمر على وقع الانفراج لأن الطرف المغلوب أحس بأنه شارك فعلياً في إعداد معاهدة ڤيينا.

وقد ساد مناخ السلام هذا إلى حدود سنة 1914 حيث شهدت نهاية الحرب العالمية الأولى توقيع معاهدات سلام أملت إرادة الأطراف المنتصرة على الأطراف المغلوبة، لذا لا غرابة فيما قيل بعد ذلك من أن هتلر هو نتاج معاهدة ڤرساي، بل إن مذكرة البريطاني لويد جورج حذرت من نتائج هذه المعاهدة على مستقبل أوروبا، وهو ما تحقّق فعلياً باندلاع الحرب العالمية الثانية.

ولم يقف مسلسل التدهور عند هذا الحدّ، إذ ازدادت الأوضاع سوءاً مع نهاية الحرب العالمية الثانية ؛ فحتى الحلفاء هُمِّشوا في مؤتمر يالطا كما يُظهر ذلك احتجاج الجنرال دوغول حيث استفردت قوتان بسلطة القرار في هذا المؤتمر.

فكان من الطبيعي أن يلج العالم عتبة نزاع عالمي ثالث سمّي بالحرب الباردة، بل الأدهى من ذلك أنه لم يتم إعداد فترة ما بعد الحرب الباردة، أي وضع شروط السلام. ولهذا السبب، ما زال العالم يفتقر إلى وجود منظومة سلام ملائمة. فلتحقيق سلام دائم، كان من اللاّزم على الاتحاد الأوروبي أن يوسّع مجاله ليشمل دول البلطيق وبولونيا ورومانيا، وكان من اللاّزم التوصل إلى اتفاق سلْمي مع روسيا. ومع انتفاء هذه الشروط، ساد مناخ انعدمت فيه الثقة وتخلخلت فيه أوضاع العالم.

إن الوقت قد حان لمعاودة التفكير في أُسُس السلام التي أعطى مؤتمر ڤيينا خير مثال عنها. فمن اللاّزم أن يتحرّر العالم من الإيديولوجيات غير المتزنة لإقامة منظومة سلام قائمة على القانون والعدل.

صاحب زادة يعقوب خان

الدبلوماسية بوصفها إشكالية في مبحث المعرفة

ينصبّ اهتمام حقل الدبلوماسية والعلاقات بين الدول في المقام الأول على أشكال الإدراك للواقع التي من الممكن أن تكون خاطئة في بعض الحالات، كما يمكن أن تتطابق مع واقع الحال. ويحبل التاريخ بعدد من المآسي التي حدثت نتيجة منظور خاطىء لواقع الأمور، كما حدث لهتلر عندما أراد غزو الاتحاد السوڤياتي أو كما هو الحال بالنسبة للتدخل الأمريكي في ڤيتنام. وإذا كان سوء تقدير الأمور أمراً شائعاً، فهل من ترياق يقينا خطر الوقوع في هذه المزالق ؟

من المسلم به أن لكل دولة عالمها الخاص الذي يتشكل بنيانه وأساسه مما يمور في هذا البلد من ثقافة وتاريخ وتراث ولغة وطريقة تفكير ووضع جيوستراتيجي، أي الكيان الذي تتحرّك فيه منظومة القيم. وبالتالي، فمقاربة هذا العالم الخاص تسير وفق منهجين. يتمثل المنهج الأول في الحكم على الواقع من منظور ذاتي، ما

من شأنه أن يحمل الدارس على ارتكاب أخطاء في تقدير واقع الأمور. أما المنهج الثاني فيتمثل في محاولة فهم الواقع وجعله يكشف عن حاله دون استباق النتائج أو الوقوع في الأحكام السبقية.

إن إدراك الواقع المحسوس هو في الغالب خاصية للبيئة الثقافية التي يوجد فيها، إذ لكل ثقافة روح تحرّكها وتدفعها للنظر إلى الأمور بمنظار معيّن. ويحسن عند مقاربة منظومة ثقافية معيّنة أن نقوم باستكناهها ومحاولة فهمها بجميع الحمولات التي تحملها، ومن ثم نرجع إلى منظومتنا القيمية، فيبدو لنا الواقع قيد الدرس وقد وَقَر في فهمنا العميق، وبالتالي نكتسب الدافع إلى التحرك والعمل.

وقد شهد القرن الماضي حالة عدم الاستقرار في إدارة شؤون العالم، إذ تركّزت سلطة التقرير في يد قطب واحد ثم قطبين ليخلص القرن العشرين إلى نظام متعدّد الأقطاب على المستوى الاقتصادي والتقني والثقافي. وقد تكرّست لدى الغرب خلال هذا القرن عادات تفكير تجعل من نسقه القيمي نسقاً مطلقاً يسود على سواه. لكن هذه المقاربة لا تقتصر على الغرب، بل ثمّة من ينظر إلى الغرب والولايات المتحدة بمنظار خاطىء.

إن النظرة المتمركزة على الذات تحجب الكثير من الحقائق، والحال أنه يتعيّن استنطاق الواقع كما هو في محاولة لإدراك كنهه ثم ننتقل إلى استجلاء عناصره بناء على نسقنا القيمي. فمن شأن هذا النهج أن يحدّ من الأخطاء التي تقع فيها الدبلوماسية خصوصاً في ظل الظروف الدقيقة التي يعيشها العالم.

إدواردو دي أرانطيس إي أوليڤيرا

مدُّ الهندسة بفلسفة العلوم

خصّص الكاتب مقاله لمنهجية العلم والهندسة وفلسفتهما حيث بين أن دور الأدوات غير الرقمية أصبح في تنام مستمر، وذلك على الرغم من أن عمليات

التصميم والتخطيط لم تعد العمليات الحسابية الوحيدة التي يتزايد فيها استعمال التقنيات غير الرقمية.

وقد برزت بعض الكتابات في سنة 1986 والتي سبقت الأفكار التي أتى بها الكاتب حيث أشارت إلى أن التحليل لم يعد الموضوع الرئيس للبحث في مجال هندسة الإنشاءات، بل إن النمذجة ستحل محلّها. ثم تلتها كتابات أخرى تحدثت عن تطور النمذجة في هذا المجال، إذ مكن التشغيل الآلي للعمليات الحسابية من تطوير التحليل وعمليات أخرى كالتصميم الذي كان يعتمد بشكل كلّي على العنصر البشري. وبالتالي، مع تنامي الاعتماد على التشغيل الآلي لهذه العمليات أصبحت مسألة نمذجتها وبرمجتها أمراً ضرورياً، وهو ما تحقّق من خلال اللجوء إلى التقنيات غير الرقمية.

وقد نما لدى صاحب البحث اقتناع تعزز بالاطلاع على الكتابات المتوفرة في هذا المجال، ومفاده أن الفلاسفة لم يخصّوا مجال الهندسة بنفس الاهتمام الذي حظيت به العلوم. ومن ثَمّ ، ارتأى الكاتب أنه من اللاّزم ملاءمة الأفكار التي بسطها بخصوص العلوم ولاسيما مجال الفيزياء، مع واقع الهندسة وواقع الممارسة.

وخلص الكاتب في بحثه إلى استنتاجين اثنين أولهما أن عالم الهندسة يحبل بالأمثلة التي من شأنها أن توضح آراء فلاسفة العلوم، والثاني أنه من المفيد للمهندسين، وبالخصوص علماء الهندسة أن يُدعّموا أعمالهم بالأساس المتين الذي دأب الفلاسفة على مرّ القرون القليلة الماضية على مدّ الفيزياء النظرية به.

أناتولي كروميكو

الإسلام في روسيا : التاريخ والسياسة

يعيش في روسيا 20 مليون مسلم حيث يشكّلون 10٪ من سكان هذا البلد. وقد دخل الإسلام أرض روسيا منذ أكثر من ألف سنة عندما اعتمده البلغار بصفة

رسمية عام 922، ثم سار التتار والبشكير على منوالهم. وباحتلال روسيا منطقة قازان سنة 1552، أصبح الإسلام جزءاً لا يتجزّأ من المجتمع الروسي. وخلال القرن الثامن عشر، قامت روسيا بغزو منطقة القرم وقادت حروباً طويلة للاستيلاء على الأراضي شمالي القوقاز. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر بسطت روسيا نفوذها على آسيا الوسطى. وعند قيام الثورة البولشفية في أكتوبر 1917، كانت روسيا تضم عدداً كبيراً من المسلمين أصبحوا فيما بعد مواطنين للاتحاد السوڤياتي.

وقد سنّ القياصرة لعدة قرون سياسة تتّسم بالتسامح تجاه المسلمين حيث كانوا يُشركون النخبة المسلمة في المجتمع الروسي. وفي هذا الباب، ساهمت موسكو في بناء المساجد وأجزلت الأجور للقائمين عليها. لكن موقف الكنيسة الأرثوذكسية والحكومة الروسية كان يتسم دوماً بالحذر والريبة ، ويمكن عزو ذلك جزئياً إلى نشوب مواجهات مستمرة بين روسيا وتركيا منذ القرن السادس عشر. ومع قيام ثورة 1917، قام البلاشفة بعدة جهود لقمع الديانات كلها في الاتحاد السوڤياتي حيث كان عدد المساجد يقدر بالآلاف عند بداية الحكم السوڤياتي، إلا أنه أضحى يتناقص حيث أصبح عددها لا يتجاوز المائتين بحلول 1990. وعلى الرغم من ذلك، تشبث أغلب المسلمين بتعاليم دينهم.

ومع نهاية القرن العشرين، أصبحت روسيا تكفل وتشجع حرية التدين حيث بني العديد من المساجد وفتحت المدارس والمعاهد الإسلامية في عدد من المناطق، وظهرت وسائط إعلام إسلامية من برامج تلفزيونية وجرائد، كما أُسِّس عدد من الحركات والأحزاب الإسلامية رغم أن تمثيليتها في البرلمان تظل ضئيلة.

وكان لنشوب النزا ع في الشيشان أثره في ظهور ما يسمّى بالإسلام الأصولي حيث أصبحت الغالبية العظمى من الروس تنظر إلى المسلمين بصفتهم «تهديداً»، بل إن الأحداث التي تقع في عدة مناطق من العالم والصورة المشوهة التي يقدمها

الغرب عن الإسلام زادت من حدة هذا التوجس. وفضلاً عن ذلك، أضحت بعض الكتابات في روسيا تحذر من المخاطر التي يشكّلها الإسلام الأصولي حيث «أحيا في السنوات الأخيرة نزاعات سياسية وعسكرية. وقد نجح إلى حد ما في روسيا وأنشأ قاعدة له شمالي القوقاز. ويهدف إلى إقامة نظام معين في روسيا وفي باقي أوروبا»، لاسيما أن الظروف التي تحيط بروسيا تشجع على ذلك: «اقتصاد ضعيف، وعدد كبير من السكان المسلمين، وسيادة الجمهوريات، وعدم وجود تصميم خلال حكم يلتسين على مقاومة الإرهاب والنزعات الانفصالية التي تتحرّك تحت لواء الدين ».

وفي الوقت الحالي، تنتهج الحكومة الروسية سياسة تروم توطيد الاستقرار مع جعل الدين والإثنية عاملين تتحقق من خلالهما الذات. ومن هذا المنطلق، يتعين النظر إلى «الأصولية» بصفتها شأناً دينياً داخلياً في منظومة الإسلام لا بوصفها أداة لتوريط روسيا في نوع من الصِّدامات الحضارية.

إن وحدة روسيا مسألة يتعين على النخب احترامها بما في ذلك ممثلي الأديان، كما يجب على الحكومة المركزية تحديث مقاربتها للإسلام بحيث تعتبره حليفاً يشكّل جزءاً لا يتجزّأ من المجتمع. أما فيما يخص السياسة الخارجية، فيجب على موسكو إقامة علاقات وثيقة مع الدول الإسلامية بدءاً بجيرانها من الجمهوريات المستقلة، ثم إيران وأفغانستان وتركيا وسوريا والعراق وغيرها.

لورد شالفونت

الدفاع الصاروخي والاستراتيجية الشاملة في القرن الحادي والعشرين

مازالت إمكانية انتهاء الحرب الباردة عصية على التقبل لدى التفكير الجيوسياسي لخصوم الماضي. ففي الغرب، ما زال ثمّة نزوع إلى اعتبار روسيا بمثابة الاتحاد السوڤياتي، في حين مازالت ردود الفعل الروسية تجاه ما تقوم به أمريكا

على الساحة الدولية، ما زالت تستحضر زمن المواجهة الإيديولوجية. والحال أنه يتعين اعتبار روسيا في كل من أوروبا والولايات المتحدة بمثابة شريك محتمل في تطور المجموعة الأوروبية وحلف الأطلسي، لأن الخطر الذي يتهدد الاستقرار والسلم العالميين يجد منشأه في مجموعة من النزاعات الإقليمية التي قد تسير في منحى التصعيد وجر قوى كبرى إلى دائرة الصرا ع.

وفي هذا السياق، طرأت عدة متغيّرات على الساحة الدولية. فقد أضحى مبدأ عدم التدخل غير ذي موضوع في العلاقات الدولية بسبب ظهور مجموعة من «الجرائم الدولية» التي استدعت تدخل الدول من منطلق ما سمّاه الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان بـ «السياسة الخارجية الأخلاقية» التي تجعل المصلحة الجماعية رديفة للمصلحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، حدث تغير في المفهوم الاستراتيجي لحلف الأطلسي، إذ تحولت سياسته من حلف دفاعي إلى حلف يساير الاتجاه الذي سارت عليه الأمم المتحدة. لكن من شأن انتهاك مبدإ عدم التدخل أن يقوّض دعائم النظام الدولي ناهيك عما يشوبه من نزوع نحو الانتقائية، إذ من المفيد الإشارة في هذا الباب إلى أن الاعتبارات الإنسانية تتداخل مع المصالح الاستراتيجية والاقتصادية لدى الحاملين للواء مبدإ التدخل.

إن استعمال القوة العسكرية في تطبيق مبدإ التدخل قد يجعل الجيوش في بعض المناطق أهدافاً للصواريخ التي تحمل رؤوساً نووية أو كيماوية أو بيولوجية إما في مسرح العمليات أو في قواعدها، وبالتالي من المحتمل أن تصبح مسألة انتشار استعمال الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل أحد العوامل المحدِّدة للاستراتيجية الشاملة خلال هذا القرن. فمن شأن انتشار أسلحة الدمار أن تحدث خللاً في موازين القوى الإقليمية وأن تحبط التدخل العسكري لحل الأزمات والنزاعات الإقليمية. والأدهى من ذلك أن الصواريخ البالستية أضحت سلاحاً أثيراً لدى بعض دول العالم الثالث وذلك لقوة اختراقها ولسهولة إخفائها وللمكانة التي تضفيها على ممتكلها.

ويشهد العالم في الوقت الحالي مناخاً جيوسياسياً لم يسبق له مثيل. فقد ذكرت إحدى الكتابات أن عدد الدول التي تحاول امتلاك أسلحة الدمار الشامل سيتزايد وسيصبح التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة سمة غالبة على الحياة الدولية. وبالتالي، فكل محاولة لوضع نظام فعال لمراقبة الأسلحة سيكون مآله الفشل. كما أن بروز خريطة دولية تتضمن عدة دول نووية سيلغي الدواعي الاستراتيجية لمعاهدة الدفاع بالصواريخ البالستية، وسيصبح مفهوم الردع غير كاف لمنع حدوث هجوم نووي على الغرب ومصالحه. ومن ثم، يظل وضع نظام دفاعي فعّال لمواجهة هجومات الصواريخ الخيار المعقول والأوحد.

وقد ذكرت دراسة نشرها معهد الدراسات الأوروبية الدفاعية والاستراتيجية أن إنشاء أوروبا قوة صد فعّالة لوقف التهديدات الهجومية المحدودة سيكون ذا قيمة كبيرة لدول حلف الأطلسي. وبالتالي في ظل هذه المتغيرات العالمية يجب إعادة النظر في الأولوية التي تعطى لنفقات الدفاع في أوروبا.

إن حوار مستمراً من هذا القبيل يظل مسألة أساسية على درب إقامة نظام أمن فعّال في منطقة حلف الأطلسي. ومع ولوج العالم عتبة القرن الحادي والعشرين، يتعين على القوى الأوروبية وقوى حلف الأطلسي الإقرار بأن عهد الحرب الباردة قد ولّى، ومن ثم يجب تكاثف جهود كل الدول الأوروبية من أجل صدّ المخاطر التي تتهدّد أمن أوروبا.

جورج ماطي

الضغط النفسي : حَدُّه ووظائفه وحالاته

يُعرَّف الضغط النفسي علمياً بكونه «التعبئة القصوى لوظائف التحكّم العصبي والهرموني في الجسم». أما في غير حقول العلم، فهو يدل على كل ما يهاجم

الجسم ويدفعه إلى إحداث ردّ الفعل هذا. وثمّة من يُعرّفه بعدم الارتياح البدني أو الفكري أو المعنوي.

ويصف العلْم الضغط النفسي بكونه ردّ فعل يروم وقاية الجسم ممّا يتهدّده من هجومات أو مخاطر. وقام كل من كندال وألين بتوصيف إوالية اشتغاله فذكرا أن ذلك ينطوي على مجموعة من ردود الأفعال التي تستعين إمّا بالنواقل العصبية أو بالهرمونات. وتتمثّل الحالة الأولى في إطلاق السيروتونين من قشرة الدماغ التي تستحث الوِطاء (الجزء السفلي من الدماغ) على إفراز الهرمون الذي يحث بدوره النُّخَامى على إنتاج الهرمون الذي يتحكّم في إنتاج الكورتيزول عن طريق الغُدة القشرية الكُظرية.

ومن البدهي أن كل ضغط يعرض الجسم لعدة مخاطر منها ما يصيب الأوعية الدموية إذا لم تحدث ردود فعل معاكسة تحول دون وقوع ردود الفعل : فأثر السيروتونين الدماغي يُثَبَّط بفعل ناقل عصبي آخر هو حمض الغاما أمينيو بوتيريك. أما في حالة الضغط الناتج عن النشاط البدني، فإن الكورتيزول يلجأ إلى مخزون الكبد من الغلوكوز الذي يمكِّن إحراقه من تحرير الطاقة الضرورية لذلك النشاط.

ومن المفيد الإشارة إلى أن ما يقوم به الضغط من تحفيز لإنتاج أحد هرمونات النخامى يُقلّل من إنتاج الهرمونات الأخرى لا سيما الهرمونات موجِّهة القُند التي تُنشّط إنتاج التستسترون والبرولاكتين وهو المسؤول عن إنتاج الحليب. ومن ثم لوحظ وجود حالات عقم أو عدم خصوبة لدى الأشخاص الذين يعانون من ضغط دائم.

ويثور السؤال التالي عند ذكر مسألة الضغط النفسي : هل يجب على الشخص إذا تعرض لضغط أن يستسلم للهياج أو أن يتسلّح بالهدوء ولو في الظاهر ؟ لقد وجد الأطبّاء أن الأشخاص الذين ينزعون إلى إخفاء انفعالاتهم معرّضون أكثر من غيرهم لمضاعفات تصيب القلب والأوعية.

ملحق

تقديم

قام فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية السيد كارلو أزغليو تشامبي والسيدة حرمه بزيارة خاصة للمملكة المغربية في شهر مايو سنة 2002. وبهذه المناسبة، أصدر جلالة الملك محمد السادس، راعي أكاديمية المملكة المغربية تعليماته السامية لتحتضن الأكاديمية لقاءً مغربياً إيطالياً يتمثل في خطاب يلقيه فخامة الرئيس الإيطالي في رحاب الأكاديمية، وفي اتصال مباشر بين رجال الأعمال والفاعلين الاقتصاديين المغاربة والايطاليين.

وقد ألقى الرئيس تشامبي محاضرة تناول فيها مستقبل العلاقات بين دول الحوض المتوسطي، حضرها، إلى جانب أعضاء الأكاديمية، السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة ورئيسي مجلسي البرلمان ومستشارو جلالة الملك وأعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد ببلادنا. كما كان من بين الحضور عدد من الفاعلين الاقتصاديين الإيطاليين والمغاربة وبعض المهتمين بمستقبل العلاقات الأورو- متوسطية.

وكانت مناسبةً لتأكيد الروابط الوثيقة التي تجمع المغرب بإيطاليا وتوطيدها وتمتينها في الفضاء الأورو- المتوسطي لتنشيط التعامل في مختلف مستويات الشراكة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

خطاب ترحيب السيد أمين السر الدائم
بفخامة رئيس الجمهورية الإيطالية

فخامة رئيس الجمهورية الإيطالية،

يشرّفني أن أُرحِّب بكم وبحَرمكم، أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء أكاديمية المملكة المغربية. إننا نقدّر كل التقدير زيارة فخامتكم لنا، لأنها تشريف من قِبَلكم لهذه المؤسّسة، وتكريم لأعضائها والمدعوّين إليها في هذه المناسبة السعيدة.

فخامة الرئيس،

إن بلدكم أصيل في التاريخ الإنساني، فيه نشأت حضارة زاهية تركت آثارها في عدّة جهات من البحر الأبيض المتوسّط، وفيه بزغت أنوار المعرفة في عصر النهضة الذي لا يُذكر إلاّ وتسترجع الذاكرة أسماء عباقرة إيطاليّين برزوا في علوم وفنون شتّى. وكان عصر النهضة هذا انطلاقة معرفيّة أخرى في تاريخ البشرية استمرّت عطاءاتها إلى الآن.

فخامة الرئيس،

تتّسم العلاقات المغربية الإيطالية بسِمات متميّزة، توّجتها اتفاقية الصداقة والتعاون التي وقّعها بلدنا يوم 25 نوفمبر سنة 1991، وازدادت هذه العلاقات متانة بعد زيارة جلالة الملك محمد السادس لإيطاليا في أبريل سنة 2000. وها

أنتم اليوم يا فخامة الرئيس تزورون المغرب لتأكيد قوّة هذه العلاقات. ويجمل بنا أن نُهنّىء أنفسنا على الإنجازات التي تحقّقت في ظلّ التعاون بين بلدينا، وأن نسْعى إلى المزيد.

لقد تحمّلتم يافخامة الرئيس عدّة مسؤوليات في الشؤون الاقتصادية والنقدية، أذكر منها خاصّة إدارة البنك المركزي الإيطالي ورئاسة لجنة مديري البنوك في المجموعة الأوروبية، ورئاسة مجلس الوزراء الإيطالي، وكنتم من رُوّاد التقويم النقدي الذي مهّد لعُضوية إيطاليا في الاتحاد النقدي، هذا إلى جانب استحقاقكم عدّة جوائز وأوسمة دولية أذكر منها القلادة الكبرى للوسام المحمَّدي. كل ذلك يجعلكم تُدركون واقع العالم الذي نعيشه، وضرورة السعي إلى تحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

إن العالم لن يكون مستقيماً ولن يحفّه الأمن إلاّ إذا استقامت أجزاؤه وقضي فيه على الفقر والجهل والعُنف والأمراض الاجتماعية بأنواعها المختلفة الكثيرة. والمغرب كما تعلمون، يؤمن بالمثُل العُليا، ويسعى على الصعيد العالمي إلى ترسيخ السلام، وتفضيل الحوار، ونبذ العنف، مفضّلاً التعاون الصادق المؤدّي إلى الخير.

فخامة الرئيس،

إن توجيه خطابكم من هذه الأكاديمية، وهو خطاب مداره البحر الأبيض المتوسّط ، يوحي بأن للموضوع، إضافة إلى جوانبه السياسية والاستراتيجية جوانبَ أخرى ثقافية إنسانية، فالحوض المتوسّطي، مهْد الحضارات والديانات السماوية، لا بدّ أن يبقى منطقة أمن وأمان. وواجبنا جميعاً، نحن المنتمين إلى ضفّتيْه، أن نُنشىء المزيد من قنوات التعارف والتعاون، فالتعارف يكون عبر الحِوار المباشر، ووسائل الاتصال التي تُوثِر إشاعة المعرفة والقول المنصف على إشاعة الإثارة، ويكون التعارف كذلك عبر هيئات المجتمع المدني

والمؤسّسات الأكاديمية. وفي هذا الصدد لِمَ لا تكون «الأكاديمية المتوسّطية» التي أسّست في مدينة نابولي في أكتوبر سنة 1998 إحدى قنوات الاتصال الدائم والدراسات المعالِجة لأوضاع منطقتنا. وأما التعاون فإنه يتغيّا تبادل المنافع والمعارف والتقنيّات.

وفيما يخصّنا، فإننا مطمئنّون أن المغرب بقيادة جلالة الملك محمد السادس، وإيطاليا برئاستكم سيسيران على طريق الصداقة والتعاون المؤدّيان إلى الخير، وسيسعيان بجهد موصول إلى جعل الحوض المتوسّطي منطقة حِوار وسلام وازدهار.

فخامة الرئيس،

أتمنى لكم التوفيق في عملكم والسعادة لأسرتكم ، وأتمنى للجمهورية الإيطالية المزيد من التقدّم والازدهار، وأدعو فخامتكم للتفضّل بتوجيه خطابكم، والسلام عليكم.

خطاب رئيس الجمهورية الإيطالية
كارلو أزغليو تشيامبي
حول موضوع :
«أيـة منطقة متوسّطية نريد ؟»

(الرباط، أكاديمية المملكة المغربية، 16 ماي 2002)

السيد أمين السرالدائم عبد اللطيف بربيش،

حضرات أعضاء الأكاديمية،

السادة رؤساء المجالس البرلمانية،

السيد الوزير الأول،

السادة أعضاء الحكومة،

سيداتي، سادتي،

توجد منطقة البحر المتوسط في قلب اهتماماتي منذ سنوات عديدة. فتاريخ إيطاليا يرتبط ارتباطاً وثيقاً ودائماً بمنطقة المتوسّط فيما يخص الإبدا ع الفنّي، وأهمية النشاط التجاري، والتبادل الثقافي، وعادات التعايش.

ويتميّز مسقط رأسي، مدينة ليفورنو، بالطابع المتوسّطي، ويتقاطع تاريخها مع ما شهدته المنطقة المتوسطية على مر القرون من تعاقب الحضارات والشعوب وحركية المبادلات التجارية. ويعني البحر المتوسط بالنسبة لبلدينا – المغرب

وإيطاليا – الاحترام المتبادل والألفة والتقاليد المستمدة من انتمائنا لواقع سياسي واقتصادي وثقافي مشترك. وترى إيطاليا أنه يجب وضع منطقة المتوسط في محور اهتمامات الاتحاد الأوروبي .

إن مستقبل منطقة المتوسط وازدهار ورفاهية دولها يتحدّد من خلال الوعي بالفرص والمخاطر والتحديات المشتركة . فالصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو جرح غائر يتعارض مع هدف إنشاء فضاء موسع في حوض البحر الأبيض المتوسّط يسود فيه الاستقرار السياسي والاقتصادي. فقد أثبتت دوامة العنف التي دامت ما يقارب السنتين وما رافقها من إرهاب وعمليات عسكرية انتقامية أن لا خيار أمام الطرفين غير مسلسل السلام، وقد أضحت أهداف الشعبين وتطلّعاتهما المشروعة بفعل هذه الدوامة أمراً بعيد المنال بالنظر إلي عدد الضحايا التي خلفت والدمار الذي ألحقته بالمنطقة وحجم الأسى والبؤس الذي أحدثته في صفوف المدنيين، كل ذلك دون نتيجة تذكر، بل ظهر جليا أن سياسة المستوطنات والاحتلال العسكري لا يضمنان البتة أمن إسرائيل.

ولقد سررنا لفك الحصار عن ياسر عرفات ولرفضه الصريح للإرهاب. ونتطلّع في الوقت الحالي إلى أن تدين السلطة الوطنية الفلسطينية كل العمليات التي تستهدف المدنيين وأن تلتزم إلى أقصى حد بمنعها، كما نتطلّع أيضاً إلى أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلّة تامّاً وكاملاً.

ولا مندوحة من التفاوض حول هدنة يحترمها الجميع، لكن ذلك يظل غير كافي، إذ نتطلّع إلى أن يعود الطرفان إلى مائدة المفاوضات لصياغة نظرة سياسية متينة تقوم على التعايش السلْمي بين الدولتين، إسرائيل وفلسطين، داخل حدود آمنة وتحظى باعتراف دول المنطقة كلها. ولإعطاء دفعة جديدة لمسلسل السلام، اقترحت كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة عقد مؤتمر دولي حول الشرق الأوسط في أقرب الآجال. ونعوِّل في هذا

السياق على دعم العالم العربي، وعلى دور المغرب بصفة خاصة. وأتمنّى أن تتمكّن هذه المبادرة التي تحظى بإجماع سياسي حقيقي من تسوية العقبات الرئيسية للنزاع.

ونحن إذ نتضامن بشكل كامل مع الولايات المتحدة بعد أحداث 11 شتنبر، فنحن واعون بالتهديد الذي يحدق بنا جميعاً، وفي المقام الأول دول حوض المتوسّط. فإرهاب القاعدة تحدى الحكومات والمؤسّسات؛ فهو يحول دون تطور الديمقراطية، ويكرّس دون وجه حق نزعة التوجس والريبة تجاه العالم العربي والإسلامي؛ وخرق القيم المشتركة لدى كل الحضارات والديانات؛ وضحى بأرواح بريئة ويحاول أن يتحكّم في عقيدة المومنين ويشوه المبادئ المثلى لدى الشباب. فهذه جريمة وجب محاربتها دون هوادة.

ويجب علينا أن نعجّل باستئصال الأسباب العديدة التي تشجّع الإرهاب بدءاً بالتعصب الأعمى لدى البعض مروراً بالفقر المدقع الذي تعاني منه الجماهير ووصولاً إلى نزعات الكره والحقد التي تثيرها النزاعات. فمقاومة الإرهاب تمرّ لزاماً عبر تدعيم حكومات مسؤولة تحظى بتمثيلية حقيقية ومحاربة الفقر وتوخي أسباب التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ويعتبر المغرب مثالاً يقتدى به في هذا المجال.

إن منطقة المتوسط التي تمّت فيها الدعوة لأول مرة إلى المساواة بين الرجال والنساء كافة هي المكان الأمثل الذي يمكن أن نثبت فيه أن التساكن والتسامح بين الجماعات والاحترام المتبادل بين الديانات التوحيدية الثلاث هي بمثابة الترياق لكل صدام بين المعتقدات والثقافات والأسس التي يقوم عليها التطور. فطريق صدام الحضارات الذي سلكته البشرية في السابق مع ما خلّفته من نكبات سيؤدّي إلى تناوب مأساوي للزعامات المؤقتة ولرغبات الانتقام، وإلى صراعات عقيمة ستخلف وراءها ضحايا بشرية عديدة وخسائر مادّية جسيمة.

لقد طبع التساوق والانسجام مختلف الحضارات العظيمة التي شهدها تاريخ البشرية، في حين كان التنافر والتناقض السمة الغالبة على مخطّطات الاستيلاء على السلطة ومناورات التحكم في العقائد والرأي العام ونزعات حب الذات لدى الأنظمة الاستبدادية. والحال أن نهج التسامح والتعاون والحِوار الذي جربته المنطقة المتوسّطية لفترات طويلة أتى بمنافع ومكاسب عديدة. فحوار الثقافات يقوم على أساس احترام كرامة وتنوع المنتسبين إلى الثقافات والديانات الأخرى.

إن المداخل الأساسية للتنمية تسير على نمط واحد في مختلف مناطق العالم : الاستقرار، والشرعية السياسية والديمقراطية للحكومات، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحرّيات الفردية، وتحرير التعامل التجاري، والاندماج التدريجي للاقتصاديات في المنظومات الإقليمية وحماية الموروث البيئي والجذور الثقافية. فاستقرار الأمم والحفاظ على السلْم بين الشعوب لا يمكن أن تقوم له قائمة في الوقت الحاضر دون ترسيخ النهج الديمقراطي لأن التنمية والديمقراطية أمران متلازمان كما أن الحرّية وحقوق الإنسان رصيد إنساني لا ينبغي التفريط فيه. وتنشأ عن الترابط الوثيق بين الشعوب والثقافات والديانات في منطقة المتوسّط، أقليات يعتمل في دواخلها إحساس بأنها منبوذة ومهدّدة. ومن ثم وجب طمأنتها وحمايتها من خلال النظم الداخلية وعمليات الإدماج والتوازنات الإقليمية.

لقد راهنت أوروبا على المتوسّط، فالاقتراح الذي قدّم في برشلونة منذ سبع سنوات والقاضي بإنشاء منطقة تبادل حرّ هو اعتراف بالإمكانيات الهائلة للتعاون بين الضفّتين، كما أن من مصلحتنا تسريع تدابير تحرير التجارة بين أوروبا ومنطقة المتوسّط، وهذا هو السبيل لفتح منافذ أمام قطاعات الإنتاج الأساسية في الضفّة الجنوبية.

ويظل التباين الاقتصادي والديمغرافي بين أوروبا من جهة، وبين إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط من جهة أخرى، تحدياً كبيراً، إذ لا يمكن إقامة توازن ولا استقرار دائم دون خلق صيغة لتقريب الأوضاع المعيشية فيما يتعلق بمستوى الأجور ومستوى التصنيع والإنتاجية ومستوى التمدرس والخدمات الصحية. ففي الوقت الحالي، يقدّر سكّان الاتحاد الأوروبي بأكثر من ضعف عدد سكان الدول المتوسّطية الأخرى : 377 مليون نسمة مقابل 161 مليون سنمة. وحسب وثيرة النمو الديمغرافي الحالية، ينحو عدد سكان الاتحاد الأوروبي نحو الثبات، هذا دون اعتبار حركة تدفق الهجرة، في حين سيتضاعف عدد سكان الدول المتوسّطية الأخرى قبل عام 2030.

وبالتالي، يجب إعادة التوازن في الأوضاع المعيشية من خلال وضع سياسة تنمية اقتصادية واجتماعية على المستوى المحلّي بدل الاعتماد على هجرة الجنوب إلى الشمال. ويشكّل 12 مليون مهاجر من شمالي إفريقيا إلى دول الاتحاد الأوروبي مكوّناً هامّاً يحظى بالاحترام داخل المجتمع الأوروبي. فالجالية المغربية في إيطاليا التي تعتبر الأكثر عدداً من غيرها تلقى تقديراً كبيراً بفضل جدّيتها في العمل. لكن هجرة الجنوب إلى الشمال لا يمكنها حل معضلة الفقر والبطالة لدى الغالبية التي تظل في أوطانها ولا مشكلة الضغط الديمغرافي. إذ يجب أن يصحب الهجرة تطوير للمبادلات التجارية عن طريق فتح الأسواق ونقل رؤوس الأموال والتقنيات من الشمال إلى الجنوب.

ويُعتبر تحسين الأوضاع المعيشية في دول المغرب العربي من الأولويات بالنسبة لحوض المتوسّط، وستدعم إيطاليا هذا الاتجاه في الاتفاقات الثنائية وفي إطار الاتحاد الأوروبي. ويتعيّن في هذا السياق تشجيع المبادرات الإنتاجية، وهو ما يتطلّب بعد نظر من الاتحاد الأوروبي والتزام كامل من عالم الصناعة والمقاولات. وبالمقابل، يتعين على الشركاء الأفارقة في منطقة المتوسّط

وضع الإطار القانوني وإدخال الإصلاحات الاقتصادية وترسيخ أسس الشرعية الديمقراطية والاستقرار السياسي. فإنشاء المعامل في بلدانكم لإنتاج السلع سيساعد على تقليص نسبة البطالة والزيادة في الأجور والطلب، وتوسيع نطاق السوق الداخلية وتعزيز المبادلات مع الخارج. وبالتالي، سيستفيد الطرفان من هذه التدابير وستساهم في تدعيم أسس الوفاق بين الشعوب.

إن إيطاليا ما فتئت تزيد من حجم استثماراتها المباشرة في المغرب، لكننا نريد القيام بالمزيد. فثمّة العديد من الفرص – وأنا أتوجه في هذا الباب إلي رجال الأعمال الإيطاليّين والمغاربة الحاضرين هنا – التي بإمكانها أن تجعل هذه الاستثمارات أكثر استدامة وذلك من خلال مشاركة إيطاليا في عمليات الخوصصة. ويقترن حجم المشاركة والوجود بدفع المقاولات المغربية الصغرى والمتوسّطة إلى تمثل نموذج المقاطعات الصناعية التي تقوم به مقاولاتنا الصغرى والمتوسّطة وذلك عن طريق تبادل الخبرات وتحديد القطاعات الصالحة لذلك وتنفيذ المشاريع المشتركة.

لكن ذلك كله لا يمنع من تواصل تدفق الهجرة. فعلى الرغم ممّا يكابده البعض من مخاطر عند مغادرة بلدهم الأصلي، يجب القول إن لأوروبا – وإيطاليا – قدرة استيعاب محدودة ولا يمكنها توفير آفاق أرحب للعيش والشغل لعدد كبير من المهاجرين. فنحن لا نتوفّر لا على المجالات الجغرافية ولا على الموارد الطبيعية التي لدول أخرى وراء البحار.

ويتعين علينا جميعاً ضبط تدفّق الهجرة، ومحاربة الهجرة السرّية والمتاجرة في تهريب البشر – وهي ممارسات غير مقبولة وتتعارض مع القيم والنظُم السائدة في الاتحاد الأوروبي كما ينص عليها ميثاق الحقوق الأساسية. ويجب على المهاجرين الشرعيّين أن يعوا بأن لهم نفس الضمانات القانونية والاجتماعية التي يتمتع بها كل مواطن أوروبّي، ومن ثم يتعين عليهم أن يحترموا

قواعد السلوك المعمول بها في أوروبا. فالمساواة في الحقوق والواجبات هي الردّ العملي التي تقدّمه أوروبا تجاه حلقات التعصب والعنصرية وكره الأجانب.

ومن القضايا الأساسية المشتركة، حماية البيئة. فمنطقة المتوسّط تشكّل نظاماً بيئياً فريداً من نوعه يتعين أن تُنتهج فيه تنمية مستدامة بأشكال ملموسة لا تحتاج إلى الخطابة. وتنطوي حماية البيئة على حماية أنشطة حيوية أخرى من قبيل السياحة والصيد والزراعة التي يرتبط بها في الوقت الحاضر كما في المستقبل، الملايين من مناصب الشغل.

وتمثل منطقة المتوسّط مركز المشاريع الدولية التي تهتم بحماية البحار وتطهير المناطق الساحلية ومراقبة التغيرات المناخية والجوية. وتنكبّ هذه المشاريع على إيجاد الحلول لمشاكل التصحّر وندرة الموارد المائية والبحث عن طرق تنمية الإنتاج الزراعي وموارد الصيد.

ونأمل من المغرب الذي يشارك بصفة فعلية في تطوير البرامج الإقليمية أن يُسمع صوته في قمّة جوهانسبورغ التي ستعقد في شهر غشت المقبل ويؤكّد أن حماية البيئة وانتهاج تنمية مستدامة يستلزمان جهوداً متجدّدة ودعماً متواصلاً ولا سيما من جانب الدول الأكثر تصنيعاً.

إن تعاقب هجرات السكان واستقرارهم أنشأ على طول الضفاف الشمالية والشرقية والجنونية من حوض المتوسّط أمماً ودولاً اختلفت أصولها ودياناتها وتجاربها، لكنها تنتمي كلها لنفس المجال الحضاري الذي يمثل لهم مصدر فخر متبادل. ويرتبط غنى الحضارة المتوسّطية بالمبادلات والعلاقات التي استطاعت مختلف الشعوب والمجموعات العرقية إقامتها وتدعيمها على مرّ القرون وعلى الرغم من نشوب النزاعات. ولقد اقترنت فترات التنمية الاقتصادية والثقافية في كل منطقة من الحوض المتوسّطي بفترات انفتاح أمام الثقافات الأخرى. فموروثنا رصيد مشترك والحفاظ عليه أمر ضروري.

وبإمكان المغرب وإيطاليا القيام بالكثير من الأعمال المشتركة، من بينها حماية المواقع والسواحل والأعماق البحرية التي يوجد فيها موروث أثري هائل، وهو ما من شأنه أن ينمي لدى الشباب الإحساس من خلال التربية والتعليم بأنهم شاهدون على تاريخ عظيم وفاعلون فيه.

وتحذو إيطاليا الرغبة في القيام بمساهمة كبيرة في صيانة الموروث التاريخي والأثري للمغرب. ويمكنها القيام بذلك عن طريق إقامة مشاريع مشتركة تهتم بالآثار، وتدعيم علاقات التبادل بين المؤسّسات الأكاديمية والعلمية في كلا البلدين، وإرسال فنّيين واختصاصيين تلقّوا تكوينهم في أحسن مدارس ترميم الآثار وصيانتها في بلادنا، وتشجيع الشبّان المغاربة على الاستفادة من دروس الترميم في إيطاليا.

أيها السيدات ، أيها السادة،

لقد وضع المسار الذي بدأ في برشلونة عام 1995 الأسس لإقامة علاقات حسنة تقوم على احترام الكرامة والمسؤولية المشتركة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في منطقة المتوسّط، كما قدمت مبادرات رائدة في المجالات الاقتصادية والثقافية والبيئية.

ومن جهة أخرى، أحيي مؤتمر بلنسية خلال شهر أبريل الماضي آمال الشراكة الأوروبية المتوسطية حيث وضعت اللمسات الأخيرة على اتفاقات الشراكة مع البنية المؤسساتية التي ستدعم منطقة التجارة الحرة، كما وضعت معايير الاستفادة من دعم برامج ميدا، فضلاً عن الاتفاق على تعزيز الحوار السياسي والاقتصادي.

ومازلنا نحتاج إلى أن يتوطد لدينا عزم أكيد بضرورة سلك المسار الذي يؤدّي إلى تعزيز أواصر التقارب بين الضفّتين الشمالية والجنوبية. ويتوقّف بلوغ هذا الهدف بشكل كبير على أوروبا التي يجب عليها تبديد كل الشكوك حول

التزامها الاستراتيجي. فأزمة الشرق الأوسط والتطاحن بين الدول المتجاورة والأوضاع الداخلية المتأزمة أمور تعوق مسار التنمية داخل المنطقة كما تعرقل الحوار الأوروبي المتوسطي.

ويمكن تجاوز مكامن القصور الحالي في البناء المؤسساتي من خلال إنشاء مجلس برلماني أوروبي متوسطي والصندوق الأوروبي المتوسطي اللذين سيكونان قناتين لتفعيل نشاط المؤسسات الثقافية والأكاديمية والعلْمية.

أيها السيدات والسادة،

إني أتطلّع إلي المستقبل بكل ثقة. فأنا أومن بحكمة رجال المنطقة المتوسّطية ونسائها وبرغبتهم في العيش في سلام وأمان، كما أنظر إلى سكان الضفة الجنوبية من حوض المتوسط باعتبارهم شركاء في مغامرة تستند إلى تاريخ عريق وتجد أسمى تعبير لها في الأهداف المشتركة. لقد ألف مجتمعانا المزاوجة بين الأصالة والمعاصرة، ونحن نتوفر على الوسائل والأدوات والموارد الفكرية الضرورية لبناء منطقة متوسطية على أساس السلْم والتقدم.

إن زيارتي للمغرب – وأنا سعيد بأن أقول هذا في حضور شخصيات متميزة تمثل المؤسسات المغربية والحياة السياسية – وطدت إيماني بأننا نتوفر على الإرادة الأكيدة والرؤيا الواضحة لتوحيد مصيرنا ومستقبلنا.



Publications de l'Académie du Royaume du Maroc

ACADÉMIA

Revue de l'Académie du Royaume du Maroc

N° 19 - 2002

ACADÉMIE DU ROYAUME DU MAROC

Charia Imam Malik, Km 11, B.P. 5062
code postal 10.100
Rabat, Maroc

Téléphone : 037 75.51.13 / 75.51.24
037 75.51.35 / 75.51.89
Fax : 037 75.51.01

Dépôt légal : 29/1982

ISSN : 0851-1381

PHOTOCOMPOSITION : ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC
TIRAGE : IMP. EL MAARIF AL JADIDA - RABAT

2002

LES MEMBRES
DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Henry Kissinger : U.S.A.
Maurice Druon : France
Neil Armstrong : U.S.A.
Abdellatif Benabdeljelil : Maroc
Abdelkrim Ghallab : Maroc
Otto de Habsbourg : Autriche
Abdelwahab Benmansour : Maroc
Mohamed Habib Belkhodja : Tunisie
Mohamed Bencharifa : Maroc
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Maroc
Abdullah Omar Nassef : Arabie Saoudite
Abdelaziz Benabdallah : Maroc
Abdelhadi Tazi : Maroc
Fuat Sezgin : Turquie
Abdellatif Berbich : Maroc
Mohamed Larbi Al-Khattabi : Maroc
Mahdi Elmandjra : Maroc
Ahmed Dhubaïb : Arabie Saoudite
Mohamed Allal Sinaceur : Maroc
Ahmed Sidqi Dajani : Palestine
Mohamed Chafik : Maroc
Lord Chalfont : Royaume-Uni de G. B.
Amadou Mahtar M'Bow : Sénégal
Abdellatif Filali : Maroc
Abou-Bakr Kadiri : Maroc
Jean Bernard : France
Robet ambroggi : France
Azzeddine Laraki : Maroc
Abdelhadi Boutaleb : Maroc
Idriss Khalil : Maroc
Abbas-Al-Jirari : Maroc
Pedro Ramirez-Vasquez : Mexique
Mohamed Farouk Nebhane : Maroc
Abbas Al-Kissi : Maroc
Abdellah Laroui : Maroc
Bernardin Gantin : Vatican
Abdallah Al-Fayçal : Arabie Saoudite
Nasser Eddine Al-Assad: Jordanie
Anatoly Andreï Gromyko : Russie
Georges Mathé : France
Eduardo de Arantes E. Oliveira: Portugal
Mohamed Salem Ould Addoud : Mauritanie
Pu Shouchang: Chine
Idriss Alaoui Abdellaoui: Maroc
Alfonso de la Serna: Espagne
Al-Hassan Bin Talal : Jordanie
Mohamed Kettani : Maroc
Habib El Malki : Maroc
Mario Soares : Portugal
Othmane Al-Omeir : Arabie Saoudite
Klaus Schwab : Suisse
Driss Dahak : Maroc

Ahmed Kamal Aboulmajd : Egypte

Mania Saïd Al-Oteiba : Emirats Arabes-Unis

Yves Pouliquen : France

Chakir Al-Faham : Syrie

Omar Azimane : Maroc

Ahmed Ramzi : Maroc

Abid Hussain : Inde

André Azoulay : Maroc

Sahabzada Yaqub-Khan : Pakistan

Mohammed Jaber Al-Ansari : Bahrein

Al-Houceine Ouaggag : Maroc

Rahma Bourquia : Maroc

LES MEMBRES CORRESPONDANTS

Richard B. Stone: U.S.A.

Charles Stockton: U.S.A.

Haïm Zafrani : Maroc

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

I . Collection "Sessions"

1- "Al Qods : Histoire et civilisation", mars 1981.

2- "Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain", novembre 1981.

3- "Eau, nutrition et démographie", 1ère partie, avril 1982.

4- "Eau, nutrition et démographie", 2ème partie, novembre 1982.

5- "Potentialités économiques et souveraineté diplomatique", avril 1983.

6- "De la déontologie de la conquête de l'espace", mars 1984.

7- "Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes", octobre 1984.

8- "De la conciliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques", avril 1985.

9- "Trait d'union entre l'Orient et l'Occident : Al-Ghazzali et Ibn-Maïmoun", novembre 1985.

10- "La piraterie au regard du droit des gens", avril 1986.

11- "Problèmes d'éthique engendrés par les nouvelles maîtrises de la procréation humaine", novembre 1986.

12- "Mesures à décider et à mettre en oeuvre en cas d'accidents nucléaires", juin 1987.

13- "Pénurie au Sud, incertitude au Nord : constat et remèdes", avril 1988.

14 - "Catastrophes naturelles et péril acridien", novembre 1988.

15- "Université, recherche et développement", juin 1989.

16- "Des similitudes indispensables entre pays voulant fonder des ensembles régionaux", décembre 1989.

17- "De la nécessité de l'homo oeconomicus pour le décollage économique de l'Europe de l'Est", mai 1990.

18- "L'invasion du Koweit par l'Irak et le nouveau rôle de l'O.N.U.", avril 1991.

19- "Le droit d'ingérence est-il une nouvelle légalisation du colonialisme?", octobre 1991.

20- "Le patrimoine commun hispano-mauresque", avril 1992.

21- "L'Europe des Douze et les autres", novembre 1992.

22- "Le savoir et la technologie", mai 1993.

23- "Protectionnisme économique et politique d'immigration", décembre 1993.

24- "Les chefs d'Etat face au droit à l'autodétermination", avril 1994.

25- "Les pays en voie de développement entre l'exigence démocratique et la priorité économique", novembre 1994.

26- "Quel avenir pour le bassin méditerranéen et l'Union européenne?", mai 1995.

27- "Droits de l'homme et emploi, compétitivité et robotisation", avril 1996.

28- "Et si le processus de paix au Moyen-Orient devait échouer?", décembre 1996.

29- "Mondialisation et identité", mai 1997.

30- "Droits de l'homme et manipulations génétiques", novembre 1997.

31- "Pourquoi les dragons d'Asie ont-ils pris feu ?", mai 1998.

32- "Jérusalem, point de rupture ou lieu de rencontre ?", novembre 1998.

33- "La dissémination des armes nucléaires est-elle ou non un facteur de dissuasion?", mai 1999.

34- "La pensée de Hassan II : authenticité et renouveau ", avril 2000, 2 vol.

35- "La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXI° siècle", novembre 2000, 2 vol. en français.

36- "La politique de l'eau et la sécurité alimentaire du Maroc à l'aube du XXI° siècle", version arabe, novembre 2001, 1 volume.

37- "La crise des valeurs et le rôle de la famille dans l'évolution de la société contemporaine", avril 2001.

38- "Quel avenir pour les pays en développement à la lumière des changements découlant de la mondialisation ?", novembre 2001.

39- "Les relations internationales durant la première décennie du XXI° siècle : quelles perspectives ?", avril 2002.

II . Collection "Le patrimoine"

40- "Al-Dhail wa Al-Takmilah", d'Ibn Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes (biographies maroco-andalouses), édition critique par M. Bencharifa, 1984.

41- "Al-Ma' Wa ma warada fi chorbihi mine al-adab", (apologétique de l'eau), de M. Choukry Al Aloussi, édition critique de M. Bahjat Al - Athari, 1985.

42- "Maâlamat Al-Malhoune", 1° et 2° parties du 1° volume, Mohamed Al-Fassi, 1986, 1987.

43- "Diwane Ibn- Fourkoune", recueil de poèmes andalous présentés et commentés par Mohamed Bencharifa, 1987.

44- "Aïn Al Hayah Fi Ilm Istinbât Al Miyah": (Source de la vie en science hydrogéologique) de A. Damanhouri, présentation et édition critique par Mohamed Bahjat Al-Athari, 1989.

45- "Maâlamat Al-Malhoune" 3° volume des "Chefs d'oeuvre d'Al-Malhoune", Mohamed Al-Fassi, 1990.

46- "Oumdat attabib fi Mârifati Annabat" (Référence du médecin en matière des plantes) d'Abou Al-Khaïr Al-Ichbili, 1er et 2ème volumes, édition critique par Mohamed Larbi AL-Khattabi, 1990.

47- "Kitab attayssir fi al-moudawat wa tadbir" (Le "Tayssir") d'Avenzoar, Abou Marwan Abdelmalik Ibn Zohr, édition critique par Mohamed Ben Abdellah Roudani, 1991.

48- "Mâalamat Al-Malhoune" 1ère partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1991.

49- "Mâalamat Al-Malhoune" 2ème partie du 2ème volume, par Mohamed Al-Fassi, 1992.

50- "Boghyat wa Tawashi Al - Moussiqa Al Andaloussia", par Azeddine Bennani, 1995.

51- "Iqad Ashoumou'e" (musique andalouse), par Mohamed Al-Bou'ssami, éd. critique par Abdelaziz Benabdeljelil, 1995.

52- "Mâalamat Al-Malhoune": "Myat qassida wa qassida", par Mohamed Al-Fassi, 1997.

53- "Voyage d'Ibn Battuta", 5 volumes, édition critique par Abdelhadi Tazi, 1997.

54- "Kounnach Al Haïk", corpus des onze noubas de la musique andalouse, édition critique par Abdelmalik Bennouna, présentation par Abbas Al-Jirari, 1999.

III . Collection "Les lexiques"

55- "Lexique arabo-berbère", 1° tome, par Mohamed Chafik, 1990.

56- "Lexique arabo-berbère", 2° tome, par Mohamed Chafik, 1996.

57- "Le dialecte marocain, lieu de confluence de l'arabe et du berbère", 1999.

58- "Lexique arabo-berbère", 3° tome, par Mohamed Chafik, 2000.

IV . Collection "Les séminaires"

59- "Falsafat Attachrie Al Islami" 1° séminaire de la "Commission des valeurs spirituelles et intellectuelles" de l'Académie, 1987.

60- "Actes des séances solennelles consacrées à la réception des nouveaux membres". (1980-1986), décembre 1987.

61- "Conférences de l'Académie" (1983-1987), 1988.

62- "Caractères alphabétiques de la langue arabe et technologie", février 1989.

63- "Droit canonique, fiqh et législation", 1989.

64- "Fondements des relations internationales en Islam", 1989.

65- "Droits de l'homme en Islam", 1990.

66- "Interactions cuturelles de l'Orient et de l'Occident", 1991.

67- "Problèmes de l'usage de la langue arabe au Maroc", 1993.

68- "Le Maroc dans les études orientalistes", Marrakech, 1993.

69- "La traduction scientifique", Tanger, 1995.

70- "L'avenir de l'identité marocaine devant les défis contemporains", Tétouan, 1997.

71- "Immigration des Marocains à l'étranger", Nador 1999.

72- "Les Morisques au Maroc", 2° partie, Chaouen, 2000.

73- "Les proverbes populaires marocains : recensement et usage scientifique et pédagogique", Rabat, 2001.

V . La revue "ACADEMIA"

74- "ACADEMIA" est la revue de l'Académie du Royaume du Maroc. Son numéro dit *inaugural* comprend les actes de la cérémonie d'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21 avril 1980, la réception des académiciens, les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Académie.

75- "ACADEMIA", N° 1, février 1984.

76- "ACADEMIA", N° 2, février 1985.

77- "ACADEMIA", N° 3, février 1986.

78- "ACADEMIA", N° 4, novembre 1987.

79- "ACADEMIA", N° 5, décembre 1988.

80- "ACADEMIA", N° 6, décembre 1989.

81- "ACADEMIA", N° 7, décembre 1990.

82 "ACADEMIA", N° 8, décembre 1991.

83- "ACADEMIA", N° 9, décembre 1992.

84- "ACADEMIA", N° 10, septembre 1993.

85- "ACADEMIA", N° 11, décembre 1994.

86- "ACADEMIA", N° 12, 1995.

87- "ACADEMIA", N° 13, 1996.

88- "ACADEMIA", N° 14, 1997.

89- "ACADEMIA", N° 15, numéro spécial consacré aux Morisques, 1998.

90- "ACADEMIA", N° 16, 1999.

91- "ACADEMIA", N° 17, 2000.

92- "ACADEMIA", N° 18, 2001.

TABLE DES MATIERES

1 - COMMUNICATIONS

2 - RESUMES :

(Les communications en langue arabe sont reproduites *in extenso* selon la numérotation de la table des matières de la langue arabe, leurs résumés sont traduits et reproduits ci-après) :



TEXTES

LA PLACE DU SACRÉ DANS LA CULTURE CONTEMPORAINE

Abbès Jirari

Excellences et éminences,

Mesdames, mesdemoiselles et messieurs,

Permettez-moi tout d'abord d'exprimer mon bonheur d'assister au Colloque 'Terre de vie', et ma fierté de participer aux côtés d'éminentes personnalités, à l'échange d'idées sur le sujet de débat de cette rencontre : «Quelle réponse peut donner la culture dans la recherche du sens de l'homme aujourd'hui ?»

Je voudrais aussi présenter mes remerciements et ma haute considération à Monsieur Vianney Mallein qui m'a proposé de soulever lors de cette inauguration la question de «la place du sacré dans la culture contemporaine».

Excellence et éminences,

Mesdames, mesdemoiselles et messieurs,

Pour donner, dans une brève introduction, une définition de la culture, je dirai qu'elle est l'ensemble des sentiments, des idées et des croyances que l'individu se procure par l'héritage, la pratique, l'éducation, et l'instruction. La culture se définit également par les connaissances, les expertises et les capacités que la personne acquiert, consciemment ou inconsciemment. Ce savoir éduque sa nature, raffine son esprit, sensibilise sa conscience et définit les traits de sa personnalité. De ce fait, la culture est une manière de vivre qui ressort de l'homme selon l'environnement où il évolue, et qui s'adapte avec les différentes composantes qui la définissent, y créant des modes de comportement qui ne tardent pas à devenir des habitudes et des traditions.

Aussi, la culture, comme nul ne l'ignore, est une composante essentielle de la personne et de la société, de même que d'autres éléments avec lesquels elle agit réciproquement et s'accorde harmonieusement. Ces éléments sont : la nation, la langue et la religion ou le sacré qui les synthétise. Ceci rend la culture et le sacré deux piliers importants dans la constitution de cette identité, à tel point que je dirais que si la culture est le cœur de l'être humain, le sacré en est le battement, ou le sang qui coule dans les veines de son corps.

C'est ainsi que le sacré, dans ses différentes manifestations, étant une croyance de foi que les pratiques culturelles éclaircissent, devient le centre de la sécurité et le noyau de la stabilité. Il constitue le fond de la personne, lui inspirant quiétude et sérénité alors qu'elle affronte les tensions et les cruautés de la vie. Il protège sa santé psychologique face aux influences des éléments matériels, avec leurs risques et leurs conséquences sociales néfastes. Ces problèmes risquent de se propager en s'alimentant d'autres conditions de souffrances, pour créer l'intégrisme et la violence, et pour propager l'horreur et le terrorisme, comme c'est le cas dans différentes régions de notre monde contemporain.

De ce fait, le sacré forme l'esprit de la personne et concrétise son tempérament, ses émotions et son esprit. Il lui réalise son état humain et son équilibre avec son entourage et avec l'univers. Il lui permet de mener à bien son rôle culturel et civilisateur. Le sacré lui ouvre aussi de nouveaux horizons qui le rapprochent de la vérité, du bien, du bonheur et de la certitude.

Quand cet équilibre se réalise, dans l'harmonie du sacré avec la culture, les différences entre la raison et le cœur, entre la science et la foi, et entre la vie et la religion disparaissent. Avec cet équilibre, s'efface également l'hésitation de l'être humain devant les grandes questions et les problématiques obscures. Il devient alors possible d'approcher les réponses aux questions occultes de l'au-delà, et de comprendre leurs complexités ; ce que la raison n'a jamais pu faire, quels que soient ses degrés de maturité et de savoir.

De là, le penchant vers le sacré est un point commun de tous les êtres humains depuis que Dieu a créé l'univers. Ceci explique son existence même dans leurs croyances primitives, bien avant l'apparition des religions divines pour lesquelles Dieu a envoyé ses messagers, dans le but de montrer

à l'humanité le chemin du Salut. L'importance de cette aptitude provient de l'attachement à la divinité, à sa connaissance, et à la foi en elle et en tous les problèmes épineux qui s'y lient, cachant l'absolu. En effet, la croyance en la divinité est presque une disposition naturelle et instinctive pour ces êtres qui se sentent incertains, voire incapables de résoudre ces problèmes et de surmonter leurs grandes difficultés.

Dans cette optique, le sacré est le lien de la personne avec le monde, visible où invisible soit-il. Il lui fait sentir sa vérité, et le rôle qu'elle doit accomplir dans l'existence. Il lui fait sentir aussi ce qui l'attire vers l'autre, même celui qui ne partage pas ses croyances. En conséquence, le sacré allège le lourd fardeau de l'énorme responsabilité dont Dieu a chargée l'être humain, après qu'Il l'ait honoré et préféré à d'autres créatures. Sans le sacré, ce fardeau aurait été trop pesant et insupportable.

Enfin, le sacré est un système complet et homogène où s'unissent la foi et la loi divine avec la raison, le sentiment et le comportement. Ce qui donne goût à la vie, en général, et lui procure un style de conduite envers soi-même et envers les autres, lui offrant ainsi un rayon d'espoir dans l'avenir et dans les générations futures.

L'histoire, ancienne et moderne, dévoile que la présence du sacré a toujours été très forte. Ceci était le cas quand il était maître et qu'il contrôlait tous les domaines. La situation était de même quand il était asservi à une autre force soucieuse de le maîtriser et d'imposer son hégémonie, ou plus précisément, quand le sacré était pris comme prétexte pour réaliser les intérêts et les convoitises d'une force parfaitement consciente de son importance et de sa forte influence. Ce qui provoquait au sacré une crise, s'ajoutant à celle qui aurait touché la foi même.

En général, une crise de foi n'est pas dû, comme il est cru, à une négation totale ou à un manque de croyance en ce sacré, parce que si c'était le cas cela n'aurait pas été un problème pour les hésitants. Elle résulte plutôt d'un trouble qui vient déstabiliser leur croyance et qui ne tarde pas, dans la majorité des cas, à se calmer quelle que soit la durée de ce désarroi. Ce qui prouve que la graine de la foi existe chez eux, ou chez la plupart d'entre eux, à un certain degré de fixité et de solidité même s'il est faible ou caché. En ce qui concerne les croyants, qui ne souffrent pas de tensions émotionnelles internes, ce problème ne se pose pas.

Le chercheur dans l'histoire des religions et des cultures, ne tarde pas à remarquer que cet élément est applicable à elles toutes. Ceci est le cas malgré le manque de concordance culturelle et civilisatrice et la différence qui en résulte dans les visions et les sentiments, en commençant par la perception que chaque société a d'elle-même. Ceci est aussi le cas de la culture arabe que l'islam a clairement et fortement marquée. La situation est de même pour la culture occidentale ayant connu des développements qui ont touché les modes européens de pensée et de recherche sous l'influence du christianisme et du patrimoine hellénique. Ces évolutions ont fractionné ou ont failli diviser la science et la foi, comme le démontre le conflit entre les philosophes et les hommes de l'église après la Renaissance, en particulier au dix-huitième siècle. Un conflit similaire- ou proche de celui ci- a marqué la culture islamique après son apogée. En effet, la problématique de la raison et de la foi y était parfaitement claire dans les discussions des philosophes, des théologiens et des mystiques.

L'observateur de ce conflit qu'ont vécu les cultures occidentale et arabo-musulmane, conclut qu'à part ceux qui annonçaient leur athéisme et qui combattaient la religion en tant que telle, la majorité de ses initiateurs et des participants dans ce débat se basaient sur l'élément de la foi, ou le prenait au moins en considération, étant parfaitement conscients non seulement de son lien très solide avec l'être humain et la vie, mais aussi du besoin pressant qu'il ressent. Toutefois, les deux partis le voyaient et l'utilisaient d'angles différents.

De là, je vois la nécessité de différencier entre le sacré - dans son sens large - et la religion en premier lieu- et entre l'interprétation de ceux qui jugent ce sacré d'après leur compréhension. Ainsi, c'est la religion qui est sacrée et non leur interprétation, parce que la religion est divine et céleste, alors que la compréhension est humaine et influencée par la mentalité de ceux qui la pratiquent, par leurs degrés de maturité et de savoir, et par la nature de leur environnement culturel.

Aussi, le sacré, qui est inconditionnellement valorisé dans la culture, se conçoit avec tolérance et flexibilité à l'égard d'un autre sacré, le poussant ainsi à l'accepter. Ce qui le mène à le respecter et à le valoriser comme il le prépare au dialogue, à la coexistence et à l'interaction. De là apparaît combien l'humanité a grand besoin d'un sacré de ce genre, en toute circonstance, surtout lorsque la culture se développe dans le cadre d'un matérialisme féroce.

Le développement civilisateur matériel, et l'avancement des sciences et du savoir qui en suivent, particulièrement dans le secteur industriel et informatique, suggère une perte de l'importance qui est et qui se doit à la culture et au sacré. Cette situation se consolide d'autant plus avec la fixation dans les mentalités et les comportements liant la vie et son bonheur à l'assouvissement des convoitises matérielles, et à l'incitation des motivations sensuelles, pour ne pas dire les stimulations instinctives animales de l'être humain. Cette situation se détériore d'autant plus avec les hérésies qui se sont répandues et qui sortent de la nature humaine saine, surtout au niveau social, comme la détérioration des liens familiaux, la liberté illimitée des relations sexuelles, et le mariage entre deux personnes du même sexe.

La situation est d'autant plus alarmante dans le domaine scientifique, biologique et génétique puisqu'il est devenu possible aujourd'hui de cloner des êtres humains. Ce qui porte atteinte à la nature humaine, à sa dignité, et à l'état vrai de son existence.

Toutes ces nouveautés mèneront l'individu à perdre son état humain et à se transformer en une simple chose ou un simple numéro qui pourrait se réduire au néant. Le maniement de ces nouveautés exige une compréhension consciente du concept du sacré, de ses conséquences, et de la manière de l'adopter. Avant tout cela, il nécessite la possibilité de l'allier avec la modernité pour pouvoir lui trouver une position au sein de la mondialisation.

En effet, il y a le côté illuminateur et créateur de la modernité, dont les sociétés en développement ont déjà assez tardé à profiter,malgré leur nécessité impérieuse pour cet aspect qui éclairera leur pensée et leur culture. Mais il y a aussi d'autres côtés de la modernité et ses aboutissements qui ne seront qu'un domaine de déracinement pour ces sociétés, si ce n'est de badinage de l'esprit et de la liberté de pensée. Ce délassement risque de mener à la tyrannie. Et quelle absurdité plus violente que les conflits, les crises, et les défis que subit l'humanité aujourd'hui ! Cette situation, menaçante et inquiétante par sa nature, mènera à l'absolutisme, au despotisme et à la destruction, tant qu'elle se référera à un unilatéralisme arrogant, prétentieux et dominateur refusant d'accepter l'autre et ce qui le diffère.

Dans le cadre de ce mouvement, l'individu est poussé à se révolter contre le sacré en général et la religion en particulier. Il subit simultanément

un effroyable cauchemar qui le rend victime d'un stress permanent, et d'une anxiété continue. Il souffre aussi de soupçons qui lui font perdre la vigilance de l'affection, la conscience de l'esprit, et la capacité de comprendre l'authenticité de soi-même, de son existence, et de sa position dans l'univers. Cette situation est un obstacle à la vie saine puisqu'elle en écarte son équilibre et son homogénéité. C'est ainsi qu'elle étouffe la personne, limite l'esprit, et dissimule la vision, comme elle écarte l'optimisme et l'espoir d'un futur meilleur.

Il est clair que construire son avenir n'est plus lié à soi-même et à la capacité de l'orienter et de l'épanouir, selon une optique particulière pour réaliser les buts précis dans cet avenir. L'édification de ce dernier est devenue soumise à d'autres éléments externes à la personne, qui se dégagent du développement scientifique et technologique de l'occident au sein de la mondialisation.

Nul ne discute les avantages de ce développement auquel est parvenu l'occident, et ce qu'il en suit, à savoir la liberté d'expression et le respect des droits de l'homme. Comme personne ne nie ce à quoi appelle la mondialisation dans les domaines de l'économie, du commerce, du libre échange, du rapprochement des distances, de la diffusion des profits et de la vulgarisation des technologies, malgré ce que cela présente comme risque pour les entités. Cependant, le fond du conflit réside dans le fait que la mondialisation se base sur des fondements et des critères différents ou contraires à ceux qui conditionnent les autres. Elle est vouée à des objectifs et à des fins qui risquent de représenter des défis difficiles à soulever ou à affronter. Avec cette détermination et cet appui, le but de la mondialisation serait d'éliminer les caractéristiques et les spécificités des différentes cultures, pour qu'elles soient remplacées par un modèle culturel particulier qui vise à se faire accepter avec force et par contrainte, comme elle impose sa force militaire, son hégémonie économique et son développement scientifique et technologique, avec tous ses avantages et ses inconvénients.

Dans le cadre de ses tentatives d'élimination des différentes identités culturelles, sont touchés le sacré, ainsi que tous ses composants, à savoir les croyances religieuses, leurs valeurs spirituelles et leurs substances éthiques. Ces derniers cèdent la place à d'autres valeurs et composants marqués par le matérialisme et les intérêts que la mondialisation cible, même si c'est au détriment du cœur et de la conscience, c'est-à-dire de la réalité humaine; et aussi sans prendre en considération le déracinement qui en résulte.

Cet arrachement culturel mènerait les peuples démunis visant le développement et la modernité, soit à perdre leur appartenance dans le cas de la résignation et de l'abandon, soit à plus d'attachement et d'ardeur en la défendant, même si c'est par la violence et le terrorisme. Dans les deux cas, il reste difficile pour ces peuples de se développer et de se moderniser afin de sortir du sous-développement dont ils souffrent. Même les sociétés développées, qui ont déjà franchi plusieurs étapes dans la modernité et qui aspirent à ce qu'il en suit, ne manqueraient pas de se sentir déracinées au cas où elles seraient entraînées par le courant de la mondialisation dans ses aspects intellectuels et culturels. Ceci est une conséquence du conflit des valeurs et de l'absence d'un mode de comportement, se basant sur des aspects humains sans lesquels la vie n'aurait plus de sens.

Néanmoins, et malgré le façonnement qui est voulu à la culture, j'estime que la position qu'a le sacré dans la culture de toute société et dans son identité en général, prendra plus d'ampleur avec la mondialisation. La raison de cette grande étendue est que le sacré, ainsi que la culture qu'il symbolise au sein des composantes de l'identité, sont pour les peuples, qui en sont fiers et qui y tiennent, la seule possibilité et l'unique moyen qui leur restent pour s'exprimer et concrétiser leur originalité. Ceci est particulièrement le cas dans le domaine des croyances et des valeurs qui sont spécifiques au sacré, sans oublier les valeurs humaines universelles à caractère global, à savoir la liberté et les droits de l'homme, même si la perception de ces derniers peut différer d'une société à l'autre.

Quels que soient les gains de ce mouvement violent ou les espaces qu'il dévaste, il ne possède pas, en réalité, le pouvoir d'effacer ce qui appartient aux peuples- forts ou faibles soient-ils- quant à leur héritage civilisateur et culturel, leurs repères solides et les effets persistants et inébranlables de leur mémoire collective. En effet, il n'est pas facile de déraciner ces effets ou d'éradiquer leur impact profondément ancré grâce à leur affinité avec le sacré. Ce phénomène paraît encore plus clair quand il s'agit de sociétés arabes et islamiques jouissant d'une place particulière dans l'histoire et d'une position remarquable dans la culture et la civilisation, non seulement au niveau local et régional, mais à l'échelon mondial.

Je n'ai aucun besoin de prouver que n'importe quel comportement dominateur ou narcissique ne crée autre que le mal entendu menant au conflit qui est un résultat inévitable du sentiment de menace à l'être et à ses parties constituantes. Ce qui n'est bénéfique pour personne, quel que soit le

degré de prédominance et de l'illusion de supériorité. Si la disparité entre les peuples dans le développement ne permet ni l'écoute ni la réciprocité dans les échanges, elle peut néanmoins permettre l'opportunité d'une complémentarité dont l'humanité a tant besoin. Cette complémentarité entre les différentes couleurs civilisatrices et culturelles soutiendra et enrichira l'héritage humain. Elle permettra aussi de trouver un équilibre, et de concrétiser une coexistence entre la nature matérialiste de la mondialisation, avec son mode culturel imposé, et entre le trait spirituel qu'elle a perdu et qui ne peut être récupéré que par le retour à ce que les sociétés ont amassé dans leur sens intérieur, et les valeurs religieuses qui le conditionnent.

Il n'y a pas de doute que ce trésor vivant et continuellement prospère a permis à ces sociétés d'affronter plusieurs autres défis, dont le plus important était celui de la colonisation. Elles sont aussi capables aujourd'hui de surmonter le sous-développement dont elles souffrent. La condition pour qu'elles accèdent au développement est de savoir comment marier les composantes de soi-même avec ce qui lui convient des données modernes appartenant à l'autre, sans que leur identité s'efface ou qu'elle perde ses caractéristiques personnelles, et ceci avec conscience et maturité.

Je veux dire par 'conscience' un réel sentiment de soi-même et de la réalité interne et externe que lui impose ses influences. J'entends par 'maturité' le fait que nous soyons convaincus de la nécessité du développement de notre monde, de toutes les règles qui le contrôlent, et des changements qui en résultent et qui ont centralisé le pouvoir- ou ont failli le centraliser- dans un pôle unique. Ce dernier essaye d'éliminer l'autre et tout ce qui lui est différent, non seulement au niveau de la politique, du militaire et de l'économique, mais aussi au niveau de la culture, du goût et du comportement. Pour la formulation de sa pensée, ce pôle unique utilise des technologies de l'information très sophistiquées qui lui permettent de l'imposer et de la diffuser par le moyen de ses chaînes de communication développées. A travers cette pensée, il transmet des valeurs qui, dans leur ensemble, contredisent celles des sociétés qui se retrouvent obligées de les consommer et de se laisser influencer, sans prendre en compte la nécessité de trouver un équilibre permettant une coexistence et une interaction, comme mentionné auparavant.

Cependant, cet équilibre ne peut pas devenir réalité en responsabilisant uniquement les sociétés affaiblies dans l'effort qu'elles fournissent, afin de trouver la meilleure formule pour cette intégration. Au

contraire, il est nécessaire que le parti fort se montre d'accord, qu'il s'apprête à accepter l'autre et à lui donner l'occasion de se réaliser. Ce qui nécessite l'établissement d'un dialogue positif et constructif entre les différents partis; surtout entre les pays méditerranéens qui ont vu naître le long des rives de leur bassin, pendant des siècles, deux grandes civilisations ; pour la conservation, le développement et l'épanouissement desquelles, ils sont aujourd'hui responsables: La civilisation arabo-musulmane et la civilisation européenne. Et ce pour leur bien et celui de tous les peuples qui tiennent à leurs identités respectives, et qui se trouvent aujourd'hui obligés d'affronter les inconvénients de la mondialisation.

Le but de ce dialogue ne devrait pas être l'élimination des différences dans les croyances, car ceci est impossible et inconcevable. Son objectif serait plutôt de trouver un domaine de rapprochement culturel au niveau des valeurs communes auxquelles toutes les religions et les croyances ont appelées. Ces valeurs communes permettront de rendre à l'homme son état humain pour qu'il puisse jouir du respect que Dieu lui a particulièrement attribué et pour accomplir la mission qu'Il lui a confiée, et vivre dans un monde de paix et de sérénité.

C'est ainsi, mesdames, mesdemoiselles, messieurs, que le sacré, dans ses différentes versions et ses nombreuses manifestations, prendra une place proéminente et remarquable dans la culture contemporaine.

LES CONDITIONS D'UNE PAIX VERITABLE

Otto de Habsbourg

L'historien allemand Emil Franzel a appelé, dans le dernier volume de son *"Histoire des Allemands"*, le XX° siècle "le siècle des guerres". Il le comparait, au vu de plusieurs signes, à la guerre de Trente ans qui dévasta l'Allemagne. En lisant ce texte on trouve une similitude frappante avec nos jours, tout en gardant en vue les différences fondamentales avec les époques précédentes.

Celui qui a l'occasion de voyager dans les pays qui au cours de la dernière décennie se sont libérés du joug russe, sera frappé d'un fait. Bien entendu l'occupation soviétique a été une des plus destructrices de l'histoire. La combinaison d'un régime étranger avec une doctrine totalitaire avait essayé de transformer les nations en satellites du pouvoir de Moscou. A ce point de vue il est intéressant de noter que les jeunes n'avaient pas eu l'occasion d'apprendre les langues étrangères pour les forcer à parler le russe. De plus avec l'état déplorable de l'économie communiste, les destructions de la guerre ne pouvaient guère être réparées. Alors que l'on reconstruisait l'économie et la culture dans les pays démocratiques tout en gardant l'héritage du passé, le totalitarisme russe lui, utilisait les bulldozers de l'armée rouge pour faire disparaître leurs souvenirs. En dépit de cela on pouvait encore trouver même là, où l'occupant essayait d'en éliminer les traces, les témoignages d'une époque remarquable. Le XIX° siècle en effet était, surtout en sa deuxième moitié, une période d'un progrès impressionnant. On y faisait beaucoup plus d'avancées que de nos jours.

Cette véritable floraison était due avant tout à une raison spéciale : il existait en Europe une atmosphère de paix assurée et donc de sécurité. Bien entendu il y avait aussi des guerres, mais elles étaient localisées et par conséquent pas aussi destructrices que des conflits au niveau mondial ou continental.

Quiconque étudie les causes de cette avancée favorable, trouvera qu'elle remontait à plus loin encore, c'est-à-dire au Traité de Vienne qui suivit les guerres de la Révolution Française et l'époque napoléonienne. En 1814/1815, celles-ci se terminèrent par une conférence internationale, le Congrès de Vienne, appelé à établir un ordre pacifique. Ce n'était pas une tache facile, parce qu'en cette période la France était au moins autant une terreur internationale que le fut l'Allemagne en 1945.

Si la Conférence de Vienne parvint à une solution pacifique qui bannissait la terreur, c'était avant tout dû au fait, qu'avant même d'initier la négociation on avait établi d'un commun accord les principes qui devaient régir l'ordre de paix applicable aux vainqueurs comme aux vaincus. On choisit pour cela les principes qui régnaient à l'époque, c'est-à-dire celui de la légitimité avant tout dynastique. Il y avait donc un critère objectif dès le début. A cela s'ajoutait la décision de permettre aux vaincus, c'est-à-dire à la France, de participer avec égalité des droits aux négociations et aux votes du congrès. Cela donna des chances considérables à ce grand homme d'Etat qu'était Talleyrand. Il réussit donc à assurer à la France une position presque égale à celle des vainqueurs. Le résultat était clair: Les vaincus se sentaient liés par le traité qui avait été élaboré avec leur collaboration et leur consentement. Il y avait donc dès la fin du congrès une atmosphère détendue de paix fort différente de celle qui caractérisait les accords subséquents.

Cette période de paix dura jusqu'en 1914. Avant cette date fatidique les peuples avaient oublié ce qu'était la guerre et par conséquent avaient une attitude différente de celle des hommes qui avaient connu ce fléau.

La Première Guerre Mondiale se termina par des soi-disant traités de paix qui étaient foncièrement différents de l'esprit de Vienne. Les cinq traités principaux - Versailles - Saint Germain -Trianon - Neuilly et Sèvres - n'étaient plus des accords librement négociés, mais des dictats arrangés entre les vainqueurs et imposés inconditionnellement aux vaincus. Par conséquent, ceux-ci n'avaient plus le sentiment d'être responsables de l'œuvre qui avait été établie en dehors d'eux. C'est pour cela qu'à juste titre on a dit que Hitler était le véritable fils du Traité de Versailles. Il n'est d'ailleurs que de lire le mémorandum que David Lloyd George avait soumis aux politiciens réunis à Versailles pour savoir qu'un homme intelligent pouvait prévoir les conséquences inévitables de leur action. Lloyd George pressentait les catastrophes futures, mais fut trop lâche pour résister à la

pression de son opinion publique surchauffée par l'agitation de la presse britannique. C'est ainsi que Versailles devait nécessairement mener à une période où il n'y aurait plus de paix véritable. C'est ce qui nous mena après un temps historiquement très court à la Deuxième Guerre Mondiale.

Il est fort significatif que les esprits les plus avertis de cette époque reconnurent ce qui devait arriver : c'étaient deux hommes, Richard de Coudenhove Kalergi, le père de l'Union Paneuropéenne et Jacques Bainville, le grand penseur français avec son livre prophétique, "*Les conséquences politiques de la paix*". Plus près de la Deuxième Guerre Mondiale, des intellectuels comme l'émigré italien résidant à Genève, Guglielmo Ferrero, et encore le roumain, Gregori Gafencu, reprenaient leur pensée. Ces livres et articles sont remarquables. Quand on lit maintenant les décisions de Yalta, on doit se demander si les auteurs n'avaient pas lu les livres de Gafencu et de Ferrero sur les principes d'une paix véritable et durable pour faire sur tous les points exactement l'opposé de ce que les grands auteurs avaient proposé. Nous arrivâmes ainsi à la Deuxième Guerre Mondiale qui éclata à l'endroit précis qu'avait prédit Jacques Bainville.

Au début de la Deuxième Guerre Mondiale, on nous avait promis qu'on ne répéterait pas les erreurs du passé. Quiconque lit aujourd'hui la Charte de l'Atlantique et la compare avec les documents de Yalta, comprendra combien toutes les promesses solennelles faites durant la guerre avaient été oubliées ou même inverties dans l'opposé. Yalta en effet est du Versailles et Trianon en pire. Au moins à Versailles ou Saint Germain on avait négocié entre les vainqueurs et leurs alliés. Cette fois les alliés étaient laissés en dehors comme le montra la protestation si digne du Général de Gaulle au nom de l'Europe contre le crime politique que l'on était en train de perpétrer à Yalta. Le dictat s'appliqua néanmoins même aux alliés des trois de Yalta, dont deux seulement avaient le pouvoir de décider.

Il était donc logique que la Deuxième Guerre Mondiale débouchât directement sur le troisième conflit. En dépit de certains artifices verbaux, la guerre dite froide était une vraie guerre, même alors qu'elle ne se passait plus sur le plan militaire. Clausewitz, le grand penseur, avait dit que la guerre était la continuation de la politique avec d'autres moyens. Il n'avait pas insisté sur la notion de "militaire". En fait, les conséquences de Yalta étaient différentes de celles des traités précédents parce que les armes nucléaires des deux côtés empêchaient les grandes puissances de s'entre-attaquer.

L'auteur de cet article se souvient d'une promenade faite avec ce grand expert des temps nucléaires, le Général Pierre Gallois, père de la bombe atomique française. Il avait dit à juste titre que l'endroit le plus sûr du monde serait celui où les Américains se rencontreraient avec les Russes, c'est-à-dire le mur de Berlin. Avec cela la Guerre Froide était au moins aussi destructrice que les guerres chaudes d'auparavant. Si on se souvient des horreurs, des exactions de l'occupation soviétique et des goulags du totalitarisme, on peut bien dire que les peuples qui se trouvaient sous l'oppression russe étaient ceux qui avaient payé le prix de la Deuxième Guerre Mondiale. L'économie avait perdu au moins autant de valeurs que par les bombardements massifs de 1940 à 1945.

La Guerre Froide se termina d'ailleurs d'une façon dont on a trop peu pris connaissance. Bien entendu il y avait des personnalités importantes qui avaient amené le tournant, parmi lesquelles on peut mentionner en premier lieu le Pape Jean Paul II avec sa force spirituelle, le Président Reagan qui voulait établir la paix en forçant la Russie à un effort économique qui surpassait son potentiel et enfin le Chancellier Kohl qui, à la réunification de l'Allemagne se refusa à écouter les conseils de ses collègues européens qui lui demandaient de ne pas précipiter les choses.

Néanmoins cette phase avait une faiblesse décisive. On arriva à la fin de la Guerre Froide sans être préparé à ses conséquences. On oublia qu'il fallait pendant la guerre, qu'elle fût froide ou chaude, préparer la paix. La plupart des hommes dits d'Etats ne savaient pas ce qu'il fallait faire. Ainsi le Chancellier Kohl avait reçu un nombre de conseils de la part de Margaret Thatcher, de François Mitterrand, de Giuliano Andreotti et de Felipe Gonzalez. Si on lit aujourd'hui ces textes, on sait, que, si Kohl avait accepté ces conseils, il y aurait encore aujourd'hui des barbelés et des murs en Allemagne.

C'est pour cela que nous avons maintenant à la fin de la guerre froide une organisation de la paix inadéquate. Il aurait été indispensable, pour avoir une paix durable, d'étendre sans délai l'Union Européenne aux pays qui s'étaient libérés d'eux mêmes, c'est-à-dire les Etats Baltes, la Pologne, la Moldavie, la Roumanie, la Hongrie et bien entendu la Croatie,la Bulgarie et la Macédoine. En d'autres termes, à des pays qui véritablement méritent de jouir d'une paix durable. La façon dont on a ajourné les décisions indispensables a créé la situation, que l'on peut qualifier d'une continuation de la guerre froide avec d'autres moyens.

On aurait pu arriver à un accord pacifique avec la Russie, si celle-ci avait été informée de ce qui est le but de l'Occident. Celui-ci, ne sachant pas lui-même ce qu'il voulait, créait une zone où manquait la sécurité, car personne ne savait où l'on voulait aboutir. C'est ce qui a créé ce manque de sécurité de nos temps qui nous a conduits aux difficultés innombrables auxquelles nous devons faire face. La guerre dite de Yougoslavie, du Kosovo, les agressions des Serbes contre les Croates n'auraient pas eu lieu s'il y avait eu un plan de paix claire dès 1990. On avait une chance unique d'établir un ordre pacifique véritable à base des expériences des décennies passées ; l'Occident, hélas, n'en a pas profit faute d'une vision politique basée sur les expériences du passé et les enseignements de la géographie.

Ce sont ces considérations qui prouvent la vision remarquable de feu le Roi Hassan II. Lors de l'agression du Président serbe Milosevic contre la Croatie, c'est lui qui fut l'un des premiers chefs d'Etat qui reconnut l'indépendance de ce pays et amena un nombre d'Etats arabes à suivre son exemple. Certains politiciens occidentaux le critiquèrent en disant que la Croatie ne survivrait pas aux attaques des troupes serbes. C'est le contraire qui se passa. Le Maroc avait ainsi le mérite non seulement de la clairvoyance de son souverain, mais aussi celui de montrer que la voie de la moralité est aussi de bonne politique.

De nos jours des problèmes de moralité ou de probité sur le plan juridique se posent. C'est la, notamment, le cas de l'attitude difficilement compréhensible de certains gouvernements de l'Union Européenne vis-à-vis d'un de ses membres, l'Autriche. La base juridique de cette opération est irresponsable. On a procédé à des jugements sur des faits qui n'en sont pas, sans donner la moindre chance à l'accusé de présenter sa défense. On a violé les traités et les accords de l'Union Européenne, créant ainsi une tension profonde. Il ne sera pas facile d'y mettre un terme.

Il est encore temps de repenser ce qui était le fondement de la paix que nous avait donné le Congrès de Vienne. Il faut que l'on se libère des idéologies injustifiées pour arriver à un ordre de paix qui soit fondé sur le droit et la justice. A Vienne, on a réussi - c'est à Vienne aujourd'hui qu'on est en train de détruire ce qui a été fait dans le passé. Heureusement, il n'est pas encore trop tard, à condition que les principaux responsables soient disposés à faire une politique qui soit digne de ce nom.

DIPLOMACY AS A PROBLEM IN EPISTEMOLOGY

Sahabzada Yaqub-Khan

I would like to share with you my ideas on what I perceive to be the central issue in evolving a valid methodology in our approach to the problems of diplomacy, regardless of their specific setting in time and space. I venture to do this precisely because diplomacy has not been my first calling. Having wormed my way to it through diverse and devious paths, it is possible that I may have retained something of that freshness of vision, which tends to wear off when we start life from the very beginning in a given calling. As I came into diplomacy fairly late, tempered by other disciplines and other trials, it is possible that some of my views may be of interest to you, as also to the professional diplomat.

As the title itself indicates, I think we all agree that in diplomacy and in inter-state relations, we are dealing primarily with perceptions of reality. Reality itself we will frequently not know, or do not know, may indeed never know or may know only perhaps after the event and therefore in retrospect. Certainly, at the time of action, the crystallization of what we perceive to be the reality becomes the basis for action.

These perceptions can be false. They may or may not correspond with reality. Nevertheless, they represent the only reality that we can know. Many cases would come to your mind where major tragedies have resulted from wrong perceptions of this reality. I mention only a few examples and you would no doubt be able to think of many more. There is a fine book by Barbara Tuchman, called "The Guns of August", which describes how Europe drifted into the First World War (1914-18) as a result of mistaken perceptions. During the weeks preceding the First World War, the two sides - the Allies and the Central Powers - found themselves engaged in a fateful sequence of events, which led to a disastrous conflict. This conflict itself sprang from wrong impressions and misconceptions surrounding the

assassination of the Archduke Ferdinand at Sarajevo - one mis-perception leading to another, and within a matter of six weeks the world had been plunged into World War 1.

There are several other examples that we could recall. You might think of the experience and the trials of the United States in Vietnam or in Iran. What kind of a revolution was the one that had taken place in Iran and is probably still in the process of evolution? What should have been the approach toward that revolution? Was it recognized for what it was? How did the United States perceive this revolution? Consider another example: the Soviet perception of the situation in Afghanistan, which led to its invasion. Consider the misconceptions of Hitler, with regard to the invasion of the Soviet Union; or those of Napoleon, even earlier, with regard again to the invasion of Russia. Come nearer : You may recollect that Krushchev's impression of President Kennedy was attributed to the former's perception of a young man whom he could perhaps bully or overawe, a mistaken perception, which was at least one factor that led to confrontation in the Cuban crisis.

The examples are legion and they could make a formidable list. In fact, it might be a fruitful subject for a historian to examine how, through this extraordinary interplay between distorting mirrors (the misconceptions are two-sided or at least liable to be reciprocal), errors can multiply and nations can be led into tragedies, some of which could perhaps have been avoided.

If these misconceptions are so common, is there an antidote? Is there a method of approach, which, though it might not eliminate, may at least assist towards a more accurate perception of what the interlocutors, or the countries involved, really represent? If so, then perhaps the chances of such errors could be reduced.

I take, as a starting point, the premise that each nation, state or country inhabits a cosmos of its own. It has a cultural tradition, a certain milieu in which it lives; an ambiance which it breathes - the product of its own deep historical experience and development; its folklore, its arts and artifacts, its language, its symbolism; its ways of thinking and its outlooks on life; its prejudices, its hopes and yearnings, its fears and anxieties; its geographical and socio-economic compulsion and coordinates, as also the totality in which its scale of values operates. What is more, many of these elements are

not static; they are in a state of flux, undergoing changes and are "*en pleine évolution*" as the French would say.

There can be at least two ways for approaching this cosmos. The first is to do so from a firm base and the anchorage of a value-system of one's own or a scale of values that is vital for providing coordinates for action, because it gives substance and meaning to the national ethos. Deprived of these moorings and certitudes, a nation would remain disoriented and rudderless, its policies uncertain, shaky and ineffective. This value-system is equally important for enabling us to define the objectives that are worthy of pursuit, the transformations that it is desirable to promote or those it is vital to resist.

We can thus approach this other reality from the outside, carrying the framework of our own value-system with us, as one would look at a building or a cathedral from the outside and judge it in the subjective terms of one's own values. In so doing, however, that very value-system which is so essential for our own action becomes an encumbrance, a burden and a distorting mirror for the act of perception. As this perception precedes action, the question arises: how do we ensure that it corresponds with reality and is not distorted? And this is the gravamen of my thesis: that in viewing any reality "from the outside", we become instantly vulnerable to distortions in perception, the more so when we remain -voluntarily or otherwise- prisoners of our own system of values.

The second method in this encounter is to disengage oneself from this baggage of one's own value system which is so vital for action but such a hindrance in the quest for objectivity: so disengaged and freed, we may enter the reality to be examined in much the same way as a phenomenologist would: without preconceived notion.

A phenomenologist allows the phenomenon to speak to him directly and transparently without the distorting glass that would be his own prejudices. So, we may enter a cathedral, an edifice, and a system -whatever the phenomenon we wish to examine - and allow that phenomenon to speak to us directly in the same way as it would speak to those who dwell in that system. This is not to say that we approve of what we see or experience, but merely suspend judgment and allow the phenomenon to come through to us transparently, in almost the same manner as it comes through to the inhabitants of that cathedral or building, to the people who live, breathe and

partake of that ambiance and that environment as their very own. This reality, their reality, is a thing apart with an existence that is unique. In many cases, it is not similar to our own. And you would be surprised how often even physical reality, appearances of physical things, can change or be different when seen by two different cultures. You would wonder how it could be possible that they might be seeing different things, as distinct from seeing things differently.

I exaggerate, of course, but just to show that it is not too much of a hyperbole, consider the emergence of perspective in painting. Until about the 12th or 13th Century there was virtually no perspective in Western painting and then all of a sudden it makes a powerful début. Suddenly, there is this sensation of depth, this consciousness of space, as Western Europe broke out of the Dark Ages with an obsessive awareness and hankering for space. You see it in painting : perspective seeking the feel of spatial depth. You find it in music, with the development of the orchestra : sound-filling space. You see it eventually in the skyscrapers and in man's reach for the moon and the stars. You find this in almost every field of human activity ; this turning outwards of the Western soul, this new consciousness of the dimension of space. This is not the theme of my talk. Have no fear. I am not going to develop this Spenglerian doctrine, beyond just touching on it, to show that in Eastern painting, for example, there is no perspective even as late as the l9th century. Did they not perceive relationship of objects distributed in spatial depth? What manner of scenic reality do their paintings reflect? After all when one paints or draws according to the laws of perspective, the observer arrogates to himself a privileged position, which is the self-consciousness of the West asserting itself and in so doing separating or alienating itself from nature and from the scene the artist is depicting, rather than becoming integrated with it. He no longer says : "This is how, from this particular point of view, I see reality". Instead, he asserts: "This is the reality". In other cultures - look at Chinese or Japanese paintings or Mogul miniatures- there is no privileged position of the observer, because the observer has not arrogated to himself any such special status, nor has he separated himself from nature. We will have a little more to say about this Cartesian dualism, the basis of science, and the price it has had to pay for this approach to reality. The point I am trying to make here is that the perception of even physical reality is frequently a function of the cultural environment within which it is observed, and every culture has its own Weltanschauung, a spirit or zeitgeist that animates it, a unique thrust that predisposes it to see things in a certain special way.

It is important then that in our enquiry into any such self-contained cultural system we must approach it as a phenomenologist does: endeavouring to understand, not to pass judgment, but understand, the first act being to perceive and only then to conceive, so weaving one's way into the roots of this other system of thought which is the object of our enquiry.

Thereafter, we should return to our own value-system because that value-system is vital to us. We return to it with greater vigour, perhaps even with a deeper understanding. We see it in relief and in even greater depth, because it is only within that system that we acquire the impetus to action. We return to that system for action, based on perceptions that are less likely to be distorted.

At this stage, I want to say a few words about the point I mentioned earlier regarding Cartesian dualism. As you know Descartes' writings laid the foundations of modern science and technology. In his method of enquiry, he drew a clear line separating the subject from the object. In so doing, he unleashed the development of modern science with its stress on experimental enquiry into the external world. Having separated the subject and the object, Descartes found the certainty that he was seeking in consciousness of himself. Therefore, the two, the object and subject though separated, were not put on the same plane. There was a primacy, a priority, a higher importance given to the certainty that he found in self-consciousness. That certainty he then proceeded to project or transpose on to external objective reality. But in so doing, he impoverished the object because the observer concentrated only on those elements in the object, which were of specific interest to him, particularly the aspects which were quantifiable and calculable. This process thus not only impoverished the object but also enabled the observer to manipulate and dominate it. In this very act of separation from the object lies the assertion of man against nature, the beginning of modern scientific method and that entire system of thought on which science and technology are based.(1) There again, you have the separation of the observer and the observed, this standing apart from nature, with the self as the centre and also the starting point. In so doing, modern man alienates himself from his surroundings. Thus, for all the achievements of science - the reach for the moon and beyond - we have to pay a price.

I wish merely to emphasize that the tendency to proceed from one's own scale of values in our evaluation of other cultural milieux accentuates

the distortions in our perception of these societies. This is all the more pronounced in the West because of its intellectual tradition which introduces a formal split between reality as it is in the external world and the self that seeks to make some sense of it. Some measure of manipulation of objective reality thus becomes unavoidable. It occurs to me, by association, that here perhaps is the beginning of the temptation in the West to transpose or transfer this methodology to its approach towards other states and in diplomatic relations in general. We can see how important it is to guard against such tendencies and how difficult it is to do so in the multipolar world in which we live today.

The last century has been a particularly misleading one as a guide for the conduct of affairs in the present. During the years 1850-1914, you had the Pax Britannica. It was not a multipolar world. The Sterling was geared to gold and the Pax Britannica was a unipolar system that prevailed in the world. Then from 1945 to 1970 was the heyday of the Pax Americana in which a leadership role was thrust upon people who did not really desire or seek it. During this period the predominance of the United States, again, tended to suppress the multiple polarities that have been the norm in history, but this aberration was also ironed out as the unipolar system, represented by the United States as a single super-power dissolved gradually into a bipolar and a multipolar order. Today, as you know, we have many poles, many centers of power.

Economically, we have states, which are oriented towards private enterprise, some of which are oriented primarily or totally towards state enterprise, and others are mixed economies. Then again, you have the North-South distinction, the industrialized and the non-industrialized, the oil producing and the non-oil producing, and so on. So, we have multiple centers of economic power too.

Technologically, there is the United States, Western Europe and Japan - all, perhaps, in one category. Russia occupies another place and China is somewhere in between. Then you have the rest of the technologically developing Third World.

Culturally, there are perhaps a hundred, or several hundred centers for all I know - certainly very many. In an age of exploding communication and interdependence between these polarities, the importance of mutual understanding can hardly be over-stated. As I have said earlier, this effort at

understanding must proceed along the lines that I have tried to indicate, if we are to remain on our guard against errors of the kind I have mentioned.

This is all the more important today because the last hundred years may, in fact, have developed in the West habits of thought which became more strongly entrenched because of the philosophic moorings of Cartesian dualism of which I spoke. This whole idea of the obsession for space, of the Faustian man, with a special role for the self in its inter-action with the other-than-self, arrogating to himself the separate status of the observer over the observed. This gave rise to the tendency to regard ones own values as absolute and to transpose them arbitrarily: the White man's burden, as it was called in the days of the British between 1850 and 1914. The desire was probably rooted in the Puritan ethic to carry enlightenment to other races and to other nations, so that they too should be cast in the Western image. By copying their institutions, the non-Western world would find its path illuminated by the achievements of modern science and western societies.

This approach would seem to suggest that by copying Rembrandt, one would become a creative artist. Any original can be copied. But the originality, which created that original, is inimitable, it cannot be copied. If my thesis is not altogether false, it would seem to be an unsound policy to allow our system of values to interfere with our perception of others as they are, or to impose our value-system on them, or to expect that such imitation in all spheres, including political institutions and a particular notion of human rights, for example, would necessarily bring them the same benefits that a given society has itself enjoyed. Such an approach is likely to lead to negative and frustrating results, especially when it is played in a major key in the implementation of policy.

For all that I have said, my critique is not confined to the Western world. This geocentric view applies equally to other countries in their approach to the West and to the United States. So we have multiple reasons for error, because others are also geocentric, others also make the same error in their approach to the United States. It is true, nonetheless, that there is much to be admired in Western culture - the freedom of civil society, the egalitarian thrust, the equality of opportunity, the spirit of adventure, the freshness of vision and outlook, the vigour of institutions, the achievements of which mankind as a whole has every reason to be proud. All these have their place. But a geocentric view is as much out of place for the United States, for the West and for every other country in this multipolar world of

today, as the view of the pre-Copernican era in astronomy. As you know, the belief was that the sun and the universe itself turned around the earth. The earth was the fixed point, the center of the whole universe. With the Copernican revolution, the earth was removed from its pre-eminent status and reduced to what it was: just another planet revolving round another sun.

It shattered the entire cosmic hierarchical order, not only astronomical but also spiritual, and the scale and manner in which things were seen. The whole of this earlier order of thinking was swept aside and possibly - this is yet another point for examination- inductive reasoning, which lies at the core of scientific method came into its own, while the deductive method was superseded or suppressed. The geocentric view in diplomacy it seems to me, belongs to the thrust of mind which resembles that of pre-Copernican astronomy.

With these words, I have come virtually to the end of the essence of what I wanted to convey. To recapitulate; a value system as a source of action is indispensable and must not be betrayed ; but as a glass through which to see reality, it is an encumbrance and must be shed. Having so shed it, that reality must be understood as a thing unto itself, along with its motivations and its sources of power. Having so understood it, we return to the baggage that we have shed and we take it on again, because those are our moorings and they give meaning to our objectives and their pursuit. In this way, perhaps we may yet reduce the possibility of error at a time when we live in an extremely dangerous world. The more so when tensions are at their peak and the possibilities of their escalation are great, when half a dozen hotbeds of tension continue to smolder and may ignite into major crises.

This epistemology of which I speak is therefore a challenge to diplomacy and to diplomats. We stand in this battered and embattled world, either at the brink of tragedy or possibly at the threshold of limitless opportunities.

Note

1) For this idea I am particularly grateful to Professor William Barnett with whom I had the privilege of a meeting recently to discuss this theme.

EXTENDING TO ENGINEERING THE PHILOSOPHY OF SCIENCE

E. R.. de Arantes e Oliveira

1 - THEORIES AS BASIC SCIENTIFIC AND TECHNOLOGICAL TOOLS

Having proposed myself to write about the philosophy of engineering, and being myself a structural engineer, I thought that such a classic technological area as my own would be a good choice to exemplify the problems that occur in other technological areas, and also how the philosophical ideas that have been developed for hard sciences can be applied to technology.

Let me start by expounding some very simple ideas.

Although geometry was the first science to be applied to building, it was mechanics, and not geometry, that allowed structural engineering to develop as an area of applied science. It was namely mechanics that gave to modern builders a capacity for predicting the behavior of the structures they design and construct.

It should be recognized, however, that the equations of mechanics are not indispensable for predicting such behavior (ARANTES e OLIVEIRA, E. R. & PEDRO, J. O., 1986).

A valid alternative to solving the equations of mechanics would consist, for instance, in observing the behavior of an equal or identical structure. However, although scientific, this last method does not dispense a theory.

Indeed, when we state that two objects are equal, we do not mean that they really are (they couldn't possibly be), but that the measured values of

some magnitudes coincide in both within certain limits of tolerance. A theory is needed that declares such magnitudes to be the significant ones. In other words, a real object is identified with a set of properties that define an ideal entity, or image, to which correspond, in the real world, not exclusively that object, but an infinite number of objects presenting the same properties.

This is true for structural engineering, as for any other kind of engineering or science, and is typical of the process through which the human mind perceives reality. Since reality itself is inaccessible to the mind, we can only know it through ideas that correspond to elements of the real world. However, such elements exist in the real world in a singular and individual form, not in the form by which they exist in the mind.

In other words, for a modern scientist the universe of knowledge is not a copy of (or, more precisely, is not in a one-to-one correspondence with) the objective universe, but a construction of the human mind based on sensitive data provided by experience. In adopting such position, scientists establish a correspondence between the objects of the real world, called prototypes, and the elements of an ideal world called images, or idealizations, of the former. Basic elements of a theory, or model(1), are the space of the idealizations and the transfer function mapping each prototype on its own image.

The transfer function that maps the prototypes on their images in the idealization space has no inverse, however, in the sense that there is not a one-to-one correspondence between images and prototypes. In other words, from the same image, an infinite number of prototypes can be constructed.

To the laws of nature, which are relations between objects of the real world, correspond much simpler relations between their images in the idealization space (POINCARÉ, H., 1905, p. 239). Two objects may be called identical, or equal, within the frame of a given theory, only if their images in the idealization space coincide.

It is important to recognize that a definition of equality is subordinated to a given end. For other ends, other properties and other magnitudes would be relevant. For instance, strictly macroscopic properties, which are quite satisfactory for a structural engineer, are not at all sufficient for a chemist or a materials scientist.

Problems connected with real objects, or prototypes, may be solved also by testing other real objects, called physical models, which, under the frame of an adequate theory, are declared analogous to the first.

Identity is of course a form of analogy, but reducing analogy to identity is not an economical process. A more economical way of studying structures consists in using physical models with different dimensions, different materials, and subjected to different actions. Then, the physical model is called a scaled model. A scaled model is the simplest possible example of an analog computer.

The similarity theory, which is the transfer function needed for resorting to the scaled models technique, is an example of an analogy.

Analogies based on the similarity theory are the only ones that can be established without resorting to a mathematical model, i. e., to a system of equations capable of describing the behavior of the elements of the idealization space.

Physical models allow us to measure magnitudes. Mathematical models allow us to compute them.

By the end of the XVIIIth century, a true revolution was launched in structural engineering, which resulted from using mathematical models based in mechanics. Such revolution tremendously increased the predictive capacity of engineers and made them able to interpret the results of observations [(2)].

During the XIXth century, the mathematical models of structural engineering progressed along two different lines: the theory of elasticity and the strength of materials, both parts of solid mechanics. The first is more general and accurate, but its equations could be solved only in very special cases. Only the advent of digital computers and of powerful discretisation techniques, like the finite element method, permitted to solve such equations in practically every case. The tools now available to analysts are so powerful that they make it even possible constructing and exploiting mathematical models that emulate Nature faithfully enough to help engineers recuperate a physical sensibility that each previous advance in analysis had contributed to atrophy.

Digital computers, together with powerful analysis techniques, like the finite element method, that they allowed to develop, originated a scientific

revolution that led to a change of paradigms in practically all fields of Science. Digital computers did more than making it possible to solve the equations of the existing mathematical models, like those of continuum mechanics, and to construct more realistic models able to comply with the complexity of the real world. Indeed, reinforcing the human capacity for numerical experimentation, and becoming thus, in the scientists' hands, incomparable tools for the "empirical refutation" of mathematical models, they could not fail to have a powerful influence in the evolution of Science and Technology.

2 - MACRO AND MICRO-THEORIES

Structural engineers resort to mathematical models, like continuum mechanics, which suppose the continuity of matter, i. e., a two-way correspondence between the points of the structure and those of the domain it occupies in R^3. This postulate is rejected by physicists, chemists or materials scientists, who regard the body as a system of particles, but has been extremely fruitful in what concerns civil and mechanical engineering. Indeed, "some theorists prefer to regard each theory as a mathematical model of some aspect of Nature" (TRUESDELL and TOUPIN, 1960. p.231).

However, according to TRUESDELL and TOUPIN (1960, p.228): "From the time of Newton until relatively recently, many natural scientists, like Boskovich, considered the mass-point the fundamental quantity of Nature, or at least of mechanics. They believed that matter was composed of very small particles obeying the laws of classical mechanics, and that, consequently, the behavior of gross matter could be predicted, in principle, to any desired accuracy, from a knowledge of the intermolecular forces. Thus continuum mechanics appeared to them as an approximate or at best secondary theory within classical mechanics".

PIERRE DUHEM (1914, p. 32), the well known French physicist and positivist philosopher, used to distinguish between the representative part of a theory, by which he meant the experimental laws exemplified in observable phenomena, and its explanatory part, which proposes to take hold of the reality underlying the phenomena to explain the experimental laws. This distinction seems to correspond, more or less, to the distinction between the so-called macro-theories and micro-theories.

In the realm of continuum mechanics, that is basically a macro-theory, the derivation of the stress-strain relations of the theory of elasticity originated a controversy in which some of the greatest scientists of the XIXth century were involved (see, for instance, ARANTES OLIVEIRA, 1999. p. 102-103). Such controversy may help to illuminate the question.

The stress-strain relations were first derived by Cauchy from Boskovich's assumption on the structure of matter, which consisted in supposing that bodies were made of particles or material points. According to Boskovich, the contact forces admitted by continuum mechanics between the different parts of bodies were nothing else than the result of forces between particles, supposed to satisfy a set of hypotheses that looked perfectly reasonable to him.

Applying such hypotheses to the derivation of the stress-strain relations in isotropic elastic materials, Cauchy found those used today with an important difference: what we call Poisson's coefficient should be compulsorily equal to 0.25, a result against experimental evidence.

It was Green that, resorting to energy considerations, and putting aside any assumption on the constitution of matter, found out that the number of independent elastic constants was 21 for a general anisotropic elastic material, and 2 in the isotropic case.

Further researches in physics and chemistry led however to the conclusion that Boskovich's hypotheses were unnecessarily naive. More sophisticated assumptions can provide the same number of constants as the energy approach. Thus, although the micro-theorists programme itself is out of keeping with modern views on matter, the macro approach cannot be said to prevail. However, in physics it is inappropriate to lay down the laws of classical mechanics for very small bodies, to which in general they do not apply, and thence to derive or state by analogy the corresponding laws for extended bodies, to which they do apply. In other words, and according to Truesdell, "classical mechanics is the mechanics of extended bodies".

Anyway, nowadays, structural engineers, and structural scientists as well, do not seem to worry any more about the structure of matter: not only they work with macro-concepts, like those of stress and strain, but they express strength criteria themselves in terms of the components of the stress tensor. In what concerns strength criteria, it is important to remark that

experimental evidence seems to favor the profound simplicity of criteria like von Mises's, emerging from mathematical considerations of continuity - a macroscopic concept - against physically more intuitive ones, like Tresca's, that presuppose discontinuous natural laws.

Resorting to the continuity postulate does not mean that information on a microscopic or structural nature has to be completely neglected. The Cosserat brothers were pioneers in expressing more complex structures of materials within the frame of continuum theories. The mechanics of generalized continua that stemmed from their work has nothing to do, however, with the micro approach. Its purpose is to emulate more complex macroscopic laws of materials behavior, not to find a microscopic explanation for them (see ARANTES OLIVEIRA, 1999, p. 163).

A physically more intuitive approach consists in representing the behavior of purely elastic (Hook's body), viscous (Newton's body), and plastic materials, in a symbolic way by resorting to mechanical models, like springs, dash-pots, and blocks resting on a rough surface (see, for instance, MASSONNET, C., 1965). Combining several of such simple models, more complex materials can be symbolized, as visco-elastic (both Maxwell's and Kelvin's bodies), elasto-plastic, visco-elasto-plastic, and so on. These mechanical models, usually called rheologic models, suggest how the mathematical equations governing the behavior of simpler bodies should be combined with others to generate mathematical models adequate to more complex ones. They may also help to decompose these latters into simpler bodies, a decomposition that, as it will later be seen, may be exploited in convergence analysis. Also the use of rheologic models has nothing to do with micro-theories. Everything occurs within the truly macroscopic frame of continuum mechanics.

3 - EMPIRICIST POSITIVISTS AND NEO-POSITIVISTS

Writing in the first years of the XVIth century, Duarte PACHECO PEREIRA (1505), a typical representative of the Portuguese Renaissance, called "experience the mother of all things, through which truth can radically be known". Such were the feelings of remarkable men, like Pacheco himself, Garcia d'Orta, and others, who belonged to the first generation of Portuguese who spent in India time enough to be exposed to

the amazing novelty of a completely different natural and human environment. GARCIA D'ORTA (1563), for instance, a naturalist and medical doctor, could describe the botanical world around him more accurately than anyone before because he could see what no European had ever seen.

These men originated in a pre-scientific, although post-scholastic, Europe that sought generality by the way of accumulating an enormous amount of information and cases. They lacked neither a rigorous method, nor an open and critical mind. They were very near Francis Bacon's (1620) empiricist ideal, accurately described by O'HEAR (1989, p. 14) : "For Bacon, the true scientist will be the paradigm of the objective observer who frees men from the illusions and myths of the past". But, as a remarkable Portuguese historian, J. BORGES de MACEDO, rightly observed, they were not real modern scientists, "because there is no science without a theory that precedes observation and experiences".

The need for theories was felt very early. According to O'HEAR (1989, p. 16), Bacon himself "placed considerable stress on cases where some observation provides a testing ground between two competing theories ... in this he anticipates the work of Sir Karl Popper".

Inspired by Plato, Galileo assumed that the book of Nature is written in the language of geometry. Newton gave a step further: for him, the physical world was, as mentioned above, composed of bodies with real quantitative mechanical properties, and forces between bodies, and this interpretation had such a spectacular success that scientists tried to make mechanics the mother of all theories. Boskovich's attempt to describe the behavior of bodies by assimilating them to mechanical systems was typical of the scientific conceptions of scientists before Maxwell. And, as it is well known, Faraday, and Maxwell himself, tried to construct mechanical models capable of explaining electromagnetic observed laws. It was only after being unsuccessful in their attempts, that Maxwell, having understood that mechanical models could not provide a basis for all physics, sought and established a new paradigm.

A capital point to retain is that, in the XIXth century, the need for theories was generally not denied, not even by positivists. Although positivism was based on empiricism, whose supporters used to state, as Duarte Pacheco Pereira, that all knowledge originates in experience and

must be checked by experience, positivists had not such a naive idea of experience. For them, even experimentation and observation presuppose a theory. Jean ULLMO (1958, p. 86) remarks that, as early as 1826, Auguste Comte himself declared, in the (Exposition) of his Cours de Philosophie Positive, that, "in order to be able to observe, our mind needs to resort to some kind of theory" (in the French original: "*pour se livrer à l'observation, notre esprit a besoin d 'une theorie quelconque*").

As a positivist, DUHEM's (1914) philosophical view was that questions concerning the existence of a material reality distinct from sensible appearance had no basis in experimental method but belonged to the realm of metaphysics. According to him, the idea behind an explanatory theory was, therefore, not to provide a description of reality, but simply a group of sentences from which deductions could be made that might be compared with experiments. ACHINSTEIN (1973, p. 536), remarks that "there was a similar metaphysical fear of micro theories on the part of certain positivistically inclined philosophers later in the 20th century, and a similar instrumentalist approach was advocated. But, on the other side of the coin - he says - there are those who claim that macro-theories without micro-theories are illegitimate"[(3)].

The neo-positivist or analytic-positivist stream of the philosophy of science, the so-called School of Vienna, emerged in the twenties. According to Maria Carla GALAVOTTI (1999), the School of Vienna "holds a strong view of science according to which it is possible: (i) to formulate general standards of scientific procedure; (ii) to analyze the logical structure of scientific knowledge; (iii) to show that science serves the rational pursuit of acquiring reliable knowledge of the world".

Neo-positivists put forward the view called verificationism, according to which the propositions belonging to the empirical sciences are meaningful only if they are verifiable by experimental observations. On the other hand, a hypothetico-deductive procedure, resulting from a combination of induction and deduction, was deemed necessary to obtain the theoretical constructs that, according to them make explanation and prediction possible.

Logical analysis was the tool adopted by neo-positivists in order to analyze science. Their "Manifesto", published in Vienna in 1929, made it clear that their conception of science, namely "science seen through the

lenses of logical analysis and modeled upon physics, can serve as the basis on which to build the unity of knowledge". Quite utopistically, they patronized a scientific conception of the world, intended to shape a new way of life, free from prejudice and open to inter-subjectivity.

Objections to the neo-positivist conception of science came very soon. A first objection was that the picture of science devised by neo-positivists does not suit social sciences, where the use of general laws and theories is more restricted than in physics. However, this objection would not be unique.

The real world is indeed much more complex than the kind of "reality" that physics is supposed to theorize. Not only social sciences, but also the world of engineering, are part of a broader reality, which science, as a whole, and not just mathematics and logic, is demanded to model.

Quoting PETROSKI (1994, p. 94): "One can go so far as to say that the ever-evolving world of human-designed artifacts can always be expected to hold challenges for the engineering scientist no less than does the natural universe hold challenges for the natural and physical scientist".

4 - POPPER'S POST-POSITIVISM

It was KARL POPPER (1959), whose famous reference book on "The Logic of Scientific Discovery" was first published in German in 1934, that opened the door to an alternative stream in the philosophy of science: the post-positivist school. To induction and verification, Popper opposed his epistemology of conjectures and refutations.

Let us quote passages from Popper's treatise: "According to a widely accepted view, the empirical sciences can be characterized by the fact that they use inductive methods, as they are called. According to this view, the logic of scientific discovery would be identical with inductive logic, i. e., the logic analysis of these inductive methods. It is usual to call an inference inductive if it passes from singular statements, such as accounts of the results of observations or experiments, to universal statements, such as hypotheses or theories" (p. 27). "A principle of induction would be a statement with the help of which we could put inductive inferences into a logically acceptable form" (p. 28). "Kant tried to force his way ... by taking

the principle of induction (which he formulated as the principle of universal causation) to be a priori valid. But I do not think that his ingenious attempt to provide an a priori justification for synthetic statements was successful. My own view is that the various difficulties of inductive logic ...are insurmountable" (p.29).

Some lines ahead, he proposes his own solution for the problem: "The theory to be developed in the following pages might be described as the theory of the deductive method of testing or as the view that a hypothesis can only be empirically tested, and only after it (the theory) has been advanced" (p. 30). "The theory is tested by way of empirical applications of the conclusions which can be derived from it. Certain singular statements, which may be called predictions, are deduced from the theory, especial predictions that are easily testable or applicable. From among these statements, those are deleted which are not derivable from the current theory, and more especially those that the current theory contradicts. Next we seek a decision as regards these (and other) derived statements by comparing them with the results of practical applications and experiments. If this decision is positive, that is, if the singular conclusion turns out to be acceptable, or verified, then the theory has, for the time being, passed its test: we have found no reason to discard it. But, if the decision is negative, or in other words, if the conclusions have been falsified (i. e., empirically refutable), then their falsification also falsifies the theory from which they are logically deduced" (p. 33).

And then: "A positive decision can only temporarily support the theory, for subsequent negative decisions may always overthrow it. So long as a theory withstands detailed and severe tests and is not superseded by another theory in the course of scientific progress, we may say that it is corroborated. I never assume that, by force of verified conclusions, theories can be established as true, or even as merely probable" (p. 33).

In his book "Objective Knowledge. An Evolutionary Approach", POPPER (1979, p. 81) summarized his ideas on the method of science by writing that : «the method of science is the method of bold conjectures and ingenious and severe attempts to refute them».

As KRUGER (1973, p. 334) puts it, in Popper's philosophy of science "the idea of constructing theories from observed facts was replaced by a radical anti-inductivist conception, according to which scientific activity

starts from problems and theories rather that from observations. The only accepted relation between theory and experiment is provided by the deduction of observationally decidable statements from theories. Thus, since the modus tollens(4) is the only strictly deductive kind of inference that proceeds in the inductive direction, that is, from singular to universal statements, the conclusion is suggested that only falsifiable statements and theories can be scientific.

But more important than this formal argument is the spirit in which it is made: the essential element in scientific activity is considered to be the critical attitude, the readiness to expose every assertion to risk, to possible refutation or rejection". "Following POPPER (1957), we should quite generally attempt to increase the empirical content of a theory. This means that the requirement of specificity has to be combined with a demand for a maximal generality in a qualitative sense, i. e., for unified explanations of phenomena that look disconnected to anybody not acquainted with the theory in question" (KRUGER, 1973, p. 336).

Some authors denied that falsifications play the decisive role in the growth of science that Popper and his followers attribute to them. According to MUSGRAVE (1973, p. 393), critics of falsificationism all stem from one source: the realization that arguments to falsity of scientific hypotheses proceed from premises that are themselves hypothetical and fallible.

The most important argument for the fallibility of falsifications is contained in the so-called Duhem test, which can be put as follows: "Suppose a prediction P is derived from a hypothesis H together with auxiliary hypotheses A. Then to argue from the falsity of P to the falsity of the particular hypothesis H, we must accept as true the auxiliary hypotheses A. But it is always possible that one of these auxiliary hypotheses is false, and that this is responsible for the failure of the prediction".

As remarked by Musgrave, a classical instance of application of the Duhem test is provided by the Leverrier's discovery of the planet Neptune. By 1846, Leverrier declared : "I have demonstrated a formal incompatibility between the observations of Uranus and the hypothesis that this planet is subject only to the actions of the sun and the other planets acting in accordance with the principle of universal gravitation". Conscious of such incompatibility, Leverrier did not reject Newton's law of gravitation: he rejected accepted initial conditions about the number of planets. In other

words : the evidence about irregularities in the orbit of Uranus was not suppressed. Instead it was explained by the influence of a new planet, the existence of which was confirmed by experience.

Seeking through his own experience, the author of the present paper was able to find a much less spectacular, yet meaningful case of falsification that arose in connection with suspension bridges when they came to be analyzed by digital computers. The first opportunity for using a mathematical model really adequate to such new tools seems to have been the analysis of the suspension bridge over the Tagus River in Lisbon. The analysis was carried out by the force method, regarding the structure as a redundant system and taking the tensions in the hangers as hyper static unknowns.

The deformability matrices of the girder and cables were determined and vertical displacements were compatibilised along both, at the sections corresponding to the hangers. The cable is, of course, a non-linearly behaved structure whose deformability depends on the dead load. However, as the analysis of a suspension bridge may basically be reduced to the determination of live-load effects, and these have little influence on the thrusts of the main cables, the basic problem could easily be linearised, deformability matrices be determined for the cable, and the influence lines technique be utilized.

As, by that time, it was still usual to resort to physical models, the decision was made, given the importance of the structure, of comparing the results from numerical analysis with those obtained from a scaled model. A remarkable agreement was obtained, with just one exception: the influence line of the thrust in the cables.

Indeed, as the hangers were vertical, the mathematical model naturally admitted that vertical forces, exclusively, acted the cables. Thrust should thus be constant along each cable and, given the symmetry of the bridge, the influence line should also be symmetric. The measurements on the scaled model led, however, to an influence line that was clearly asymmetric. Such asymmetry could have made the analysts doubt the accuracy of the mathematical model. It was believed, instead, that something was going wrong with the physical model.

Twenty years later, the analysis was carried out using the displacement method, the stiffness matrices for the hangers and cable segments (between hangers) being obtained by adding static and geometric

stiffness terms. The concept of geometric stiffness matrix had indeed become trivial meanwhile for the analysis of geometric non-linear structures.

To our surprise, the influence line of the thrust provided by the new mathematical model practically coincided with the one that had been obtained from the old scaled model. The obvious conclusion to draw was that the first mathematical model had been falsified twenty years ago by the data provided by the scaled model. And all could be explained as an effect of the structure being pre-stressed by its permanent load.

Let us suppose however that, much before the displacement method with geometric stiffness matrices was used, the observation of the real bridge once it was built had led to the conclusion that it was the scaled model that was right. Should the first mathematical theory have been immediately rejected? Or should it not be rejected before the less naive theory was available?

KUHN (1970 a), the famous author of the "The Logic of Scientific Revolutions", once remarked that, in periods of normal science (as he called it), scientists normally perform experiments to force nature to conform their theories. If they succeed, they are congratulated. If they fail, "only the practitioner is blamed, not his theoretical tools ... only his own ability, not the corpus of current science is impugned ... in the final analysis it is the individual scientist rather than the current theory which is tested".

And indeed, POPPER (1979, p. 318) himself wrote that "we have even good reasons to think that most of our theories - even our best theories- are, strictly speaking, false; for they oversimplify or idealize the facts [(5)]. This is certainly the case of engineering science and particularly, of structural engineering. Yet a false conjecture may be nearer or less near to the truth. Thus we arrive at the idea of nearness to the truth, or of a better or less good approximation to the truth; that is, at the idea of verisimilitude". "By incorporating into logic the idea of verisimilitude, or approximation to truth, we make logic even more realistic. For it can now be used to speak about the way in which one theory corresponds better than another to the facts - the facts of the real world".

Let us not forget, however, that, as expressed by TRUESDELL & TOUPIN (1960, p. 231) : "In a sense, every theory is only approximate in respect to Nature itself. This unavoidable defect in theory is often taken as a

patent for approximate mathematics in the deductions from it.... All to often, is heard the alibi that since the theory itself is only approximate, the mathematics need be no better. In truth the opposite follows. Granted that the model represents but a part of Nature, we are to find what such an ideal picture implies. A result strictly derived serves as a test of the model; a false result proves nothing but the failure of the theorist. To call an error by a sweeter name does not correct it. The oversimplification afforded by the model is no error: The model, if well made, shows at least how the universe might behave, but logical errors bring us no closer to the reality of any universe. In physical theory mathematical rigor is of the essence".

5 - FALSIFICATION AND REJECTION

In his already mentioned Paper MUSGRAVE (1973. D. 393), quoting different authors like Lakatos and Kuhn, provided an interesting discussion on falsification and rejection.

A scientific research programme, in Lakatos's sense, arises from methodological decisions that divide a collection of hypotheses into two groups.

The first group is called hard core of the programme. A decision is never taken to amend these hypotheses if the programme runs into trouble, i. e., according to LAKATOS (1970, p. 133), the hard core is made irrefutable by methodological fiat.

The second group is called the protective belt. It consists of the initial conditions and auxiliary hypotheses needed to draw predictions from the hard core. A decision is taken to modify or even replace these hypotheses in the face of empirical refutations, thus protecting the hard core.

According to KUHN (1970b p. 256), work in the Protective belt is the same as its normal science, and hard cores are the same as its paradigms.

Remembering what was written above about Cauchy's rariconstant theory for the constitutive relations of elastic materials, Boskovich's hypotheses can be said to belong to the protective belt of Cauchy's micro-theory. Once they were replaced, this latter could indeed be saved from rejection.

Resorting to an image drawn from ancient Greek mythology, LAKATOS (1970, p. 133, note 4) observed that "the actual hard core of a programme does not actually emerge fully armed like Athens from the head of Zeus. It develops slowly, by a long preliminary process of trial and error". Lakatos's hard cores are meant to be very deep and general hypotheses, which are fertile sources of mathematical and empirical research problems. But this means that hard cores worthy of the name can only be recognizable retrospectively, after they have proved their worth. If so, Lakatos does not advise scientists to make any hypothesis unfalsifiable by fiat.

Lakatos, and Kuhn before him, have noticed and tried to explain an important feature of the history of science: that certain theories persist for long periods despite many *prima facie* refutations of them. Lakatos - like Kuhn - used to mention the dogmatic attitude of science to explain its stable periods. Newton's theory survived, he says, in spite of having been falsified by facts, like Mercury's perihelion motion and the light deflection by the sun, because Newtonians, considering it to be good enough, took a methodological decision to retain it.

According to KUHN (1962, p. 79), “to reject one paradigm without simultaneously substituting another is to reject science itself”". Newton's theory was given up only when a better theory was available. At a much more modest level, it would be wrong to reject the force method for analyzing suspension bridges before methods adequate to analyze geometrically non-linear structures by the displacement method were available. According to LAKATOS (1970, p. 121), "falsification is not a sufficient condition for eliminating a scientific theory". In spite of hundreds of known anomalies "we do not regard it as falsified". i. e. eliminated, "until we have a better one".

Up to what extent shall falsified theories be rejected? According to MUSGRAVE (1973, p. 403), "if rejected means rejected as being false, then the answer is obviously yes". But, "if rejected means rejected as not being the best available theory, then the answer is no, or not necessarily". For a falsified theory may be the best available, and be accepted as such. We cannot reject a theory as not being the best available unless we have another theory which we think is indeed the best available one. Quoting KUHN (1962, p.177) again, "the decision to reject one theory (as not being the best

available) is simultaneously the decision to accept another (as being the best available)".

As shown by the history of science, empirical falsifications of existing theories, as well as criticism of existing theories on metaphysical grounds, are not the only sources of new theories. Another source is the detection of inconsistencies or incoherence between existing theories, and the desire to unify them. Such was the case of the theory of structures.

6 - THE THEORY OF STRUCTURES AND ITS REFORMULATION

Few theories have progressed so much in the second half of the XXth century as the theory of structures.

The old theory was full of imperfections, such as lack of unity, lack of generality and order, and deficient connection to other scientific fields, such as continuum mechanics and numerical analysis. Equations were too long because the mathematical tools were too poor. Treatises were incomplete and repetitive. The theory was not even a theory, but a mere collection of methods conceived for the analysis of discrete structures - such as trusses, frames and grids - and no others.

The advent of computers was certainly the main cause of a fast evolution, which started in the mid-forties with the matrix methods, and grew faster in the mid-fifties after the finite element techniques emerged in the field. The change was however deeper than a mere adaptation to computers. In the field of structures, as in other fields, such adaptation was indeed the starting point for a complete reformulation that removed most of the imperfections that now appear so obvious.

The modern theory of structures (ARANTES e OLIVEIRA, 1970, 1973, 1975) is no longer a collection of methods of analysis. It is even more than a collection of different analogous, continuous or discrete, mathematical models which emulate the mechanical behavior of the different kinds of structures. It became indeed a hierarchic set of models successively generated with the help of systems of rules "justified" by convergence theorems. In other words, the generated models are falsifiable (i. e., empirically refutable, in which the word empirically has to do with computational experimentation) by the same kind of convergence analyses that had so far been used for series solutions.

The basis of the theory is the three-dimensional model provided by the mechanics of solids, which can be applied to any kind of solid body. The three-dimensional model is thus privileged, not because it is more consistent in itself, but because it is believed to provide a better simulation of the mechanical behavior of solid bodies. For this reason, and not for any other, it is usually regarded as the fundamental model which generates all the others.

Then, a general model is introduced. Within its frame, the energy and variational theorems common to all structural models are stated and demonstrated, and the generating rules are given that permit the generated models to be obtained from the generating ones.

The two and three-dimensional models may then be generated from the three-dimensional model, which are the basis of the theories of shells and rods, and the discrete models follow which incorporate some classical results and methods of the old theory of structures, as well as the basis of the theory of finite elements and of other discretisation techniques. As stated above, convergence is the justification for the generating methods and provides the possibility of falsifying any model of the theory of structures.

The need for a falsification criterion was felt more strongly when the energy methods started to be used for generating discrete models with the help of the finite element technique, as it became clear that such discrete models were to be rejected if the sequences of approximate discrete solutions obtained by considering successive subdivisions of the body into finite elements with indefinitely decreasing dimensions did not converge to the exact solutions.

The role of convergence is thus well known in the case of discrete models, like those generated by the finite element technique, but not so well known in the generation of continuous models, like the theory of shells and rods. For these, however, the convergence test must be applied in a different way. In order to clarify this point, let us consider the generation of the theory of shells.

Although the theory of shells is usually presented as resulting from the two-dimensional model generated from three-dimensional elasticity, it is well known that direct approaches are possible, i. e., that the shell equations can be established without referring to the three dimensional theory. Most specialists in the field have however disliked direct approaches for the derivation of shell equations. Indeed, although they can provide the right

equations, they give no information about the connection between the solutions provided by those equations and the three-dimensional ones.

Mathematicians have preferred, therefore, to derive the shell equations from the three-dimensional model, by introducing approximate assumptions. A great deal of research has been inspired by the wish to improve and control such approximation procedure.

Many researchers also put energy methods aside because, in the past, they were presented practically as direct methods, in the sense that the connection between the solutions they lead to and the corresponding three-dimensional solutions had not been investigated. In other words. the virtual work principle had been used, as well as variational theorems but such use had not been justified.

In our synthetic vision of the theory of structures, the theory of shells appears as a two-dimensional model generated from the three-dimensional one. The convergence concepts and theorems must be used in order that it can be declared as a valid approximation.

As told above, the situation is however not quite the same as in the case of the finite element method. As a matter of fact, in the case of the latter, a sequence of approximate solutions must converge to the exact one, while in the theory of shells what must be investigated is the convergence of a sequence of three-dimensional solutions to a two-dimensional solution, i. e., the convergence of a sequence of exact solutions to the approximate one.

Indeed, the crucial point is proving that the two-dimensional solution approaches more and more the corresponding three-dimensional ones as the shell becomes thinner and thinner, provided the relative values of the bending and membrane stiffness coefficients do not change as the thickness tends to zero. Such condition cannot be respected in a classical shell in which the bending moments result merely from the ordinary stresses distributed in the thickness t, as the bending stiffness coefficients are then proportional to t^3, and the membrane stiffness only simply to t. But it can be satisfied in a generalized Cosserat's shell in which the couple-stresses are not supposed to vanish.

It is important to mention that convergence analyses are facilitated by the minimum variational principles that characterize some simple models of

mechanical behavior, like Hooke's and Newton's bodies. The minimum total energy principle is indeed valid for purely elastic bodies and the minimum total deformation energy rate principle for purely viscous ones. Principles of this kind are lacking for more complex bodies, like visco-elastic bodies. But the rheologic models of such complex bodies may suggest techniques of analysis based on their decomposition into simpler bodies. A particularly interesting example (see ARANTES e OLIVEIRA, 1975) is the convergence analysis of the finite element solution of the Navier-Stokes equations, based on the decomposition of the fluid into an inviscid inertial body and a viscous non-inertial one.

Let us finish this Section by remarking that, vital as it is for justifying the process of generating models from other models within the frame of the theory of structures, the convergence test is not the only one used for the validation of mathematical models. For models that do not satisfy the general scheme represented by the theory of structures, uniqueness and existence theorems must be established for the solutions of the corresponding equations. Under a computational point of view, the violation of any one of the conditions necessary for ensuring the existence of a solution, may cause failures in the numerical procedures aimed to provide an approximate solution to such equations (6). However, as the ignorance of the existence conditions does not mean that any is being violated, engineers are pragmatic enough for not rejecting a computational method based in equations for which an existence theorem has not been established, namely if the goodness of the solutions obtained can be controlled by other means.

A good example is the use of the Fredholm integral equations of the first kind, which have often been avoided because, contrarily to what occurs with those of the second kind, they lack a satisfactory theory, namely an existence theorem. In what concerns the solution of plane elasticity problems, this has often been a reason for not utilizing as Green's functions the fields generated by concentrated forces acting at points in the indefinite plane, as this leads to a system of Fredholm's equations of the first kind. Acting as a typical engineer, the author (ARANTES e OLIVEIRA, 1995, p. 97) trusted his physical sense and used with success this kind of singular field, instead of the one generated by a concentrated force applied at the boundary of the half-plane (the so-called simple radial distribution), which certainly leads to Fredholm equations of the second kind but, being distortional, prevents the analysis of multiple-connected domains.

8 - POPPER'S PHILOSOPHY AND THE METHODOLOGY OF TECHNOLOGICAL DESIGN

Up to what extent may Popper have drawn inspiration from the methodology of technological design?

According to Popper, scientific activity starts from theories, and theories are tested by way of empirical testing of the conclusions that can be derived from it. If the conclusions have been falsified, then their falsification also falsifies the theory from which they are logically deduced. Popper's essential idea is that it must be possible for an empirical scientific system to be refuted by experience (1959, p. 41), and that the method of science is the method of bold conjectures and ingenious and severe attempts to refute them (1979, p. 81).

As for the engineering design process, it starts from a conceptual design model, including a tentative sizing of its parts, and, from then on, an iterative process begins that anticipates all possible failure scenarios (i.e., falsifications), checking the model against them and introducing into the model the necessary modifications (i.e., rejections). Falsifications and rejections are thus typical of both processes.

However, the design model is a theoretical model, i.e., a logically possible system, while the system called empirical science, i.e., the object of Popper's philosophy, is intended to idealize the real or empirical world. In other words, while the design model precedes the construction of an artifact from which it will become a model, the empirical world (i.e., the world of our experience) precedes the scientific theory whose falsification is being sought.

This seems to be a difficulty.

Let us remark, however, that, as stated in the beginning of this lecture, idealization spaces are distinct from the real world, i.e., from the world of experience, and a scientific theory cannot be refuted in the real world because it belongs to an idealization space of its own.

In other words, results predicted by a scientific theory can be compared with those provided by experience only once the latter have been transferred to the idealization space. For instance, Mercury's perihelion advance could be compared with the motion predicted by the equations of

mechanics only after the measurements that revealed such advance were converted into theoretical data.

As for structural engineering, failure scenarios are associated to models of actions. The design model can be checked against the latter after these and the structural behavior itself have been idealized. Requiring the construction of complex statistical data-bases based on empirical data that have often started to be collected a long time before the design model itself was made, the construction of such models is not a less complex task than the idealization of astronomical empirical data.

The essential difference is that, in the design process, the model precedes the artifact. But there is no reason to deny that, once the artifact is constructed, the design model becomes a scientific theory to which everything that Popper wrote about the falsification and rejection of scientific theories can certainly be applied.

9 - ON DESIGN PARADIGMS, THEIR FAILURES AND SUCCESSES

Let us speak now on the falsification and rejection of design Paradigms.

In his book on “Design Paradigms. Case Histories of Error and Judgement in Engineering”, PETROSKI (1994, p. 120) claims, as an overall conclusion, that: "The process of design, from the conceptualization to the realization of the artifact, is essentially a timeless, placeless, and even thingless human activity that succeeds only insofar as it anticipates failure".

The history of structural engineering provides numerous examples of falsification of design paradigms, whose rejection as a consequence of often-tragic accidents was an evident cause of progress. Many of those examples were connected with extrapolations that had unpredicted disastrous results.

Let us quote PETROSKI (1994, p. 94) again: "Among the most common design problems is the scaling up (extrapolations) of existing designs - making a more powerful engine or a longer bridge - and the corollary weakening of successful designs. Ironically, such activity appears at the same time to be what might be termed safe and (after Kuhn) normal

design, which presents little but an incremental challenge to the designer (and holds little interest for the analyst), and what might be called daring design, in the sense that it goes beyond the envelope of experience and thus risks encountering unknown phenomena that may dominate the design's behavior. Because the safe and normal aspect of the design activity takes place in the context of a record of successes, the element of risk tends to be minimized if not completely ignored. Critics, having no more convincing theory than proponents of the design extrapolation, cannot come up with incontrovertible arguments that failure is just around the corner. The Dee Bridge failed (in 1847) because torsional instability was a failure mode safely ignored in shorter, stubbier girders .... Similarly in the twentieth century, a dynamic torsional instability was safely ignored in heavy suspension bridges with relative wide and deep deck structures, but it proved ultimately to dominate the behavior of the light, only two-lane wide and very shallow deck of the Tacoma Narrows Bridge".

"If there were a more heightened awareness among designers that in case after case throughout history there have been surprises in extrapolatory design, the designers engaged in such design situations might pay more attention to the warning sign that seem invariably to prefigure failures" (PETROSKI, p. 97).

Therefore: "There is no guarantee of success in designing new things on the basis of past successes alone, and this is why artificial intelligence, expert systems, and computer-based design, aids whose logic follows examples of success can only have limited application. It is imperative in the design process to have a full and complete understanding of how failure is being obviated in order to achieve success. Without fully appreciating how close to failing a new design is, its own designer may not fully understand how and why a design works" (PETROSKI, p. 30).

One and half century ago, Roebling (1855) recognized that to build a successful bridge he had to anticipate how it could fail. He was able to anticipate as much as humanly possible what could go wrong with a suspension bridge and incorporate features - "weight, girders, trusses and stays" - in the design that would obviate modes of failure. Having elaborated a catalogue of disasters, he used "failure analysis in its most constructive and proactive form" (PETROSKI, p. 132).

The success of Roebling's bridges inspired other engineers to propose still longer suspension spans, but these designers appear to have focused on

the success of designs like Roebling's, rather than on the fundamental role that proactive failure analysis played in his design thinking.

The state of mind of the engineering community in the years that preceded Tacoma Narrows disaster was, alas, completely different from Roebling's. "Judging from the paucity of professional literature on failures (as opposed to failures themselves) in the first three-quarters of the present century, it was unfashionable at best, and unprofessional at worst, to deal too explicitly with the errors of engineering" (Petroski, p. 98).

Amman's report (1933) on the George Washington Bridge avoids, for instance, explicit mention of structural design deficiencies, flaws, weaknesses, and failures of bridges of any kind. Rather than explain how the design of the George Washington Bridge obviates the kinds of suspension bridge failures that once plagued the form, he stresses the ultimate success of past projects and uses them to support the design that was going so far beyond experience.

"The apparent ignorance, displacement, or casualness of such a failure-based principle, as exemplified by the apparent preoccupation of designers a half-century after Roebling with such criteria as aesthetics and economy, created a design climate that culminated in the collapse of the Tacoma Narrows Bridge" (PETROSKI, p. 165).

In a remarkable lecture delivered in 1972 on "History and Aesthetics in Suspension Bridges", Billington claimed "history, for structural engineers, is of importance equal to science". Now, history reveals that once engineering design failed, the reasons why it failed were essentially non-quantitative and problems involved were essentially non-numerical.

Checking the design model against failures supposes of course resorting to analysis, but analysis ceased to be as important as it had been in the past. According to a thirteen years old paper on "The Rise and Decline of Structural Analysis as a Research Topic in Structural Engineering" (ARANTES e OLIVEIRA, E. R. & PEDRO, J. O., 1986): "Prototypes, idealizations, models, analysis: such is the chain engineers have to face. Progress in engineering means the strengthening of the weakest link of the chain. Before the computer revolution occurred, such link was analysis. The primary accent in research was thus put on analysis. The time arrived, however, when further progresses in analysis ceased to have a meaning.

Computational methods are indeed, nowadays, powerful enough for predicting with reasonable accuracy the behaviour of the available idealizations". The conclusion is that the main research topic is now associated to the progress of idealizations.

Mathematical analysis plays however an essential role in the falsification of conceptual models. Indeed, according to the same paper: "The observation of existing structures yields a large amount of information just for small actions and normal operation conditions. The behavior for extreme conditions has however to be estimated by analysis. For each type of structure, idealizations of the main hazard scenarios, related both to properties and actions, will have to be considered. Information on such scenarios can be collected from the direct observation of the extreme situations that sometimes occur for certain structures. Gathering of the full information on all situations (accidents and incidents), assembled for each type of structure, as well as the model analyses for these scenarios of individual structures, are becoming nowadays major research topics".

Summarizing the last two Sections, the conclusion can be drawn that design automation comprehends two major aspects:

(i) The construction of conceptual design models and the tentative sizing of its parts;

(ii) The anticipation of all possible failure scenarios and the checking of such models against such scenarios.

10 - A GLOBAL TECHNOLOGICAL PARADIGM AND ITS REJECTION

Computers brought with them a possibility, that of computing automation, which demanded modeling of the analysis procedures themselves.

During the fifties of the XX^{th} century, the concepts of programme and of the programme library, set a well-established pattern of computer usage that revealed itself perverse for the practice of civil engineering. Using the then existing programming languages and methods, it called for skilled specialists (programmers), great investment in time and money, and well

defined program situations. As program libraries developed, the question of computer usage was usually decided on the basis of whether or not a program was available in the library adequate to match the problem situation. Doctrines regarding problem requirements for computer usage were established. According to such requirements, the use of a computer on a problem supposed the latter to be highly repetitive and complex enough to involve a computational effort that would be prohibitive by manual methods.

As hundreds of computer centers in civil engineering organizations were established and operated based on these concepts, a generation of computer users, computer staff people, and organization managers developed mental attitudes and operational mechanisms based on them that clearly opposed the method of engineering such as it had been established by a very long and fruitful tradition.

In an article published in the sixties, CHARLES MILLER (1963), Head of the Civil Engineering Department of the MIT, claimed that "engineering problems were forced to conform with the input requirements of available library programs". Accordingly : "There is evidence that expensive library programs may become real obstacles to technical and professional progress" [(7)]. In other words, it had become evident that such a global technological paradigm was detrimental for engineering. Such global technological paradigm should thus be considered as empirically refuted, i. e., falsified.

That such an undeniable progress, as analysis automation, raised new problems can hardly be surprising. Experience has shown indeed that each step forward in the technique of modeling begins by introducing into engineering a certain impoverishment that makes a further step absolutely necessary.

In his article, Miller explains what he thought about the role and functions of engineers. The engineer is essentially a decider, and one of the most important characteristics of the decision-taking process in engineering is the fact of its being based on imprecise and incomplete information, since the cost of complete information, even if it were available, should be prohibitive. Variable and non-quantifiable factors assume great importance in engineering. What is asked of the engineer is the optimal solution from points of view that are far from being merely technical. On the other hand, decisions must be taken under the pressure of time.

According to Miller, "an engineering organization must be regarded as an information system, into which comes raw information which is reduced, processed, stored and combined with other information. Most technicians are given tasks of this type which, essentially, could later be shared with computers". One may then ask: why is it difficult to hand over such tasks to computers? According to Miller two reasons may be given: (i) because it is far easier to give instructions to a human being than to a computer; (ii) because, since the time that counts is not only the computation time but also the time of access to the computer, a human being can in practice respond far more quickly than a machine. He concluded that computers could only come up to the expectations which they had created in the engineering community if: (i) access to computers were considerably facilitated; (ii, man-machine communication were at least as efficient as the communication between engineers.

The first condition has, nowadays, largely been met. In what concerns the second, large steps have been given in the last few decades towards computers friendliness - namely in what concerns the hardware, the programming languages and the software - that have contributed to its fulfillment. Much more can be achieved, however, if the need for such communication is reduced to a minimum, i. e., if as many tasks as possible are transferred from engineers to computers. This should enable engineers to concentrate on the crucial and typically human-dependent activities in engineering, such as synthesis.

By the time Charles Miller wrote his paper, the first steps were being given for making it possible to model and automate a whole series of processes that formerly relied on human intervention. Particularly worried, however, with the hardware aspects of man-machine communication, Miller seemed to be less aware of the developments to which the next few pages will be devoted.

11 - THE EMERGENCE OF ARTIFICIAL INTELLIGENCE

Some years ago, I wrote, in co-operation with my Colleague Joao Bento (ARANTES e OLIVEIRA, E. R. &, J., 1998), a paper on "The Sense of Progress in Civil Engineering", that was the introductory lecture to a CISM[(8)] advanced school on "Development of Expert Systems for Structural Mechanics and Structural Engineering", later edited by Carlo

Tasso and myself. In that paper, Bento wrote the Sections on the modeling of design processes.

He remarked that "the modeling of knowledge-based processes - such as design - and in particular its modeling within an engineering environment, may be said to correspond to a recent endeavor resulting from the extension of early attempts to enhance the computer aided engineering tasks confusingly gathered under the CAD(9) acronym". These processes varied "from sophisticated draught programs, through solid modeling systems, to powerful engineering analysis packages". The latter "covered no more than specific design sub-problems that could be clearly described by well established governing laws through the use of mathematical models".

These systems could help the engineer in particular stages of the design process, but, as Charles Miller had rightly stressed, could not be used to address the full process of design. As FENVES (1987) later remarked, they are no more than calculating programmes through which a set of numbers describing the problem - the input - is mapped to another set of numbers describing the results - the output - through the pre-established use of a set of procedures known as algorithm.

According to Fenves, "from the software engineering point of view, the inability of such systems to address the whole design process, and in particular the lack of overall support for decision making, may be explained, at least partly, by the inadequacy of the then (1987) available programming paradigms to represent and manipulate information of a non numerical nature, such as approximations, rules of thumb and more general heuristic, or lines of reasoning, which constitute essential but ill-structured knowledge components of most design problems".

Engineers' needs and expectations evolved thenceforth towards much more sophisticated technological paradigms.

A particular relevance may be attached to the rise of design theories and models based on work from cognitive scientists, the development of which was driven by the cognitive needs of the designer, as opposed to former approaches (see MILLER, 1963) favoring the satisfaction of ergonomic requirements, such as the graphical/iconic interfaces of interactive input devices.

The emergence of new contributions from computer science, engineering design research, and cognitive science, allowed a higher functionality to be achieved by CAE [10] systems. These should be able not only to execute tiresome and routine tasks but also to perform problem-solving activities while requiring no user intervention. This was why such systems have been classified as intelligent.

This brings us to artificial intelligence (AI).

On their treatise on "Artificial Intelligence. A Modern Approach", RUSSELL and NORVIG (1995) organized into four categories the definitions of AI that have been given in the literature:

- Systems that act humanly or, the Turing test approach;

- Systems that think humanly, or the cognitive modeling approach;

- Systems that think rationally, or the laws of thought approach;

- Systems that act rationally, or the rational agent approach.

Commenting the first category, let us remark that Turing defined intelligent behavior as the ability to achieve, in all cognitive tasks, human-level performance sufficient to fool an interrogator. Roughly speaking, a computer will pass the so-called Turing's test if, once interrogated via a Teletype, the interrogator cannot tell if there is a computer or a human at the other end. The computer would need to possess the following capabilities: natural language processing, knowledge representation, automated reasoning and machine learning.

The second category supposes getting inside the human mind, either through introspection, or through psychological experiments, to know how it works. Once a sufficiently precise theory of the mind becomes available, it becomes possible to express the theory under the form of a computer program. The interdisciplinary field of cognitive science brings together computer models from AI and experimental techniques from psychology to construct precise and testable theories of the workings of the human mind.

The development of formal logic in the late nineteenth and early twentieth centuries provided a precise notation for statements about all kinds of things, and the relations between them, that constitutes the basis of the third category. Already by 1965, programs existed that could, given enough time and memory, take a description of a problem in logical notation and find its solution, provided it exists. If there is none, the program might never stop looking for it. Two main obstacles to this

approach: first, it is not easy to take informal knowledge and state it in the formal terms required by logical notation, particularly when the knowledge is less than 100% certain; second, there is a big difference between being able to solve a problem "in principle" and doing so in practice.

Finally, the fourth category brings us to the concept of agent, i.e., to something that perceives its environment through sensors and acts upon that environment through effectors. In this approach, AI is viewed as the study and construction of rational agents, i. e., one that achieves its goals, once given its beliefs.

Russell and Norvig manifest their preference for the agents' approach. According to them: "All the cognitive skills needed for the Turing Test are there to allow rational actions. Thus, we need the ability to represent knowledge and reason with it because this enables us to reach good decisions in a wide variety of situations. We need to be able to generate comprehensible sentences in natural language because saying those sentences helps us get by in a complex society. We need learning not just for erudition, but because having a better idea of how the world works enables us to generate more effective strategies for dealing with it. We need visual perception not just because seeing is fun, but in order to get a better idea of how the world works enables us to generate more effective strategies for dealing with it. We need visual perception not just because seeing is fun, but in order to get a better idea of what an action might achieve".

"The action of AI as rational agent design therefore has two advantages. First, it is more general than the laws of thought approach, because correct inference is only a useful mechanism for achieving rationality, and not a necessary one. Second, it is more amenable to scientific development than approaches based on human behavior or human thought, because the standard of rationality is clearly defined and completely general. Human behavior, on the other hand, is well-adapted for one specific environment and is the product, in part, of a complicated and largely unknown evolutionary process that still may be far from achieving perfection".

12 - ON ARTIFICIAL CREATIVITY AND ARTIFICIAL LEARNING

The human mind and the human behavior are however one of the main sources of inspiration to computer scientists and to engineers in

general. This explains why cognitive sciences have been applied to computational technologies.

Computers cannot replace men. But, as computers can perform certain functions - especially those depending on speed and memory - much better than men, the reverse is also not possible

I realize, however, that I have met, along my life, quite a number of professionals who seemed to pursue as an ideal to act like mere rational agents, in the sense of blindly accepting, without any criticism, the principles upon which their training had been achieved.

Many of such professionals succeeded in becoming well known and even fashionable. They used to protect themselves under a shield of hermetic words, hiding the emptiness of their concepts behind a pedantic and "unfriendly" speech. And it happened that supposedly responsible persons trust them blindly, just as others trust machines fed with models of a mathematical or logical nature that they naively take for reality.

Acting in a quite opposite way, computer scientists have sought for "friendliness". They succeeded in their pursuit by using, in a seemingly abusive way, words like belief; learning, creativity, expertise, and, of course, intelligence, that seem to endow computers and artificial agents with human attributes. The use of such words explains in part the attraction that artificial intelligence has had on people - not exclusively on members of the technical community - and the great expectations that it created. Applied to artificial agents, such words suggest however that these latter, and the computers themselves, are, step by step, taking the place of Man, which, of course, cannot be true.

As a matter of fact, mathematicians did almost the same, for instance in functional analysis, using words and ideas drawn from geometry. This has shown to be a fecund idea, as it made it possible to use geometrical intuition to help reasoning on complex matters, taking full advantage from analogies that complexity often made difficult to seize. Let us not forget that analogy is indeed one of the main sources of creativity.

Computer scientists can rightly expect to draw the same kind of advantage using the same words for describing the human and the machine behaviors. The genetic algorithms, used in modeling some processes of the human brain that have to do with human creativity, as well as the CBR(11)

and the so-called neuronal computation techniques, that have been used in modeling the process of learning, are examples of successful results that deserve to be quoted.

13 - THE CONSTRUCTIVIST APPROACH

While the debate between neo and post-positivists was taking the stage, other authors, as Patrick Suppes, Bas van Fraassen and Brian Skyrms, addressed science in a still different way, which can be broadly characterized as constructivist, given its interest in model building and experimentation. The concept of constructivism is connected also to what BAS van FRAASSEN (1986, p. 309) calls constructivist empiricism, according to which "the aim of science is not truth as such but only empirical adequacy, that is, truth with respect to the observable phenomena". This attitude is opposed to the so-called scientific realism, which claims "that a theory is the sort of thing that is either true or false, and that the criterion of success is truth" (see the same paper by van Fraassen, p. 308).

According to GALAVOTTI (1999): "The approach in question gives up the search for a univocal description of science and, instead of looking for a monolithic image of it, adopts a pragmatic attitude according to which both science and epistemology are problem-solving activities directed to particular issues.... The neo-positivist distinction between theoretical and observational languages gives way to an image of science as a hierarchy of models, ranging from empirical models, or models of data, in SUPPES's (1962, p. 252-261) terminology to the mathematical models of theories".

The focus of Suppes's paper on models of data is closely connected to the statistical analysis of the empirical adequacies of theories. What Suppes wanted to show was that exact analysis of the relation between empirical theories and relevant data called for a hierarchy of models of different logical type. While, in pure mathematics the comparison of two models involves comparison of two models of the same logical type, a radical different situation is often obtained in the comparison of theory and experiment. Theoretical notions are used in the theory, which have no direct observable analogue in the experimental data. The precise definition of models of the data for any given experiment requires that there be a theory of the data in the sense of the experimental procedure, as well as in the ordinary sense of the empirical theory of the phenomena being studied.

Moving from the level of theory to the level of experiment, we do not need to abandon formal methods of analysis. According to SUPPES (1962, p. 260), "it is a fundamental contribution of modern mathematical statistics to have recognized the explicit need of a model in analyzing the significance of experimental data. It is a paradox of scientific method that the branches of empirical science that have the least substantial theoretical developments often have the most sophisticated methods of evaluating evidence. In such highly empirical branches of science, a large hierarchy of models is not necessary, for the theory being tested is not a theory with a genuine logical structure but a collection of heuristic ideas". What Suppes attempted to show is that a whole hierarchy of models stands between the model of the basic theory and the complete experimental experience. Moreover, for each level of the hierarchy there is a theory in its own right. Theory at one level is given empirical meaning by making formal connections with theory at a lower level". Suppes makes the interesting remark that the questions to be answered are formal but not mathematical, - not mathematical in the sense that their answers do not in general follow from the axioms of set theory, or some other standard framework of mathematics.

SUPPES (1993, p. 53 and 54) would write later that: "the application of working scientific theories to particular areas of experience is almost always schematic and highly approximate in character. Whether we are predicting the behavior of elementary particles, the weather, or international trade - any phenomenon, in fact that has a reasonable degree of complexity we can hope only to encompass a restricted part of the phenomenon. It is sometimes said that it is exactly the role of experimentation to isolate particular fragments of experience that can be dealt with in relatively complete fashion. This is, I think, more a dogma of philosophers who have not engaged in much experimentation that it is of practicing experimental scientists. When involved in experimentation, I have been struck by how much my schematic views of theories also apply to experimental work. First one concrete thing and then another is abstracted and simplified to make the data fit within the limited set of concepts of the theory being tested. Let me put the matter another way. A common philosophical conception of science is that it is an ever-closer approximation to a set of eternal truths that hold always and everywhere. Such a conception of science can be traced from Plato through Aristotle and onward to Descartes, Kant, and more recent philosophers, and this account has no doubt been accepted by many scientists as well. It is my own view that a much better case can be made for

the kind of instrumental conception of general terms by Pierce, Dewey, and their successors. In this view scientific activity is perpetual problem solving. No area of experience is totally and completely settled by providing a set of basic truths; but rather, we are continually confronted with new situations and new problems, and we bring to these problems and situations a "potpourri" of scientific methods, techniques, and concepts, which in many cases we have learned to use with great facility".

We might say that a scientist, with his panoply of scientific tools, faces Nature as a painter with his brushes and his palette. Like the artist, the scientist is obliged to sacrifice and to simplify, keeping what he feels to be essential, for he knows that, if the model is too rich, its analysis will become unnecessarily complex.

But what should really be considered as essential? This question concerns the artist, but it is crucial also to the social scientist, the engineer, and all those who exercise a problem-solving activity, in which synthesis and analysis concentrate both in space and time, and pose to a unique man, or to a strongly co-ordinated team, the problem of deciding what is to be retained and what is to be neglected.

This is the kind of reality faced by applied scientists.. It is distinct from the one faced by pure scientists who, together with many others of this kind, scattered in space and time, co-operate in the construction of very general models, the evolution of which is necessarily slow, since scientific revolutions only seldom occur [(12)].

Galavotti calls the constructivist approach bottom-up to stress the fact that it moves from the structure of observation to the structure of theories. According to her, "in such approach science becomes an activity of construction of models apt to give an adequate description of what is experienced, more than a discovery of new theories. Models are usually employed for making predictions, and in some cases they allow for explanation. Here explanation is required as a pragmatic activity, which varies according to what kind of information is required in a certain context. So conceived, explanation ceases to be a privileged goal of science, to become one of a number of useful operations that can be performed. The approach at hand is centered in models rather than laws. Models are less general and more flexible; being typically context dependent, they are loaded with pragmatic elements, like the specific purpose for which they are

built, and the kind of data that are involved. Far from preventing an epistemological analysis of science, the adoption of models in place of laws allows for a comparative analysis of the structure of scientific knowledge in different disciplines. Starting from plurality, this kind of epistemology does not aim at a prearranged unity of science; it rather seeks a transcultural integration among different disciplines".

Scientists like TRUESDELL & TOUPIN (1960, p.231) revealed to agree with these views claiming that: "While at one time certain theoretical statements were regarded as laws of physics, nowadays many theorists prefer to regard each theory as a mathematical model of some aspect of Nature".

Such conception seems especially adequate to engineering.

On the other hand, theories serving engineering purposes cannot continue to be, indeed, as past theories used to be, of a strictly mathematical nature. As, in the spirit of Popper's philosophy, only falsifiable statements and theories can be scientific, and falsifications must be provided by the deduction of "observationally decidable statements stemming from the theories only", engineering models or theories must assume, not only a logic-mathematical character, but incorporate codes and/or specifications, and should be falsified against its adequacy for serving purposes of a quantitative or qualitative nature. Therefore, in engineering, the mentioned "hierarchy of models" ranges from the empirical, physical and mathematical models, to bodies of documents incorporating more or less formal codes, systems of technical norms, different kinds of technical specifications, i. e., all those documents that in concrete situations orient the activity of an organization's staff.

In the past, technical norms and standards used to be imposed by law and change from country to country. Nowadays, the global technological system, composed itself by subsystems associated to the different technological areas, consists of organizations, each of which tends to benefit from its own accumulated experience and data-bases, as its scientific and technological heritage, and to select the system of codes and standards, out of those available that better serves its own policy. The post-positivists' ideas on falsification and rejection can still be applied, of course, not any more to a simple scientific model or theory but to the well as from whole body of documents and routines available to the organization. Let us call it

the organization's technological paradigm. The technological paradigm characterizes the organization's offer, which can be falsified against the customers' demand.

14 - CONCLUSIONS

Having devoted the present paper to the methodology and philosophy of science and engineering, I hope to have shown that the role of non-numerical tools is increasing, although I am conscious that the design processes, which I treated with a special care, are far from being the only computational processes in which non-numerical techniques are increasingly being used.

Various papers, from which I was at least one of the authors, preceded the reflection reported in the present one. In the first of such papers, published as early as in 1986, attention was called to the fact that analysis had ceased to be the main topic of research in structural engineering, and that modeling was about to take its place.

Other papers followed, on the evolution of modeling in structural engineering. Computing automation had made it possible the development of analysis, and of other processes, like the design processes, which so far had strictly relied on human intervention. I hope to have explained in those papers how the automation of such processes made necessary their modeling and programming, and, therefore, resorting to non-numerical techniques.

Surfing throughout the available literature, I strengthened my conviction that philosophers have shown much less interest in engineering than in science. I deemed it necessary, therefore, to adapt ideas that have earlier been developed for science or, more precisely, for physics, to the reality of engineering and of the engineers' professional practice.

Having done so, I have no doubt in concluding, on one hand, that the world of engineering is particularly rich in examples capable of illustrating the points of view of the philosophers of science, and, on the other hand, that it can be of great help to engineers, especially to engineering scientists, to settle their own work on such solid foundations as the one that, during the last few centuries, philosophers have been establishing for theoretical physics.

Notes

1) Some logicians make a distinction between theories and models. According, for instance, to PATRICK SUPPES (1962, p. 252), "a model of a theory may be defined as a possible realization in which all valid sentences of the theory are satisfied, and a possible realization of a theory is an entity of the appropriate set-theoretical structure". He adds, however, that "to assert this is not to deny a place for variant uses of the word “model” by empirical scientists, as, for example, when a physicist talks about a physical model, or a psychologist refers to a quantitative theory of behavior as a mathematical theory".

2) What is said for engineering is true for other scientific areas. For example, several ancient cultures had discovered regularities in the motions of celestial objects. On the basis of these generalized descriptions, it was namely possible to predict eclipses. But, only once these regularities were explained by Newton's theory of gravitation additional novel predictions became feasible, as the prediction of the existence of previously unknown planets.

3) ACHINSTEIN (1973, p. 564) remarks: "Which type of theory should scientists strive for in their explanations of phenomena ? Different writers have considered different criteria relevant in deciding the issue. One criterion is observability: one prefers that sort of theory that, in some sense, is more observational. Another criterion is methodological: one prefers that kind of theory that is most fruitful, i. e., that affords the best possibility of predictions and explanations, that provides the greatest amount of systematization and unification. A third criterion is metaphysical: one prefers that kind of theory that squares best with one's metaphysics. Finally, there is the no-criterion criterion. In recent years philosophers of science have a tendency to be anti-metaphysical: they would hope scientists to adopt the methodological criterion, which requires that one search for that type of theory, which affords more predictions, explanations, unification, though we do not assume that these will necessarily be correct".

4) "If p is derivable from t, and if p is false, then t is also false".

5) This is certainly the case of engineering science and, particularly, of structural engineering. Quoting ILKKA NIINILUOT (1986): "Approximation and idealization are two important aspects of scientific formation. Many

scientific laws, and the empirical evidence that supports them, are stated in an approximate form.... The method of idealization helps to create exact laws and theories, but, instead of describing the actual world directly, they tell how physical and social systems would behave under idealized counterfactual conditions. Therefore, the applications of such laws to concrete actual situations have to be based upon approximations". "Within the latest ten years, approximation and idealization have been widely recognized as belonging to the most central problems of contemporary philosophy of science".

6)" These numerical techniques have, of course, to satisfy the convergence requirement.

7) "The development of a classical program involves such well-known steps as problem definition, mathematical and logical analysis, flow-charting, programming, coding, debugging, testing and documentation. These steps often require months of time and thousands of dollars. Because the development of a useful program is such a major task it rather completely controls how and to what extent computers can be effectively used in civil engineering" (see Miller's paper).

8) CISM stands for the "International Center for Mechanical Sciences", in Udine, Italy.

9) "Computer Aided Design"

10) "Computer Aided Engineering"

11) "Case Based Reasoning".

12) The work of teams diffuse in space and time is not unknown in art. Let us remember, namely, the great urban creations, to which each generation gives its contribution, retouching the work of the precedent ones. Mathematics, physics, chemistry, biology grow in this way: like cities.

REFERENCES

ACHINSTEIN, P., 1973, " Macro theories and Micro theories", in *Proc. of the 4th Int. Cong. for Logic, Methodology and Philosophy of Science*, Suppes, Henkin, Joja & Moisil (eds.), Bucharest.

ARANTES e OLIVEIRA, E. R., 1970, “The Convergence Theorems and their Role in the Theory of Structures”, *Proc. of the IUTAM Symp. on high Speed Computing of Elastic Structures*, Veubeke (ed.), Liège.

ARANTES e OLIVEIRA, E. R., 1973, " Advanced Theory of Structures", *CEB International Course on Structural Concrete*, LNEC, Lisbon.

ARANTES e OLIVEIRA, E. R., 1975, "Convergence of Finite Element Solutions in Viscous Flow Problems", *Int. J. Numerical Methods in Engineering*.

ARANTES e OLIVEIRA, E. R., 1995, "A Boundary Element Method Avoiding Passages to the Limit", in *Advances in Engineering Software*, Vol. 24. DP. 97-105, Elsevier Science.

ARANTES e OLIVEIRA, E. R., & PEDRO, J. O., 1986, " The Rise and Decline of Structural Analysis as a Research Topic in Structural Engineering", *Conference on Recent Advances in Simulation of Complex Systems*, Tokyo, July, 15-17th, 1986.

ARANTES e OLIVEIRA, E. R. & BENTO, J., 1998, "The Sense of Progress in Structural Engineering", in *Development of Knowledge-Based Systems for Engineering*, Tasso, C. & Arantes e Oliveira, E. R., (eds.), 1-10, Springer Verlag.

ARANTES e OLIVEIRA, E. R., 1999, *Elementos da Teoria da Elasticidade*, IST Press, Lisboa.

BORGES de MACEDO, J., *Observação, Cultura Cientifica e Descobrimentos*.

DUHEM, P., 1906, *La Théorie Physique, son Objet, sa Structure*, Marcel Rivière, Paris.

FENVES, S. J., 1987, " Expert Systems in Civil Engineering - State of the Art", in *the 4th International Symposium on Robotics and Artificial Intelligence in Building Construction*, Haifa.

FRAASSEN, B. C. van, 1986, " Aim and Structure of Scientific Theories", in *Proc. of the 7th Int. Cong for Logic, Methodology and Philosophy of Science*, Barban Marcus, Dorn & Weingarter (eds.), Salzburg.

GALAVOTTI, M. C., 1999, "What makes Science Unique in the Experience of Mankind? The Specificity of the Scientific Approach", paper presented to the UNESCO-ICSU *World Conference on Science for the Twenty-First Century* : a New Commitment, Budapest, 1999.

GARCIA D'ORTA, 1563, *Colóquios dos Simples e Drogas e Cousas Medicinais da Índia*, Goa.

KRUGER, L., 1973, "Falsification, Revolution and Continuity in the Development of Science", in *Proc. of the 4th Int. Cong for Logic, Methodology and Philosophy of Science*, Suppes, Henkin, Joja & Moisil (eds.), Bucharest.

KUHN, T. S., 1962, *The Structure of Scientific Revolutions*, The University of Chicago Press.

KUHN, T. S., 1970 a), " Logic of Discovery or Psychology of Research", in : *Criticism and the Growth of Knowledge, Proc. of the International Colloquium on the Philosophy of Science*, Vol. 4, pp. 1-21, Lakatos & Musgrave (eds.), Cambridge University Press.

KUHN, T.S., 1970 b), "Reflections on my Critics", in : *Criticism and the Growth of Knowledge, Proc. of the International Colloquium on the Philosophy of Science*, Vol. 4, pp. 231-278, Lakatos & Musgrave (eds.), Cambridge University Press.

LAKATOS, I., 1970, "Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes", *Criticism and the Growth of Knowledge, Proc. of the International Colloquium on the Philosophy of Science*, Vol. 4, pp. 91-195, Lakatos & Musgrave (eds.), Cambridge University Press.

MASSONNET, C., 1965, *Résistance des Matériaux.*

MILLER, C. L., 1963, "Man-Machine Communication in Civil Engineering", *Proc. ASCE, J. Str. Div.*, p. 3593.

MUSGRAVE, A. E., 1973, "Falsification and its Critics", in *Proc. of the 4th Int. Cong. for Logic, Methodology and Philosophy of Science,* Suppes, Henkin, Joja & Moisil (eds.), Bucharest.

NIINILUOTO, I., 1986, "Theories, Approximations and Idealizations", in *Proc. of the 7th Int. Cong for Logic, Methodology and Philosophy of Science*, Barban Marcus, Dorn & Weingarter (eds.), Salzburg, Elsevier Science Publishers.

O'HEAR. A.,1989. *Introduction to the Philosophy of Science*. Clarendon Press, Oxford.

PACHECO PEREIRA., D., 1505 (?), *Esmeraldo de Situ Orbis*.

PETROSKI, H., 1994, Design Paradigms : *Case Histories of Error and Judgement in Engineering*, Cambridge University Press.

POINCARE, H., 1905, *La Valeur de la Science*.

POPPER, K. R., 1957, "The Aim of Science", *Ratio,* vol. 1, pp. 24-35.

POPPER, K. R., 1961, *The Logic of Scientific Discovery*, Science Editions, New York.

POPPER, K. R., 1979, *Objective Knowledge. An Evolutionary Approach*, p. 318, Clarendon Press, Oxford.

RUSSELL, S.; NORVIG, P., 1995, *Artificial Intelligence. A Modern Approach*, Prentice Hall.

SUPPES, P., 1962, " Models of Data", in *Proc. of the 1st Int. Cong for Logic, Methodology and Philosophy of Science*, Stanford University Press.

SUPPES, P., 1993, *Models and Methods in the Philosophy of Science: Selected Essays*, Kluwer Academic Publishers.

TRUESDELL, C., & TOUPIN, R., 1960, "The Classical Field Theories", in *Handbuch der Physik*, Flugge (ed.), Springer Verlag.

ULLMO, J., 1958, *La Pensée Scientifique Moderne*.

ISLAM IN RUSSIA - HISTORY AND POLITICS

Anatoli Gromyko

Russia is a part of the world of Islam. This may sound not usual but it is true. Islam is an integral part of the Russian state and society.

Many people, including Russians themselves, think of Russia as a homogeneous society. For many years in the Soviet Union this belief was supported by the monopoly of the Marxist ideology and the one party rule. It was a factor that helped the USSR to defeat Germany in the Second World War.

Under the umbrella of "the unified society" there existed many unsolved problems and among them the unresolved identity of Islam as a religion and a way of life. The dissolution of the Soviet Union on 31 December 1991, gave way to a completely new situation when the endemic Muslim population began to rediscover its past and ways to reestablish its national and religious dimensions.

It is important to understand both history and contemporary times to answer a question: why Russia is a part of the world of Islam. Some basic facts help underline the difference between Islam in the West and Islam in Russia.

Islam exists on the Russian soil for more than a millennium. It was officially adopted in 922 by Bulgars and later by Tartars and Bashkirs. Out of 150 people, inhabiting Russia, 40 follow Islam. Adherents of Islam constitute not less than 10% of Russia's population. There are about 20 million Muslims in Russia.

Russia was under the influence of Islamic values long before sovereign states in America and Europe were established and began to

absorb emigrants from the lands of Islam. In fact, Russians moved into lands inhabited by Muslims. Prior to this, Mongols conquered most of Russia. The country gradually became, as the USA later, one big "melting pot". For example, in some Russian cities, up to 80% of Tartar men are married to Russian women, and many Russian men are married to Tartar or other Muslim women. It is often difficult to see a difference in appearance between Russians and Tartars.

In 988 Russia, by the decision of Grand Duke Vladimir, adopted Christianity as its official religion. Islam was the second most popular faith in the middle territories of Volga River. Russia's neighbors to the East and to the South were mainly Muslim societies. Many Muslims from these places migrated to Russia.

There was a special period in Russia's history - its relations with the Golden Horde. The latter consisted of numerous Turkish tribes. Part of Crimea, the Non-Slavic peoples mainly inhabited part of Crimea, the North Caucasus, and territories along Volga River and in Siberia were mainly inhabited by non-Slavic peoples.

In the early 13th century, Mongols and Turks led by Chengis Khan invaded and devastated much of ancient Russia. In the 14th century, under the rule of Tamerlan, a large empire was formed on a substantial part of Russia and Eastern Europe with its capital in Samarkand.

From the middle of the 13th century khans - the rulers of Horde recognized Islam as their religion and officially became Muslims. In their territories with Russian principalities they choose peaceful means of domination through contributions.

In 1552 Russia captures the Kazan region on the lower Volga and from that time Islam became an integral part of the Russian society. In the 18th century Moscow conquered Crimea and conducted prolonged wars to capture the territories of the Northern Caucasus. In the second half of the l9th century Russia conquered Central Asia. By the time of the 1917 October Revolution there were millions of Muslims who, after the end of the civil war, when USSR was created, became Soviet citizens. There were thousands of mosques at the dawn of the Soviet power in Russia. By 1990 there were only 200 left.

For centuries the tsarist government conducted the policy of involvement of the Muslim elite into the Russian society. More often than not, Moscow pursued a policy of tolerance towards Muslims, paid good salaries to clerics, helped to restore and to build mosques. Effects of such "a soft policy" were reflected in the visible interaction in culture and traditions.

As to the values of Islam, the attitude of the Orthodox church and Russia's governments at all times was rather suspicious. It was partially explained by the fact that from the 16th century there existed constant confrontation between Russia and Turkey.

Immediately after the 1917 Revolution, Bolsheviks, led by Vladimir Lenin, in the circumstances of a brutal civil war, tried to establish a revolutionary alliance with the poorest Muslim population. After the civil war all religions, in Russia and later in the USSR, were under heavy pressure from the authorities. Still in everyday life most Muslims followed the rules of Islam if not officially then in private.

All efforts of the Soviet state to curb the influence of religion in the USSR proved inefficient. As to Islam, it was more difficult to diminish its activities due to its nature of being not only a religion but also a way of life.

Russia approached the 21st century as a country very different from its Soviet predecessor. There exists the freedom of religion. Many mosques have been built. For example, in 1988 in Dagestan there were 27 mosques, in 1994 -500, in 1996 - 700. There is a resurgence of confessional activities.

Schools, where Islam is studied, are open in many regions, as well as Islamic higher education institutions. One of the most influential is Muhammadia Islamic Institute in Kazan, the capital of Tatarstan. Many Islamic newspapers are published; Islamic TV and radio programs are on the air. The number of Muslims, who visit mosques and study Koran, is on the rise.

The very fact that in Islam civil life is not separated from religious life explains why in Russia, as everywhere else, there are two sides of one coin. Many people are of an opinion that "Islam is a religion plus the state"; that it is impossible to divide Islam and politics.

In the 1990s many new Islamic movements and parties came into existence. One should not overestimate their influence. For example, in

1995-1996, such Islamic movements as "Nur", "Union of Muslims of Russia", "Muslims of Russia" were formed. They proclaimed themselves "all Russia movements". But as parliamentary elections in 1995 showed, it was a modest start. "Nur" got 0.58% of national vote, 5% in Tatarstan. In Chechnya and Ingushetia the picture was different- Islamic movements got up to 23% of the vote.

One must take into account that Chechnya with its history of war, hostilities of different types, on the one hand became the main factor of Islam radicalisation and, on the other, turned against separatists the public opinion in Russia. The overwhelming majority of Russians started to think of "Islamists" only as "a threat". Articles and pronouncements about "Islamic menace" became usual in newspapers and on TV.

During Yeltsin's years the federal government made many blunders on Chechnya, starting from arming the separatists and ending with attacking them with no clear purpose. The army was ill-prepared and weak after years of negligence under liberal radicals in the government. As a result, Russia got on its hands a protracted brutal conflict and a rise in Chechnya of a terrorist regime, which had nothing to do with real Islamic values. In 1999 it attacked another Russian federal entity - Dagestan with an aim to spread chaos and feuds all over Caucasus. This time the Russian government acted swiftly and with determination - the intruders were defeated and a political decision was taken to pursue separatists deep into Chechnya.

Subsequently military actions in Chechnya dragged on for two years though the main units of separatists were crushed in the first few months of the anti-terrorist military operation. Though the conflict did not turn into a war between Christians and Muslims and is confined to several localities in Chechnya, it has a potential to poison the life of the country for years to come and undermine the cooperation between Moscow and Muslim countries.

It is a fact that the conflict in Chechnya has acquired an international dimension. Quite a few Muslims in recent years went to Chechnya to fight against federal forces though their number is often exaggerated. This interference from outside may prolong military actions and contribute to destabilization of the situation in the Caucasus region.

It is a must for Russia to settle the situation in Chechnya as quickly as possible. Full-scale military operation was ceased a long time ago but

day-to-day localised hostilities and terrorist acts continue. At this stage of the conflict the settlement can be achieved only through political means and diplomatic skills. The policy of confrontation must stop on both sides. Violence will never bring victory to anybody.

Russia is too strong for separatists to be defeated. Still, violence and terrorism may bring to Russians and Chechens years of misery and sufferings.

In the end they are citizens of one country and there is no other way to deal with each others as in terms of goodwill and neighbourliness.

After the anarchic years of Yeltsin's rule, President Putin promotes fresh approaches to Russia's problems. He emphasises pragmatism of his domestic and foreign policy. He is not afraid of speaking openly about Russia's national interests, which were forgotten in the l990s. Such an approach may be very fruitful in the case of the Russian foreign policy toward the world of Islam.

The desire of Moscow to promote relations with other countries is to be based on objective reality and the law of diversity. They guarantee its survival. This is a painstaking process but there is no other alternative as the stability of Russia depends on further harmonisation of its relations with the outside world, including Muslim states, as well as with its own Muslim population.

The Russian foreign minister Igor Ivanov explains: "it is important to stress that we will be guided by principles of realism and common sense, taking into account the reciprocity and readiness of our CIS partners to respect Russia's national interests. Integration will not be imposed on anyone nor will anyone be excluded from the process. This requires close interaction and mutual respect.” (1)

The key words in terms of assessing the present and the future of Islam in Russia and the psychological climate surrounding it are "mutual respect". If it exists in any society, including Russia's, there is room for "close interaction". If it does not exist, then hostilities emerge.

How tragic is the record of states where ideologies promise "a new world" to the population. To a large extent the USSR fell victim to unfulfilled promises, including respect to all religions and faiths.

To respect Islam or any other religion and a way of life does not mean that we have to agree with all their manifestations, especially when they become the factor of destabilization of a society. Radicalism may be found in any religion. At the same time for many, it will take a long time in Russia to come to terms with different views and institutions, including the central government and the Orthodox Church. We are still to achieve a breakthrough in spiritual revival and resurrection of hopes in the hearts of anguished millions. This task stands before both the West and the East. Events in Indonesia, the Middle East, Northern Ireland, Chechnya prove that there is a lot to be done to avoid the clash of radicalism, fanatism, terrorism and other "isms".

Nowadays orthodox Christians, Muslims, Buddhists, Judaists are in search of mutual respect and common ground for cooperation. The main obstacles to achieve this aim are political and geopolitical, the desire of some regional elites to use "the right of self-determination" for the sake of separatism and cessation. There is not a single country, which can afford this.

The winds of despair blow in Russia from many directions. The spread of anarchy and violence characterize social, economic and religious systems in many regions of the world. It is not only events in Chechnya but also aggression and conflicts in other parts of the world that manifest dangers of the clash of civilizations, including the Western and the Islamic. Such a clash should be avoided at all costs. Otherwise humanity will destroy itself. Russia and Western countries, for their turn, must understand Islam much better than today. The western mentality should not be regarded as exclusive and dominant.

Often the roots of Russia's fear of Islam are based on stereotypes and prejudices, imposed from the West. Islam is presented as a political and economic threat to Europe. This vision dates back to the middle Ages. It is no coincidence that Dante placed Mohammed before the last circle of hell in "Divine Comedy", right next to Satan.

In the past, a common view of the Orient, especially at the time of l9th century European colonialism, was permeated with anti-Eastern sentiments. In the Western mass media, Arabs often were and are depicted as diabolic and dishonest. Misperception of Islam in the West and lately in Russia leads to a false view that it is inherently militant. Islam is hold as a global

menace. One of the last works on this subject is a book by John L. Esposito "the Islamic Threat : Myth or Reality?" He writes: "They [the Western mass media] exaggerate and distort the nature of Islam, the political realities of the Muslim world and its diverse relations with the West... reinforce an astonishing degree of ignorance and cultural stereotypes of Arabs and Islam".(2)

In Russia, where many politicians and political scientists copy Western approaches on issues of international relations, misperception of Islam is based on recent developments in Russian history, especially events in Chechnya. Never before suspicion of Islam in Russia was so strong and painful in the aftermath of the invasion from Chechnya in Dagestan and blasts, which destroyed several housing blocks with hundreds of their inhabitants in Moscow and some other cities. The second war in Chechnya in the 1990s started in 1999. In this militarised atmosphere the mutual satanization began. Until now it is a huge mental block on the road to a lasting peace.

Not only in the daily press but also in academic journals, Islamic resurgence, which assumes a variety of forms, is often interpreted emotionally and outside of a solid historical context. As a result, important security considerations are put aside or forgotten. For example, the present situation in Russia is assessed as comparable to the times of "Golden Horde", when in the 13 -15th centuries a big part of Russian lands were under the occupation of Mongols and Turkish tribes. There were many battles fought, Moscow and other principalities paid to conquerors heavy contributions.

Today it is often proclaimed that we live in times when a new "Horde" is trying to dismember Russia. "Today Russia, states a well-known political scientist, must again take upon itself a task, which underpins its viability and destiny of Europe. This task is to rebuff international Islamic fundamentalism. In the recent years the latter brought to life acute political and military conflicts and even wars. It had a certain success in Russia, created its base in the Northern Caucasus. Its aim is to establish in Russia and later in the rest of Europe a certain order. The prerequisites for the offensive of this fanatical movement against Russia are quite serious: weak economy, considerable Muslim population (25 million), notorious sovereignty of the republics, the absence in the time of Yeltsin of determination to resist terrorism and separatism that act under religious banners".(3)

Such ideas reflect real apprehension and fear of the world of Islam. They may be understood but not justified. "Islamic fundamentalism" is not identical to extremism. To think of them as synonyms is to fall into an ideological trap. It does not matter how extremists and terrorists of all kinds call themselves. They may hide under the banners of "fundamentalism", "nationalism", "true believers" or "conservatism". But their real essence is different - a desire to make other people to converse to their views not by force of argument and conviction, but by force of arms, fear and trepidation. They crave for absolute freedom of behaviour and do not take into account the complexity of the human society and established norms and ways of life. Such violence-like and war mentality excludes any compromise with opponents.

The main danger for Russia is the fear of "Islamic threat" that has been globalized by an academic and political debate, sparked by Samuel Huntington's "clash of civilizations" theory. It became fashionable to explain local and regional conflicts in the light of confrontation between Islam and Christian values. Islam is viewed as a triple threat: political, civilizational and demographic. The Muslim world is portrayed in offensive terms, and the West - in defensive.

John L. Esposito writes: "religion and ethnicity have always been a source of primary identification for many, especially for non-modern elites... Religious and cultural differences are emphasized over similarities, conflict over cooperation. Political, economic and cultural differences are equated with confrontation. Areas of cooperation and the fact that most countries are primarily, though not solely, driven by national and regional interests are insufficiently emphasized". [(4)]

Today the government of Russia conducts the policy of stabilization through religion and ethnicity, becoming important identification factors. From this point of view "fundamentalism" should be judged as an internal religious factor of Islam and not as a vehicle to involve Russia into any sort of civilizational clashes.

For USA and Western Europe relations with the world of Islam mainly develop beyond their borders in spite of the fact that already they have a big Muslim population. For Russia it is different. She is a part of the Muslim world. Instead of confrontation with "fundamentalism" and a mentality of "fortress' against Islam, Moscow should keep to the only realistic line of building a multinational and a multireligious society.

At the same time, the unity of Russia should be respected by regional elites, including their religious representatives. As to the central government, it should modernize its approach to Islam, to see it not as an enemy but as an ally, an integral part of the society. The foreign policy of Moscow also needs friendly relations with all Muslim countries, first of all with its CIS neighbours and also with Iran, Afghanistan, Turkey, Syria, Iraq and others. Such a policy should go hand-in-hand with good relations with Western countries. It is not a "zero sum" game. Moscow, being a Eurasian country, is destined to urge good relation with its Western and Eastern neighbours.

The West, for its part, must take into account the national interests of Russia and treat Moscow not as "a defeated rival", but as an important partner. Otherwise Russia will be pushed to change the even balance of its West-East policies and incline towards existing and potential friends in the East.

Pragmatism and sound judgments are key factors for stabilization and conflict resolution. It is an imperative, which no events may overrule.

Notes

1) Igor Ivanov. Russia and the World. In: International Affairs, A Russian Journal of World Politics, Diplomacy and International Relations. Vol.46, N° 4, 2000. P. 5.

2) John L. Esposito. The Islamic Threat: Myth or Reality? New York, Oxford University Press, 1999. P. 3.

3) Valentin Fedorov. "Russia at the end of a century". In: Contemporary Europe, No 3, 2000. P. 13, 14.

4) John L. Esposito. Report to the Conference "Political Islam and the West", organised by the Centre for World Dialogue, October 1997, Nicosia, Cyprus.

MISSILE DEFENCE AND GLOBAL STRATEGY IN THE 21st CENTURY

Lord Chalfont

The possibility that the Cold War might be finally over does not seem to have penetrated deeply into the geo-political thinking of the old adversaries. In the West, there is still an absent-minded tendency to refer to Russia as the Soviet Union; and Russian reactions to American actions on the international scene often bring back memories of the old ideological confrontation. Yet it must surely be obvious that Russia should now be regarded in Europe and the United States not as a military threat but as a potential partner in the future development of the European Community and the Atlantic Alliance. The threat to global peace and stability no longer lies in a massive confrontation between conflicting ideologies. It lies in the danger from a number of regional conflicts and tensions which might escalate and spread outside their immediate areas of concern and draw in one or more of the major powers, possibly at first in some humanitarian or peace-keeping role.

In this context, it is important that Russia understands some of the forces, which lie behind the development of strategic doctrine in the West. One of the most important questions to be asked, and answered, in the West as well as in Russia, is how the Atlantic Alliance has arrived at a situation in the development of international relations in which the deployment of expeditionary forces has become an accepted, indeed a pre-eminent factor, in military thinking and planning. Or, to pose the question in a different way, how did we come to move from a geopolitical environment in which armed force was primarily intended to be an instrument of defence by nation states and alliances, to one in which it has become an instrument of

intervention, often in the affairs of other sovereign nation states - in other words to underpin what a French strategic analyst has called 'the right to interfere'.

There is still a strong case to be made for the view that a nation's foreign policy should be conducted primarily in the national interest. It is a proposition, which derives from the concept of the nation state as the basic element of the global structure. It is a glimpse of the obvious to point out that the phrase 'international relations' means relations among nation states. The borders of these states have hitherto been regarded as sacrosanct, and the political arrangements within those borders have been a matter for national governments alone to decide. Indeed, this principle is enshrined in the United Nations Charter, which declares that the organisation is based on the principle of the sovereign equality of all its members.

Article 2(4) of the Charter requires all members to "refrain in their international relations from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any state . . .", while Article 2(7) emphasises that "Nothing contained in the present Charter shall authorise the United Nations to intervene in matters which are essentially within the domestic jurisdiction of any state . . ." Although it goes on to provide that "this principle shall not prejudice the application of enforcement measures under Chapter VII," this chapter provides only for action with respect to "threats to the Peace, Breaches of the Peace, and Acts of Aggression".

Whatever may be the theory, it is self-evident that in practice this principle of non-interference no longer has much meaning. The emergence of a category of 'international crimes' such as torture, genocide and ethnic cleansing has led to the proposition that internal political arrangements, which cause large-scale oppression, can no longer be regarded as the private business of the state concerned. A 'right of interference' on humanitarian grounds has replaced the non-interference principle.

Yet to consign the principle of non-interference too readily to the rubbish bin of history is to risk undermining the very foundations of international order. As Boutros Boutros Ghali, the former Secretary General of the United Nations, has said on the growth of globalisation:

«Between the isolated individual and the world there must be an intermediate element. This element is the State and national sovereignty. They respond to the needs of all human beings for identification.»

It is, however, the present Secretary General who has encapsulated the radically different and more politically correct current thinking on this issue and given rise to the slogan of 'an ethical foreign policy'. Kofi Annan has declared that "the collective interest is the national interest" and that the core challenge to the United Nations in the next century is "to forge unity behind the principle that massive and systematic violations of human rights wherever they may take place - should not be allowed to stand."

A similar change has taken place in the strategic concept of Nato. Nato was originally designed as a specifically defensive alliance. Under Article 5 of the North Atlantic Treaty, the parties agreed that 'an armed attack on one or more of them in Europe or North America shall be considered as an attack against them all . . .' However, at the Nato summit meeting of 1991 all this began to change. The Heads of State and Government agreed that with the end of the Cold War the threat to an attack in Europe had been removed and that the new threat consisted of 'instabilities that may arise from the serious economic, social and political difficulties, including ethnic rivalries and territorial disputes which are faced by many countries in Central and Eastern Europe'. They also agreed that Alliance security interests could be affected by other risks such as proliferation of weapons of mass destruction, disruption of the flow of vital resources and acts of terrorism and sabotage; but the 1991 Strategic Concept still insisted that Nato was still 'purely defensive in purpose'.

By 1999 these words had disappeared without trace from the Strategic Concept. What Mr. Annan and the Nato leaders say certainly reflects the general direction in which the conduct of international relations is moving. It is, however, not self-evident that it is the right direction, and whatever the United Nations may say, national governments are still obliged to make conscious decisions as to whether the new "right to interfere" is a principle upon which they wish to base their foreign policies. Experience so far suggests that it has a number of serious weaknesses. The most important of these is that these "humanitarian" interventions are not always notably successful.

The adventure in Kosovo, apart from raising important questions about proportionality in the deployment of armed force, has arguably left the region in a worse situation than it was before the intervention took place. Secondly, there is inevitably something selective and inconsistent about this

kind of military operation. Even those who pontificate most vociferously about the Russian abuse of human rights in Chechnya know that, even though they might bomb Belgrade into rubble with virtual impunity, they would be extremely foolish to attempt anything of that sort in Moscow. In passing, it is perhaps worth remarking that humanitarian considerations often seem to coincide with the strategic and economic interests of those exercising the "right to interfere".

There are also important implications for the defence postures and doctrines needed to underpin foreign policies of this kind. Military forces are likely to be split into penny packets - brigade groups or even battalion groups - and to be used more as a kind of gendarmerie than as fighting troops. The opportunities for training at higher formation levels are likely to be restricted. Furthermore, too much emphasis on humanitarian concerns inevitably affects the aggressive culture of armed forces, and the 'minimum force' principle of peacekeeping and riot control is very different from the 'maximum force' required in intensive warfare.

There is, however, another vitally important matter to be considered in the context of the expeditionary force concept of military policy. If the implementation of the 'right to interfere' implies the frequent deployment of armed forces overseas, these forces might, in certain contingencies, be the targets of missiles carrying nuclear, chemical or biological weapons. So might their bases, either in the theatre of operations, or even in the country from which the expeditionary forces were dispatched.

In 1995 a report by the US Central Intelligence Agency estimated that at least 20 countries already had at that time "or may be developing, weapons of mass destruction and ballistic missile delivery systems." That figure is now nearer to 40 and likely to increase to 50 within the next 10-15 years, although recent State Department estimates suggest that proliferation has been slower than these predictions suggested. The CIA has said that five countries - North Korea, Iran, Iraq, Syria and Libya, already possessed or were developing ballistic missiles that could threaten US interests. The phrase "US interests" was deliberately chosen and is significant. Although only North Korea could potentially threaten the US homeland, even if an aggressor were not capable of reaching the US with his ballistic missiles, he could still dramatically influence American strategy and policy if he could threaten London, Paris or even Riyadh.

It seems all too likely therefore that the proliferation and use of ballistic missiles and weapons of mass destruction will become one of the defining characteristics of global strategy in this century. Since the ballistic missile was first used during the closing stages of the Second World War, more than 5,000 have been fired, the majority during the last decade. More than 13,000 are now in the weapons inventories of 37 states and these numbers are increasing rapidly. Many such states also possess chemical, biological or nuclear warheads or have programmes to develop them. There is a high probability that one or more of these weapons will be fired in anger sooner rather than later.

The proliferation of missiles and weapons of mass destruction has the potential to disturb regional power balances and to frustrate or even prevent military intervention in regional crises. But by far the most alarming aspect of this vastly changed security environment is the potential ability of such states to strike European cities with missiles armed with chemical, biological or nuclear warheads, possibly launched from surface ships.

These dangers have been apparent for a decade but because of other preoccupations many governments have so far been slow both to grasp their far-reaching political and strategic implications and to take effective counter measures. The reality is that some countries have entered a new century with weapons and strategic concepts largely designed for the old, much military thinking still influenced by a Cold War dogma of mutual vulnerability that has lost whatever relevance it once possessed.

The ballistic missile is now the weapon of choice for some Third World states because of its assured penetration, the ease with which it can be concealed or deployed, the status which it confers, and the tighter political control its leaders can exercise compared with other systems. The increasing range of missiles now being deployed and developed means that Europe is increasingly within the reach of 'rogue states' in the Middle East. America will become similarly vulnerable in the near future.

It is unlikely that a global missile defence system could be developed within the constraints of the ABM treaty, a Cold War relic that restricts even development and testing. For that reason, the US will almost certainly take steps to free itself of those constraints by renouncing the treaty, unilaterally if necessary. Opposition to possible moves in that direction such as that recently expressed by France could easily prove to be dangerous for the

Alliance and would lead to either increasing US isolationism or, more probably, to American action outside the ambit of Nato. Neither outcome would be in the interests of Europe whose mood of political introspection and whose obsession with the institutions of common defence and security appears to have blinded it to the most dangerous security threat of modern times. It is in this context that constant dialogue between Russia, Europe and America becomes vitally important.

Today we are in a new and to some extent uncharted geopolitical environment. In an article in the American magazine "Commentary" in 1998, Robert Kagan and Gary Schmitt advanced the sombre proposition that "the number of states trying to acquire weapons of mass destruction and the means to deliver them will grow, and the threat posed by such weapons will become an increasingly standard feature of international life."

One of the obvious inferences from this scenario is that attempts to establish effective arms control regimes have failed. At the time of its entry into force more than thirty years ago, it was possible to be optimistic about the possible effects of the nuclear non-proliferation treaty, although even then the possibility of containing the spread of nuclear weapons was the subject of much controversy. At the arms control negotiations in the 1960s in what was then the Eighteen Nation Disarmament Committee, the Indian delegate once protested that advocacy of the non-proliferation treaty by the nuclear powers was "like a collection of alcoholics imposing total abstinence on everyone else".

At the same time, one of the consequences of the emergence of a world of many nuclear weapons states is that the strategic justification for the Anti Ballistic Missile (ABM) Treaty will have finally disappeared. This treaty, concluded in the era of the bipolar confrontation between the Soviet Union and the West, legitimised and enshrined the doctrine of Mutually Assured Destruction (MAD). There were many people who thought, even when the Soviet Union was the only potential enemy with the capacity to deliver weapons of mass destruction by ballistic missiles, that MAD was an implausible - even incredible - doctrine. Yet it worked in a way, because the adversaries in those days were, in the strategic sense, conservative powers with an aversion to the risk of nuclear catastrophe. In a multipolar world of nuclear powers, some of them often described as "rogue states", this cosy assumption is no longer valid. Deterrence, in the form of the threat of

nuclear retaliation, is no longer a credible strategic doctrine for every scenario. Robert Kagan and Gary Schmitt have put the crucial question in this somewhat highly coloured form :

«Suppose a ballistic missile were fired at Saudi Arabia by a dictator like Saddam Hussein . . . Is it credible that we would be willing to turn Baghdad into the next Hiroshima to punish his aggression?»

There is surely only one answer to that question.

If, then, deterrence alone is no longer to be relied upon as a means of preventing nuclear attack on the West or its interests, what else is there? If it is assumed that an effective non-proliferation regime has already proved unachievable and that the ABM Treaty is obsolete, then effective defence against missile attack emerges as not only a plausible, but possibly the only, option.

In a study published as long ago as 1992 by the Institute for European Defence and Strategic Studies, Keith Payne set out the case for missile defence as a vital component of European security arguing that deterrence by the threat of retaliation was no longer effective on its own - as the Gulf War seemed to underline - and that the achievement by Europe of an effective, even if imperfect - interception capability against limited offensive threats would be of immense value to the countries of Nato. The U.S., of course, is already embarked upon a serious programme aimed at creating a National Missile Defence System. This would involve substantial amendment to the Anti-Ballistic Missile Treaty (ABM), now the subject of negotiation with Russia, which, as the Soviet Union, was the other signatory of the agreement. If agreement on this cannot be reached, the United States will almost certainly abrogate the agreement unilaterally, as it is entitled to do under the terms of the treaty.

This is an area of strategic concern in which Russia and the rest of Europe clearly have common interests. It would serve these interests if Russia were to abandon the outdated concept of Mutual Assured Destruction, which is implicit in the Anti-Ballistic Missile Treaty, and examine seriously the possibilities of collaborating with Europe and the United States in establishing an effective defence against missile attack from 'rogue states'. Another area in which Russia might contemplate making common cause with its European neighbours is that of European defence.

If the fashionable new doctrine of international relations as enunciated by the present Secretary General of the United Nations and the Nato Strategic Doctrine is to form the basis of future foreign and defence policies; if the right to interfere is to involve armed forces in expeditionary operations around the world; and if that world is inhabited by a proliferation of states possessing weapons of mass destruction and the means to deliver them over long distances, then the priority accorded to defence expenditure in Europe will have to be drastically revised.

This obviously has important implications for Russia, where the armed forces have been in decline for more than a decade. More recently, President Putin has underlined his commitment to improve Russia's capability to deal with external military threats. The meeting of the Security Council in the summer of 2000 decided to give priority to the improvement of conventional forces and to reductions in inventories of ICBM systems; and there have been signs of recognition of the importance of security and defence co-operation with Western powers, both bilaterally and through Nato.

It is a constant dialogue of this kind, which is essential to the establishment of an effective security system in the European Atlantic area. As we enter the 21st century, it is vital for all the European and Atlantic powers to recognise that the Cold War really is over. The threats to our security lie elsewhere, and we must confront them together.

LES DEFINITIONS, FONCTIONS ET CONDITIONS DU STRESS

Georges Mathé

Le terme "stress" est un anglicisme communément utilisé par les physiologistes et dans le langage non scientifique mais avec deux sens différents. Dans le premier cas, il désigne celui que le physiologiste et médecin, Hans Selyé, lui a donné en le proposant à l'usage scientifique, un sens étroit de "mobilisation et de potentialisation au maximum des fonctions de contrôle neuro-hormonal de l'organisme" (de son éthymologie "stringere", resserrement). Dans le second cas, il est utilisé pour désigner les attaques de cet organisme, qui déclenchent cette réaction. Malheureusement certains en étendent le sens jusqu'à inclure en lui, l'inconfort physique, intellectuel ou moral.

En fait donc, la science nomme "stress", la réaction protectrice contre une série d'attaques ou de leurs menaces, et l'homme de la rue, ces attaques et menaces.

Selyé l'avait considéré comme un "syndrome d'adaptation", et Kendall et Allen en définirent le mécanisme fonctionnel, lequel comporte une série de réactions faisant appel soit à des neurotransmetteurs, soit à des hormones.

La première consiste en libération de sérotonine de la partie corticale du cerveau laquelle incite l'hypothalamus, sa partie inférieure, à action endocrinienne, à la sécrétion de l'hormone(1) qui incite l'hypophyse à produire celle(2) qui commande à la production, par la glande cortico-surrénale, du cortisol.

La production de ces facteurs n'est, en étant calme, suffisante pour répondre à une attaque ou à la crainte de celle-ci, que le matin ; elle ne cesse

de l'abaisser dans la journée, pour permettre au sommeil de s'installer la nuit venue, et ne suffit plus à assumer les réactions de défense.

L'injection de l'hormone cérébrale citée, induit le même stress du physiologiste, qu'un stress tel que le définit l'homme de la rue.

Il va de soi que chaque stress soumettrait l'organisme à des risques vasculaires et autres, si ne se produisaient des contre-réactions destinées à stopper les réactions : l'effet de la sérotonine cérébrale est inhibé par celui d'un autre neurotransmetteur, du nom d'acide *y*-aminobutyrique (ou GABA). Ceux des hormones hypothalamiques et cortico-surrénaliennes sont bloqués par le cortisol lui-même : on appelle de tels couples d'une réaction et de son blocage, des rétro-actions (ou feed-backs).

Dans le cas de stress produit par l'exercice physique, le cortisol recourt à la disponibilité de la réserve hépatique de glucose dont la consommation libère l'énergie nécessaire à son accomplissement.

Il est intéressant de noter que la promotion donnée par le stress à la production d'une des hormones de l'hypophyse, réduit celle des autres, notamment de celles dites gonadotrophines, qui stimulent la production de testostérone, et de celle dite prolactine, qui intervient dans la production du lait. On a décrit, chez des personnes chroniquement stressées, des cas d'infertilité.

La question qui ne manquera pas de venir à l'esprit des lecteurs est la suivante : le sujet soumis à un stress au sens de l'homme de la rue, doit-il se laisser aller à l'agitation, voire à la panique, ou doit-il se calmer, au moins en apparence, comme le shérif dans "Le train sifflera trois fois" ?

Des médecins ont comparé les risques des complications cardiovasculaires dans ces deux cas opposés de comportement. Et ils ont eu la surprise de constater que celles-ci sont beaucoup plus rares chez les sujets stressés qui se laissent aller à la libéralisation de leurs humeurs, que chez ceux qui accentuent leur stress au sens physiologique, en les masquant.

Notes

1) Corticotrophine.

2) Corticotrophine ou ACTH.

RESUMES

Les communications en langue arabe sont reproduites in extenso
selon la numérotation de la table des matières de la langue arabe,
leurs résumés sont traduits et reproduits ci-après

Idriss Alaoui Abdellaoui

LA PEINE CAPITALE ENTRE LE MAINTIEN ET L'ABOLITION

La peine de mort est un sujet qui a de tout temps préoccupé les penseurs et qui les a divisés en deux groupes : ceux qui défendent le maintien de la peine de mort et ceux qui veulent son abolition. Les deux groupes, pour défendre leur cause, ne manquent pas d'arguments. Les abolitionnistes invoquent les erreurs judiciaires et la répulsion à ôter la vie, les défenseurs du maintien avancent l'argument de l'exemplarité et de la dissuasion.

L'opinion publique oscille entre les deux tendances au gré du temps ou des faits sociaux. C'est pourquoi certains pays qui avaient aboli la peine capitale l'ont rétablie pour juguler la criminalité montante. La réciproque est vraie.

Après la deuxième guerre mondiale, le nombre des abolitionnistes a augmenté, car la protection des droits civils trouvait plus de résonance auprès de l'opinion publique. La déclaration des Nations Unies de 1948 souligne le droit de l'individu à la vie et le devoir de protéger ce droit. Il reste que la peine de mort demeure un châtiment cruel puisqu'il a pour objectif l'extermination d'un être vivant et son élimination de la société. De plus, la cruauté de cet acte réside dans son irrévocabilité.

De ces débats se dégagent deux tendances : celle des abolitionnistes, qui ont pour chef de file Baccaria, qui jettent le doute sur l'utilité de la peine de mort. Pour eux, celle-ci est un acte injuste et illégal, car le juge qui prononce cette sentence s'appuie sur les investigations qui restent sujettes à caution, car le facteur humain n'est pas infaillible et un juge ne peut mesurer le motif réel qui a poussé un individu au crime. D'autre part, l'Etat n'a pas le droit de prendre la vie d'un individu car ce droit est une prérogative de Dieu qui donne la vie et qui peut la reprendre. De plus, la peine capitale n'a aucune valeur et ne constitue nullement un facteur de dissuasion. Les statistiques démontrent que ni son maintien, ni son abolition n'ont contribué à une diminution ou une recrudescence des crimes. Certains criminologues pensent même qu'elle peut contribuer à exacerber le penchant cruel et sauvage de l'être humain.

L'autre tendance qui est en faveur du maintien de cette peine, avance que celle-ci demeure l'arme suprême que la société peut utiliser pour terroriser ses ennemis, en particulier les "enleveurs" d'enfants, les meurtriers et les agresseurs sexuels. Ils avancent aussi que le maintien d'un criminel en prison pour la vie est une opération coûteuse pour l'Etat.

Certains pays européens se disent persuadés que la peine capitale, malgré son côté cruel, reste nécessaire pour la protection de la société. D'autres pays en Europe ont décidé son abolition après le Congrès de Stockholm et la déclaration de Amnesty International qui soutient que puisque la peine de mort est une sentence irrévocable, cruelle, dégradante et inhumaine, il est nécessaire de l'abolir.

CAPITAL PUNISHMENT BETWEEN ABOLITION AND CONTINUATION

Capital punishment is an issue, which has aroused the thinkers'attention throughout history. There exist two trends, one that is in support of maintaining capital punishment and another, which is for its abolition.

Human history is full of cases in which capital punishment was pronounced. Some of the criminals who were sentenced to death were not murderers. (There were people who could not pay their debts who were executed during the Roman epoch).

However, some countries in Europe have abolished capital punishment. Other countries have come back to it after its abolition, under the pressure exerted by some groups who think it necessary to keep this kind of sentence.

After the Second World War, the number of people against capital punishment increased, especially that people started taking more interest in the protection of human rights. In 1948, The United Nations issued a declaration stating that the individual has the right to life; they deemed it a major right to be protected. Furthermore, capital punishment remains a cruel act and the extermination of a living creature is a terrible thing in that it is an irrevocable act.

Debates on the subject reveal two tendencies: those who are for maintaining capital punishment and those who are for its abolition. Among the later group, there is a young scholar Baccaria who champions the abolition thesis with his theory that underlines the fact that such an act is unjust, and illegal and that it does not benefit society in any way. The supporters of this theory go farther and question the personality of the judge who pronounces the sentence. They say that the judge is a human being who is entitled to making errors. Besides, he relies on his assistants for proofs and so, being a human being, he cannot really measure the real drive that led the criminal to kill. They also add that since God gives life, only God can take it, not the State.

The supporters of the abolition, in defence of their case, add that capital punishment is not really a deterrent against murder. Experts in criminology have noticed that neither the keeping of capital sentence nor its abolition has made a difference in the statistics of crimes. They even think that capital punishment may exacerbate the savage side of human beings and lead to murder. As for those who are for maintaining capital punishment, they state that it is the only deterring weapon in the hands of society. And it has to be used against criminals, kidnappers and sexual aggressors. They also argue that a criminal, who gets a life sentence instead of being executed immediately, represents a great burden on the State finances since his long imprisonment is a costly expenditure.

Some European countries think that capital punishment, despite its cruel aspect, remains necessary for the protection of society. Other countries in Europe decided to abolish it after the Stockholm Conference in which the declaration of Amnesty International stresses that since capital punishment is a cruel, inhuman, humiliating and irrevocable sanction, it is necessary to abolish it.

Abdelhadi Tazi

LE PHARE DU CAP ESPARTEL ET L'ACCORD MULTIPARTITE DE 1865 / 1282 H

Le phare du Cap Espartel, situé sur le Mont qui porte le même nom et qui donne sur le Détroit de Gibraltar, est le fruit d'un cumul d'événements historiques lourds de significations politiques et diplomatiques, bien que son édification soit relativement récente.

Le passage du Mont Espartel représentait un danger certain pour nombre de navires étrangers, dont les commandants devaient compter sur leur expérience, et aussi sur une certaine chance pour sortir indemnes de ce passage maritime dangereux. Durant les périodes de tempêtes, les bateaux subissaient de tragiques accidents, ce qui provoquait la colère des commandants qui refusaient de payer les taxes douanières. Un cas précis allait changer les choses. La disparition tragique du navire brésilien Dona Isabel, poussa le Sultan Moulay Abderahmane à envisager la construction d'un phare. Ce projet fut attribué à la France qui chargea l'expert Jacquet d'entreprendre les travaux sous le contrôle du Makhzen (les autorités marocaines). Jacquet choisit le sommet du Mont Espartel pour placer le

phare. Un accord commercial conclu entre le Maroc et l'Espagne stipulait que le Maroc était tenu d'édifier ce phare auquel on donna la forme d'un minaret pour qu'il fût en harmonie avec l'architecture typique du pays.

La construction du phare débuta en 1861 et fut complétée en 1864, mais sa mise en service fut retardée pour mettre en place les procédures à observer pour sa surveillance et les dépenses inhérentes à son fonctionnement. Il fallait aussi désigner l'autorité qui s'occuperait de sa direction. Ces questions furent l'objet de concertations entre les consulats étrangers et les autorités marocaines. Une fois qu'il fut établi que l'Etat marocain avait pris en charge la totalité des dépenses relatives à la construction et l'équipement de l'ouvrage, on procéda à la recherche de partenaires qui voudraient subventionner les dépenses de son maintien. Un accord multipartite prit forme et fut conclu en mai 1865. Il fut signé par le Maroc, l'Italie, l'Autriche, l'Espagne, l'Amérique, la France, l'Angleterre, la Hollande, le Portugal, la Suède et la Norvège. Il garantissait la souveraineté du Maroc sur le phare et stipulait que les pays signataires devaient contribuer financièrement, et à parts égales, à sa maintenance et à sa gestion même en cas de guerre entre eux.

Par ailleurs, le gouvernement marocain, face à toute utilisation abusive de cet accord, veilla à communiquer aux pays concernés, toute détérioration touchant l'environnement du phare. Une lettre dans ce sens datée du 18 février 1874 montre clairement que le gouvernement marocain manifestait sa préoccupation par tout ce qui concernait ses frontières. Le point important de cet accord reste que toutes les correspondances de l'époque mettaient en relief la souveraineté du Maroc sur le phare du Cap Espartel et soulignaient que sa surveillance demeurait du ressort du Makhzen. C'est pourquoi le phare du Cap Espartel continue à fonctionner depuis plus d'un siècle.

THE LIGHTHOUSE OF CAP ESPARTEL

AND THE MULTIPARTITE ACCORD of 1865 / 1282 H

Though it is a fairly recent building, the lighthouse of Cap Espartel, which looks on to the straits, recalls many historical events which were pregnant with political and diplomatic purports as regards Morocco.

This passage was dangerous for foreign ships, and their captains had to be very experienced in order to cross it without damage. In fact, many tragic accidents were registered during the storms at that level, and arose their anger; they even refused to pay their duty taxes because of this. It is after the disappearance of the Brazilian ship Dona Isabel that Sultan Moulay Abderahmane took the decision to build a lighthouse. This enterprise was committed to the French who commissioned Jacquet to accomplish this task under the supervision of the Makhzen (Moroccan authorities).

This expert chose the setting of the lighthouse on top of Mount Espartel. A commercial agreement concluded between Morocco and Spain stated, *inter alia,* that Morocco was to undertake the building of a lighthouse. The latter was designed in the shape of a minaret in order to blend with the local architecture. The construction of the lighthouse which started in 1861 was completed in 1864, but its functioning was postponed till the details regarding its supervision and also the expenses required for its maintenance were settled. An authority was also to be appointed for its management. Foreign consulates and Moroccan authorities entered into negotiation to discuss these issues. After it was established that Moroccan government had taken charge of the total expenses for its building, its equipment and its maintenance, the parties concerned proceeded to look for partners who could share in the expenses involved for its functioning. A multipartite agreement was concluded in this stance in May 1865. It was signed by Morocco, Italy, Austria, Spain, America, France, England, Holland, Portugal, Sweden and Norway. This accord granted total sovereignty to Morocco over this lighthouse and provided that the signatory countries were to contribute evenly in the expenses for its maintenance and its management, even in time of war involving one or the other parties.

Furthermore, to confront all misuse of this agreement, the Moroccan government took upon itself to warn the parties concerned against any trespass to the environment of this lighthouse. The Moroccan authorities immediately denounced any damage caused to this area. A letter dated 18th February 1874, shows that the Moroccan government had great awareness of everything regarding its frontiers. The most important clause in the above mentioned accord remains that Morocco held sovereignty over the lighthouse of Cap Espartel and was in charge of its supervision. Since that time, the lighthouse has been functioning this way for more than a century.

Abbas Jirari

LA CULTURE DE L'EAU EN ISLAM

L'eau est l'origine de la vie sur terre. C'est l'élément majeur de toute vie humaine ou animale. Leur survie dépend essentiellement de l'eau pour boire, irriguer les cultures ou se laver. L'eau est aussi utilisée dans des domaines telles la production de l'énergie. Elle a sa place dans des domaines telle la sorcellerie et la magie ; et elle est également utilisée dans la médication pour combattre certaines formes de maladies.

On observe dans l'histoire des peuples à travers les siècles que les différentes sociétés humaines ont donné à l'eau une position distinguée, de même que les religions révélées ainsi que les différentes croyances.

L'islam a pour sa part une vision élevée de l'eau. Cela se résume dans la Sourate Al-Anbia (Les Prophètes, 30), qui souligne que Dieu a créé de l'eau toute créature vivante. On peut noter que le terme 'eau' est cité dans soixante trois versets du livre Sacré de l'Islam. Il y est question de l'eau de mer, des sources et rivières, des pluies etc. sans oublier l'eau qui coule dans des sources au paradis et qui est promise aux croyants.

Les civilisations humaines successives ont cherché à préserver l'eau et les ressources hydrauliques par différents moyens, surtout en cas de sécheresse. On a creusé des puits, construit des barrages, établi des canalisations et prévu des réservoirs afin de stocker l'eau de pluie et de neige.

On a aussi pensé à structurer les réseaux de distribution d'eau et on a construit des bains et des fontaines publics. Les porteurs d'eau ont également bénéficié de l'attention des dirigeants car ils avaient pour rôle de porter l'eau et de la rapprocher des gens qui sont loin des ressources en eau. Ces points d'eau étaient gérés comme un bien public distribué gratuitement par le Waqf selon la tradition du Prophète de l'Islam.

En effet, l'Islam a lié certains rites religieux à l'eau. Ainsi, les ablutions pour les prières, l'hygiène du corps de toute *janaba* est une condition préalable à toute prière en Islam.

Compte tenu de la position que l'Islam octroie à l'eau, et vu son importance dans la vie quotidienne des gens, l'Islam a décrété que cette denrée vitale soit utilisée de manière sage et rationnelle. Le Prophète Mohamed a incité les gens à ne pas gaspiller l'eau lors de leurs ablutions en donnant lui-même l'exemple.

De plus, compte tenu de la rareté de cette denrée et de la difficulté que rencontrent certains à arriver aux sources d'eau, l'Islam a permis l'utilisation

de l'eau de mer pour les ablutions. Il a même tenu compte du coût de l'eau dans la zakat sur les céréales si celles-ci n'ont pas été irriguées à l'eau des pluies.

Le Coran parle aussi des désastres qui peuvent toucher l'humanité si l'eau venait à manquer en cas de sécheresse, ou bien si elle tombait en abondance et provoquait des inondations. En cas de sécheresse, le Prophète a ordonné la prière de l'*Istisqua*. Cette tradition est un moyen d'implorer la clémence de Dieu pour des pluies bienfaitrices. Par ailleurs, non seulement faut-il utiliser l'eau de manière économique et rationnelle, mais il faut aussi veiller à sa propreté. L'Islam recommande également de préserver les sources des eaux de pluies, les puits, les eaux souterraines etc. de toutes les formes de pollution :

* Il faut aussi éviter d'utiliser l'eau potable dans le secteur industriel.
* Il faut préserver les sources hydrauliques et les contrôler en permanence afin de détecter à temps toute forme de pollution.
* Il faut renforcer le réseau d'assainissement des eaux.
* Il faut une révision des plans de développement qui concernent des régions rurales non-adaptées à la culture agraire.
* Il faut une révision des plans d'urbanisation et une modernisation des techniques et équipements utilisés dans les réseaux hydrauliques dans les habitations et ailleurs.

Le Prophète Mohamed a dit que les gens se partagent trois héritages en commun : l'eau, le pâturage et le feu. Cela implique que tout individu se doit de préserver cet héritage commun et de l'utiliser dans les limites des besoins et dans les limites de sa disponibilité.

THE CULTURE OF WATER IN ISLAM

Water is the major constituent of environment and the indispensable element of life. It is also the basis of survival for all living beings as it is used for drinking, purification and irrigation. Throughout history, Man has harnessed water energy for several purposes, to practise magic and to heal some diseases. As a matter of fact, all religions and human cultures have stressed the importance of water.

Islam has awarded water a prominent position. The Koran says, " we made from water every living thing ". Indeed, more than sixty instances echo this

verse in details. Some verses refer to the human seed from which Man is created as water; others talk about the water that is raining and which God made 'blessed' to make it subservient to people's needs. Moreover, other verses deal with seas, deluge and rivers on earth as well as those flowing in paradise which are the retribution of the true believers.

To facilitate access to water at any time, Muslims have digged courses for rivers, built dams and canals, made up water mains and constructed public baths as well as springs and fountains. It is noteworthy that the use of water in these places was free of charge as it was managed as a wakf catering for the population. This practice has always been an Islamic teaching perceving this as an act of benevolence in accordance with the prophet's saying which states that people are full partners in water, forage and fire and that it is prohibited to price them.

Islam has strongly recommended the rational use of water even when performing one's minor or major ritual ablution. Besides, in time of scarcity of drinking water or difficulty in access, it has also allowed to perform one's ablution with the seawater or even wash with clean sand or earth (*tayyamom*). Considering the high costs in water consumption, Islam fixes the tithe (zakkat) on cereals at 1/10 if they are irrigated with rainwater or flowing rivers, and decreases this ratio to the half if they were irrigated with water requiring a lot of costs to make available. In addition, the Koran has shown the degeneration that can befall Man and life in time of drought. In this regard, the prophet prescribed that a prayer should be performed to supplicate God for rainfall.

On the light of the above, water must be preserved via adopting some measures such as :

* To give prime importance to water storage ;

* To preserve groundwaters ;

* Not to use drinking water for industrial aims ;

* To check and control water resources ;

* To reinforce the drainage systems ;

* To review town planing in order to avoid open spaces which require a lot of water for irrigation ;

* To modernize the techniques and the apparatus used in water supply.

Abdellatif Berbich

VIEILLISSEMENT ET VIEILLESSE

Les progrès considérables réalisés par la médecine durant le 20 ème siècle ont entraîné, grâce au développement des techniques de prévention, de vaccination et de thérapeutique, une diminution importante de la mortalité infantile et une augmentation de la proportion des personnes âgées. Il s'en est suivi un accroissement de l'espérance de vie et un vieillissement de la population.

Le vieillissement est un phénomène naturel qui débute dès la naissance et s'arrête à la mort. Il est perçu dans une perspective positive au cours de l'enfance et de l'adolescence et devient plus tard, à l'âge adulte, synonyme de pertes et de déficits, ce qui fait dire de l'enfant qu'il grandit, de l'adolescent qu'il mûrit et de l'adulte qu'il vieillit.

Le vieillissement se caractérise par un ensemble de modifications organiques, fonctionnelles et psycho- sensorielles qui s'installent plus ou moins précocement et évoluent le plus souvent vers un affaiblissement progressif de la force physique et des facultés intellectuelles et créatives. Assez fréquemment, le vieillissement est lié à des maladies chroniques, telles l'hypertension artérielle et l'artériosclérose, dont l'évolution finit par entraîner la dégénérescence de l'individu et le fait rapprocher de plus en plus des limites de son existence.

Il existe de très nombreuses théories pour expliquer le vieillissement normal. En 1990, Medvedev en a recensé plus de 300 dont les plus importantes sont :

1- les théories évolutionnistes génétiques qui postulent un changement du matériel génétique ; la plus ancienne ou théorie déterministe, suppose que les mécanismes du vieillissement sont programmés dans le génome depuis l'étape embryonnaire et se manifestent à un stade ultérieur du développement de l'organisme.

2- Les théories stochastiques ou déterminées par le hasard qui admettent une résistance limitée des tissus de l'organisme à l'usure physiologique. C'est le cas de la théorie des radicaux libres qui attribue les changements liés au vieillissement à l'effet néfaste des radicaux d'oxygène ; c'est le cas de la théorie de la mutation somatique selon laquelle le vieillissement serait dû à des lésions de l'A.D.N. C'est également le cas des théories liées aux organes comme la théorie immunologique et la théorie neuro- endocrinienne...Il est probable que les transformations qui s'opèrent au cours du vieillissement ne

peuvent s'expliquer par une seule de ces théories mais nécessitent la conjugaison de plusieurs mécanismes.

A côté du vieillissement normal, il existe un vieillissement pathologique, parfois précoce comme c'est le cas dans la maladie de Werner (où un homme de 30 ans peut en paraître 70), et le plus souvent tardif et se manifestant par l'association de pathologies multiples qui fragilisent progressivement le sujet du fait de la diminution de son homéostasie, des complications cardiaques et cérébrales de l'artério-sclérose, du fait aussi de l'ostéoporose qui expose à des fractures osseuses au moindre choc, des rhumatismes chroniques qui rendent le malade grabataire et de la précarité de l'état nerveux et psychologique évoluant parfois dans le cadre de la maladie d'Alzheïmer.

Le dernier chapitre évoqué dans ce travail a trait au vieillissement de la population qui est la conséquence de l'augmentation de l'espérance de vie et qui pose des problèmes non moins importants. En effet, le développement socio-économique, les possibilités d'accès à l'eau potable, l'amélioration des conditions nutritionnelles et le développement des techniques de diagnostic et de thérapeutique, diminuent considérablement le taux de mortalité globale dans les pays industrialisés. Il en résulte une espérance de vie moyenne proche des 80 ans (En France, 76.5 ans pour les hommes et 83 pour les femmes). Dans les pays en développement l'espérance de vie augmente également mais de façon moindre et variable selon les pays. Au Maroc, elle était de 67 ans pour les hommes et 71 pour les femmes au début de l'an 2002 selon les statistiques des Nations Unies avec une moyenne de 69 ans.

Il faudrait signaler que la population mondiale aura augmenté de 1 milliard 600 millions en 1990 à 11 milliards en 2100, avec une modification considérable des tranches d'âges au profit des vieillards, ce qui a amené déjà, depuis quelques années, certaines universités à instituer un enseignement obligatoire de la gérontologie en vue de produire des médecins et autres cadres de santé à même de prendre convenablement en charge les personnes âgées.

Comme conséquence de cette évolution démographique, le vieillissement pose de nombreux problèmes aux pouvoirs publics notamment en ce qui concerne les dépenses budgétaires nécessitées par les nouveaux équipements, par la prise en charge prolongée des sujets âgées, par les retraites et les pensions servies à des personnes de plus en plus nombreuses, par les indemnités à verser aux chômeurs, et par la diminution de la tranche de la population active.

AGEING AND OLD AGE

Medicine has made great advances during the XXth century. Thanks to the development in techniques of prevention, vaccination and therapy, it has considerably reduced infant mortality and increased the ratio of the aged. Accordingly, two facts have emerged: an increase in the expectation of life and an ageing of the population.

Ageing is a natural phenomenon which starts as early as birth and ends up with death. It is seen from a positive angle during childhood and adolescence, then it becomes, late in life, synonymous with losses and deficiencies. Hence we say that the child is growing up, the adolescent is coming to maturity and the adult is ageing.

Ageing is characterized by a number of organic, functional and psycho-sensory changes that occur more or less precociously and evolve more often into a progressive weakening of physical force as well as intellectual and creative faculties. It is related in most of the cases to chronic diseases, such as arterial hypertension and arteriosclerosis the evolution of which ends up with a degeneration of the individual and brings him nearer the limits of his existence.
There are a great number of theories to explain the normal course of ageing. In 1990, Medvedev recorded more than 300 the most important of which are:

1- Genetic evolutionist theories which advance a change in the genetic mechanism; the oldest theory or the determinist one states that the ageing mechanisms are programmed in the genome since the embryonic stage and appear at a later stage of the body growth.

2- Stochastic theories or those determined randomly which assume that there is a limited resistance of the body tissues to the accumulation of dysfunction. This is the case of free radicals which attributes ageing-related changes to the bad effects of oxygen radicals; this holds true also to the theory of somatic mutation which ascribes ageing to lesions affecting the DNA; the same applies to the theories related to organs such as the immunology theory and the neuro-endocrine theory... One can state that the changes occurring during the stage of ageing cannot be elucidated by one of these theories but entail the accumulation of several mechanisms.

On the other hand, there exists a pathological ageing, premature in some cases as Werner's Disease (where a 30-year-old man appears as if he is 70),

and belated in most of the cases and shows itself through the association of several pathologies which progressively make the individual delicate and vulnerable due to a decrease in his homeostasis, to cerebral and heart complications of the arteriosclerosis, and due to the osteoporosis which makes the body vulnerable to bone fractures in the slightest impact, to chronic rheumatism which cripples the patient and to the precariousness of the psychological and nervous state which sometimes evolves into Alzheimer's Disease.

The ageing of the population is the result of an increase in the expectation of life which poses some major problems. Social and economic development, access to drinking water, the improvement of nutritive conditions as well as the development of diagnosis and therapeutic techniques, have significantly decreased the death rate in industrialized countries. The result of this is an average expectation of life approximating to 80 years old (in France, 76,5 for men and 83 for women). In developing countries, the expectation of life is on the increase but in minor proportions varying from one country to the other. UN figures show that the average in Morocco for the beginning of 2002 was 67 for men and 71 for women.

It is noteworthy that the world population will be increasing from 1 billion, 600 million in 1990 to 11 billion in 2100, along with a significant change in age brackets for the aged. Accordingly, some universities have recently established a compulsory course of gerontology in order to turn out doctors and other health staff capable of taking care of the aged in an appropriate way.

Due to this population growth, ageing has generated a lot of problems to the administration, namely budget expenses required by new equipment, prolonged taking charge of aged patients, retirement pensions paid to an increasing number of people, unemployment benefits, and the decrease in the working population bracket.

Abdellatif Benabdeljelil

BIODIVERSITE

L'immense diversité des êtres vivants se manifeste par une multitude de caractères apparents qui les distinguent les uns des autres, comme la forme de leur corps et leur organisation, leur mode de vie et de reproduction, leur nourriture, les milieux naturels qu'ils occupent, la durée de leur vie etc...

Cette biodiversité a de tout temps intrigué l'homme et éveillé sa curiosité et son intérêt. Son étude est passée d'abord par l'observation systématique et la description générale des caractères apparents des êtres vivants. Elle fait l'objet actuellement d'une discipline scientifique qui s'individualise de plus en plus, mais qui reste le carrefour de rencontres avec d'autres disciplines comme la biologie, l'écologie, la sociologie, l'économie, le droit etc...

L'étude de la biodiversité peut porter sur trois niveaux:

1. Le niveau génétique; il montre que les espèces vivantes se différencient les unes des autres par leur génome, composé d'un nombre de chromosomes et de gènes propre à chaque espèce. Il montre aussi l'existence d'une diversité intraspécifique qui fait que chaque individu d'une espèce est caractérisé par son génotype, responsable de l'ensemble de ses caractères apparents constituant son phénotype.

2. Le niveau de l'espèce; les espèces vivantes naturelles se comptent par millions, toutes différentes les unes des autres. Cette grande diversité a conduit les spécialistes à étudier de nombreuses questions relatives aux espèces, notamment la spécificité des caractères, la vie des espèces en groupes, l'origine et l'histoire de la biodiversité, le recensement et l'inventaire des espèces etc...

3. Le niveau de l'écosystème; celui-ci peut être défini comme un ensemble écologique composé de variétés d'espèces animales et végétales réagissant entre elles et avec le milieu dans lequel elles vivent. L'ensemble des écosystèmes couvrant la planète se caractérise par des échanges constants de matière et d'énergie et constitue la biosphère ou sphère du vivant. L'eau, élément indispensable à toute forme de vie, est l'un des facteurs qui assurent le lien entre les écosystèmes terrestres.

De tout temps, l'homme a utilisé les ressources de la biosphère pour se nourrir, se vêtir, établir son habitat, se soigner, développer ses nombreuses activités. Cette utilisation s'est accélérée depuis la découverte de l'agriculture, et plus récemment depuis la révolution industrielle. Elle n'a pas manqué de tourner à la surexploitaion, d'entraîner des déséquilibres fâcheux pour les divers systèmes écologiques et de menacer de disparition de nombreuses espèces animales et végétales. Mais l'homme doit se rappeler sans cesse qu'il fait partie intégrante du monde vivant et qu'il a tout intérêt à adopter vis-à-vis de ce monde une attitude de protection afin de préserver

ses nombreuses ressources et de les transmettre aux générations futures. On peut regretter que les diverses actions entreprises de par le monde pour protéger la biodiversité ne soient pas encore à la hauteur du souhaitable. Cependant, il est réconfortant de constater que les sociétés humaines commencent à percevoir les divers dangers consécutifs aux pertes causées à la biodiversité. Et on peut se réjouir que des associations d'écologistes, des communautés nationales ou internationales , des Etats, adoptent des mesures et proposent des initiatives de diverses natures pour promouvoir la protection de la biodiversité et assurer sa conservation.

BIODIVERSITY

Many apparent features account for the great diversity of living creatures and distinguish one from the other. They vary from the form of their body and their organization to their way of life and reproduction, their food, the natural environments where they live, the duration of their life, etc.

Having always been intrigued by this biodiversity, Man has settled down to demystify it. His study begins with the systematic observation and the general description of the living creatures' apparent features. An independent scientific branch has made of this study its subject matter. Still, it is interrelated to other branches such as biology, ecology, sociology, economy, law, etc.

Three major levels underlie the study of biodiversity:

1- The genetic level: it shows that living species differ one from the other by their genome which consists of a number of chromosomes and genes specific to each species. This level reveals also the existence of intraspecific diversity. This means that every individual within a species is characterized by the genotype, which is responsible for the whole apparent features making up the phenotype.

2- The level of species: there are millions of living creatures. This huge diversity has induced specialists to study a great number of issues relating to species, namely the specificity of features, the life of species in groups, the origin and the history of biodiversity, the census and the survey of species etc.

3- The ecosystem: it can be defined as an ecological entity composed of a variety of animal and plant species interacting with each others and with the

environment where they live. The whole ecosystems covering the earth are characterized by constant exchanges of matter and energy and constitute the biosphere or the sphere of the living. Water, which is an absolutely necessary element for any form of being, is one of the interlinking factors among the land ecosystems.

Man has always availed oneself of the biosphere resources to eat, to dress oneself, to set up one's accommodation, to nurse oneself, to develop one's variegated activities. This use has grown in speed since the discovery of agriculture, and more recently since the Industrial Revolution. More than this, it has turned into an excessive exploitation, and brought about distressing imbalances for the various ecological systems to the extent that it may lead to the extinction of a number of plant and animal species. However, Man should always keep in mind that mankind is part and parcel of the living world and it is in Man's interest that measures of protection be taken vis-à-vis this world in order to preserve its numerous resources and to pass them on to the coming generations. It may be auspicious that human societies have started to realize the various risks ensuing from the losses that biodiversity suffers from. It is regrettable that the several actions made all over the world to preserve this biodiversity have fallen short of the expectations. Still, it is a source of rejoice that ecologists' groups, States, national and international communities have taken measures or suggested initiatives of several measures with a view to preserving biodiversity and guaranteeing its protection.

Nasser-eddine Al Assad

DE L'HISTOIRE LITTERAIRE MODERNE DE LA JORDANIE ET DE LA PALESTINE DURANT LA PREMIERE MOITIE DU XX° SIECLE. (1ère Partie)

L'auteur donne un récit historique de la vie littéraire dans la partie Est du Jourdain et de la Palestine. Les débuts - cette première partie - se situent autour du roi Abdallah Ibn Hussein, poète, écrivain et fondateur du Royaume de Jordanie.

Abdallah Ibn Hussein quitte le HijAz en direction de la Syrie pour libérer ce pays de l'occupation française. Arrivé à Maan il décide de répondre à "l'appel pressant des gens de l'Est du Jourdain", puis s'installe à Amman et déclare unies les deux régions. Il est proclamé Roi du Royaume Hachémite en 1946 / 1365H.

Le roi nous livre une partie de sa biographie dans laquelle il déclare qu'il est l'auteur de la renaissance arabe contemporaine. Il évoque les premières étapes de son éducation confiée à un cheikh aux méthodes archaïques. Il fuit pour un temps la lecture et l'écriture avant de les reprendre à Istanbul avec un professeur jeune et éclairé.

Le programme comprend alors, entre autres, l'étude des mathématiques, de la géographie, de l'histoire ottomane et islamique. Les études se font en turc, la langue arabe est bannie. Cet enseignement turc n'empêche pas Abdallah de lire les œuvres maîtresses de la langue arabe, surtout la poésie à laquelle il s'essaie. Ses poèmes ne sont pas nombreux car ses responsabilités ne lui laissent pas le temps de s'immerger dans une atmosphère poétique, ni de revoir ce qu'il avait écrit pour le corriger ou l'améliorer. Certains de ses poèmes viennent en réplique à des vers composés par le poète Sharif Erradi que Abdallah tenait en grande estime.

En ce qui concerne la prose, le roi Abdallah publie "les oeuvres complètes du roi Abdallah Ibn Hussein". Cette collection commence par un essai intitulé "Les espérances politiques" et continue avec "Les Mémoires" divisées en huit chapitres, puis "Attakmila", (le supplément) qui comprend sept chapitres.

Parlant de ses mémoires, le roi Abdallah dit qu'elles concernent, entre autres, les problèmes de la Ligue arabe, sa constitution, et sa signification pour les Arabes et les pays qui en sont membres. Le problème de la Palestine est aussi traité dans ces écrits avec la perspicacité de l'homme qui a vécu les événements de son époque.

Le quatrième titre des œuvres en prose est "Un arabe parle des arabes" divisé en deux volumes. Le premier intitulé "qui suis-je ?" qui est un manuel destiné à la jeune génération. Le deuxième est un opuscule de vingt-trois pages intitulé "Réponse à l'amateur des chevaux de race" .

La collection se termine par une cinquième partie intitulée "Entre la poésie et la prose". Cette dernière nécessite une réorganisation et aurait besoin d'une classification ainsi qu'une explication et des commentaires.

FROM THE MODERN LITERARY HISTORY

OF JORDAN AND PALESTINE

DURING THE FIRST HALF OF THE XXth CENTURY (Part one)

The author gives a historical account of literary life in the Eastern side of Jordan River and Palestine. It starts - part one- with the personality of King Abdullah Bin Hussein, a poet and a writer who was also the founding father of the kingdom of Jordan.

The coming of Abdullah from Hijaz to Syria was in view of liberating this country from the French occupation. However, once in Maan, the prince received a pressing call from the population of East Jordan and so, he answered it and departed to Amman. There, he unified the two parts of the Jordan River. He was proclaimed king of the Hashemit kingdom in 1946 /1365.

Abdullah Bin Hussein wrote a part of his biography in which he declared that he was the initiator of the Arab contemporary renaissance. He also spoke about the first stages of his education under the tutoring of a sheikh who practiced the old-fashioned method of teaching. This led him to flee from learning for a while until he resumed his learning in Istambul with a younger teacher who used a modern method.

The programme included different disciplines like the Turkish language, geography, mathematics, and Islamic and Ottoman history. The studies were in the Turkish language and Arabic was banned. The Turkish teaching did not quell Abdullah love for the Arabic literary heritage. He read a lot of poetry from different literary periods and he acquired skill in writing poems as well as prose. However, his poetic work was meagre because of his many professional functions, political and diplomatic ones. And also because he couldn't afford the time to plunge himself in a poetic mood or review and correct his work. Some of his poems were composed in answer to poems written by the poet Sharif Arradi who was held in great esteem by king Abdullah.

As for prose, King Abdullah was the author of "the complete literary works of king Abdullah Bin Hussein". This collection started with an essay called "political aspirations", followed by "memoirs", then "attakmila" (supplement) in seven chapters.

Talking about his memoirs, king Abdullah said that they contain subjects in relation with the Arab League, its problems and its constitution as well as its significance to the Arabs and the member States of the League. There is also the Palestinian issue, which is described with the perception of a man who had lived the events of his epoch.

Then, there is a fourth essay, which is "An Arab talking to the Arabs" divided into two volumes. The first is a book for the young generation, called "who am I ?". The second is a booklet called "Answer to the lovers of thouroughbred horses", in twenty-three pages with photographs of horses with different pedigree.

The collection of essays ends with a fifth part called "between poetry and prose", this work needs some classification and more reorganization with explanations and comments.

Abdelwahed Danoune Taha

QUELQUES ASPECTS DES RELATIONS SCIENTIFIQUES

ENTRE AL-MAWSIL ET L'ANDALOUSIE

La ville d'Al-Mawsil (Mossoul), en Irak, a été, bien avant le dixième siècle (J.C), un point de rencontre culturel pour les savants musulmans, en particulier pour les Andalous.

La ville se trouve sur le chemin du pèlerinage de la Mecque et, de ce fait, constitue une étape de repos, à l'aller et au retour, à nombre de fidèles parmi lesquels on compte des savants et des étudiants qui viennent écouter des maîtres dont la venue ne passe pas inaperçue.

En dehors de ces occasions périodiques, Mossoul reste une ville savante connue pour la prééminence des maîtres du hadith (le dires du Prophète Mohammed) qui voyagent beaucoup et qui ont noué des relations privilégiées avec leurs collègues d'autres contrées.

L'Andalousie musulmane figure en bonne place parmi les destinations de ces savants voyageurs. On peut même parler de relations savantes entretenues qui trouvent leurs origines dans le sérieux et la compétence des hommes de sciences des deux bords. Les savants andalous prennent aussi la

direction de Mossoul, à leur guise ou sur invitation. Il est connu que les spécialistes du hadith se rendent souvent auprès de ceux qu'ils considéraient comme maîtres en la matière pour qu'ils obtiennent des *ijazas*, qui sont des écrits certifiant les aptitudes et compétences de l'étudiant.

L'Andalousie, pôle mondial de la culture, a marqué de son sceau la vie culturelle, et même la vie de tous les jours, de la ville irakienne de Mossoul qui a attiré beaucoup de savants musulmans en route pour leur pèlerinage dans les lieux saints de l'Islam. Les uns s'y arrêtaient pour assister à des conférences données par des théologiens d'Al-Mawsil dans les disciplines du Hadith. D'autres savants plus qualifiés s'y arrêtaient pour transmettre leur science particulière et leur savoir à leurs homologues.

Il y avait aussi des savants originaires d'Al-Mawsil qui partaient en Andalousie pour transmettre leur science du Hadith à leurs homologues andalous. Ces savants irakiens étaient tenus en grande estime en Andalousie et furent aussi honorés dans la cour des Almoahades dans le Maghreb Arabe.

C'est ainsi que l'on constate que le passage des savants andalous à Al-Mawsil pour compléter leur connaissances ou bien pour transmettre leur savoir dans des sciences multiples, a largement contribué à enrichir la vie culturelle de cette ville islamique et en a fait un centre de science et de culture distingué.

En ce qui concerne les savants d'Al-Mawsil, ils ont pour leur part contribué à transmettre les œuvres de grands savants en littérature arabe et en science du Hadith. Il faut aussi mentionner que les savants d'Al-Mawsil furent sollicités par leurs homologues Andalous qui correspondaient avec eux, de leur délivrer des certificats académiques comme signe de leur reconnaissance.

Une telle interaction dans les échanges entre ces deux pôles de culture a largement contribué à investir la ville d'Al-Mawsil de son image de centre du savoir.

SOME SNAPSHOTS OF THE KNOWLEDGE INTERACTION BETWEEN AL-MAWSIL AND ANDALUSIA

The city of Al-Mawsil in Iraq was a cultural pole of attraction for Muslim scholars from all over the world and especially from Andalusia before the tenth century. This Iraqi city of knowledge and science attracted a great

number of scholars from Andalusia who came to it on their way to perform the pilgrimage. These scholars came either in search of scientific knowledge and attend lectures given by theologian scholars of Al-Mawsil or they came in their capacity as professor and wanted to pass on the special science they have acquired in their own country. A famous personality who came to Al-Mawsil from Andalusia was Muhyidine Ibn Arabi Hatimi, the great Sufi who came to the Mashreq to learn the Qur'an and the seven readings, and also in order to meet another great Sufi of Al-Mawsil Ali Ibn Abdallah Ibn Jama'.

The scholars who came from Andalusia represented the elite who wanted specifically to transmit their scientific knowledge to their counterparts in Al-Mawsil. There were also scholars from Al-Mawsil who went to Andalusia to teach the science of Hadith and other fields of knowledge. They were held in great esteem and held distinguished positions in Andalusia and also in the court of the Almoahads in the Arab Maghreb.

The coming of many scholars from Andalusia to Al-Mawsil either in search of knowledge or to impart their own knowledge helped this city become a flourishing zone of culture and science in various fields of knowledge in the Islamic world. As for the scholars of Al-Mawsil, their contribution to Andalusia was in the form of literary works in Hadith, in theology, in Arabic language and literature and the biography of scholars. We must also mention that the scholars from Al-Mawsil were requested to deliver academic certificates to their counterparts in Andalusia who wrote to them specifically for the purpose of getting from them an academic recognition.

Hussain Ouaggag

AL BAYIA (l'ALLEGEANCE) DANS L'ISLAM ET L'ENGAGEMENT DES MAROCAINS A RESPECTER SES PRINCIPES A TRAVERS LES SIECLES

L'Islam tout en rejetant la contrainte dans la pratique de la religion, a incité les gens à la solidarité et à l'entraide sociale et les a appelés à choisir la *bayia'* (l'allégeance). Le Prophète Mohamed a opté pour ce style de gouvernance et à l'instar du Prophète, ses compagnons ont adopté ce même modèle.

La *bayia* est un contrat par lequel l'individu, (et au-delà de celui-ci, la communauté) s'engage auprès de son Emir à lui apporter son soutien et à lui laisser toute latitude pour gérer au mieux ses intérêts et ceux de la Oumma (la communauté, la nation). De son côté, l'Emir est tenu de gouverner équitablement, de protéger l'ensemble des populations contre les invasions, les amputations territoriales et les atteintes à la foi. Ibn Khaldoun, dans ses Prolégomènes, n'a pas manqué de donner de la *bayia* une définition exhaustive. C'est un pacte écrit qui ne peut être rompu que si des manquements à ses dispositions sont commis par l'une des parties. Toutefois, afin d'éviter la vacance du pouvoir et les tendances à provoquer des causes d'anarchie, le Coran et la Tradition recommandent d'aider l'Emir dans l'exercice de ses fonctions, de le protéger contre les usurpateurs et lui porter conseil en cas de besoin.

Le premier acte d'allégeance en Islam eut lieu à Médine : les représentants des tribus de Médine vinrent à la rencontre du Prophète Mohammed et lui firent serment d'allégeance.

A la mort du Prophète, les Compagnons se réunirent à l'initiative de Omar Ibn Al-Khattab et désignèrent Abou Bakr à la fonction de Calife (successeur). "Nous prêtons serment d'allégeance pour te désigner car tu es le meilleur d'entre nous et celui qui fut le plus aimé du Prophète", clama Omar en lui serrant la main. Les Compagnons du Prophète firent de même.

La première *bayia* n'était pas un document écrit car les compagnons du Prophète étaient des gens intègres qui respectaient naturellement une parole donnée. Par la suite, le style de la bayia évolua. Sous les Omeyades et les Abbassides le serment d'allégeance devint un acte écrit dans un style précis auquel les Oulémas (théologiens) attachèrent des conditions concernant le candidat à la *bayia*. Il doit être sain de corps et d'esprit et posséder le savoir, la sagesse et les aptitudes lui permettant de bien gérer les affaires de la nation. Il doit aussi s'engager à gouverner en accord avec le Coran et la Tradition. Les gens doivent avoir la liberté de choix de leur chef (Emir, gouverneur, roi, Calife) sans contrainte d'aucune partie intéressée.

Au Maroc, la *bayia* est pratiquée selon les principes islamiques depuis plusieurs siècles. Les Oulémas sont les gardiens de ces principes ; et les citoyens marocains s'engagent volontiers à respecter les termes sacrés du serment d'allégeance.

AL BEIA (ALLEGIANCE) IN ISLAM AND MOROCCANS' ABIDANCE BY ITS MEANINGS THROUGHOUT HISTORY

Islam while being against all forms of constraint in religion, has called for solidarity and cooperation. It has also encouraged people to choose *Al beia* as a form of governance because it strengthens the ties between the governor and the governed. The Prophet Mohamed chose this style of allegiance and his companions followed suit.

Ibn Khaldun defines *Al beia* as a contract by which a party commits itself to obey an Emir and lets him manage their affairs and those of the State as he sees it fit. Shaking hands as in the case of a business deal in a transaction concludes the act of allegiance. We can notice that *Al beia* is endowed with a legal frame from the jurists' viewpoint. Furthermore, it is a contract that cannot be broken without sound causes. The Prophet of Islam said in this regard, that one who breaks his oath of allegiance to an Emir, without reason, is like the one who disobeys God and His Prophet.

The first *beia* took place during the historical meeting of the Prophet and the people of Medina. On this occasion, the representatives of Medina tribes came to the prophet and made their oath of allegiance.

The first Caliph to be appointed by *beia* was Abu Bakr Asiddiq. The companions of the prophet gathered after his death and designated Abu Bakr at the initiative of Omar Ibn Khattab. The latter told the new Caliph: "we have chosen you because we consider you are the best, and because you were the dearest to the Prophet". After that, Omar shook his hand to conclude *al beia* and the others did likewise.

The first *beia* was not written. For, the companions of the Prophet were trustworthy and were in no need of a reminder of their oath of allegiance. Afterwards, and during the time of the Amawids and Abbasids, the *beia* became a formal document written in a special style. The theologians added conditions to it, concerning the personality of the candidate to the *beia*. He has to be a learned and wise man, well qualified for the governance of people's affairs. He was also expected to govern according to the Islamic sharia and the principles of the Qur'an. Also, people were to be given total freedom in the choice of their leader. The leader for his part was entitled to

choose one or more candidates to succeed him. His choice has to be based on the criteria in use, and following the example given by the Prophet who appointed Zaid Ibn Harita head of the army in the battle of Mut'a.

In Morocco, the *Beia* is practiced according to Islamic precepts. The theologians are the keepers of these precepts, and Moroccan citizens are willing to respect the sacred terms of allegiance.

Mohamed BENCHERIFA

PARUTION DE DEUX OUVRAGES ECRITS PAR IBN ROSHD

La présente communication met en relief les ouvrages écrits par Ibn Roshd, les originaux ainsi que ceux qui lui sont attribués. Elle analyse la nature de chaque partie et se concentre sur la partie intitulée '*al-moukhtasarat*', les résumés que le philosophe de Cordoue a écrits durant ses jeunes années. Cet ouvrage se distingue par le fait qu'il dépeint la phase première de sa pensée. Elle constitue la base sur laquelle s'est créé le reste de ses œuvres. Parmi les premiers ouvrages d'Ibn Roshd figurent deux livres qu'on croyait perdus mais qui sont apparus dernièrement. L'un se consacre à la grammaire et l'autre aux croyances. Cette communication présente une description générale de ces deux ouvrages et souligne la valeur littéraire qui caractérise les ouvrages d'Ibn Roshd.

APPEARANCE OF TWO EARLY WORKS OF IBN ROSHD

The paper deals with the works of Ibn Roshd, the authentic as well as those attributed to him. The present study shows the nature of each part and focuses on the work entitled *al-mukhtasarat*, summaries that the philosopher of Cordoba wrote during his early years. This work is distinguished by what it reveals from the first stage of the author's thinking which constitutes the basis of Ibn Roshd thought and from which his latter writings stemmed.

Among his early writings there are two books that have been thought missing and which appeared of late. One of them is concerned with grammar and the other with beliefs. This paper gives a global description of both works and highlights the literary value of Ibn Roshd's writings.

ANNEXE

INTRODUCTION

Le Président de la République d'Italie, Monsieur Carlo Azeglio Ciampi, accompagné de son épouse, a effectué une visite privée au Royaume du Maroc, en mai 2002. A cette occasion, Sa Majesté le Roi Mohammed VI, Fondateur de l'Académie du Royaume du Maroc, a donné ses hautes instructions à l'Académie pour qu'elle abrite une rencontre italo-marocaine. Lors de cette rencontre, le Président italien devrait adresser un discours aux hommes d'affaires et aux décideurs économiques marocains et italiens.

La conférence que le Président Ciampi a donnée à l'Académie a traité de l'avenir des relations entre les pays du Bassin méditerranéen.

Ont assisté à cette conférence, aux côtés des membres de l'Académie, Monsieur le Premier Ministre, les membres du gouvernement, les Conseillers de Sa Majesté le Roi, les membres des deux chambres du Parlement, ainsi que les membres du corps diplomatique accrédité au Maroc. De nombreuses personnalités du monde économique italien et marocain ainsi que celles intéressées à l'avenir des relations Euro-méditerranéenes ont pris part à cette manifestation.

C'était également l'occasion de consolider les relations des deux pays au sein de l'espace Euro-méditerranéen. Cette rencontre était de nature à renforcer la coopération à tous les niveaux entre les deux rives de la Méditerranée.

DISCOURS DE BIENVENUE
DE MONSIEUR LE SECRETAIRE PERPETUEL
DE L'ACADEMIE
A L'ADRESSE DE SON EXCELLENCE
LE PRESIDENT DE LA REPUBLIQUE D'ITALIE
MONSIEUR CARLO AZEGLIO CIAMPI

Monsieur le Président de la République,

C'est pour moi un honneur de souhaiter la bienvenue à votre excellence et à votre épouse, en mon nom personnel et au nom des membres de l'Académie du Royaume du Maroc. Nous apprécions votre visite et nous y voyons un signe de considération pour cette institution, pour ses membres et pour les personnalités invitées à cet heureux événement.

Monsieur le Président de la République,

Votre pays tient une place originale dans l'histoire de l'humanité, il est le berceau d'une civilisation brillante qui a marqué de ses traits nombre de régions du bassin méditerranéen, il est aussi le lieu où naquit l'ère de la Renaissance qui compte nombre d'hommes de génie italiens qui ont brillé dans les sciences et les arts. La Renaissance était un nouveau départ du savoir dans l'histoire de l'humanité qui continue encore de nous prodiguer ses enseignements.

Monsieur le Président de la République,

Les relations marocco-italiennes sont excellentes. Elles sont couronnées par l'Accord d'amitié et de coopération que nos deux pays ont

signé le 25 novembre 1991. Elles ont été renforcées par la visite que Sa Majesté le Roi Mohammed VI effectua à votre pays en avril 2000. Et vous voilà, Monsieur le Président, parmi nous, en visite au Maroc, pour affermir encore la solidité de nos relations. Nous ne pouvons que nous féliciter de ce qui a été réalisé dans le cadre de la coopération de nos deux pays, et nous aspirons à faire davantage.

Vous avez, Monsieur le Président, assumé de multiples responsabilités dans les domaines économiques et monétaires; je me permets d'en citer en particulier la direction de la Banque Centrale d'Italie, la présidence de la Commission des banques de l'Union Européenne et la présidence du Conseil des ministres d'Italie. Vous avez été parmi les initiateurs de la mise à niveau du système monétaire qui a rendu l'Italie membre de l'Union monétaire. Vous portez de nombreuses décorations, signes de la grande considération que l'on témoigne à votre personne; je citerai parmi elles et en particulier le Grand Cordon du Ouissam Al-Mohammadi.

Monsieur le Président de la République,

Le monde ne sera droit et ne connaîtra la paix que si ses parties sont saines et qu'il se débarrasse de la pauvreté, de l'ignorance, de la violence et de ses nombreuses maladies sociales. Comme vous le savez, le Maroc croit aux valeurs suprêmes, et s'efforce, au plan mondial, de renforcer le camp de la paix, de privilégier le dialogue, de refuser la violence, préférant la coopération loyale qui mène à la prospérité.

Monsieur le Président de la République,

Votre discours devant cette Académie, axé comme vous me l'avez dit, sur la Mer Méditerranée, ne manque pas de suggérer que ce thème, outre ses aspects politiques et stratégiques, a aussi des aspects humains et culturels. Le bassin méditerranéen, berceau des civilisations et des religions célestes, doit rester une zone de paix. Le devoir qui nous incombe à nous tous qui appartenons aux deux rives est de créer plus de chemins de compréhension et de coopération. La compréhension se fait par le dialogue direct et par le les moyens de communication qui avantagent la diffusion de la connaissance et les propos justes; elle se fait aussi par l'intermédiaire des

composantes de la société civile et des institutions académiques. Pourquoi "l'Académie méditerranéenne", créée à Naples en octobre 1998 ne serait-elle pas une voie de communication permanente consacrée à l'étude de notre région ? Quant à la coopération, elle a pour but l'échange des avantages, du savoir et des techniques.

En ce qui nous concerne, nous sommes assurés que le Maroc, sous la conduite de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, et l'Italie sous votre présidence, marcheront ensemble sur le chemin de l'amitié et de la coopération qui mèneront au bien, et aspireront, dans un effort continu, à faire du bassin méditerranéen une région de dialogue, de paix et de prospérité.

Monsieur le Président de la République,

Je souhaite à votre excellence le succès dans les hautes fonctions que vous assumez, et le bonheur pour vous et votre famille; et je souhaite à la République d'Italie plus de progrès et de bonheur.

Je prie votre excellence de bien vouloir prononcer votre discours.

CONFERENCE DE MONSIEUR LE PRESIDENT
DE LA REPUBLIQUE ITALIENNE
CARLO AZEGLIO CIAMPI

"QUELLE MEDITERRANEE VOULONS-NOUS ?"

(Rabat, Académie du Royaume du Maroc, le 16 mai 2002)

Monsieur le Secrétaire Perpétuel Abdellatif Berbich,
Messieurs les Membres de l'Académie,
Messieurs les Présidents des Assemblées parlementaires,
Monsieur le Premier Ministre,
Messieurs les Membres du Gouvernement,
Mesdames et Messieurs,

La Méditerranée est depuis de nombreuses années au c ur de mes intérêts. L'histoire de l'ltalie est indissolublement liée à la Méditerranée dans la création artistique, l'ampleur des trafics, les échanges culturels et l'habitude de vivre ensemble.

Ma ville natale, Livourne, est fortement caractérisée par la Méditerranée; son histoire se confond avec l'entrecroisement de civilisations, de populations et de commerces qui l'ont traversée au cours des siècles. Pour nos deux nations - le Maroc et l'ltalie - la Méditerranée signifie respect réciproque, familiarité et habitudes dérivant de leur appartenance à une réalité politique, économique et culturelle commune. L'Italie a la conviction que la Méditerranée doit être au centre des intérêts de l'Union européenne.

L'avenir de la Méditerranée, la prospérité et le bien-être des pays de la région passent par la prise de conscience des opportunités, des dangers et des défis communs. Le conflit entre les Israéliens et les Palestiniens est une blessure douloureuse qui reste et empêche la réalisation d'une grande zone

de stabilité politique et économique dans le Bassin méditerranéen. Deux ans ou presque de violences, de terrorisme et de représailles militaires démontrent qu'il n'y a pas d'alternatives au processus de paix. Les objectifs et les aspirations légitimes des deux peuples sont maintenant plus éloignés qu'auparavant. Le coût en vies humaines, en dévastations, en misères et en deuils infligés aux populations civiles est énorme, inutilement énorme. La politique d'implantations et l'occupation militaire ne garantissent pas la sécurité d'lsraël.

Nous nous sommes réjouis de la libération de Yasser Arafat et de sa déclaration de bannir le terrorisme. Nous attendons maintenant que l'Autorité Nationale Palestinienne condamne les attentats contre les civils et qu'elle s'engage fermement à les prévenir. De même, nous attendons que le retrait israélien des Territoires occupés soit complet.

Une trêve négociée et respectée est indispensable. Mais cela ne suffit pas. Nous souhaitons que les deux parties reviennent à la table des négociations afin de construire ensemble un avenir politique solide, fondé sur la volonté de vie commune et pacifique de deux Etats, Israël et la Palestine, à l'intérieur de frontières sures et reconnues par tous les pays de la région. Pour relancer le processus de paix, les Etats Unis, I'Union européenne, la Russie et les Nations Unies ont proposé de convoquer au plus tôt une Conférence internationale sur le Moyen Orient. Nous comptons à cette fin sur le soutien du monde arabe, et en particulier sur le Maroc. Je souhaite que cette initiative, appuyée par un consensus politique authentique, soit en mesure d'affronter les désaccords essentiels du conflit.

Notre pleine solidarité avec les Etats-Unis, après le 11 septembre, est renforcée par notre conscience de la menace à laquelle nous devrons faire face, surtout dans les pays méditerranéens. Le terrorisme d'Al Qaeda a défié les gouvernements et les institutions; il fait obstacle au développement de la démocratie; il alimente injustement les méfiances à l'égard du monde arabe et islamique; il piétine les valeurs communes à nos civilisations et à nos religions; il sacrifie des vies innocentes et essaye de manipuler la foi des croyants. Il constitue un crime qu'il faut combattre sans aucune indulgence.

Nous devons intervenir sans retard dans les multiples causes qui alimentent le terrorisme, du fanatisme fou de certains, et la pauvreté extrême des masses populaires, jusqu'aux haines engendrées par les conflits. C'est en consolidant des gouvernements représentatifs et responsables, en

luttant contre la pauvreté et en réalisant le progrès économique et social que l'on vainc le terrorisme. Le Maroc en est un exemple.

La Méditerranée, où pour la première fois dans l'histoire a été prêchée l'égalité de tous les hommes et de toutes les femmes, est le lieu où il faut démontrer que la vie en commun, la tolérance entre les groupes et le respect que se doivent les trois grandes religions monothéistes constituent l'antidote à mettre en uvre pour faire face au choc des fois et des valeurs. La voie de l'affrontement des civilisations, que l'humanité a déjà tristement parcourue, mène à une tragique alternance de suprématies temporaires et de volontés de revanche, à des conflits stériles dont les coûts humains et matériels sont extrêmement lourds pour nous tous.

Les grandes civilisations ne sont jamais incompatibles; mais les desseins de pouvoir, les manipulations des fois et des opinions publiques, les égoïsmes des régimes autoritaires et myopes, eux, le sont.

L'acceptation mutuelle, la collaboration et le dialogue que la Méditerranée a expérimentés pendant de longues périodes, apportent au contraire d'incommensurables bénéfices.

Le dialogue entre les cultures est fondé sur le respect de la dignité et de la diversité de ceux qui appartiennent aux autres cultures et religions.

Les facteurs clef du développement et de la croissance sont les mêmes partout : ce sont la stabilité; la légitimité politique et la démocratie des gouvernements; ce sont aussi la certitude du droit; le respect des droits de l'homme et des libertés de l'individu; la libéralisation des commerces ; l'intégration progressive des économies et la protection du patrimoine environnemental et des racines culturelles.

La stabilité des nations et le maintien de la paix entre les peuples sont aujourd'hui impensables sans l'enracinement de la démocratie. Le développement et la démocratie marchent de pair. La liberté et les droits de l'homme sont des biens universels. L'entrecroisement de peuples, des cultures et des religions, si intense dans la région méditerranéenne, crée partout des minorités qui se sentent repoussées, encerclées, menacées. Celles-ci doivent être rassurées. La protection des minorités est essentielle :

dans les systèmes internes, dans les processus d'intégration et dans les équilibres régionaux.

L'Europe a misé sur la Méditerranée. La proposition d'une zone de libre échange, faite il y a sept ans à Barcelone, est une reconnaissance des grandes potentialités de collaboration que doivent animer les deux rives de la Méditerranée. Accepter résolument la libéralisation commerciale euro-méditerranéenne est dans notre intérêt réciproque. C'est là la voie qui ouvrira des débouchés aux secteurs productifs essentiels des économies émergentes de la rive Sud.

L'écart, économique et démographique, entre l'Europe d'une part, et l'Afrique du Nord et le Moyen Orient de l'autre, est de taille. Il ne peut y avoir d'équilibre ni de stabilité durable sans un rapprochement des conditions de vie des populations, des niveaux de revenu, du taux d'industrialisation et de productivité, de scolarisation et de santé.

La population de l'Union européenne est aujourd'hui le double de la population totale des autres partenaires méditerranéens: 377 millions contre 161. Aux rythmes d'expansion démographique actuels, la première tend, au vu des courants d'émigration, à rester stationnaire, tandis que la seconde est destinée à doubler d'ici 2030.

La mise à niveau des conditions de vie doit être entreprise grâce au développement économique et social sur place, dans le Sud, plus que par l'émigration du Sud au Nord.

Les douze millions d'immigrés nord-africains dans l'Union européenne sont une composante respectée de notre société; la communauté marocaine en Italie - la plus nombreuse de toutes - se fait apprécier par son efficacité et sa diligence. Toutefois, l'émigration du Sud au Nord ne peut résoudre ni le problème de la pauvreté et de l'emploi de ceux qui restent dans leur patrie, ni celui, global, de la pression démographique.

L'émigration doit être accompagnée, avec un rythme croissant, par le développement des échanges commerciaux favorisés par l'ouverture des marchés et le transfert de capitaux et de technologies du Nord au Sud.

L'amélioration des conditions de vie dans les pays d'Afrique et du Maghreb est une priorité pour tout le Bassin méditerranéen. L'Italie la soutiendra, bilatéralement et dans le cadre de l'Union européenne. Le passage obligatoire consiste à promouvoir des initiatives productives. Ce

processus exige clairvoyance de la part de l'Union et engagement du monde des entreprises. C'est aux partenaires de l'Afrique méditerranéenne qu'il appartient de créer les conditions indispensables en matière de cadre juridique, réformes économiques, légitimité démocratique et stabilité politique. Faire surgir des usines dans vos pays pour produire des biens à haut contenu de travail sert à accroître l'emploi, à élever le revenu et la demande, à agrandir le marché intérieur et à faire en sorte que de plus grands échanges avec l'étranger soient possibles. L'avantage est évident pour les deux parties, de même que l'apport à la concorde entre les peuples.

Dans ses investissements directs au Maroc, l'Italie a accru sa présence, mais nous voulons et pouvons faire mieux. Il y a de la place - et je m'adresse aux entrepreneurs italiens et marocains ici présents - pour leur dire que leur effort devra être encore plus soutenu à travers la participation italienne aux processus de privatisation. Une plus grande présence signifie aussi faire participer les petites et moyennes entreprises du Maroc au modèle italien des districts industriels, formé par nos petites et moyennes entreprises, à travers l'échange d'expériences, l'identification des secteurs et la réalisation des projets. Tout cela ne sous-entend naturellement pas que nous voulons exclure la continuité des flux migratoires, mais il demeure qu'au-delà des coûts humains pour ceux qui quittent leur terre natale, l'Europe et l'ltalie en particulier ont une capacité limitée d'accueil et d'offre de perspectives de vie et de travail stables et honorables pour les émigrés. Nous n'avons ni les espaces ni les ressources naturelles des grands pays situés au-delà des Océans. Nous devons ensemble réguler les flux de l'émigration, combattre l'immigration clandestine et le trafic d'êtres humains, pratiques qui sont inacceptables et incompatibles avec les valeurs et les règles consacrées par l'Union européenne et inscrites dans la Charte des Droits fondamentaux. En respectant la loi, les immigrés doivent savoir qu'ils jouissent des garanties juridiques et sociales en vigueur et doivent accepter les règles de conduite communes à tous les citoyens européens. L'égalité des droits et des devoirs est la meilleure réponse de l'Europe à l'intolérance, au racisme et à la xénophobie.

La sauvegarde de l'environnement constitue un thème important qui nous est commun. La Méditerranée est un écosystème unique où l'on peut promouvoir le développement durable dans un cadre de faits concrets et sans rhétorique. Protéger l'environnement équivaut en outre au

développement des activités vitales telles que le tourisme, la pêche et l'agriculture dont aujourd'hui, comme à l'avenir, dépendent des millions d'emplois.

La Méditerranée est au centre de programmes internationaux qui visent à protéger la mer, à dépolluer les zones côtières et à contrôler les variations climatiques et météorologiques. Ces programmes étudient les problèmes de la désertification et de la pénurie en eau; ils s'intéressent aussi à la croissance de la production agricole et aux ressources de la pêche.

Nous souhaitons que le Maroc, surtout dans les programmes régionaux, fasse entendre sa voix en août prochain, lors du Sommet de Johannesburg, pour dire que la protection de l'environnement et le développement durable exigent des engagements et une solidarité renouvelés de la part des pays les plus industrialisés.

La succession des mouvements de populations et d'implantations a formé le long des rives nord et sud de la Méditerranée des nations et des Etats qui divergent par leurs origines, leurs religions et leurs expériences, mais ils appartiennent toutefois à un unique espace de civilisation qui doit constituer un motif d'orgueil commun.

La richesse de la civilisation de la Méditerranée est liée aux échanges et aux rapports que des ethnies et des peuples différents ont su, au-delà de leurs affrontements, entretenir et accroître au cours des siècles. Les moments du plus grand épanouissement économique et culturel des régions du Bassin méditerranéen ont toujours coïncidé avec ceux de la plus grande ouverture de ces régions les unes sur les autres. Notre patrimoine est commun; sa sauvegarde est essentielle pour nous tous.

Le Maroc et l'Italie peuvent faire beaucoup en protégeant les sites, les paysages, les côtes et les fonds marins - là où gît un extraordinaire patrimoine archéologique - en donnant aux jeunes, à travers l'enseignement, la conscience d'être les témoins et les auteurs d'une grande histoire. L'Italie désire contribuer à la sauvegarde du patrimoine archéologique et historique du Maroc. Elle peut le faire en développant des entreprises archéologiques communes, en renforçant les échanges entre les institutions universitaires et scientifiques des deux pays, en mettant à contribution le savoir-faire des techniciens et des spécialistes formés dans les prestigieuses écoles de restauration de notre pays, et en encourageant les jeunes marocains à suivre des cours de restauration en Italie.

Mesdames et Messieurs,

Le processus entrepris à Barcelone en 1995 a jeté les bases de rapports privilégiés, fondés sur le respect de la dignité et la responsabilité partagée qui s'emploie à garantir la stabilité politique et le développement économique de la Méditerranée. Il a déjà pris d'importantes initiatives dans les domaines économique, culturel et environnemental.

La Conférence de Valence d'avril dernier a enregistré une relance du partenariat euro-méditerranéen : les Accords d'association ont été améliorés et, avec eux, l'architecture institutionnelle, afin de soutenir la zone de libre échange; les procédures actuelles pour accéder aux financements MEDA sont en voie d'assouplissement, et il a été convenu de renforcer le dialogue politique et économique.

Il manque encore la conviction profonde de l'irréversibilité du rapprochement entre les rives Nord et Sud. La solution dépend beaucoup, mais non exclusivement, de l'Europe, laquelle ne doit laisser aucun doute sur son engagement stratégique. La crise du Moyen Orient, tout comme les rivalités entre des pays voisins et les situations internes difficiles, sont des obstacles au développement de toute la région et du dialogue euro-méditerranéen.

Les carences institutionnelles existantes pourront être comblées par la création d'une Assemblée parlementaire euro-méditerranéenne et par la Fondation euro-méditerranéenne destinée à catalyser les énergies des institutions culturelles, académiques et scientifiques.

Mesdames et Messieurs,

J'envisage notre avenir avec confiance. Je crois à la sagesse des hommes et des femmes de la Méditerranée et à leur volonté de vivre ensemble dans la paix et la sérénité; je considère les habitants de la rive sud de la Méditerranée comme les compagnons d'une aventure soutenue par une histoire millénaire et reposant sur des objectifs communs.

Nos sociétés connaissent à la fois la tradition et la modernité. Les moyens, les ressources matérielles et intellectuelles pour construire une Méditerranée de paix et de progrès existent. Ma visite au Maroc, et je suis heureux de pouvoir le dire devant d'illustres personnalités de la vie institutionnelle et politique marocaine, me renforce dans la conviction que nous avons la volonté et la vision pour construire une commune unité de destins.